الشاهد النحوي عند جمال الدين بن مالك
(ت ٦٧٢ هـ)

أطروحة دكتوراه تقدم بها

حسين إبراهيم مبارك سلّومي التميمي

إلى مجلس كلية الآداب – جامعة بغداد – قسم اللغة العربية
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية

بإشراف

الأستاذة الدكتورة خديجة عبد الرزاق الحديثي

محرم ١٤٢٦ هـ شباط ٢٠٠٥ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾

صدقَ اللهُ العظيم

الزلزلة : ٧ – ٨

إقرار المشرف

الإهداء

إلى التي أعانتني على كتابة هذه الأطروحة

ورافقتني طوال سني إعدادها

أمِّ ولديَّ عمرَ و عليٍّ

وفاءً وعرفانًا بالجميل إليها أُهدي ثمرة هذا

الجهد المتواضع .

الباحث

أشهد أنّ إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ (الشاهد النحوي عند جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢ هـ)) التي قدّمها الباحث حسين إبراهيم مبارك سلّومي التميمي جرى تحت إشرافي . وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية من قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة بغداد .

التوقيع :
المشرف : الأساتذة الدكتورة
خديجة عبد الرزاق الحديثي
التاريخ :

وبناء على التوصيات المتوفرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :
رئيس القسم : د . فائز طه عمر

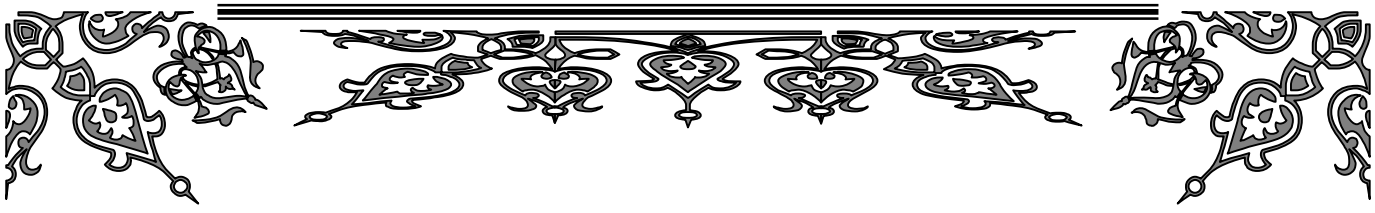

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة أننا قد اطلعنا على الأطروحة الموسومة بـ (الشاهد النحوي عند جمال الدين بن مالك) التي قدمها الطالب (حسين إبراهيم مبارك سلّومي التميمي) وناقشناه في مضمونها ومحتواها ونعتقد أنّها جديرة بنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها بدرجة .....

التوقيع :
الاسم : أ . د طه محسن
رئيساً
التاريخ :

التوقيع :
الاسم : أ .د محمود جاسم الدرويش
عضواً
التاريخ :

التوقيع :
الاسم : أ.د محمد علي حمزة
عضواً
التاريخ :

التوقيع :
الاسم : أ.م.د خولة تقي الدين الهلالي
عضواً
التاريخ :

التوقيع :
الاسم : أ.م.د محمد أمين بكري الكبيسي
عضواً
التاريخ :

التوقيع :
الاسم : أ.د خديجة عبد الرزاق الحديثي
عضواً ومشرفاً
التاريخ :

التوقيع :
الاسم :
عميد كلية الآداب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص الأطروحة باللغة العربية

هـذه الأطروحــة التــي سـميتها (الشــاهد النحــوي عنــد جمــال الــدين بــن مالــك (ت٦٧٢ هـ)) يمكننـي أن أقسم مخلصـها علـى قسمين رئيسين : الأول : الشخصية التـي تناولت الشاهد النحوي عندها ، والآخر : مفهوم الشاهد عند النحاة واهتمام ابن مالك بـه وطريقة تناول الباحث للدراسة والنتائج التي توصل إليها .

أمّا ابن مالك فهو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك المولود في الأندلس سنة (٦٠١ هـ) وهو أشهر نحوي عرفه الفكر العربي بعد سيبويه واستمدّ شهرته من مصنفاته العجيبة في النحو واللغة .كيف لا وهو صاحب الألفية والتسهيل اللّذين شغلا الطلاب والعلماء منذ أنْ ألفهما صاحبهما إلى اليوم .

أمّا الشاهد فهو الحجة التي استند عليها النحاة في وضع أصولهم النحوية بعبارة أوضح ، فإنّ الشاهد يشمل القرآن الكريم وقراءاته والحديث الشريف وكلام العرب . فالنحوي إذا ما أراد أنْ يضع قاعدة لغوية أو نحوية لابد له أنْ يستعين بواحدٍ من هذه الأصناف المذكورة وابن مالك قد اشتهر بالإكثار من الشواهد على اختلاف أنواعها فأحتج بآلاف الآيات القرآنية وأطلق الاحتجاج بالقراءات الشاذة والمتواترة وهو أول من أكثر من الاحتجاج بالحديث كثرة ملفتة للنظر . أمّا كلام العرب فإليه المنتهى فيه ، حتى إنّه أضاف إلى شواهد النحاة مئات الأبيات الشعرية التي يعدُّ أول من استشهد بها .

المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
١	المقدمة	١-٦
٢	التمهيد (منزلة ابن مالك العلمية)	٧-١٨
٣	الفصل الأول (احتجاجه بالقرآن الكريم وقراءاته)	٢٠-٧٧
٤	المبحث الأول (احتجاجه بالقرآن الكريم)	٢٢-٥٣
٥	عنايته بالشاهد القرآني وطرائق احتجاجه به	٢٣
٦	اكتفاؤه بالشاهد القرآني من بين شواهده الأخرى	٢٦
٧	غزارة الشاهد القرآني	٢٧
٨	المساواة بين الشاهد القرآني وما سُمِع من كلام العرب المنثور والمنظوم	٣٠
٩	عنايته بالمعنى	٣٤
١٠	تعدد الأوجه الإعرابية	٣٧
١١	الشاهد القرآني بين ابن مالك والنحاة	٣٩
١٢	استدلالاته بالشواهد القرآنية تأييدًا لمذاهب النحاة	٤٠
١٣	ردوده على النحاة من خلال الشاهد القرآني	٤٤
١٤	ردوده على الزمخشري	٥٠
١٥	إيراده الشاهد القرآني على خلافات نحوية	٥٣
١٦	المبحث الثاني (احتجاجه بالقراءات القرآنية)	٦١-٧٧
١٧	موقف ابن مالك من الاحتجاج بالقراءات القرآنية	٦٣
١٨	منهج ابن مالك في الاحتجاج بالقراءات القرآنية	٦٥
١٩	توثيق القواعد النحوية	٦٦
٢٠	القراءات التي نقلها عن النحاة	٧١
٢١	عنايته باللهجات العربية	٧٢
٢٢	الترجيح بين القراءات	٧٤
٢٣	توجيه القراءات القرآنية	٧٧
٢٤	الفصل الثاني (احتجاجه بالحديث الشريف)	٧٩-١١٧
٢٥	مواقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف	٨١
٢٦	دواعي احتجاجه بالحديث الشريف	٩٢
٢٧	الحديث الشريف ولغات العرب	٩٣
٢٨	تقوية الحديث الشريف بالشواهد الأخرى	١٠٠
٣٠	الشاهد الحديثي بين ابن مالك والنحاة	١٠١
٣١	الأحاديث الشريفة التي نقلها عن النحاة	١٠٢
٣٢	تأييد آراء النحاة بالأحاديث الشريفة	١٠٤
٣٣	ردوده على النحاة من خلال الحديث الشريف	١٠٦
ت	الموضوع	الصفحة

٣٤	استنباط القواعد النحوية	١٠٩
٣٥	التوجيه النحوي للأحاديث الشريفة	١١٥
٣٦	الفصل الثالث (احتجاجه بكلام العرب المنثور والمنظوم)	١١٨-١٨٧
٣٧	المبحث الأول (احتجاجه بالمنثور من كلام العرب)	١١٩-١٤٠
٣٨	أ . أقوال العرب وأمثالهم	١٢٠
٣٩	منهج ابن مالك في الاحتجاج بأقوال العرب وأمثالهم	١٢٢
٤٠	ب. احتجاجه بلغات العرب	١٣٢
٤١	موقف ابن مالك من الاحتجاج بلغات القبائل	١٣٣
٤٢	المبحث الثاني (احتجاجه بالمنظوم من كلام العرب)	١٤١-١٧٦
٤٢	عنايته بالشاهد الشعري وطرائق احتجاجه به	١٤٤
٤٣	طبقات الشعراء التي احتج بشعر شعرائها	١٤٦
٤٤	الشواهد التي انفرد بها	١٤٩
٤٥	الشاهد الشعري المتعدد الرواية	١٥٧
٤٦	ما ردّه ابن مالك من استشهادات النحاة	١٦٥
٤٧	الشعر واللهجات	١٧٠
٤٨	المبحث الثالث (ابن مالك والضرورة)	١٧٧-١٨٧
٤٩	مفهوم ابن مالك للضرورة	١٧٩
٥٠	الخاتمة	١٨٨-١٩٠
٥١	مصادر البحث ومراجعه	١٩٢-٢١٧
٥٢	ملخص الأطروحة باللغة الإنكليزية	A

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد للهِ الحق الملك المعبود ، المتصرّف وحده في الوجود ، الموجود قبل الدهور والعهود ، والصلاة والسلام على سيدنا وشفيعنا وقائدنا محمد بن عبد الله الذي نال برسالته أسمى آيات الخلود ، وعلى آله وصحبه مصابيح الدُجى ، وأنوار الهدى . الذين أخرجوا البشرية من براكين الشركِ والجحود ، إلى لذاذة التوحيد ونشوة السجود .

أمّا بعد .. فإنّ اللغة العربية ليست مفردات نتداولها ، ولا عبارات نرددها ، ولا تراكيب نتفنن في استخدامها ، وإنّما هي حضارة ، ومُثل عليا ، قوانين وشرائع . تراث ، ومجتمع ، حياة . دين ودنيا ..

وهي اللغة الوحيدة التي احتوت كتاب الله المعجِز بألفاظهِ ومعانيه . وإنَّ من أحبَّ الله ، أحبَّ رسوله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ ومَنْ أحبَّه ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ أحبَّ العربَ ، ومَنْ أحبّ العرب ، أحبَّ العربية [1]. وإنّ حبها وتعلّمها فرضٌ على كلِّ مسلِمٍ ومسلمة .

كل هذه الأسباب وغيرها جعلتني مشغوفًا بها حيث عشتُ معها سنينَ طويلَةً دراسةً وتدريسًا ، وأسأل الله تعالى أنْ يجعل بقية عمري كذلك .

وإنّ اهتمامنا بهذه اللغة يتطلب منا الاهتمام بالنحو لِمَاله من مكانة متميزة بين علوم العربية ، إذ به استقامت اللغة وضبطت قواعدها . فقد قيض الله جلّ ثناؤه لهذه اللغة علماء أتقياء ، ومخلصين أوفياء ، من أعلام الهدى ، وأئمة الصلاح والدين ، بذلوا ما بوسعهم من جهد لخدمةً لغة القرآن وصيانتها من اللحن والتحريف ، ومن بين هؤلاء العلماء جمال الدين بن مالك الذي يعدُّ بحق أشهر نحوي عرفه النحو العربي بعد سيبويه فلا نكاد نجد أستاذا متخصصًا في اللغة والنحو إلا ويتردد ذكر ابن مالك ، أو ذكر آرائه ومؤلفاته على لسانه ، بل لا نكاد نجد كتابًا ألف بعده في اللغة والنحو يخلو من ذكر شيءٍ من آرائه واختياراته وشواهده . وحسبه أنّه صاحب (الألفية) و (التسهيل) اللذين شغلا العلماء وطلابهم قرونًا طويلة إلى يومنا هذا ، وأُقيمت عليهما أوسع الشّروح والحواشي التي أغنت المكتبة النحوية .

---

[1] ينظر : فقه اللغة وسر العربية : ١ .

وقد كتب كثير من الباحثين الفضلاء عن ابن مالك ، ودرس كلٌّ واحد منهم جزئية من جزئيات نحوه ، فمنهم من درس شرحه لكافيته الشافية دراسة نحوية ، ومنهم من درس الحجة النحوية فيها ، ومنهم من درس العامل النحوي عنده ، ومنهم من درس مسائل الخلاف في تسهيلهِ ... إلى غير ذلك من الدراسات الأخرى .

وقد آثرت أنْ أُشارك هؤلاء في دراسة جانبٍ من جوانب نحوه ألا وهو : (الشاهد النحوي) . ولا يخفى على أحد من الدارسين أنّ للشاهد على اختلاف أنواعه أهمية كبيرة في تقعيد القواعد فهو المعيار الأول الذي اعتمد عليه النحاة في وضع القوانين النحوية ، وهو دليل الحكم وسند القاعدة حتى قيل فيه : (الشاهد في علم النحو هو النحو) [1]. ومن ثمَّ كان الالتفات إلى هذا الجانب المهم الذي قامت حقائق النحو ومقرراته عليه ، ولاسيما عند عالِمٍ كابن مالك اشتهر بالإكثار منه على اختلاف أنواعه ، ورفد النحو العربي بشواهد جديدة لم يذكرها النحاة قبله ، استخرجها من كتب الحديث الشريف والسّيَر ، وكتب اللغة والبلاغة ودواوين الأدب .

كلُّ ذلك كان حافزًا لي على دراسة هذا الموضوع ، فضلا عن التشجيع الكبير الذي أولانيه أساتذتي الأفاضل ولاسيما أُستاذي الجليل (الأستاذ الدكتور طه محسن) الذي اقترح عليَّ دراسة هذا الموضوع .

وقد اعترضت سبيل هذه الأطروحة مصاعب جمّة تقف في طليعتها شحة المصادر بسبب الظروف العسيرة التي مرَّ بها بلدنا الجريح من احتلال ودمار ، وما تلا ذلك من حرق المكتبات ونهبها .

ولمّا انتهيتُ من جمع المادة العلمية كانت المشورة بيني وبين أُستاذتي المشرفة الفاضلة من أجل وضع خطة ترتكز عليها دعائم البحث ، فانتهينا إلى تقسيمها على ثلاثة فصول يسبقها تمهيد وتعقبها خاتمة .

أما التمهيد فقد أوجزت فيه القول عن منزلة ابن مالك العلمية وأقوال العلماء فيه . وذكرتُ أشهر مؤلفاته النحوية التي كانت عماد الأطروحة .

وأما الفصل الأول فقد وسمته بـ (احتجاجه بالقرآن الكريم وقراءاتهِ) وكان من الطبيعي أنْ يقسّم على مبحثين :

الأول : احتجاجه بالقرآن الكريم ، تناولت فيه مزايا منهجه وطرق تناوله الشاهد القرآني .

---

[1] نشأة النحو : ٢١١ .

والثاني : احتجاجه بالقراءات القرآنية ، ومما تناولته فيه موقفه من الاحتجاج بالقراءات القرآنية متواترها وشاذها ، وعدد من القواعد النحوية التي استنبطها منها .

ووسمتُ الفصل الثاني بـ (احتجاجه بالحديث الشريف) تناولت فيه جوانب عدة منها : موقفه من الاحتجاج بالحديث الشريف المروي بلفظه أو المروي بمعناه ، وردوده على النحاة من خلال الشاهد الحديثي ، وتأييده مذاهبهم به . فضلا عن بيان عدد من القواعد النحوية التي استنبطها منه . ولا يخفى أنه أَحدَثَ ثورةً غيرت مسار النحو عندما كان أول نحوي اعتمد الحديث الشريف مصدرًا من مصادر استنباط الظواهر الصرفية والنحوية والتقعيد لها . جاعلا إيّاه شاهدًا رئيسًا من شواهد النحو ، ففتح الباب على مصراعيه للنحاة في عصره والعصور اللاحقة ، للاحتجاج بالحديث الشريف ، بعد أنْ كان الأمر مقصورًا على شواهد الشعر والقرآن الكريم وكلام العرب المنثور .

وعلى الرغم مما تعرض له من انتقاد من بعض النحويين الذين منعوا الاحتجاج بالحديث الشريف بحجة أنه روي بالمعنى ، ولم يرو باللفظ ، فضلا عن أنّ أكثر رواته من الأعاجم ، فإنّ صنيعه هذا شكل خطوة جديدة صححت مسار النحو ، ووسعت من مجالاته وحقوله للنحويين الذين جاءوا بعده [1].

وكان الفصل الثالث بعنوان (احتجاجه بكلام العرب المنثور والمنظوم) وقسّمته على ثلاثة مباحث :

الأول تناولت فيه احتجاجه بما أُثر عن فصحاء العرب من أقوال وأمثال بينت فيه عنايته بهذا الأصل وطرائق احتجاجه به ، فضلا عن بيان اللهجات العربية التي احتج بها .

الثاني : تناولت فيه احتجاجه بالمنظوم من كلام العرب بينت فيه موقفه من الشعر القديم الفصيح والمحدث المولّد وطريقة احتجاجه بهما ، فضلا عن دراسة عدد من الشواهد الجديدة التي انفرد بها عن النحاة السابقين . وذكرت عنايته بروايات البيت الواحد ، والخصائص اللهجية التي احتفظت بها الشواهد الشعرية التي نقلها عن القبائل العربية الفصيحة .

وبيّنت في الثالث مفهومه للضرورة وموقفه منها ، فالمعروف أنّ له مفهومًا خاصًا للضرورة وهو (ما ليس للشاعر عنه مندوحة) .

وركزتْ الدراسة على ذكر مآخذ النحويين على ابن مالك ولاسيما أبو حيان الذي كثرتْ مآخذه عليه ، واشتهر بالطعن به .

---

[1] ينظر : الحديث النبوي الشريف وأثرهُ في الدراسات اللغوية والنحوية : ٣٠٩ .

وقد اختلفت فصول الأطروحة الثلاثة في القصر والطول تبعًا للمادة العلمية الموجودة فيها .

وبعد أنْ انتهيت من كتابة فصول الأطروحة الثلاثة والتمهيد لها بفضل الله ورعايته أعقبتها بخاتمة ضمّت أبرز النتائج العلمية التي توصلتْ إليها هذه الدراسة . ثم وضعت مسردًا بمصادر الأطروحة ومراجعها مرتبة حسب الترتيب الهجائي . وقد تنوعت هذه المصادر فشملت بالإضافة إلى كتب ابن مالك النحوية وعدد من الدراسات التي أُقيمت عليها كثيرًا من كتب النحو المتقدمة والمتأخرة . فضلا عن بعض كتب التراجم والمعاجم وكتب القراءات ، والحديث الشريف ، ودواوين الشعر والأدب ، وغير ذلك من المصادر الأخرى .

ولا أُخفي أنني قد استوحشت الطريق في أوله ، وحقَّ لمثلي ذلك ، فباحث مثلي يصغر أمام عملاق فكر كابن مالك الذي عُرف بسعة علمه ، وغزارة تآليفه ، وكثرة شواهده ، ولكنني حين شرعتُ في قراءتها وجمعها وجدتُ نفسي أمام سيلٍ منها ، حتى وجدت أنّ كلَّ نوعٍ منها يصلح لدراسةٍ مستقلة ، ولا سيما أنّ طرق تناوله الشاهد كانت متنوعة تبعًا للقاعدة التي كان بصددها فتارةً يردُّ على النحويين بالشاهد ، وتارةً يؤيدهم به ، وتارةً يضيفُ إلى شواهدهم شواهد جديدة بنى عليها آراءً نحوية انفرد بها .

ولكن الذي آنسني وهونَ عليَّ مصاعب الطريق التوجيهات السديدة القيمة التي أولتنيها العالمة الجليلة الفاضلة الأم الحنون الأُستاذة الدكتورة (خديجة عبد الرزاق الحديثي) حفظها الله ظلا لطلبة العلم ، التي أسدت عليَّ فيض علمها وغمرتني بوافر رعايتها ، فقد لقيت من عنايتها ونصحها ما يعجز البيان واللسان عن وصفه . حيث تابعت هذا العمل بدقة متناهية ، ولولا جهدها القيّم هذا ما وصل البحث إلى ما هو عليه الآن .

وأتقدم بالشكر والامتنان المقرونين بالدّعاء إلى أساتذتي الأفاضل في قسم اللغة العربية كافة الذين رفدوني طيلة سني الدراسة بالعلم والمعرفة ، وأخص بالشكر منهم الأستاذ الجليل الدكتور (طه محسن) الذي اقترح عليّ هذا الموضوع وأمدّني بما أحتجتُ إليه من مصادر تخدم مسيرته .

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى لجنة المناقشة الفاضلة لِما ستبديه من ملاحظات قيمة تخدم هذه الأطروحة – إنْ شاء الله – .

ومن ذوي الفضل الذين يلزم عليَّ أنْ أخصهم بالشكر والثناء مقرونين بالدعاء الأستاذ الفاضل الدكتور (فاخر جبر مطر) رئيس قسم طرائق تدريس القرآن الكريم في كلية التربية / ابن رشد – جامعة بغداد – الذي مكنني من الإطلاع على كتاب (

سبك المنظوم وفك المختوم) لمؤلفه الشيخ جمال الدين محمد بن مالك إذ قام هو والأستاذ الفاضل الدكتور (عدنان محمد سلمان) بتحقيقه وهذا الكتاب من كتب ابن مالك المهمة وتأتي أهميته بعد كتابه (التسهيل) وكان ابن مالك في هذا الكتاب قد نثر كتابه (المؤصل) وسعى إلى توضيحه . و (المؤصل) منظومة نظم بها ابن مالك (مفصل) الزمخشري (ت٥٣٨هـ) . وكتاب (سبك المنظوم وفك المختوم) صعب العبارة ويبدو أنه لم يكن كتابًا تعليميًا ميسرًا ، بل كان كتابًا للعلماء المتخصصين بعلم النحو والصرف الأمر الذي أدى إلى عدم انتشاره بين الدارسين . وقد خلا الكتاب من الاستشهاد النحوي إلا في عشرة مواضع ، فضلا عن أنه لم يستشهد بآية قرآنية واحدة ، أو حديث نبوي شريف ، لذلك لم أفد منه في دراستي إلا قليلا .

ووفاءً مني وأنا أكتب هذه السطور الأخيرة ولزامًا عليَّ أنْ أُسطر أسمى آيات الامتنان والعرفان إلى زوجي المخلصة التي تحملتْ معي مشاق البحث ورافقتني في المكتبات طوال سني الدراسة والبحث ، وأنارتْ لي الطريق ، وكشفتْ عني بصبرها وطيب خلقها الحُجبَ التي ضُربتْ بيني وبين الكتب ، بل بيني وبين الدنيا بأسرها ، فجزاها الله عني خير الجزاء ، وأسأل الله أنْ يجمعني بها في الآخرة في مستقر رحمته ، إنّه على كلِّ شيءٍ قدير ، وبالإجابة جدير .

وأتقدم بالشكر الجزيل المقرون بالدعاء إلى أخوتي في الله الأساتذة الأفاضل عادل إسماعيل ، وزياد سعيد ، وحسام غضبان ، والدكتور خالد احمد هواس على ما أبدوه لي من مساعدة في إعداد هذه الأطروحة .

وأشكر الأستاذ حاتم ناصر وزميليَّ في جامعة ديالى الدكتور مهند جاسم والدكتورة غادة غازي على ما قدّموه لي من مصادر استعنت بها على إعداد هذه الأطروحة . وأشكر كل من مدَّ إليَّ يد العون وساعدني ولو بالدعاء .

وأخيرًا بقي لي أنْ أُشير إلى أنني اتبعت منهجًا في ذكر الأعلام الواردة في الأطروحة يقوم على ذكر وفاة العلم عند وروده أول مرة فقط .ولم أُترجم إلا لقليلٍ منهم ، طلبًا للاختصار أولا ، ولشهرتهم ثانيًا .

اللهمَّ هذا ما بوسعي أنْ أُقدّمه ، فعلينا الجهد ، وعليك التُكلان ، ومنك التوفيق ، ولك الكمالُ وحدك ، اللهمَّ إني أسألك أنْ تَجعل هذا العمل خالصًا لوجهك الكريم ، وأنْ تُثقل به ميزان حسناتي يوم العرضِ عليك . فما أردت منه إلا خدمة لغة قرآنك . فإنْ كان مني تقصيرٌ ونقصٌ ولاشك في ذلك فحسبي أني بذلتُ ما بوسعي أنْ أبذله ، وحمّلتُ نفسي ما تطيق . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين .

الباحث

التمهيد

منزلة ابن مالك العلمية

أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الطائي الأندلسي الدمشقي . من أكابر نحاة القرن السابع الهجري في العالم الإسلامي ، ومن أشهر النحاة الذين عرفهم تاريخ النحو العربي منذ نشأته المبكِرة في القرن الثاني للهجرة إلى اليوم ، ذلك أننا إذا استثنينا سيبويه (ت ١٨٠ هـ) – أبا النحو العربي صاحب أشهر كتاب في النحو – لا نكاد نجد عالمًا من علماء النحو نال شهرة عريضة كتلك التي نالها ابن مالك ، وكأنّما انقسم تاريخ النحو العربي الطويل منذ نشأته إلى اليوم إلى مرحلتين أساسيتين ، يقف سيبويه على قمة المرحلة الأولى ، ويقف ابن مالك على قمة المرحلة الأخرى ، وإذا كانت أهمية سيبويه ترجع إلى أنّه هو الذي سجل قواعد النحو العربي ، وخطا به الخطوة الأولى التي حددت معالمه ورسمت اتجاهاته ، فإنّ أهمية ابن مالك ترجع إلى أنه هو الذي قام بأكبر عملية تصفية تمّت في تاريخ هذا النحو وخطا به الخطوة الأخيرة التي استقر بعدها في صورته الثابتة إلى اليوم [١] ، يشهد له قرابة أربعين مؤلّفًا تركها في اللغة والنحو والقراءات ، وعلى الرغم من هذه الشهرة لم أجد نحويا اختلف فيه أصحاب التراجم كاختلافهم في ابن مالك ، فهُم مختلفون في سلسلة نسبه، ويوم مولده ، وموطن ولادته، ومذهبه الفقهي والاعتقادي ، ويوم وفاته ، وموضع قبره [٢].

ونظَرًا لتشعب الخلاف بين أصحاب التراجم في تفاصيل حياته ، ولشهرته بين النحاة ، ولكثرة من كتب عنه من المحققين والباحثين والدارسين ، بحيث لم يتركوا شيئًا لمن يريد الاستزادة ، فقد ارتأيت أنْ لا أخوض في تلك الخلافات ، وأكتفي بالإحالة على المصادر التي تحدثت عنه [٣].

---

[١] ينظر : مقدمة التسهيل بقلم الدكتور (يوسف خليف) : (هـ) .

[٢] ينظر تفاصيل الخلاف في : العبر ٣٠٠/٥، والوافي بالوفيات: ٣٥٩/٣، وفوات الوفيات : ٤٠٧/٣، وطبقات الشافعية الكبرى : ٦٧/٨، وطبقات الشافعية : ٤٥٤/٢، والبداية والنهاية : ٢٦٧/١٣، والبلغة : ٢٠١، وغاية النهاية : ١٨٠/٢، والسلوك : ٦١٣/١، وطبقات النحاة واللغويين : ١٣٣، والنجوم الزاهرة : ٢٤٣/٧، وبغية الوعاة : ١٣٠/١، ونفح الطيب : ٤٢١/٤، وشذرات الذهب : ٣٣٩/٦، وحاشية الخضري : ٨/١، وهدية العارفين : ١٣٠/٢، والأعلام: ١١١/٧، ودائرة المعارف الإسلامية : ١/ ٢٧٢، ودائرة معارف القرن العشرين : ٤٣١/٩، ومعجم المؤلفين : ٢٣٤/١٠، ومعجم المطبوعات العربية : ٢٣٢/١، وغيرها.

[٣] ينظر:التسهيل : ١-٤٣، وشرحه : ١٠-٥٩، وشرح العمدة : تح : الدكتور (عبد المنعم أحمد هريدي) :٢٠-٧٢، وشرح العمدة :١٧-٤٦، وشرح الكافية الشافية :١١-٣٥، والاعتماد في نظائر الظاء والضاد :١٢-١٥، وإكمال الأعلام بتثليث الكلام : ٩-٤٥، ومتن الألفية : ٦٧-٦٩، والحجة النحوية عند ابن مالك في شرح الكافية الشافية :٥-١٤، ومسائل الخلاف النحوي في تسهيل ابن مالك :١٣-١٨، وابن مالك صرفيًا : ٤-١٢، والمدرسة النحوية في مصر والشام :١٤٦-١٦٤، ومنهج ابن مالك في الدراسات النحوية : ٨٤-٨٧، ومآخذ أبي حيّان النحوية والصرفية على ابن مالك : ٤-٧، وغيرها .

والمتتبع لآثار ابن مالك يوقن بأنه نشأ نشأة علمية ، فقد أقبل على كتب السابقين والمعاصرين يلتهمها التهامًا ، ولا سيما ما كان يتصل منها بالنحو ، والصرف ، واللغة والقراءات ، والحديث الشريف ، وفنون الأدب ، وبذلك تهيأ له المنبت الصالح ، وتيسرت له البيئة التي تموج بالعلم ، وتدفع إليه دفعًا ، ثم جمع له الله أسباب العبقرية والنجاح والنبوغ التي تتمثل في العقل الواعي والذهن الأَلمعي ، والحافظة الذاكرة التي بلغت حد العجب والإعجاب ، هذا إلى جانب الرغبة الدافعة إلى تحصيل العلم ، والمجالسة النافعة لكبار العلماء ، ثم الرحلة من المغرب إلى المشرق ، وكانت فرصة أتاحت له البوح بمكنون معرفته حين اتصل بأهل العلم فأفاد منهم ما استطاع ، وما امتد وقته ، وأفادوا منه كما أفاد منهم ، وبذلك أصبح (واحد عصره) [١].

وكان (رحمه الله) كثير المطالعة سريع المراجعة لا يكتب شيئًا من محفوظه حتّى يراجعه في مصدره ، وهذه حالة المشايخ الثقاة والعلماء الأثبات ، ولا يُرى إلا وهو يصلّي أو يتلو أو يصنف أو يقرأ ، وحكي أنه توجه يومًا مع أصحابه للفرجة بدمشق فلمّا بلغوا الموضع الذي أرادوه غفلوا عنه سويعة فطلبوه فلم يجدوه ثم بحثوا عنه فوجدوه منكبًا على أوراق [٢].

وهذه المنزلة التي وصل إليها في مجال العلم والمعرفة جعلت العلماء يكنّون له التقدير والإعجاب من فرط ذكائه ، واتقاد ذهنه ، وقوة حافظته واستحضاره لكل ما مر به ، حتّى أصبحوا في حيرة من أمره [٣] ، وانبرى من بينهم من يقول : (إنّ ابن مالك ما خلّى للنحو حرمة) [٤].

وذكر الكتبي (ت ٧٦٤ هـ) أنه تصدر بحلب لإقراء العربية وصرف همته إلى إتقان لسان العرب ، وأربى على المتقدمين [٥] ، وقد تنوعت دراساته حتى كادت تشمل أكثر علوم العربية المعروفة في عصره ، فكان في القراءات مجيدًا بارعًا ، وله في

---

[١] ينظر: نفح الطيب : ٤٢١/٤، ومرآة الجنان : ٧٢/٤، ودائرة معارف القرن العشرين : ٤٣١/٩.
[٢] ينظر : نفح الطيب : ٤٢٨/٢.
[٣] ينظر : بغية الوعاة : ١٣٠/١.
[٤] المصدر نفسه : ١ /١٣٤.
[٥] ينظر : فوات الوفيات : ٤٠٧/٣، وغاية النهاية : ١٨١/٢، وشذرات الذهب : ٣٣٩/٥.

استحضار الآيات القرآنية على اختلاف قراءاتها للإستدلال بها قدرة لا تخفى على ذي عينين ، وأمّا الإطلاع على الحديث الشريف فكان فيه غاية [١].

وأولع بالشواهد ولعًا شديدًا حتى ليقال إنّه حفظ يوم وفاته ثمانية أبيات لَقَّنها إياه ابنه [٢] ، وقد بلغ من ولعه بها أنّه ضمن أرجوزَتَيْه (الكافية الشافية) والألفية المسماة بـ (الخلاصة) شيئًا من القرآن والحديث الشريف وكلام العرب المنثور والمنظوم .

كقوله في (باب الحال) :

(وأكّدوا بالحال عاملاً كـ (لا تعثوا في الأرض مفسدين) فاقْبَلا)[٣]

مشيرًا إلى قوله تعالى :﴿ **وَلا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ** ﴾[٤] ، الذي ساقه شاهدًا على مجيء الحال مؤكدة لعاملها [٥].

وقوله في (باب نِعْمَ) :

(والعِلْمُ بالتمييز أغنى عنه في

(بها ونِعْمَت) فلذا به اكْتُفي)[٦]

مشيرًا إلى قوله ﴿ صلى الله عليه وسلم﴾ : ﴿ **من توضأ يوم الجمعة فبها ونِعْمَتْ** ﴾[٧] الذي ساقه شاهدًا على الاستغناء عن مميز(نِعْمَ) للعلم بجنس الضمير [٨].

وقوله في (باب أفعال المقاربة) :

(وكاسمها اسمُهنَّ لكن الخبر

هنا مضارعٌ ومفردًا ، ندر

نحو (عَسَيْتُ صائمًا) ، ونُقِلا :

(عسى الغوير أبؤسًا) تمثُلا) [٩].

مشيرًا إلى قولهم في المثل : (**عسى الغوير أبؤسا**)[١٠] وقول الراجز :

أكثرتَ في العذل مُلِحًّا دائمًا

---

[١] ينظر : الوافي بالوفيات : ٣/٣٥٩-٣٦٠ ، وفوات الوفيات : ٢/٤٥٣ .
[٢] ينظر : فوات الوفيات : ٢/٢٢٧ ، ونفح الطيب : ٢/٤٢٢ .
[٣] ينظر : شرح الكافية الشافية : ٧٥٥ ، متن الألفية : ٢٥ .
[٤] سورة هود / ٨٥ .
[٥] ينظر : شرح الكافية الشافية : ٧٥٦.
[٦] المصدر نفسه : ١١٠٤ .
[٧] ينظر : سنن الترمذي : ٢ / ٣٦٩ ، والمعجم الأوسط : ٨ / ١٦١ ، وفتح الباري : ٢ / ٣٦٢ .
[٨] ينظر : شرح الكافية الشافية : ١١٠٦.
[٩] المصدر نفسه : ٤٤٩ .
[١٠] وهو قول الزباء ، ينظر : مجمع الأمثال : ٢/١٧.

لا تكثرنْ إني عَسَيتُ صائمًا [١].

اللذين ساقهما شاهدين على مجيء خبر (عسى) اسمًا صريحًا منصوبًا [٢] ، وهذه السمة واضحة في أرجوزتيه (الكافية الشافية) و(الألفية) ، حيث ضمّنهما كثيرًا من الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة وأقوال العرب المنثورة والمنظومة [٣]، مما يدلُّ على ولعه بالشواهد على اختلاف أنواعها .

أما النحو والتصريف فكان فيهما بحرًا لا يجارى، وحبرًا لا يبارى [٤] ، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها والاطلاع على وحشيها [٥] ، فصار إمامًا فيها [٦] ، يدل على هذا ما ذكره الصفدي (ت ٧٦٤هـ) من أنّ ابن مالك جلس يومًا وذكر ما انفرد به صاحب المحكم عن الأزهري (ت ٣٧٠ هـ) في اللغة ، قلت : هذا أمر معجز لأنه يريد أنْ ينقل الكتابين [٧] ، وهذا إنْ دلَّ على شيء فإنما يدل على قدم راسخة وإتقان بالغ وعبقرية فذة في هذه الفنون اللغوية المختلفة ، ومؤلفاته في هذه الفنون خير شاهد على ما ذكره أولئك الأعلام من وفرة علمه وسعةِ إطِّلاعه ، وهذه المصنفات كما قيل فيها : (غزيرة المسائل ولكنها على الناظر بعيدة الوسائل ، وهي مع ذلك كثيرة الإفادة موسومة بالإجادة وليست لمن هو في هذا الفن في درجة ابتدائه بل للمتوسط يترقى بها درجة انتهائه) [٨] .

وقال عنه السبكي (ت٧٧١ هـ) في طبقاته : (صاحب التصانيف السائرة مسير الشمس) [٩].

وذكرها الأسنوي (ت ٧٧٢هـ) بقوله : (وصنّف التصانيف الكثيرة المشهورة النافعة) [١٠] .

---

[١] الرجز في : ذيل ديوان رؤبة : ١٨٥.
[٢] ينظر : شرح الكافية الشافية : ٤٥١ .
[٣] ينظر : متن الألفية : ٩، ١٧، ٢٢، ٢٣، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣٠، وشرح الكافية الشافية : ٢٠٣، ٢٢٩، ٢٥٨، ٢٦٣، ٢٧٨، ٢٨٤، ٣١٦، ٣٤٣، ٣٥٣، ٤٣٠، ٤٦١، ٥٠٣، ٥١٠، ٥٢١، ٥٥٥، ٦٣٢، ٦٧٢، ٧٦٨، ٨٠٨، ٨٢٠، ٨٩٨، ٩١٩، ٩٣٧، ٩٧٨، ١٠٢١، ١١٠٤، ١١٢٠، ١١٤٢، ١٢٠٠، ١٣٢٩ ، وغيرها .
[٤] ينظر : فوات الوفيات : ٤٥٢/٢ ، ونفح الطيب : ٤٢٢/٢.
[٥] ينظر : فوات الوفيات : ٤٠٧/٣، ونفح الطيب : ٢/ ٤٢٢ ، وشذرات الذهب : ٣٣٩/٥ .
[٦] ينظر : طبقات الشافعية الكبرى : ٦٧/٨ ، والنجوم الزاهرة : ٢٤٤/٧ .
[٧] ينظر : الوافي بالوفيات : ٣٥٩/٣ ، ونفح الطيب : ٤٢٢/٢ .
[٨] نفح الطيب : ٤٣١/٢ .
[٩] طبقات الشافعية الكبرى : ٦٧/٨ .
[١٠] طبقات الشافعية : ٢/ ٤٥٤ .

وذكر السيوطي (ت٩١١ هـ) : أنّ بعضهم نظمها في أبيات [١] ، وهذا ما يدل على غزارة تآليفه في مختلف العلوم ، وقد عُدَّت تآليفه في مقدمة المصنفات الخالدة التي خَطَتْ بالمؤلفات العربية خطوات واسعة نحو الكمال .

وكانت مهمته في التأليف مهمة صعبة ، وشاقة ، وذلك أنّ الذين كانوا يحضرون دروسه متفاوتون في المستويات العقلية والعلمية ، والاستعدادات الشخصية ، وكان عليه أنْ يلبي رغبات الجميع ليشبع نهمهم ، من هنا اتسمت مؤلفاته بسمات قل تحققها في مؤلفات عالم آخر ممن سبقه أو أتى بعده منها :

التفاوت بين الطول والقصر ، والإطناب والإيجاز ، والسهولة ووعورة المسلك ، والاقتصار – أحيانًا – على موضوع واحد ، كالمقصور والممدود ، والمثلث من الكلام ، والفرق بين الظاء والضاد ، وما يهمز وما لا يهمز ، والفرائد في اللغة ، وهو إذا تحدث في موضوع ما تحدث فيه حديثًا شاملاً ، واستقصاه اسْتقصاءً كاملاً في تنسيق بديع [٢] ، لذلك جاءت مؤلفاته متنوعة حتى شملت اللغة والنحو والقراءات ، وقد ذُكِر في أول هذه الأطروحة أنها تقرب من أربعين مؤلّفًا ، ولا يتسع المقام لذكرها وذكر ما امتاز به كل منها ، فقد عُني بذلك محققو كتبه ، فجزاهم الله عنه وعني وعن طلاب العلم خير الجزاء ، وحسبي أنْ أذكر أشهرها بإيجاز ولعل من أكثرها شهرة :

١ . <u>الأَلفية</u> :

وهي أشهر كتب ابن مالك النحوية ، بل لعلها أشهر كتب النحو العربي بعد (الكتاب) ، وتستمد شهرتها من أنّها خلاصة دقيقة بالغة الدقة لأهم قواعد النحو العربي التي يقوم عليها بناؤه الشامخ ، وفتح تركيزها الأبواب أمام العلماء المتأخرين لشرحها، والتعليق عليها [٣] ، وهي في حقيقتها مختصر الكافية الشافية ، وكثير من أبياتها بلفظها [٤] ، وإلى ذلك أشار في خاتمتها [٥] ، وذكرت المراجع المختلفة أنه قد شرحها أكثر من أربعين عالمًا كما تناولها بعض العلماء بالإعراب ، وبعضهم بالاختصار ، ووضع لها عدد منهم حواشي ، واتجه بعضهم إلى أنْ يحولها من نظم

---

[١] ينظر : بغية الوعاة : ١٣١/١ .
[٢] ينظر : شرح الكافية الشافية (مقدمة المحقق) : ٣٤ – ٣٥ .
[٣] ينظر : مقدمة التسهيل بقلم الدكتور(يوسف خليف) : (و) .
[٤] ينظر : نفح الطيب : ٤٣١/٢ .
[٥] ينظر : متن الألفية : ٦٧ .

إلى كلام منثور [١]، وانقسمت الألفية إلى ثمانية وسبعين بابًا وفصلاً – عدا المقدمة والختام – اشتملت على رؤوس مسائل النحو والصرف ، ولم تستوفها جميعًا بدليل عدم تعرضها لبعض الأبواب المهمة كـ (باب القسم) ، و (باب التقاء الساكنين) [٢] .

وما زالت الألفية إلى الآن بما يدور حولها من شروح وتعليقات حيّة نابضة لم تضعفها السنون العديدة التي مرت عليها منذ تأليفها ، ولا أدل على ذلك من أنها ما زالت هي وشروحها من أكثر الكتب المنهجية المقررة لتدريس النحو في الجامعات والمعاهد العربية .

٢ . <u>التسهيل</u> :

اسمه الكامل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) وقد يُختصر هذا الاسم فيقتصر فيه على (التسهيل) ، ورجح (الأستاذ محمد كامل بركات) محقق (التسهيل) أنّ ابن مالكألّف هذا الكتاب إسهامًا منه في عملية تيسير النحو ، مستدلاً على ذلك بعنوان الكتاب الذي يفهم منه أنه خلاصة ميسرة سهلة لقواعد النحو . وذلك بعد أن أحسّ بصعوبة مؤلفات النحو السابقة كالكتاب ، والإيضاح وغيرها من كتب النحو التي كانت متداولة بين الدارسين [٣] ، فكان هذا الكتاب خلاصة التجربة النحوية له عبر السنين ، وقد اشتمل التسهيل على مقدمة ، واثنين وثمانين بابًا ، وستةٍ ومائتين من الفصول لم تترك كبيرة ولا صغيرة لها قيمتها من فني النحو والصرف إلاّ أحصتها ، وتراوحت أبواب الكتاب بين القصر والطول ، فأتى بعضها في سطورٍ عدة كـ (باب الاختصاص) [٤] ، في حين جاء بعضها في صفحاتٍ عدة ، كـ (باب التصريف) الذي قُسّم إلى تسعةٍ وعشرين فصلا استغرقت قدرًا لا بأس به من الكتاب [٥] ، ومن هنا لم يكن غريبًا أنْ يشغلَ العلماء طُوال ستة قرون منذأنْ ألّفه صاحبه أي من القرن السابع الهجري إلى أواخر القرن الثالث عشر، بل لقد وصل الأمر بأبي حيان النحوي (ت ٧٤٥ هـ) وهو أشد النحاة مخالفَةً لابن مالك إلى أنْ يفرض على نفسه ألا يقرئ أحدًا إلا فيه ، أو في كتاب سيبويه [٦].

---

[١] ينظر : كشف الظنون : ١٥١/١ ، وشرح التسهيل (مقدمة المحققين) : ٥١/١ .
[٢] ينظر : شرح العمدة : تح : الدكتور (عبد المنعم أحمد هريدي) : (مقدمة المحقق) : ٦١ ، وابن الناظم النحوي : ٦٧ .
[٣] ينظر : التسهيل (مقدمة المحقق) : ٦٤ .
[٤] ينظر : التسهيل : ١٩٢ .
[٥] ينظر : المصدر نفسه : ٢٩٠-٣١٩ .
[٦] ينظر : مقدمة التسهيل بقلم الدكتور (يوسف خليف) : (و) .

والتسهيل يمثل مرحلة القمة الفكرية عند أبن مالك وشروحه خير مؤيد لهذا الرأي ، حيث شغل الناس قرونًا عديدة بين شارح ومعترض ومختصر وناظم حتى بلغت شروحه ستة وستين شرحًا [١] ، وبعض العلماء شرحه مرتين كما فعل ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) ، والعيني (ت ٨٥٥ هـ) ، وبعضهم شرحه ثلاث مرات كما فعل أبو حيان وابن هشام (ت ٧٦١ هـ) ، وفي ذلك دلالة كافية على أهمية التسهيل واحتفاء العلماء به .

وخلاصة القول إنّ التسهيل من أهم كتب النحو أثرًا ، وأدومها ذكرًا منذ ألّفه ابن مالك وما زال كذلك ، وقد بقي إلى جانب (الألفية) في جميع البيئات التي تعنى بدراسة العربية مرجعًا للنحاة ، ومقصدًا للدارسين والباحثين ، فعلى هذين المُصَنَّفَين قامت دراسات النحو ، واقتبست منهما أشهر الكتب النحوية بعد ابن مالك (كالتذييل والتكميل) ، وملخصه (ارتشاف الضرب)لأبي حيان ، وشروح ابني هشام وعقيل للأَلفية والتسهيل ، و(شرح التصريح) للأزهري (ت ٩٠٥ هـ) و (همع الهوامع) للسيوطي ، وشرح الاشموني (ت ٩٢٩ هـ) وحاشية الصبّان (ت ١٢٠٥ هـ) ومن خلفوهم في دراسة النحوحتى يومنا هذا ، لا نكاد نجد كتابًا في النحو إلاّ ورجع صاحبه إلى الأَلفية والتسهيل وقد طبع بمصر عام ١٩٦٧ بتحقيق الدكتور (محمد كامل بركات) ويقع في أربعمئةٍ وإحدى وعشرين صفحة .

٣ . <u>شرح التسهيل</u> :

بعد أنْ ألّف ابن مالك كتابه (التسهيل) طلب منه بعض الفضلاء - كما يقول في مقدمة شرحه - أنْ يشفع كتابه بما يوضح غامضه ، ويحل معقده، ويسلس من حزنه [٢] ، فكان هذا الشرح الجليل الذي يعد من أفضل شروح التسهيل وفيه يتمثل اتجاهه ونهجه تمثلا واضحًا لا شية فيه ولا غموض ، وإذا كانت كتب النحو القديمة يشوبها شيء من غموض التعبير ، أو قصور العبارة عن الوفاء بالغرض ، فشرح ابن مالك يتميز بالوضوح والسلاسة والقدرة على الإبانة والإفصاح ، وقد وصل فيه إلى باب مصادر الأفعال ، وقيل إنّه كمّله [٣] ، قال حاجي خليفة (ت ١٠٦٧ هـ) : (وكان كاملاً عند تلميذه الشهاب الشاغوري [٤] فلما مات المصنف ظنّ أنهم يُجلسونه مكانه ، فلما

---

[١] أحصاها الدكتور (عبد الله علي الحسيني البركاتي) محقق (شفاء العليل)وعقد لها فصلاً ، ذكر فيه أسماءها وأسماء مؤلفيها وأماكن وجودها والكتب التي أشارت إليها أو نقلت عنها . ينظر : شفاء العليل : ٤١-٥٥ .

[٢] ينظر : شرح التسهيل : ٣/١ .

[٣] ينظر بغية الوعاة : ١٣٤/١، وكشف الضنون :٤٠٥/١، وشفاء العليل: (مقدمة المحقق): ٤١/١.

[٤] (محمد عفيف الدين أبو عبد الله بن أبي بكر بن إبراهيم الشاغوري ، قرأ صحيح البخاري على الحسين بن المبارك الزبيدي ، وحدَّث به سبعةً وعشرين شيخًا توفي في رمضان سنة (٧٦١هـ) وقيل في التي بعدها) ، تنظر ترجمته في ذيل التقييد : ١٠٦/١.

خرجت عنه الوظيفة تألم ، فأخذ الشرح معه وتوجه إلى اليمن غضبًا على أهل دمشق وبقي الشرح محزومًا بين أهلها ، ثم كمّله ولده بدر الدين محمد وصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي) [١] ، ورجّح الدكتور (عبد المنعم أحمد هريدي) أنْ يكون ابن مالك كمّل هذا الشرح ، مستدلا على ذلك بأمرين :

الأول : رواية كشف الظنون التي ذُكرت قبل قليل .

والآخر : إحالات ابن مالك في شرح الكافية على (شرح التسهيل) [٢] .

قال بعد أن ساق الدليلين : (كل هذا يدل على أن شرح التسهيل سابق لشرح الكافية ، وإذا كان شرح الكافية قد استكمل فالراجح أن شرح التسهيل كان كاملا..)[٣]، وقد طبع هذا الكتاب ثلاث طبعات ، **الأولى** بتحقيق الدكتور (عبد الرحمن السيد) وصل فيها إلى باب الأحرف الناصبة للاسم الرافعة الخبر ، **ثم أعاد طبعه** هو والدكتور (محمد بدوي المختون) عام ١٩٩٠ كاملا بأربعة أجزاء وهي الطبعة التي اعتمدت عليها في الأطروحة ، **ثم طبع طبعة ثالثة** بتحقيق (محمد عبد القادر عطا) و (طارق فتحي السيد) عام ٢٠٠١ .

٤ . <u>شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ</u> :

يبدو أنّ ابن مالك بدأ عمله العلمي بكتابة كتاب هو في أصل تأليفه متن موجز شديد الإيجاز حتى يكاد يبلغ حد الإعجاز في وجازته، عُرف بـ (التنبيهات) لقصر عباراته وتداخلها وخلوها من الأمثلة والشواهد ، أعّده للطلاب ليحفظوه عن ظهر قلب ، أطلق عليه اسم (عمدة الحافظ وعدة اللافظ) ولكن إحساسه بقيمة هذا العمل وجلالة قدره دفعه إلى شرحه وتفسيره وتبسيط عباراته وإسناده بآراء النحويين المتقدمين ومذاهبهم وبالشواهد والأمثلة الفصيحة التعليمية ليكون الكتاب أيسر مأخذًا واقرب متناولاً إلى ذهن المتعلم ، سمّاه بـ (شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ) [٤] ، اتّبع فيه منهجًا يكاد يكون فريدًا في مصنفاته ، فهو يجمع إلى جانب المبالغة في الاخْتصار سهولة التعبير ، والرفق في التناول مع وضوح العبارة بحيث لا تحتاج في فهمها وإدراك ما تحتويه إلى إعمال فكر ، أو إمعان نظر ، وهو يقف مع كتاب (الخلاصة) على قدم واحدة

---

[١] كشف الظنون : ٤٠٥/١ .
[٢] ينظر : شرح الكافية الشافية : ٩٦، ١٠٤ .
[٣] شرح العمدة : (مقدمة المحقق) : ٥٥ ــ ٥٦ .
[٤] ينظر : شرح العمدة : (مقدمة المحقق) : ٤٦ .

إنْ لم يكن يفوق الخلاصة وجازةً [١] ، وقد شرحه نحاة غيره منهم ولده بدر الدين (ت ٦٨٨ هـ) [٢] وقد طبع الكتاب طبعتين : **الأولى** بتحقيق الدكتور (عبد المنعم أحمد هريدي) ويقع في جزءين ، **والأخرى** بتحقيق الدكتور (عدنان عبد الرحمن الدوري) عام ١٩٧٧ ، ويقع في مجلد واحد بألف ومئة وثلاث وثمانين صفحة وهي الطبعة التي اعتمدتُ عليها في الأطروحة .

٥ . <u>شرح الكافية الشافية</u> :

وهو نظم يحتوي على سبعة وخمسين وسبعمئة وألفي بيتٍ نص الناظم على ذلك في نهاية فصل (الآلة) آخر فصول الأرجوزة [٣] ، جاءت مقدمة الأرجوزة في سبعة عشر بيتًا ، والختام في خمسة أبيات ، والباقي اختص بالمادة العلمية ، قَسَّم النص إلى ستةٍ وستين بابًا ، واثنين وستين فصلاً ، وقد ضمّن الناظم مقدمته الداعي إلى هذا النظم وهو إفادة المتعلمين بما اجتهد هو في تحصيله من علمٍ يخشى أنْ يمضيَ من دون أنْ يفيد به أحد[٤] ، جمع فيه معظم مسائل النحو والصرف ، وبَسَطها ، ورتّب الأبواب ، وضبطها ، وجلا الغامض ، ويسّر العسير ، وضم المشتت ، وقرّب البعيد ، حتى ظهرت في صورة كافية عن كل كتاب ، شافية للأساتذة والطلاب ، وبهذا ظهرت (الكافية الشافية) إلى عالم الوجود في هيئتها المكتملة كتابًا له أثره في النحو [٥] ، وقد طبع الكتاب طبعتين : **الأولى** بتحقيق الدكتور (عبد المنعم أحمد هريدي) عام ١٩٨٢ ويقع في خمسة أجزاء احتوى الجزء الأخير فهارس الكتاب ، وهي الطبعة التي اعتمدتها في الأطروحة ، **والأخرى** بتحقيق الدكتور (علي محمد معوض) و (عادل أحمد عبد الموجود) عام ٢٠٠٠ ويقع في مجلدين .

٦ . <u>شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح</u> :

وهو من خيرة كتبه التي تكشف عن أسلوبه في النقاش ، وتبين سعة أفقه وإحاطته بشواهد اللغة ، وهو من أبرز الأُصول في تخريج ما جاء في الحديث النبوي الشريف من ظواهر نحوية ولغوية تحتاج إلى تفسير وتوجيه [٦] ، وقد طبع الكتاب لأول مرة في إله

---

[١] ينظر : شرح العمدة : (مقدمة الكتاب) : ١١-١٢ بقلم الأستاذ الدكتور (رشيد عبد الرحمن العبيدي) .
[٢] ينظر : بغية الوعاة : ١/ ٢٥٥ ، وكشف الظنون : ١٣٦٩/٢ .
[٣] ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢٢٥٢ .
[٤] ينظر : المصدر نفسه : ١٥٥ .
[٥] ينظر : شرح العمدة : تح : الدكتور (عبد المنعم أحمد هريدي) : ٥٩ .
[٦] ينظر : شواهد التوضيح : (مقدمة المحقق) : ٧ .

آباد بالهند عام ١٣١٩هـ ، ثم نشره عن هذه النسخة المرحوم (محمد فؤاد عبد الباقي) بعدما خرّج نصوص القرآن الكريم والحديث الشريف ومجموعة من شواهد الشعر وضبطها ، ونظرًا لما وقع في بعض النصوص من نقص فقد قام الأستاذ الدكتور (طه محسن) بتحقيق الكتاب مرة أخرى عام ١٩٨٥م ويقع في ثلاثمئةٍ وأربعين صفحة ، وهي الطبعة التي اعتمدت عليها في الأطروحة .

وسأرجيء الحديث عنه إلى الكلام على موقفه من الاحتجاج بالحديث الشريف في الفصل الثاني من هذه الأطروحة إن شاء الله تعالى .

ويطول الحديث عن سرد مؤلفاته وبيان ما يمتاز به كل مؤلَف منها ، وإنما اقتصرت على ما اقتصرت عليه من مؤلفاته لأنها المحور الذي ستدور عليه هذه الأطروحة - إن شاء الله تعالى - وإنّ هذه المصنفات وغيرها بما اشتملت عليه من مادة علمية غزيرة جعلته جديرًا بأنْ يحتل مركز الصدارة النحوية واللغوية بعد سيبويه إلى يومنا هذا ، وهذه المؤلفات وما دار حولها من شروح ومختصرات وحواشي وتعليقات وبحوث ورسائل جامعية كثيرة أغنت المكتبة العربية وقرّاءها بالعلم والمعرفة ، بل إننا لا نكاد نجد مؤلفا في اللغة والنحو أُلِّف بعده إلى اليوم إلاّ كانت لآرائهِ واختياراته حظٌّ كبيرٌ منه وظلَّ هو ومصنفاته موضع إكبارٍ وإجلال بين العلماء والدارسين إلى زمننا هذا ، ما خلا أبا حيان فقد أعرض عنه وطعن به في مسائل كثيرة منها قوله في باب الجوازم من كتابه (التذييل والتكميل) : (إنّ ابن مالك لم يصحب من له البراعة في علم اللسان، ولذا تضعف استنباطاته وتعقباته على أهل هذا الشأن وينفر من المنازعة والمباحثة والمراجعة ، وهذا شأن من يقرأ بنفسه ويأخذ العلم من الصحف بفهمه) [١] ، ولا شك في أنه قد بالغ كثيرًا في ذهابه إلى أنّ ليس لابن مالك شيخ مشهور يعتمد عليه ويرجع في حل المعضلات إليه ، لأنّ الأقدمين ذكروا له عددًا من الشيوخ [٢]، فضلاً عن ذلك فإنّ ابن مالك أشار إلى شيوخه في مواضع عدة من مصنفاته [٣].

وقوله عنه في مقدمة (منهج السالك) وهو شرحه على (الخلاصة الألفية) : (وربما اختار ما ليس بالمختار ولا المشهور ، وترك ما عليه العمل من مذاهب الجمهور

---

[١] التذييل والتكميل : ٥/ ١٧٠، نقلاً عن : أبو حيان النحوي : ٣٢٩ .
[٢] ينظر : نفح الطيب : ٤٢١/٢ ، وشذرات الذهب : ٣٣٩/٥ .
[٣] ينظر : شرح التسهيل : ٩١/٤، ١٠٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٦٤٤ ، وغيرها .

مقتفيًا في ذلك مقالة كوفيٍ ضعيف الأقوال أو بصريٍ لم ينسج له لشذوذه على منوال ، وبانيًا قواعد على نادر في المنقول شاذ في القياس، خارج عن الأصول) [١].

وقد أخذ عليه كثرة احْتجاجه بالحديث الشريف وتوسعه في الاحتجاج بلغات العرب ، فضلاً عن طعنه به في مفهومه للضرورة الشعرية كما سيأتي كلٌّ في موضعه من هذه الأطروحة - إنْ شاء الله تعالى - .

لذلك فقد امتلأت كتب أبي حيان بالردود والمآخذ على ابن مالك [٢] حيث اختلف معه في المنهج والمصطلحات والحدود والآراء والاستشهاد النحوي [٣] ، ولاسيما الاستشهاد بالحديث الشريف الذي سأُفرد له فصلاً مستقلاً من هذه الأطروحة - إنْ شاء الله تعالى - .

ومهما يكن من أمر فإن هذه المآخذ والردود على كثرتها لا تحط من قدر ابن مالك ومنزلته العلمية ، باعتراف أبي حيان نفسه بذلك، إذ أثنى عليه بقوله : (نظم في هذا العلم كثيرًا ونثر ، وجمع باعتكافه على الاشتغال به ومراجعة الكتب ومطالعة الدواوين العربية وطول السن في هذا العلم غرائب ، وحوت مصنفاته منها نوادر وعجائب ، وإنّ منها كثيرًا استخرجه من أشعار العرب وكتب اللغة إذ هي مرتبة الأكابر النقاد وأرباب النظر والاجتهاد) [٤] ، وقال أيضًا : (لا يكون تحت السماء أنحى ممن عرف ما في (تسهيله) [٥] ، وقرنه في (بحره) بمصنف سيبويه) [٦].

والسؤال الذي يطرح نفسه : لماذا أعرض أبو حيان عن ابن مالك مع أنّه واحد من تلاميذ تلميذه ابن النحاس [٧] (ت ٦٩٨ هـ) وهو الذي اهتم بكتبه ودرّسها لطلابه ولا سيما كتابي (التسهيل) و (الألفية)وألّف عليهما كتبًا عدة [٨] والباحثون مختلفون في الإجابة عن هذا السؤال ، فمنهم من عزا ذلك إلى الحقد والهوى والحسد الشخصي [٩] ، ومنهم من عزا ذلك إلى تعصب أبي حيان الشديد إلى مذهب البصريين والطعن

---

[١] منهج السالك : ١ .
[٢] ألفت الباحثة (سميرة علاوي عبد الحسن) رسالة ماجستير وسمتها : (مآخذ أبي حيان النحوية والصرفية على ابن مالك) تناولت فيها كثيرًا من مآخذه عليه .
[٣] فصّلت الدكتورة (خديجة الحديثي) القول في كل ذلك، ينظر : أبو حيان النحوي :٣٣١-٤١٧ .
[٤] التذييل والتكميل : ١٧٠/٥نقلاً عن : أبو حيان النحوي : ٣٢٩ .
[٥] نفح الطيب : ٤٢٩/٢ .
[٦] البحر المحيط : ١٥/١ .
[٧] ينظر : منهج ابن مالك في الدراسات النحوية : ٨٦ .
[٨] ينظر : أبو حيان النحوي : ١١٠ .
[٩] ينظر : الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية : ٢١١ ، ومنهج ابن مالك في الدراسات النحوية : ٨٦ .

بمذهب الكوفيين ومن اعتنقه ، ومعروف أنّ ابن مالك كان يأخذ بآراء الكوفيين ويحتج بها [١].

ويبدو أنّ الرأي الأخير هو الراجح لأنّ ابن مالك قد أخذ كثيرًا بآراء الكوفيين ومعروف أنّ أبا حيان شديد التعصب للبصريين [٢] شديد الطعن بالكوفيين .

وأستبعدُ أن يكون طعنه به منشؤه الهوى والحقد والتعصب لأنّ أبا حيان معروف بفضيلة خلقه ومنزلته بين العلماء - والله أعلم - .

---

[١] ينظر: أبو حيان النحوي : ٣٣٩ ، والشواهد والاستشهاد في النحو : ٣٣٣ .
[٢] ينظر : أبو حيان النحوي : ٣٣٩ .

الفصل الأول
احتجاجه بالقرآن الكريم وقراءاته

المبحث الأول

احتجاجه بالقرآن الكريم

توطئة

كان العرب هم أهل الفصاحة والبلاغة ، يتكلمون كلامًا صحيحًا في مجالسهم وأَسواقهم، تعينهم عليه سلائقهم الصحيحة ، وفطراتهم السليمة ، فلم تكن بهم حاجة إلى الاستعانة بقواعد وقوانين تقيهم اللحن .

وبعد أنْ اختلطوا بغيرهم فسدت سلائقهم ودب اللحن والعجمة في أَلسنتهم ، لذلك صاروا بأمسّ الحاجة إلى وضع ضوابط وأُسس تقي لغة التنزيل اللحن ، وكان حرصهم على سلامة لغة القرآن من أنْ يصيبها اللحن أو التحريف من أهم الأسباب التي حفزتهم على ذلك ، ولهذا بدأ التأليف اللغوي واندفع بعض أئمة القوم ليتداركوا أمر هذه اللغة قبل استشراء الفساد فيها بوضع قوانين وضوابط استنبطوها من كلام العرب الموثوق بعربيتهم [١].

ولما كان الحرص على سلامة لغة القرآن من أنْ يصيبها اللحن أو التحريف هو السبب الأول الذي دفع الغيرى من هذه الأمة أنْ يضعوا علم النحو ويضبطوا أُصوله وقواعده ، كان ينبغي أنْ يكون القرآن الكريم على رأس الشواهد التي يستعين بها علماء العربية ، لأنه البينة التي لا يدخلها الباطل والحجة التي لا ترد والدليل الذي لا يفند [٢] ، وهو أفصح حجةً وأعلى بيانًا ، (وقد أعجز الخلق قاطبة... وأخذ منافذ القول عليهم أخذًا) [٣].

وقد تحدى العرب وهم أرباب الفصاحة والبلاغة أنْ يأتوا بمثله فعجزوا أنْ يأتوا بآية واحدة [٤] ، لذلك صار جديرًا بأنْ يحتل المرتبة الأولى في شواهد اللغة والنحو [٥].

فلغة القرآن (أعرب وأقوى في الحجة من الشعر) [٦]، أَيد ذلك ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) الذي أكد أنَّ الناس أجمعوا على (أَنَّ اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما ورد في غير القرآن) [٧] ، و (هي لب كلام العرب، وزبدته ، وواسطته ، وكرائمه ، وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء في أَحكامهم وحكمهم ، وإليها مفزع حُذّاق الشعراء والبلغاء في نظمهم ونثرهم) [٨].

---

[١] ينظر : أبو حيان النحوي : ٢٦٥ وما بعدها .
[٢] ينظر : ابن الخشاب حياته ونحوه : ١٥٢ .
[٣] دلائل الإعجاز : ٩ .
[٤] ينظر : المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية : ٣٠٨ ، وفصول في فقه اللغة : ٩١ .
[٥] ينظر : ابن الشجري ومنهجه في النحو : ٢٠٥ .
[٦] معاني القرآن للفراء : ١٤/١ .
[٧] المزهر : ٢١٣/١ .
[٨] المفردات في غريب القرآن : ٣ .

وخلاصة القول ، إنَّ القرآن الكريم أ ّفصح كلام عربي ، بل هو قمة الفصاحة العربية ، تتجلى فصاحته في إيجاز لفظه وإعجاز معناه ، وهو النص الوحيد الموثوق بصحته كل الوثوق ، فلم يدخله الوضع أو التحريف أو التزوير .

وقد كان بإمكان العلماء - وهذه آراؤهم فيه -أ َنْ يعتمدوه مصدرًا أول في استيفاء الشواهد ولو فعلوا ما جاءت قواعدهم مضطربة متناقضة [١].

(لكنَّ ما كان فعلاً لم يتفق مع هذا النظر المعقول ذلك أنّ الممارسة العقلية للدراسة في كتب النحو – في فترة البداية والنضج – لم تتوافق مع تلك الآراء التي تأخرت عنها في الزمن بعد أنْ قطع النحاة شوطًا كبيرًا للنمو بالنحو وإنضاجه ، ويوضح ذلك ما نبّه عليه كثير من الدارسين الأقدمين – لغويين ومفسرين – إذ صرّحوا بأنّ النحاة لم يستخدموا القرآن في دراسة مسائل النحو ، ولم يولوه ما هو حقيقٌ به من الاحتجاج والاستشهاد)[٢].

عنايته بالشاهد القرآني وطرائق احتجاجه به

لم يسلك ابن مالك سبيلاً واحدًا في الاحتجاج بآيات الذكر المجيد ، وإنّما سلك في ذلك طرائق قددا [٣]، فهو لم يكن يكتفي بترديد شواهد الأقدمين شأنه شأن المتأخرين الذين عُرفوا بمتابعتهم للقدامى ، مع شيء من مناقشة الآراء والترجيح بينها ، بل كان ذا شخصية متميزة تتسم بالاستقلال ، فهو غزير المادة ، قويّ الحجة ، واسع الاطلاع ، يسوق أ َدلته في يسر وإقناع ، ويقدم لتأييد رأيه فيضًا من الآيات القرآنية الكريمة ، والأ َحاديث النبوية الشريفة ، وكلام العرب المنثور والمنظوم ، فإنْ لم يجد نصًا فيما هو بسبيله اتجه إلى القياس يتخذ منه حجته ودليله ، والأسباب التي تدعو إلى الأخذ به [٤] ، (فلم يقس على كل مسموع كالكوفي ، ولم يؤول التأويلات البعيدة كالبصري ، بل يقبل المسموع ، ويقول : إنّه قليل ، أو شاذ ، أو ضرورة) [٥] معتمدًا في كل ذلك على الحجج والبراهين العقلية والنقلية التي يقف الشاهد القرآني على رأسها، يقدمه على ما سواه ولا يؤثر شاهدًا عليه .

---

[١] ينظر : الشواهد والاستشهاد في النحو : ٢٠٠-٢٠٢ .
[٢] الرواية والاستشهاد باللغة : ١٢٢ .
[٣] قددا : مفردها قدّة ، والقدّة الطريقة ، والفرقة من الناس إذا كان هوى كل واحد على حدة . يقال : كنا طرائق قددا . وتقدد القوم تفرقوا . ينظر : الصحاح (مادة قدد) .
[٤] ينظر : شرح التسهيل : (مقدمة المحقِّقَيْن) : ٦/١ .
[٥] ارتقاء السيادة : ١١٥-١١٦ .

وكان أكثر ما يستشهد بالقرآن فإنْ لم يجد فيه شاهدًا عدل إلى الحديث الشريف ، وإنْ لم يجد فيه عدل إلى كلام العرب المنثور والمنظوم [١] ، بل كان يكتفي في إثبات ما ذهب إليه بالشاهد القرآني في كثير من الأحيان يمدحه ويثني عليه ويصفه بأنه من أقوى الحجج وأفصح الكلام [٢].

وكان كثير الاحترام للنص القرآني ، يؤيد من احتج به من النحويين ويقويه ، ويرد رأي من ذهب مذهبًا مخالفًا لما ورد في التنزيل -كما سيأتي مفصلاً في طيات هذا الفصل إنْ شاء الله تعالى - ، ولا شك في أنّ مسلكه هذا يستحق التقدير ، فإنّ أول ما يُحتج به في أصول اللغة وتقرير العربية ووضع أَحكامها يجب أنْ يكون أفصح ما ورد فيها ، ولن يكون ذلك إلا القرآن العظيم الذي أنزله الله على رسوله﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ بلسان عربي مبين ، فما ورد فيه لا شك أقوى حُجّة مما ورد في غيره ، والآراء الصحيحة عنده هي التي يجد لها شواهد قرآنية يؤيدها ويقوي أَمرها [٣].

والمطلع على كتب ابن مالك يجدها مليئةً بالاستدلالات القرآنية إذ أخذ بظاهرها مبتعدًا عن الجنوح إلى التأويل ، والتعقيد ، والتكلف ، الذي يبعد النحو عن الغايات التي من أجلها وضع [٤].

ولا نكاد نجد قاعدة نحوية أَثبتها تخلو من شاهد قرآني أو أكثر ، إذ لم يكن يحتج على القاعدة النحوية بشاهدٍ أو شاهدين أو ثلاثة فحسب ، وإنّما تجاوز ذلك في بعض المواضع إلى تسع أو عشر آيات أو قد يزيد على ذلك .

فهو بصنيعه هذا كان أُمّةً في الاحتجاج النحوي بالقرآن الكريم ، يتضح ذلك من نظرة في المسارد الفنية التي وضعها محققو كتبه ، فقد بلغ عدة ما أورده من استدلالات بالقرآن الكريم في شرحه لتسهيله (ثمانين وسبعمئةٍ ألف آية) [٥] ، وفي شرحه لكافيتهِ الشافية (ثمانين وستمئة آية) [٦] ، وفي شرحه لعمدة الحافظ وعدة اللافظ (اثنتين وتسعين وأربعمئة آية) [٧] ، وفي شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح

---

[١] ينظر : نفح الطيب : ٤٢٢/٢ .
[٢] ينظر : شرح التسهيل : ٢٣٥/١، و١٩٣/٢، و٣٨٤/٣، وشرح الكافية الشافية : ٩٠٦، وشواهد التوضيح : ٢٢٥ .
[٣] ينظر : شرح الكافية الشافية : (مقدمة المحقق) : ٨٦ .
[٤] للإطلاع على الغايات التي من أجلها وضع النحو، ينظر : المدارس النحوية الدكتور (شوقي ضيف) : ١١-١٣ ، والمدارس النحوية الدكتورة (خديجة الحديثي) : ٥٠-٥٢ .
[٥] ينظر : فهارسه الفنية : ١٢١/٤-٢٠٠ .
[٦] ينظر : فهارسه الفنية : ١٩/٥-٥٢ .
[٧] ينظر : فهارسه الفنية : ٩٨٩-١٠١٥ .

(تسعًا وعشرين ومئتي آية) [1] ، وقد شغل الاستشهاد بالقضايا النحوية النصيب الأكبر منها ، كرر قسمًا منها في غير موضع من كتبه مستنبطًا منها ما أمكنه استنباطه من أُصول وأَقيسة نحوية .

والمتأمل في منهجه العام للإستدلال بالقرآن الكريم يجد تنوعًا في استخدامه الشاهد وطريقةِ عرضه ، فهو يورده لدعم الرأي الذي أخذ به أو رجحه ، أو التمثيل للقضايا التي عرض لها ، أو لتوضيح المسائل التي تطرق إليها ، أو لتصحيح المذهب الذي اصطفاه أو فضّله ، وقد صدّر معظم هذه الآيات بعبارات من مثل : ﴿ قوله تعالى ﴾ ، أو ﴿ قال تعالى ﴾ ، أو ﴿ قال الله تعالى ﴾ ، أو ﴿ قال الله تبارك وتعالى ﴾ ، أو (كما ورد في القرآن العزيز) ، وغيرها من عبارات كثيرة متناثرة في شروحه ، وترك قسمًا منها من دون أنْ يشير إلى أنها من كلام الله جلَّ ذكره ، وإنّما أوردها مسبوقة بـ : (نحو) [2] ، أو (واو العطف) [3] ، أو (كاف التشبيه) [4] ، أو (كما هي في) [5] ، أو (وقوله) [6] ، أو(مثل) [7] ، أو (كما قيل) [8] ، وقد يورد الآية خلال كلامه من غير أنْ تسبقها عبارة ما [9] ، وهذه السمة نجدها في أغلب المؤلفات النحوية القديمة والمتأخرة ، وعلة ذلك ترجع إلى أنّ كلام الله ليس ككلام البشر ، فهو لا يخفى على أحد فلم تكن بهم حاجة إلى نسبته إليه ﴿ جلّ شأنه ﴾ ، أو أنهم (رحمهم الله) قصدوا من وراء ذلك الإيجاز ، أو أنّ استرسالهم في سرد القواعد النحوية شغلهم عن نسبة الآيات إلى الله ﴿ جلّ شأنه ﴾ - والله أعلم - .

ومن السمات العامة الأخرى في احتجاجه بالقرآن الكريم أنه اكتفى بإيراد موطن الشاهد من الآية في ما احتج به من آياتٍ قرآنية ، وهذه السمة تكاد تغلب على منهج النحاة المتقدمين والمتأخرين ، وعلة ذلك ترجع إلى أَنّ الناس في زمانهم كانوا أَحفظ منا

---

[1] ينظر : فهارسه الفنية : ٢٨٥-٢٩٢ .
[2] ينظر : شرح التسهيل : ٧٠/١ ، و٧١ ، و١٠٦ ، و١٣٥ –٢٠/٢، وشرح العمدة : ١٠١ ، و١٠٥، وشرح الكافية الشافية : ٢٣٥ ، و٦٠٨، وشواهد التوضيح : ٧٩ ، و١٧٦ ، و٢٠٧، وغيرها .
[3] ينظر : شرح التسهيل : ٨٠/١ ، و٣١٨ ، وشرح العمدة : ٢٢٢ ، و٧٣٩ ، وشرح الكافية الشافية : ١٧٢، وغيرها .
[4] وينظر : شرح العمدة: ١٣٢ ، و٥٥٤ ، وشرح الكافية الشافية : ١١٦٤، وغيرها .
[5] ينظر : شرح العمدة : ٣٤٣، وغيرها .
[6] ينظر : شرح التسهيل : ٢٤/٤، وغيرها .
[7] ينظر : المصدر نفسه : ٣٩٤/١، وغيرها .
[8] ينظر : المصدر نفسه : ٢١٧/٣، وغيرها .
[9] ينظر : المصدر نفسه : ١٦٣/١، وشرح العمدة : ٣٤٩، وشرح الكافية الشافية : ١١٤٨، وشواهد التوضيح :٦٠، وغيرها .

لكتاب الله ، فإذا استشهد النحوي بكلمة أو كلمتين من آية هما عنده موطن الشاهد ، استطاع القارئ آنذاك أنْ يعرف من محفوظه سياق الكلمتين في الآية ، بل سياق الآية في موضعها من السورة من دون الرجوع إلى مرشد يُعرّفه بالآية من السورة ، وبالسورة من القرآن [١].

وخلاصة القول :

إنّ الشاهد القرآني يقف على رأس الشواهد النحوية التي استشهد بها ، وحوله كانت تدور أغلب مناقشاته ، وفيما يلي إيجاز لأهم طرائق الاحتجاج النحوي بالقرآن الكريم التي سلكها والتزم بها ولم يَجِد عنها في سائر مصنفاته .

اكتفاؤه بالشاهد القرآني من بين شواهده الأخرى

كان ابن مالك يكتفي بإيراد الشاهد القرآني وحده في الاحتجاج على إثبات القواعد والأُصول والأَقيسة النحوية ، والمتأمل في شروحه يجدها كثيرةً مبثوثةً في مصنفاته ، من ذلك مثلاً ما أورده في حديثه عن حدِّ الفاعل ، إذ ذكر أنّ : تصدير حد الفاعل بالمسند إليه أولى من تصديره بالاسم المسند إليه لأنّ الفاعل قد يكون غير اسم ، واستشهد على مجيء الفاعل غير اسم بقوله تعالى :﴿**أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ**﴾ [٢] ، وبقوله جلَّ شأنه **أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ** ﴾ [٣] ، ثم بيَّن موطن الشاهد فيهما بقوله :(ففاعل ﴿ **يَكْفِ** ﴾ ﴿ **أَنَّا أَنْزَلْنَا** ﴾ ، وفاعل ﴿**يَأْنِ** ﴾ ﴿**أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ** ﴾) [٤] ، أي المصدران المؤولان في محل رفع فاعل وهذا معنى كون الفاعل غير اسم ، واستشهد بقوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً** ﴾ [٥] ، و﴿**الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلانِيَةً** ﴾ [٦] ، و ﴿ **وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً** ﴾ [٧]، و ﴿ **إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَاراً** ﴾ [٨] ، و ﴿**لا يَسْأَلونَ النَّاسَ إِلْحَافاً** ﴾ [٩] ، و ﴿ **ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً** ﴾ [١٠] ، على ورود المصدر النكرة حالاً [١١].

---

[١] ينظر : المغني : (مقدمة المحقق) : ٧ ، والجنى الداني : (مقدمة المحقق) : ٣٨ .
[٢] العنكبوت/ ٥١ .
[٣] الحديد/ ١٦ .
[٤] شرح العمدة : ١٨٠ .
[٥] سورة البقرة / ٢٦٠ .
[٦] سورة البقرة / ٢٧٤.
[٧] الأعراف / ٥٦ .
[٨] نوح/ ٨ .
[٩] سورة البقرة / ٢٧٣ .
[١٠] الأعراف/ ٥٥ .
[١١] ينظر : شرح التسهيل : ٣٢٨/٢، وشرح العمدة : ٤٤٥-٤٤٦ .

وفي حديثه عن التوابع ، ذكر أنّ حق التابع أنْ يكون متّصلاً بمتبوعه ، واستثنى من ذلك الفصل بينهما بغير أجنبي ، كالفصل بين الصفة والموصوف بالمبتدأ لكونه بعض الخبر كقوله تعالى : ﴿ **أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ** ﴾ [١] ، أو كالفصل بينهما بالفعل ومفعوله الثاني لإضافة المفعول الأول إليه، كقوله تعالى : ﴿ **أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ** ﴾ [٢] ، والفصل بين العاطف والمعطوف بالجار والمجرور في قوله تعالى : ﴿ **وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ** ﴾ [٣] ، لأن المجموع عمل واحد قصد الإعلام بترتيبه فَحسُنْ [٤].

ومنه ما أورده في حديثه عن (مَنْ) الاستفهامية وإنّها تقع موقع النفي كثيرًا، وهو ما تعارف عليه النحاة (بالنفي الضمني) أو (شبه النفي) [٥] ، وذلك في كل موضع تجيء فيه (إلاّ) بعد (مَنْ) واستشهد له بقوله تعالى : ﴿ **وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ** ﴾ [٦] ، وقوله تعالى : ﴿ **وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ** ﴾ [٧] وكقوله تعالى : ﴿ **وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ** ﴾ [٨] ، أو من غير (إلاّ) ، ومّثل له بقوله تعالى :﴿ **وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ** ﴾ [٩]،[١٠] إلى غير ذلك من المواضع التي أفرد فيها الشاهد القرآني في الاحتجاج [١١].

غزارة الشاهد القرآني

من السمات الواضحة في مصنفاته ، إكثاره من الاحتجاج بالشاهد القرآني ، وله قدرة فائقة على ذلك ، فما إنْ يعرض للمسألة الواحدة إلاّ ويرفدها بسيل من الآيات القرآنية دعمًا للمذهب الذي ارتضاه .

---

[١] إبراهيم / ١٠ .
[٢] الأنعام / ١٤ .
[٣] المائدة / ٦ .
[٤] ينظر : شرح الكافية الشافية : ١١٤٨-١١٤٩ .
[٥] ينظر : الازهية : ١٠٧، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين : ٣٨٩ .
[٦] سورة البقرة / ١٣٠.
[٧] آل عمران / ١٣٥ .
[٨] الحجر / ٥٦ .
[٩] سورة البقرة / ١١٤ .
[١٠] ينظر : شرح العمدة : ٣٩٤ .
[١١] لمن يريد الإطلاع على مزيد من هذه الطريقة مراجعة : شرح التسهيل : ١٧/١، ٢٢، ٣٥، ٢١٥، ٣٦٦، ٧٦/٢، ٢٧٢، وشرح العمدة : ١٥٣، ١٥٤، ١٩٢، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٩٤، ٤٢٥، وشرح الكافية الشافية : ٢٠٤، ٢٧٦، ٣٣٧، ٥٣٩، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٩٦، ١١٣١، ١٥٢١، ١٥٩٧، ١٦٠٨، وغيرها .

وقد أشار محققا (شرح التسهيل) إلى هذه السمة ومثّلا لها [١] ، وللتدليل على صحة ما ذكرت لا بد من ذكر عددٍ منها :

من ذلك استشهاده بأربع عشرة آية على كثرة فك الإدغام في المضارع المجزوم وفي الأمر، مشيرًا إلى أنّ هذه اللغة حجازية وبها نزل القرآن، منها قوله تعالى : ﴿ **وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ** ﴾ [٢] ، وقوله : ﴿ **يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ** ﴾[٣] ، وقوله : ﴿ **وَمَنْ يَحْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ** ﴾[٤] ، وقوله : ﴿ **وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسولَ** ﴾[٥] ، وقوله : ﴿**وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي** ﴾[٦] ، وقوله : ﴿**اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي** ﴾[٧] ، وقوله : ﴿**وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي** ﴾[٨]،[٩].

واستشهاده بثماني آياتٍ على كثرة حذف المفضول إذا دلّ عليه دليل وكان (أفعل) خبرًا، منها قوله تعالى : ﴿**أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ**﴾[١٠] ، وقوله : ﴿**اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ** ﴾[١١] ، وقوله : ﴿ **وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَاباً وَخَيْرٌ أَمَلاً** ﴾[١٢] ، وقوله :﴿ **أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَاماً وَأَحْسَنُ نَدِيّاً** ﴾[١٣]،[١٤]. وهناك مواضع أخرى ، نجد فيها وفرة الشاهد القرآني في المسألة الواحدة [١٥].

وإنّ اهتمامه بالشاهد القرآني يمثل صورة من صور إدراكه ووعيه التامين ، إذ عدّه الأَساس الأول الذي بنى عليه أُصوله وقواعده النحوية ، ويكثر من استدلالاته بالذكر المجيد على توالي المسائل النحوية، فيحتج على كل مسألة بشاهد قرآني أو أكثر، مما يدلُ على براعته في استحضار الشاهد القرآني في ذهنه وتمكنه من أنْ يحتج به في كل

---

[١] ينظر: شرح التسهيل : (مقدمة المحقِّقين) : ٣٤/١ .
[٢] سورة البقرة / ٢١٧ .
[٣] آل عمران / ٣١ .
[٤] آل عمران / ١٦١ .
[٥] النساء / ١١٥ .
[٦] سورة طه / ٢٧ .
[٧] سورة طه / ٣١ .
[٨] سورة طه / ٨١ .
[٩] ينظر : شرح التسهيل : ٢٨٨/٢ .
[١٠] سورة البقرة / ٦١ .
[١١] آل عمران / ٣٦ .
[١٢] الكهف / ٤٦ .
[١٣] مريم / ٧٣ .
[١٤] ينظر : شرح التسهيل : ٥٦/٣ .
[١٥] لمن يريد الإطلاع على مزيد من هذه الطريقة مراجعة : شرح التسهيل : ١٩/١، ٢٤٩، ٣٨١، و ١٠/٢، ١٦٧، ٣٢٢، ٣٧٢، وشرح الكافية الشافية : ١٥٦٤، وشواهد التوضيح : ٥٩، ٦٠، ٦٣، ١١٨، ١٥٩، وغيرها .

موضع عرض له، إذ قال وهو يتحدث عن نيابة أسماء الإشارة بعضها عن بعض: (من نيابة ذي البعد عن ذي القرب لعظمة المشير قوله تعالى :﴿ **وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى** ﴾ [١].

ومن نيابته عنه لعظمة المشار إليه قوله تعالى :﴿ **ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي** ﴾[٢] ، ومنه قول امرأة العزيز مشيرة إلى يوسف ﴿عليه السلام ﴾ :﴿ **فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ**﴾[٣] بعد أنْ أشارت إليه النسوة بهذا إذ قلنَ ﴿ **مَا هَذَا بَشَراً** ﴾ [٤]والمجلس واحد إلاّ أنّ مرآى يوسف ﴿عليه السلام ﴾ عند امرأة العزيز كان أعظم من مرآه عند النسوة، فأشارت إليه بما يشار به إلى البعيد إجلالاً وإعظامًا .

ومن نيابة ذي القرب عن ذي البعد لحكاية الحال قوله تعالى :﴿ **كُلاًّ نُمِدُّ هَؤُلاءِ وَهَؤُلاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ**﴾ [٥] ، وقوله تعالى : ﴿ **فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ** ﴾ [٦].

وأمّا تعاقب ذي القرب وذي البعد على أثر ما الإشارة إليه فكقوله تعالى متصلاً بقصة عيسى﴿عليه السلام ﴾ :﴿ **ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ**﴾[٧] ، ثم قال : ﴿ **إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ**﴾[٨] ومنه قوله تعالى : ﴿ **لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ**﴾[٩] ، وقوله تعالى : ﴿ **وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ هَذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ**﴾[١٠] ، ومنه ﴿**إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى** ﴾[١١] و ﴿**إِنَّ فِي هَذَا لَبَلاغاً** ﴾[١٢] والإشارة بما للواحد إلى الاثنين كقوله تعالى :﴿ **عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ** ﴾[١٣] أي عوان بين الفارض والبكر) [١٤].

---

[١] سورة طه / ١٧ .
[٢] الشورى / ١٠ .
[٣] يوسف / ٣٢ .
[٤] يوسف / ٣١ .
[٥] الإسراء / ٢٠ .
[٦] القصص / ١٥ .
[٧] آل عمران / ٥٨ .
[٨] آل عمران / ٦٢ .
[٩] الزمر / ٣٤ .
[١٠] سورة ص / ٥٢-٥٣ .
[١١] الزمر / ٢١ .
[١٢] الأنبياء / ١٠٦ .
[١٣] سورة البقرة / ٦٨ .
[١٤] شرح التسهيل : ١ / ٢٤٨ - ٢٤٩ .

ومن غزارة استشهاده بالذكر الحكيم على مسائل متفرقة ما ذكره من وجوب اقتران جواب الشرط بالفاء إنْ لم يصلح للشرطية ، وذلك أما لكونه جملة اسمية ، نحو قوله تعالى : ﴿ **وَإِنْ تَنْتَهُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ** ﴾[١] ، وأما لكونه جملة فعلية طلبية، كقوله سبحانه : ﴿ **وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا** ﴾[٢]، وأمّا لكونه فعلاً غير متصرف، نحو قوله عز وجل : ﴿ **إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ** ﴾[٣] ، وأما لكونه مقرونًا بحرف تنفيس كقوله جل ذكره : ﴿ **وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ**﴾[٤] ، وأما لكونه مقرونًا بـ (لن) ، كما في قوله جلَّ شأنه :﴿ **إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ**﴾[٥] ، وأما لكونه مقرونًا بـ (قد) لفظًا ، كما في قوله تعالى : ﴿**إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ** ﴾[٦] ، أو تقديرًا كما في قوله جلَّ في علاه :﴿**إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ** ﴾[٧]،[٨].

وبعد فإنّ تعدد الشواهد القرآنية تبعًا لتعدد المسائل النحوية ظاهرة بارزة في شروحه لكتبه [٩] ، ومن يتتبع هذه الشروح يجدها تشغل مساحات كبيرة من صفحاتها وفيما تقدم كفاية لإظهار هذه الخصّيصة المتميزة .

وتجدر الإشارة إلى أنّه لم يكن غزير الاستشهاد بآيات القرآن الكريم فحسب وإنّما كان غزير الاستشهاد بما سوى ذلك من شواهد إذ إنَّ كثرة الشواهد ، ولا سيما القرآنية منها تعزز المذهب الذي اعتنقه النحوي وتقويه ، وتدل على مدى اهتمامه بآي الذكر الحكيم وتوظيفها في إيضاح الأُصول والقواعد التي أثبتها .

المساواة بين الشاهد القرآني وما سُمِع من كلام العرب المنثور والمنظوم

قد يسوّي في الاستشهاد بين القرآن الكريم وما سُمِع من كلام العرب الموثوق بفصاحتهم، وظاهرة المساواة بين الشواهد من الظواهر البارزة في المؤلفات النحوية .

---

[١] الأنفال / ١٩ .
[٢] الأنفال /٦١ .
[٣] سورة البقرة / ٢٧١ .
[٤] التوبة / ٢٨ .
[٥] التوبة / ٨٠ .
[٦] يوسف / ٧٧ .
[٧] يوسف / ٢٦ .
[٨] ينظر : شرح العمدة : ٣٥٠-٣٥١ .
[٩] للإطلاع على مزيد من هذه الطريقة مراجعة شرح التسهيل :١ /٢٤، ٣٠، ٣١١، ٣٨٠، ١٩/٢، ٤٢، ٩٤، ٩٧، ٢٧٠، ٣٢٠/٣، وشرح الكافية الشافية : ١٥٩٦، وغيرها .

وأول ما يمكن أنْ نتلمسها عند سيبويه [١] ، وقد أشار ابن مالك إلى هذه الظاهرة عنده فقال : (ومن العرب من ينصب الخبر متقدمًا (أي خبر ما الحجازية) أشار إلى ذلك سيبويه ، وسوّى بينه وبين قول من قال :﴿ **وَلاتَ حِينُ مَنَاصٍ** ﴾[٢] – بالرفع – فإنَّ المشهور (ملحفةٌ جديدٌ) – بلا تاء – ﴿ **وَلاتَ حِينَ مناصٍ** ﴾ – بالنصب – ، وأنشد سيبويه شاهدًا على ذلك :

فأصبحوا قد أعاد اللهُ نعمتهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلَهم بشرُ[٣])[٤]

قال سيبويه معقبًا على قول الفرزدق ، (وتقول : (ما زيدٌ إلاّ منطلقًا) تسْتوي فيه اللغتان ، (لغة الحجازيين ولغة التميميين) ، ومثله قوله عز وجل :﴿**مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا** ﴾[٥] ، لم تقو (ما) حيث نقضت معنى (ليس) كما لم تقو حين قدمت الخبر) [٦].

وقد سبقت الإشارة إلى أنّ ابن مالك لم يكن غزير الاستشهاد بالقرآن فحسب ، وإنّما كان غزير الاستشهاد بما سوى ذلك من شواهد ، وإنَّ تظافر الشواهد من شأنه تعزيز صحة ما يذهب إليه النحوي .

وابن مالك حينما يذكر القاعدة النحوية يشفعها بسيل من الشواهد الفصيحة القرآنية وغيرها ، وله القدرة والبراعة على ذلك ، وقد اضطرب منهجه في ترتيب الشواهد ، ففي مواضع يقدم الشاهد القرآني على كلام العرب ، وفي مواضع أخرى يقدم ما سُمع من كلام العرب على القرآن الكريم .

فمن الأول ما ذكره من وجوب ثبوت خبر (لا) النافية للجنس لعدم العلم به [٧] ، حيث استشهد له بقوله تعالى :﴿ **لا رَيْبَ فِيهِ** ﴾[٨] ، وقوله تعالى : ﴿ **لا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ**﴾[٩] ، وقوله : ﴿ **يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لا مُقَامَ لَكُمْ** ﴾[١] ، ثم أردف هذه الآيات الثلاث بحديثين شريفين، هما قوله

---

[١] ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٣٦ .

[٢] سورة ص/ ٣ ، وهي قراءة أبي السّمّال العدوي ، ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٤٥٣/٢، ومختصر في شواذ القرآن : ١٢٩، ومعجم القراءات : ٢٥٥/٥.

[٣] البيت للفرزدق ، شرح ديوانه : ١٠٩.

[٤] شرح الكافية الشافية :٤٣٣.

[٥] سورة يس / ١٥.

[٦] الكتاب : ٢٩/١.

[٧] خبر (لا) لا يخلو أن يكون ظرفًا أو مجرورًا أو غير ذلك، فأن كان ظرفًا أو مجرورًا فلك فيه وجهان: إنْ شئت حذفته، وإن شئت أبقيته، وإن كان غير ذلك، فأهل الحجاز يجيزون الحذف والإثبات، وبنو تميم لا يجيزون ظهوره البتة، ويقولون هو من الأصول المرفوضة، ويتأولون ما ورد من ذلك . ينظر : شرح المفصل : ١٠٧/١، وشرح جمل الزجاجي: ٢٧٣/٢ .

[٨] سورة البقرة / ٢ .

[٩] سورة البقرة / ٣٢ .

[١] الأحزاب / ١٣.

﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ : ﴿ **لا أحد أغير من الله** ﴾[٢]، وقوله ﴿ عليه الصلاة والسلام ﴾ : ﴿ **لا اله غيرك** ﴾[٣]،[٤].

واستشهد بقوله عز وجل :﴿**تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ**﴾[٥] ، وقوله : ﴿**بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ**﴾[٦] على أنّ الإضافة بمعنى (في) وحدها ، والتقدير : (تربصٌ في أربعةِ أشهر) و(بل مكرٌ في الليل والنهار) .

ثم أردف هاتين الآيتين بقوله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ : ﴿ **رباط يومٍ وليلةٍ أفضل من صيام شهر وقيامه** ﴾[٧] والتقدير (رباطٌ في يومٍ خيرٌ من صيامٍ في شهر) . وبقولي العرب : (**شهيد الدار**) ، و (**قتيل كربلاء**) والتقدير (شهيدٌ في الدار) و (قتيلٌ في كربلاء) .

ثم أعقب ذلك بستة أبيات منها ، قول حسّان :

تُسائِلُ عن قومٍ هجانِ سُمَيْدعٍ لدى البأس مغوار الصباح جسور[٨]

والتقدير (مغوارٌ في الصباح) .

وقول عمر بن أبي ربيعة :

طفلةٌ باردة الصيف إذا معمعان القيظ أضحى يتّقدْ

سخنة المشتى لحاف للفتى تحت ليلٍ جنَّ يغشاه الصردْ [٩]

والتقدير (باردةٌ في الصيف) و (معمعان في القيظ) و (سخنةٌ في المشتى) .

وقول تميم بن مقبل:

لهم سلفٌ شمٌ طوالٌ رماحُهم يسيرون لا مِيْل الركوب ولا عُزْلا[١٠]،[١١]

والتقدير (ميلٌ في الركوب) .

---

[٢] صحيح البخاري : ١٦٩٦/٤، ١٦٩٩ ، وصحيح مسلم : ٢١١٤/٤.
[٣] الموطأ : ٩٣٤/٢.
[٤] ينظر : شرح الكافية الشافية : ٥٣٦.
[٥] سورة البقرة / ٢٢٦.
[٦] سبأ / ٣٣.
[٧] مسند أحمد : ٤٤١/٥.
[٨] ديوانه : ١٣٣.
[٩] ديوانه : ١٨٦، وفيه (باردة القيظ) و(معمعان الصيف) والمعمعان : شدة حرّه، ينظر: اللسان مادة (معمع)، والصرد : (البرد) ، ينظر: المصدر نفسه : مادة (صرد).
[١٠] ديوانه : ٢٠٤.
[١١] ينظر : شرح العمدة: ٤٨٤-٤٨٥.

وهناك مواضع أخرى كثيرة جمع فيها إلى جانب استشهاده بالقرآن الكريم شواهد أُخرى كالحديث الشريف ، وكلام العرب المنثور والمنظوم ، وتكاد تكون هذه السمة من أكثر السمات وضوحًا في منهجه العام [١].

ومن الثاني ما أورده في باب (أفعل التفضيل) ، قال : (فإنْ ورد ما يوهم نصب مفعول به بـ (أفعل التفضيل) نسب العمل لفعل محذوف وجعل (أفعل)دليلاً عليه) [٢].

واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

فما ظفرتْ نفس امرئٍ تَبْتَغي المنى بأبذلَ من يحيى جزيل المواهب[٣]

وأعقبه بقوله تعالى :﴿**اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ**﴾[٤].

وقد يتوسط الشاهد القرآني بين بَيْتَين من الشعر، من ذلك ما ذكره في باب الموصول ، قال : (وقد يُقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته)[٥] ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

فإنْ أَستطع أغلب وإن يغلب الهوى فمثل الذي لاقيتُ يُغلبُ صاحبُهْ[٦]

ثم استشهد بقوله تعالى :﴿ **فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ**﴾[٧].

وأعقبه بقول الشاعر:

وكنت إذا أرسلتَ طرفك رائدًا لقلبك يومًا أتعبتْك المناظرُ

رأيتَ الذي لا كلُّه أنت قادرٌ عليه ولا عن بعضه أنت صابرُ[٨]

وهناك مواضع أُخر تأخر فيها الشاهد القرآني أو توسط [٩] ، ومهما يكن من أمر فهي قليلة ولا تقدح بالمنهج العام الذي اختطه لنفسه في تقديم الشاهد القرآني على ما سواه من الشواهد الأُخرى .

---

[١] لمزيد من الإطلاع على هذه الطريقة مراجعة : شرح التسهيل : ٢١/١، ٢٧، ٣٠، ٦٥، ١٣٠، ٣٦٦، و ٢١٤/٣، وشرح العمدة : ٢٢٠، ٣٣١، ٣٤٠، ٤٤٤، ٥٠٥، وشرح الكافية الشافية : ١٨٦، ٢٨٥، ٢٩٣، ٤٦٨، ٧٣٥، ١٢٨٠، وشواهد التوضيح : ٧٧، ١٢١، ٢٤٤، ٢٦٥، وغيرها .

[٢] شرح العمدة : ٧٧٢.

[٣] البيت من الشواهد المجهولة القائل، ولم أجد أحدًا استشهد به قبله، وهو من شواهده في شرح التسهيل: ٦٩/٣، وينظر: الارتشاف: ٢٣٥/٣، وشفاء العليل: ٦٢٠/٢.

[٤] الأنعام / ١٢٤.

[٥] شرح التسهيل : ١٨٧/١-١٨٨.

[٦] البيت لابن ميادة الرماح ، شعره : ٢٢.

[٧] سورة طه / ٧٨.

[٨] البيتان من الشواهد المجهولة القائل وهما في ديوان الحماسة : ٤١٣، والإنصاف : م (١١٥) : ٨٠٤/٢ ، مع اختلاف في الرواية .

[٩] لمزيد من الاطلاع على هذه الطريقة مراجعة : شرح التسهيل : ٢٣٥/١، ١٤٣/٣، وشرح العمدة : ١٧٢، ٦٦٨، وشرح الكافية الشافية : ٣٩١، ٤٦٨، ٩٠١- ٩٠٢ ، وغيرها .

عنايته بالمعنى

للمعنى أثر واضح في توجيه الوظائف النحوية للألفاظ وإظهارها في سياق الكلام ، ويعول عليه في توجيه الإعراب لأن تقدير الإعراب ينبغي إنْ يكون مطابقًا للمعنى ، وعليه تظهر خلافات النحاة في توجيه الإعراب ، تبعًا لاختلافهم في توجيه المعنى [١] ، ومن أجل هذا أفرد ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) بابًا في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى [٢].

لذلك نجد النحاة يعولون على المعاني ، ويعلقون عليها حججهم حينما يريدون ترجيح وجه على آخر محتكمين إليها في تأويلاتهم وتخريجاتهم .

وابن مالك كالنحاة الآخرين أولى المعاني عناية فائقة في التوجيه الإعرابي ، فهو لا يكاد يستغني عنها ويظهر لنا ميله إلى هذه الظاهرة بمثل ما ذهب إليه في قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ** ﴾[٣] ، إذ ذهب إلى أنّ ﴿ **كَرَّتَيْنِ** ﴾ بمعنى (كرّات) ، وهو من المعرب إعراب المثنى وليس بمثنى بل يُراد به التكثير ، لأنّ بعده ﴿**يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئاً وَهُوَ حَسِيرٌ**﴾ أي مزدجرًا وهو كليل ، ولا يكون إزدجار وكلال بكرتين فحسب ، بل بكرَّات .

وهذا النوع قد يغني عنه التجريد وعطف مثله عليه ، وهو مع ذلك غير مثنى لأنه يدل على أكثر من اثنتين [٤] ، ومنه ما ذكره في قوله تعالى :﴿ **فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ** ﴾[٥] من أنّه محمول على وقتين، وقت عدم الذبح وعدم مقاربته ، ووقت وقوع الذبح ، كما يقول القائل : **(خلص فلان وما كاد يخلص)** [٦].

ومنه ما ذكره من إجماع القرّاء على نصب ﴿ **أَهْلَكَ** ﴾ ، و ﴿ **رُسُلاً** ﴾ في قوله تعالى : ﴿**مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ** ﴾[٧] ، وقوله : ﴿ **وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ** ﴾[٨]، معللاً ذلك بقوله: (مع أنّه من جهة المعنى معطوف على الموحى إليهم، إلاّ أنّه بعد إذ فُصِل بـ﴿ **وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُوراً**﴾نصب حملاً على المعنى) [٩].

---

[١] ينظر : الشواهد القرآنية في شرح الرضي للكافية : ٢٠.
[٢] ينظر : الخصائص : ٢٧٩/١-٢٨٤.
[٣] الملك / ٤.
[٤] ينظر : شرح التسهيل : ٦٣/١-٦٤.
[٥] سورة البقرة / ٧١.
[٦] ينظر : شرح التسهيل : ٤٠٠/١.
[٧] العنكبوت / ٣٣.
[٨] النساء / ١٦٤.
[٩] شرح الكافية الشافية : ١٢٥٤ -١٢٥٥.

وخلاصة القول :

إنّ ابن مالك اعتدّ بالمعنى اعتدادًا كبيرًا، وعوّل عليه في فهم الظاهرة الإعرابية وتحديدها [١].

ومن مظاهر اهتمامه بالمعنى اهتمامه بدلالات حروف المعاني فعلى الرغم من أنّه لم يؤلف كتابًا مستقلاً فيها كما فعل الزجاج (ت ٣١١ هـ) أو الرماني (ت ٣٨٤ هـ) وغيرهما ، ولم يُفرد لهما جزءً من مصنفاته كما فعل ابن هشام مثلاً فإنّه أولى حروف المعاني عناية كبيرة واستقصى دلالاتها فما إنْ تمرُّ الأَداة أو الحرف إلاّ ونجده يستقصي المعاني التي دلَّ عليها كل واحد منهما .

كلُّ ذلك نجده من خلال الأبواب النحوية المستقلة التي أفردها لدراسة الحروف والأدوات أو خلال حديثه عن الأبواب النحوية الأخرى .

من ذلك مثلاً قوله وهو يذكر دلالات حرف الجر (مِن) : (ومجيء (مِن) للتبعيض كثير كقوله تعالى :﴿ **خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ**﴾[٢]..... ، ومجيؤها لبيان الجنس كقوله تعالى :﴿ **يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَاباً خُضْراً مِنْ سُنْدُسٍ**﴾[٣] ، وقوله تعالى : ﴿ **خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ، وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ** ﴾[٤] ومجيؤها للتعليل كقوله تعالى : ﴿**يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ** ﴾[٥] و ﴿**مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرائيل**﴾[٦].....، والتي للبدل كقوله تعالى :﴿**أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ**﴾[٧] و ﴿ **وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ**﴾[٨].....)[٩].

---

[١] لمزيد من الإطلاع على هذه الطريقة مراجعة : شرح التسهيل : ٣٨/١، ٦٤، ١٥٧، ١٩٢، ٢١٢، ٢١٤،٢٢١، ٣١١، ٣٢٣، و ١/٢، ١٢٥، ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٩٤، ٣٩٦، و ١٠٩/٣، ٢٤٥، ٣٠٠، وشرح العمدة : ٢١٠، ٣٣٤، ٣٦٦، ٦٥٠، ٧٧٨، وشرح الكافية الشافية : ٣٠٣، ٣٩١، ٥٤٣، ١٢٠٦، وشواهد التوضيح : ٦٣، ٩٠، ١٧٣، وغيرها .

[٢] النور / ٤٥.

[٣] الكهف / ٣١.

[٤] الرحمن / ١٤-١٥.

[٥] سورة البقرة / ١٩.

[٦] المائدة / ٣٢.

[٧] التوبة / ٣٨.

[٨] الزخرف / ٦٠.

[٩] شرح التسهيل : ١٣٣/٣-١٣٤ .

ومن مواضع اهتمامه بدلالات الحروف ما ذكره في حديثه عن معاني (أنْ) حيث ذكر أنها تكون على ثلاثة أضرب مصدرية ، وزائدة ، ومفسرة ، فالمصدرية نحو: **(أُريد أنْ تفعل)** ، والزائدة، هي التي دخولها في الكلام كخروجها ، وتقع بعد (لمّا) الحينية ، كقوله تعالى :**﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾**[1] وأمّا المفسرة فهي الداخلة على جملة محكي بها قول مقدر مفسر بجملةٍ قبله بمعنى القول لا لفظه ، مذكورة أو محذوفة ، فالمذكورة كقوله تعالى :**﴿ وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ ﴾**[2] ، ومثله **﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ ﴾**[3] وقوله تعالى **﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾** [4] لأنّ **﴿ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾** في معنى القول لا لفظه ، وما بعده مفسر له ، والمعنى : ما أمرتني به ، أي : قول : اعبدوا الله .

وأمّا المحذوفة فكقوله تعالى :**﴿ وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا ﴾**[5] ، المعنى : ثم نهضوا وانطلقوا من مجالسهم يومئون ، أي يقول بعضهم لبعض : امشوا ، ولو كان المحذوف مقدرًا بلفظ القول لم تدخل (أنْ) كقوله تعالى :**﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ﴾**[6] وقوله تعالى : **﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ، سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾**[7] ، ولو لم يكن ما قبل (أنْ) جملة كما في قوله تعالى :**﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾**[8] ، فهي مصدرية في موضع رفع بالخبر لا مفسرة ، لأنّ المفسرة لا تدخل إلاّ على جملة محكية هي فضلةٌ في الكلام [9].

والمتأمل في شروحه لمصنفاته يجد هذه الظاهرة من الظواهر البارزة فيها ، ويمكن الاطلاع عليها من خلال مراجعة الأبواب التي خصّصها لذكر الأدوات والحروف ، كـ (باب الموصولات الحرفية) [10] ، و (باب ما وإنْ ولا ولات المشبهات بليس) [11] ، و (باب حروف الجر) [12] ، و (باب هل والهمزة الاستفهاميتان) [13] ، وغيرها ، إضافة إلى ما تناثر منهلي طيات عدد من الأَبواب الأُخرى .

---

[1] يوسف / ٩٦.
[2] الأعراف / ٤٣.
[3] المؤمنون / ٢٧.
[4] المائدة / ١١٧.
[5] سورة ص / ٦.
[6] الأنعام / ٩٣.
[7] الرعد / ٢٣-٢٤.
[8] يونس / ١٠.
[9] ينظر : شرح التسهيل : ٥١/٤-٥٢.
[10] ينظر : شرح التسهيل : ٢٢٢/١ وما بعدها ، وشرح الكافية الشافية : ٣٠٢ وما بعدها .
[11] ينظر : شرح التسهيل :١ /٣٧٤ وما بعدها ، وشرح العمدة : ٢١٣ وما بعدها .
[12] ينظر : شرح التسهيل : ١٠٦/٣ وما بعدها، وشرح العمدة : ٢٦٢ وما بعدها .
[13] ينظر : شرح التسهيل : ١٠٩/٤ وما بعدها، وشرح العمدة : ٣٨٧ وما بعدها .

تعدد الأوجه الإعرابية

إنّ ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية سُنّة متبعة وطريق مألوفة عند علماء العربية ينهجه الجميع غالبًا ، فقلما نجد آية كريمة لم يتناولها النحاة بخلاف إعرابي لاحتمالها عدة أوجه صحيحة ، إذ على المُعرب أن يستوفي بإعرابه جميع ما يحتمله اللفظ من الأوجه الإعرابية [١].

وكان لعلماء العربية الأوائل كسيبويه والمبرد (ت ٢٨٥ هـ) اهتمام بإظهار الأوجه الإعرابية التي يمكن أنْ تعرض في إعراب الآيات القرآنية لأنّ في ذلك ثراءً للُّغة وتوسعًا لأفقه ا[٢].

وعلّة تعدد الأوجه الإعرابية في النصوص الكريمة ترجع إلى أُمور منها : إنّ القرآن الكريم نصٌّ مقدسٌ فلا يمكن للمُعْرب أنْ يجزم في اختياره وجهًا دون آخر ، إذ إنّ الجزم بتحديد معاني القرآن ليس كالجزم بمعاني النصوص الأخرى [٣]، فضلاً عن أنّ هذه الظاهرة تمثل وجهًا من وجوه إعجازه ودليلاً على ثراء نصه [٤] .

لذلك كان لابن مالك اهتمام بالغ بإبانة الأوجه الإعرابية للشواهد القرآنية فهو عند عرضه للشاهد القرآني كثيرًا ما يجنح إلى وجوه أخرى تقبلها أساليب العربية وتتسع لها، فيذكرها مشفوعة في الأعم الأغلب بعللها النحوية التي تبين موافقتها لقواعد العربية الفصيحة .

فمنه ما أورده في باب المفعول معه، قال : (فإنْ كان الفعل الذي قبل الواو غير صالح للعمل فيما بعدها وحَسُنَ في موضعها (مع)جاز فيما بعدها أنْ يُجعل مفعولاً معه، وأنْ يُنصب بفعل صالح للعمل فيه) [٥] ، ومثّل له بقوله تعالى :﴿**فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ** ﴾[٦] فلم يُجز أنْ يُجعل ﴿ **شُرَكَاءَكُمْ** ﴾ معطوفًا، لأنّ ﴿**أَجْمِع**﴾لا ينصب إلاّ الأمر والكيد ونحوهما [٧].

---

[١] ينظر : الشواهد القرآنية في شرح الرضي للكافية : ٢٢.

[٢] ينظر : منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي : ١٩، والشواهد القرآنية في النحو عند المبرد : ٦٤.

[٣] ينظر :الشواهد القرآنية في شرح الرضي للكافية : ٢٢.

[٤] ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة : ٢٩٤.

[٥] شرح التسهيل : ٢٦١/٢، واختلف النحاة في عامل المفعول معه، فذكر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) أنه منصوب بالواو قبله، ينظر : الجمل : ٢٠، وذهب الزجاج إلى أنه منصوب بفعل مضمر بعد الواو، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالخلاف ، وذهب أكثر النحاة إلى أن انتصابه بما عمل في السابق من فعل أو عامل عمله، ينظر : الخلاف في : شفاء العليل : ٤٨٩/١ ، وشرح الأشموني :٣٩٥/٢، وشرح التصريح :٥٣٠/١-٥٣١ .

[٦] يونس / ٧١.

[٧] وممن أجاز ذلك المبرد، ينظر : إعراب القرآن : ٣٤٩/١، والجامع لأحكام القرآن : ٣٦٣/٨، ورجحه ابن عصفور(ت ٦٦٩هـ) في المقرب : ١٧٥-١٧٦ .

وجوّز فيه وجهين :

الأول : أن يُجعل ﴿ **شُرَكَاءَكُمْ** ﴾مفعولاً معه [١].

والآخر :أن تجعله مفعولاً لـ﴿**أَجْمِعُوا** ﴾ مقدرًا كأنه قيل : فأجمِعوا أمركم واجمعُوا شركاءكم [٢]،[٣].

ومن هذا القبيل أيضًا جوّز في قوله تعالى :﴿ **وَالَّذِينَ تَبَوَّءوا الدَّارَ وَالْأِيمَانَ** ﴾[٤]، وجهين :

الأول : أنْ تجعل﴿ **الْأِيمَانَ** ﴾مفعولاً معه .

والآخر : أنْ تنصبه بـ (اعتقدوا) مقدرًا [٥].

ومنه أيضًا تجويزه في ﴿ **مَعِيشَتَهَا** ﴾ من قوله تعالى : ﴿**وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا** ﴾[٦] أربعة أوجه :

أنْ يكون منصوبًا بفعل على التشبيه بالمفعول به أو يكون تمييزًا على تقدير الانفصال والتنكير [٧] ، أو يكون منصوبًا على إسقاط حرف الجر [٨] ، أو يكون الأصل (بطرت مدة معيشتها)ثم حذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه فانتصب على الظرفية نحو ﴿**وَإِدْبَارَ النُّجُومِ** ﴾[٩]،[١٠].

ومنه ما أورده في باب المبتدأ والخبر من أنهما إذا توافقا في الإفراد جاز فيهما الوجهان ، أي أنْ يكون **الأول**مبتدأً والثاني خبرًا أو بالعكس ، ومّثل له بقوله تعالى : ﴿**أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ**﴾[١١] ، قال (فيجوز أنْ يجعل ﴿ **رَاغِبٌ**﴾ خبرًا مقدمًا و ﴿**أَنْتَ** ﴾مبتدأً ، ويجوز أن يجعل﴿ **رَاغِبٌ**﴾ مبتدأ و ﴿**أَنْتَ** ﴾فاعلاً سادًا مسد الخبر) [١٢].

---

[١] وهو مذهب الزجاج، ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢٧/٣.

[٢] وهو مذهب الفراء (ت ٢٠٧هـ) ينظر : معاني القرآن : ٤٧٣/١.

[٣] ينظر : شرح التسهيل : ٢٦١/٢.

[٤] الحشر / ٩.

[٥] ينظر : شرح التسهيل : ٢٦١/٢.

[٦] القصص / ٥٨.

[٧] وهو مذهب الفراء ، ينظر: معاني القرآن : ٣٠٨/٢، وهو ضعيف لأنها معرفة والتمييز لا يكون إلاّ نكرة، ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٥٤٦/٢.

[٨] وهو رأي المازني (ت ٢٤٩هـ) ، ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٥٤٦/٢ ، والجامع لأحكام القرآن : ٣٠١/١٣.

[٩] الطور / ٤٩.

[١٠] ينظر : شرح التسهيل : ٣٨٨/٢.

[١١] مريم / ٤٦.

[١٢] شرح العمدة : ١٥٧-١٥٨.

والوجه الثانيأَولى من الأول لأنّ قوله﴿**عَنْ آلِهَتِي** ﴾ معمول لـ﴿ **رَاغِبٌ**﴾ فلا يلزم في الوجه الثاني الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لأنّ ﴿**أَنْتَ**﴾ على هذا التقدير فاعل لـ ﴿ **رَاغِبٌ**﴾ ، فليس بأجنبي منه ، وأمّا على الوجه الأول فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ، لأنّ﴿**أَنْتَ** ﴾ أجنبي من ﴿ **رَاغِبٌ**﴾ على هذا التقدير ، لأنه مبتدأ، فليس لـ﴿ **رَاغِبٌ**﴾ عمل فيه ، لأنه خبر ، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح [1] .

وهناك مواضع كثيرة أخرى اهتم فيها ابن مالك بتبيان الأوجه الإعرابية المحتملة لآي الذكر الحكيم ، مركزًا في حمل النص القرآني على الوجه الأفضل الذي يتناسب وقدسية أفصح النصوص وأبلغها [2].

الشاهد القرآني بين ابن مالك والنحاة

مما لا شك فيه أنّ لكل عالم من علماء العربية موقفه الخاص ، ورأيه الشخصي تجاه آراء النحاة الذين سبقوه ، فيبدي رأيه وموقفه الفردي إزاء ما طرحوه من نتاج لغوي وصل إليه عن سابقيه ، رافضًا مرة ، وموافقًا أخرى .

ولذلك فقد عُرفت مذاهب مختلفة وآراء شتى للنحاة ، وهذا نابع من أنهم في كل ذلك يمايزون بين الآراء ، ويفاضلون بين الأفكار ، ويناقشون المسائل المطروحة في بحوثهم ودراساتهم ، مُرجحين قول هذا العالم أو ذاك ، أو مضعّفين ورادين ما لا يرونه ويقتنعون به من الأدلة والبراهين والحجج .

وابن مالك ذو شخصية بارزة ، شهد له بها كل من نقل أو كتب عنه ، فهو لا يمر على ما يسمع ويقرأ عن النحاة مرور الكرام ، بل يقف عند الأقوال والآراء النحوية موقف الناقد البصير ، فنراه يبرز المعنى المراد بأقرب الطرق وأسهلها، ويوجه الحلول ويحللها بأيسر السبل وأسلمها ، همه أنْ يصل إلى إزالة اللبس ودفع التعقيد ، وإيضاح الغموض بما يراه محققًا ذلك ، فهو إمام في النحو ، لم يكن بصريًا ولا كوفيًا ، ولم يصرح بأنه ينتمي إلى هذه الجماعة النحوية أو تلك ، وإنّما كان ذا شخصية موضوعية مستقلة يعرض آراء النحاة ويناقشه ا، نظر إلى النحو البصري نظرة ناقد ، فأخذ منه ما قويّ دليله ، ورفض ما لم يكن قويَّ الحجة مدعَم البرهان ، وسار على هذا النهج في النحو الكوفي ، أخذ ورفض ، علل وناقش .

---

[1] ينظر : شرح ابن عقيل : ١٩٨/١.

[2] لمزيد من الإطلاع على هذه الطريقة مراجعة : شرح التسهيل : ٣٢٠/١، و ٣٤٧/٢، ٣٨٥، و ٦٢/٣، ٨٣، ٣٢٧، وشرح العمدة : ١١١، ٣٧٩، ٦٥٧، وشرح الكافية الشافية : ١٩٦، ٥٨٢، ١٤٨١، وشواهد التوضيح : ١٢٨، ١٨٧، ٢٥٥ ، وغيرها .

ومع أنّ النحو كان إلى هذا العصر يدور حول هذين المذهبين ، إلاّ أنه اتسم بالاستقلال في الرأي ، فقد كان يأخذ من النحو البصري ما صح دليله ، ومن النحو الكوفي ما كان كذلك معلّلاً هذا الأخذ ، وأحيانًا يخرج برأيٍ بين المذهبين ويركب منهما مذهبًا ثالثًا [١] ، من خلال عقد الموازنات ، واستخلاص النتائج ، وتأييد رأيه ، وتفنيد رأي مخالفيه ، في عبارة نقية ، وأسلوب علميٍ سليم [٢].

وقد تنوّعت طرائق نقله الشاهد القرآني عن النحاة وسلك في ذلك مسالك شتى ، فتارةً يصرّح بموافقاته لهم بعباراتٍ صريحة واضحة من مثل : (وبقوله أقول) [٣] أو (وهو الصحيح الذي ورد نص القرآن المجيد به) [٤] أو (وهو الصحيح) [٥] وغيرها .

وتارةً يكتفي بذكر رأي النحاة من دون إيراد عبارات معينة تشير إلى موافقاته لهم ، إلاّ أنّه بمجرد عرضه لآرائهم واعتناقه لها يكفي دليلاً على تأييده إيّاها ، وقد يحتج بالشاهد القرآني تأييدًا لما ذهب إليه النحاة .

ونجده يكثر من إيراد الخلافات النحوية ، ذاكرًا آراء النحاة وحججهم مرجحًا بعضًا منها على بعض، ونجده في أحايين أُخرى يكتفي بعرض المسالة الخلافية من دون أنْ ينتصر لرأي من الآراء .

وسأذكر فيما يلي عددًا من طرائق تناوله الشاهد القرآني عن النحاة بشيءٍ من الإيجاز .

استدلالاته بالشواهد القرآنية تأييدًا لمذاهب النحاة

ذكرت معظم الدراسات اللغوية والنحوية أنّ النحو الأندلسي قام على أساس المزج والاختيار من النحو المشرقي متمثلاً بمدارسه الثلاث المختلفة : البصرية ، والكوفية ، والبغدادية بعد رحيل رجال المغرب إلى بلدان المشرق العربي وعودتهم إلى الأندلس حاملين معهم علم المشرق إلى هذه البلاد [٦].

وقد بدأت تباشير هذا العلم تلوح في الأفق في النصف الأول من القرن الخامس الهجري (وبذلك استحدثوا مذهبًا رابعًا عُرف بمذهب المغاربة أو الأندلسيين ، ظهرت

---

[١] ينظر : التسهيل (مقدمة المحقق) : ٤٣-٤٥، ومنهج ابن مالك في الدراسات النحوية : ٨٨.
[٢] ينظر : شرح التسهيل : (مقدمة المحققين) : ٦/١.
[٣] ينظر : شرح التسهيل : ٣٦٦/١.
[٤] ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣٧٦.
[٥] ينظر : شواهد التوضيح : ١١٠، ١٦٧.
[٦] ينظر : المدارس النحوية، الدكتور(شوقي ضيف) : ٢٩١، وأبو حيان النحوي : ٣١٣.

مبادئه أوائل القرن الخامس الهجري الذي يعد بحق فجر النهضة النحوية في هذه البلاد) [١].

وبلغ النحو الأندلسي قمته في القرن السابع الهجري وإنّ نحاته أصبحوا يضاهون أئمة النحو في المشرق ، وانتهت إليهم علوم العربية [٢].

ولم يكن هذا العلم خاضعًا خضوعًا كليًا للعلم المشرقي الوافد لأنّ رجاله أَعرضوا عن بعض آراء المشارقة وخالفوهم واستدركوا عليهم مسائل كثيرة وانفردوا بآراء عُرفوا بها ونُسبت إليهم [٣].

ووسط هذا الجو العلمي المتنافس على بناء مجد النحو ولد ابن مالك ثم تبارى في تصنيف المؤلفات النحوية واللغوية العجيبة التي شغلت الدارسين والباحثين إلى يومنا هذا ، ومن يقرأ هذه المصنفات يجدها مليئة بآراء النحاة على مختلف مدارسهم البصرية ، والكوفية ، والبغدادية ، والأندلسية وأنّه لم يكن ميّالاً إلى هذه المدرسة النحوية أو تلك ، وإنّما كان متابعًا للمذهب الذي يراه أقرب إلى الصواب بعيدًا في كل ذلك عن الأهواء والعواطف وقد كان القرآن الكريم المحور الأساس الذي تدور عليه أغلب مناقشاته .

وفيما يلي طائفة من الآيات التي ساقها موافقة لما اختاره ورجّحه من مذاهب النحاة على اختلاف اتجاهاتهم .

من ذلك موافقته لسيبويه في مجيء (لَمّا) حرفًا يقتضي فيما مضى وجوبًا لوجوب .

ذهب سيبويه في الكتاب إلى أنّ (لَمّا) حرفٌ يدلُّ على وجوب شيء لوجوب غيره ولا يليها إلاّ فعل خالص المضيّ ، أي ماضٍ لفظًا ومعنًى ، فأسميّتها مشكوك فيها ، وحرفيتها ظاهرة [٤].

وهي ظرف بمعنى (حين) عند أبي علي الفارسي [٥](ت ٣٧٧ هـ) ثم أيّد ابن مالك مذهب سيبويه مستدلاً عليه بقوله تعالى :﴿**تِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا**﴾[٦] ، ولمعنى عنده أنّهم أُهلِكوا بسبب ظُلمهم ، لا أنّهم أُهلكوا حين ظلمهم لأنّ﴿ ظلمهم﴾ متقدم على (إنذارهم) ، و(إنذارهم) متقدم على (إهلاكهم) [١].

---

[١] نشأة النحو : ١٩٨.
[٢] ينظر : نفح الطيب : ٢٠٦/١.
[٣] نشأة النحو : ٢٢٠.
[٤] ينظر : الكتاب : ٣١٢/٢.
[٥] ينظر: الإيضاح العضدي بهامش المقتصد : ٨٦٦/٢.
[٦] الكهف / ٥٩.
[١] ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٦٤٤.

فحرفية (لمّا)في هذه الآية أَولى من ظرفيتها غير أنّ ذلك لا يعني أنها لا ترِدُ ظرفًا بل الصحيح ورودها كذلك، كقول الراجز :

إنّي لأرجو محرزًا أنْ ينفعا

إياي لمّا صِرتُ شيخًا قِلَعْا [٢]

ومن ذلك موافقته له في جواز دخول (الفاء) على الخبر إذا كان الناسخ (إنّ) أو (أنّ) أو (لكنّ) ذهب سيبويه وتبعه جمهور النحاة إلى أنه إنْ كان الناسخ (إنّ) أو (أنّ) جاز دخول الفاء على الخبر [٣].

قال في باب (ما تكون فيه أنّ بدلاً من شيء ليس بالآخر) : (وزعم الخليل : أنّ مثل ذلك قوله تبارك وتعالى:﴿**أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ**﴾[٤] ولو قال (فإنّ) كانت عربية جيدة ، وسمعناهم يقولون في قول ابْن مقبل :

وعلمي بأَسدامِ المياه فلم تزلْ قلائص تخدى في طريق طلائحُ

وأنّي إذا ملّت ركابي مُناخَها فإنّي على حظّي من الأمر جامحُ [٥]

وإنْ جاء في الشعر قد علمت أنّك إذا فعلت أنّك سوف تغتبط به ، تريد معنى الفاء جاز ، والوجه والحد ما قلت لك أول مرة .

وبلغنا أنّ الأعرج قرأ ﴿**أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وأَصْلَحَ فأَنّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾[٦])[٧].

ووافقه ابن مالك تبعًا لجمهور النحاة قال (وهو الصحيح الذي ورد نص القرآن المجيد به)[٨] ثم استدل بقوله تعالى :﴿**إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ**﴾[٩] ، وقوله عز وجلّ : ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَباً**﴾ [١] ، وقوله سبحانه : ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ**

---

[٢] الرجز من شواهده في شرح التسهيل : ١٠٢/٤، وشرح العمدة : ٤٠٣، وشواهد التوضيح : ٧٨ ، بلا نسبة وهو في اللسان مادة: (قَلَعَ)، و(القِلَعُ) الذي لا تثبت قدمه عند الصراع : القاموس المحيط مادة: (قَلَعَ) .

[٣] ينظر : أمالي ابن الحاجب : ٤٧٩/٢، وشفاء العليل : ٣٠٢/١، والارتشاف : ٧٠/٢ .

[٤] التوبة / ٦٣ .

[٥] ديوانه / ٤٦ .

[٦] الأنعام / ٥٤ ، وهي قراءة نافع أيضًا، ينظر : معاني القراءات : ١٥٣ .

[٧] الكتاب : ٤٦٧/١ .

[٨] شرح الكافية الشافية : ٣٧٦ .

[٩] الأحقاف/ ١٣ .

[١] آل عمران / ٩١ .

بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [٢] ، وقوله تعالى : **﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾**[٣] ، وقوله : **﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ﴾** [٤].

وروي عن الأخفش (ت ٢١٥ هـ) أنّه منع دخول الفاء على الخبر ، إنْ كان الناسخ (إنَّ) أو (أنَّ) أو (لكنّ) وحمل الفاء في ذلك كله على الزيادة [٥].

والحق أنّ ما ذكره الأخفش يوافق مذهب سيبويه وجمهور النحاة ، جاء في معاني القرآن : (وأما قوله **﴿ وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا﴾** [٦] فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ ، لأنّ (الذي)إذا كانت صلته فعلاً ، جاز أن يكون خبره بالفاء ، نحو قوله عز وجل :**﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ ﴾** ، ثم قال : **﴿فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ﴾**[٧])[٨].

ومن ذلك موافقته الكسائي (ت ١٨٩ هـ) في توجيه ما ظاهره يقتضي نصب أخبار (إنّ وأخواتها) فقد ذهب الفراء إلى جواز نصب الاسم والخبر معًا بعد (ليت) مستدلا بقول الشاعر :

ليت الشباب هو الرجيعَ إلى الفتى والشيبُ كان هو البديءُ الأولُ [٩]

وتبعه الكوفيون ما خلا الكسائي في جواز نصب أخبار هذه الأحرف جميعها ولهم على ذلك شواهد فصيحة من الحديث الشريف وكلام العرب .

أمّا الكسائي فقد أنكر نصب أخبار هذه الأحرف لإمكان ردّ كل ذلك إلى ما أُجمع على جوازه ، فحمل البيت على تقدير (كان) محذوفة ، والأصل : (ليتَ الشبابَ كان الرجيعَ) فحذفت (كان)وأُبرز الضمير ، وبقي النصب بعده دليلاً [١٠].

---

[٢] آل عمران / ٢١ .

[٣] الأنفال / ٤١ .

[٤] الجمعة / ٨ .

[٥] ينظر : شرح المفصل : ١٠١/١، والارتشاف : ٧٠/٢ .

[٦] النساء / ١٦ .

[٧] النساء / ٩٧ .

[٨] معاني القرآن : ٨٠/١-٨١ .

[٩] البيت مختلف في نسبته ، ينظر : معاني القرآن : ٣٥٢/٢،وأمالي ابن الشجري : ٦٩/١ .

[١٠] ينظر: تفاصيل الخلاف في : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٣٣٤ ، والمساعد : ٣٠٧/١ .

وقوّى ابن مالك هذا التوجيه وحجَّته في ذلك إظهار (كان) بعد (ليت) و (إنّ) كثيرًا في التنزيل الحكيم، منه قوله تعالى :﴿ **يَا لَيْتَنِي كُنتُ تُرَاباً**﴾[1] ، وقوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً﴾[2] ، و ﴿إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيّاً﴾[3] ، فجاز إضمار (كان) هنا لكثرة إظهارها [4].

وهو الصحيح إذ ردُّ ذلك إلى الأصل أولى من حمله على غير أصل ولا سيما أنّ الكوفيين يذهبون إلى أنّ خبر هذه الأحرف مرفوع قبل دخولها عليه ، ولم تؤثّر هذه الأدوات فيه شيئًا [5].

وقد أكثر ابن مالك من موافقاته للنحاة جاعلاً من النص القرآني المحور الأساس الذي يحتكم إليه فيها [6].

ردوده على النحاة من خلال الشاهد القرآني

لما كان بناء القواعد النحوية وتقعيدها مبنيًا في معظمه على السماع دليلاً ومنهاجًا له من خلال استخدام النحاة للشواهد النحوية من كلام البارئ عز وجل ، أو الحديث الشريف ، أو من كلام العرب نثره ونظمه وأيًّا كانت نوعية الشاهد المستخدم فإنّ الحجة تبقى في مدار هذا الشاهد الذي يشكل الحد النهائي والفيصل في تقرير صحة حكم نحوي دون آخر ، لأنّ لكل عالم من علماء العربية (موقفًا في الدراسات التي ينحو منحاها فيبدي رأيه بالرفض أو الإيجاب تارة ، أو عدم التمايز والتفاضل بين ما يريد توضيحه من الآراء والأفكار أو المسائل التي يطرحها في بحوثه ومؤلفاته تارة أُخرى فيسندها إلى أصحابها دون أن يكون له رأي) [7].

فالنحوي الذي يستعين بآيات القرآن الكريم لكي يدلل على صحة المسائل النحوية التي يطرحها هو نحوي بارع يستخدم الحجة العليا والبرهان القاطع الذي تخرس أمام هيبته أفواه المتكلمين ، وتسكن أقلام الكاتبين . لذلك فأننا نجد ابن مالك يعول عليه كثيرًا

---

[1] النبأ / ٤٠ .
[2] النساء / ٢٩ .
[3] مريم / ٤٧ .
[4] ينظر : شرح التسهيل : ١٠/٢، وشرح الكافية الشافية : ٥١٧ .
[5] ينظر: الإنصاف : م (٢٢) : ١ / ١٧٦، وشرح ابن عقيل : ٣٤٨/١ .
[6] لمزيد من الاطلاع على هذه الطريقة مراجعة : شرح التسهيل : ٢/١، ٣٦٦، ٦٠، ٣/٦، ٢٦٧، ٢٣٤/١٤١، ٢٥، وشرح الكافية : ١١٩٤، ٣٧٦ ، وشرح العمدة : ٥٨٨ ، وشواهد التوضيح : ١١٠ ، ١٦٧ ، ٢٦١، وغيرها .
[7] ابن الخشاب حياته ونحوه : ١٣٦، وينظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم : ١٠ وما بعدها .

في استنباط القواعد النحوية . وإنّ اختلاف النحاة فيما بينهم في توجيه النصوص القرآنية يرجع إلى الاختلاف في فهم مدلول الآية وإنّ ذلك يؤدي إلى الاختلاف في التقدير الإعرابي لها ، أو أن يكون ذلك الاختلاف ناتجًا عن التعصب المذهبي أو الحسد بين النحاة أو الاختلاف في العقيدة الذي يتبعه الاختلاف في فهم مدلول النص الكريم .

ومهما يكن من أمر فقد كثرت ردود ابن مالك على النحاة متخذًا من الشاهد القرآني أساسًا تدور حوله أغلب هذه الردود والمحور الأول الذي يفصل بين النحاة فيما كانوا فيه يختلفون .

وليس بالإمكان استقصاؤها في هذه العجالة فهي جديرة بأن تُفرد لها دراسة مستقلة [١].

وفيما يلي إيجاز لعدد من ردوده على النحاة .

القول في إعمال اسم الفاعل الدال على المضيِّ مجردًا من (أل)

لا خلاف بين النحويين في أنّ المسبوق بالألف واللام من أسماء الفاعلين ، وما جرى مجراها يَعمل مطلقًا ، واتفقوا على عدم إعمال ما دلّ على المضيّ وهو مجردٌ من الألف واللام ، ما خلا الكسائي فقد نُقل عنه أنه أجاز عمله مطلقًا حملاً على الفعل الماضي وحجته أنّه موافق له في المعنى ، واستدلّ بقوله تعالى :﴿ **وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ** ﴾[٢] فحمله على الظاهر من دون تأويل وأعمل (باسط) في (الذراعين) ، كما استدل أيضًا بقوله تعالى :﴿ **فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَاناً** ﴾[٣] وما سمعه من العرب كقولهم : (هذا مارٌّ بزيدٍ أمس) و (هذا الضاربُ زيدًا أمس)[٤] ، وأما مَن سواه من النحاة فقد منعوا ذلك وتأولوا ما ورد منه [٥].

أما ابن مالك فقد اكتفى بنقل الشاهد الأول عنه فقط وتأولهِ على حكاية حالٍ ماضية [١] ، لأنّ الغائب قد يقدّر حضوره فيعبر عنه بما يعبر عن الحاضر كما في قوله تعالى

---

[١] وقد أفرد الدكتور (فهمي حسن النمر)مؤلفًا مستقلاً في ردوده على الزمخشري ، وسمه (مسائل النحو الخلافية بين الزمخشري وابن مالك) تناول فيه سبعًا وعشرين مسألة خلافية .

[٢] الكهف / ١٨.

[٣] الأنعام / ٩٦.

[٤] لم أقف على رأيه هذا في معاني القرآن للفراء ، ينظر : رأيه في شرح المفصل : ٧٧/٦، وشرح الاشموني : ٥٦/٤، وشرح التصريح : ١٢/٢، والهمع : ٥٥/٣.

[٥] ومنهم الأخفش في معاني القرآن : ٨٣/١.

[١] ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٠٤٣.

:﴿ **وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ** ﴾[٢][٣] ، والإشارة بـ (هذا) إنّما تقع إلى حاضر ولم يكن ذاك حاضرًا وقت الإخبار عنه [٤].

وعندي أنّ حمل ذلك كله على التأويل أولى من حمله على الظاهر لموافقته لإجماع النحاة ، أمّا الآيتان فحكاية حال ماضية قصّها الله سبحانه وتعالى ، وأمّا قولهم (هذا مارٌ بزيدٍ أمس) فإنّما أعمله في الجار والمجرور ولم يعمله في مفعول صريح والجار والمجرور يجري مجرى الظرف ، والظروف تعمل فيها روائح الأفعال ، وأمّا ما فيه الألف واللام نحو (هذا الضارب زيدًا أمس) فإنما عمل لأنّ الألف واللام فيه بمعنى (الذي) واسم الفاعل المتصل بها بمعنى الفعل فلما كان في مذهب الفعل عمل عمله فهو اسم لفظًا وفعل معنًى [٥].

القول في معاني (مَنْ)

أجمع النحاة على اختلاف مذاهبهم على أنّ (مَنْ) تقع على من يعقل ، كقوله تعالى : ﴿**وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلاً** ﴾[٦] ، وتقع على ما لا يعقل لاختلاطه بمن يعقل فيما فُصِّل بـ (مَنْ) ، كقوله تعالى :﴿ **وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ** ﴾[٧] ، ومثال وقوعها على ما لا يعقل لمعاملته معاملة من يعقل قوله تعالى: ﴿ **مَنْ لا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ** ﴾[٨])[٩].

وشذ قطرب (ت بعد ٢١٠ هـ) من بين النحاة فذكر أنها تقع على آحاد ما لا يعقل من غير اشتراط لما تقدم ذكره [١٠] ، واستدلّ بقوله تعالى :﴿**وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ** ﴾[١١] ، وقوله تعالى : ﴿**أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ**﴾[١٢] ، وحجته أنّ (مَنْ) في الآيتين قُصد بها ما لا يعقل [١] ، ولا حجة له فيما ذهب إليه في الآيتين لأنّ (مَنْ) فيهما مُنزَّلة مَنزلة العاقل في أنفس المخاطبين ، أو قد يكون المراد منها تغليب من يعقل على

---

[٢] القصص /١٥.
[٣] ينظر : شرح العمدة : ٦٧٣-٦٧٤.
[٤] ينظر : شرح المفصل : ٧٧/٦.
[٥] ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .
[٦] الإسراء /٧٢.
[٧] النور /٤٥.
[٨] الأحقاف /٥.
[٩] ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١٧٥/١، وشفاء العليل : ٢٣٩/١، وشرح الأشموني :١٥٨/١.
[١٠] ينظر : الارتشاف : ٥٤٦/١ ، والهمع : ٢٩٧/١.
[١١] الحجر /٢٠.
[١٢] النحل /١٧.
[١] ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١ / ١٧٦ .

ما لا يعقل ، فلا تخرج فيما استدلّ به عن معانيها التي وضعت لها والتي نصّ عليها النحاة .

وابن مالك لا يختلف في تحديد معاني (مَنْ) عن النحاة إذ قدّد ما ذهب إليه قطرب فقال : (وهذا القول غير مرضيٍّ ، إذ لا دليل عليه ولا محوج إليه) [٢] ، ثم تابع النحاة فيما استشهدوا به من آيات .

القول في زيادة (كاد)

الأفعال الدالة على المقاربة،أي مقاربة حصول الفعل هي : (كَرُبَ) ، و(أوشك) ، و(كاد) [٣]وهي أُم الباب وترد بلفظ الماضي ، والمضارع كثيرًا ، وتستعمل اسم فاعل قليلاً [٤].

وتُنفى إعلامًا بوقوع الفعل عسيرًا ، كقوله تعالى :﴿ **فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ** ﴾[٥] ، أو بعدمه وعدم مقاربته، كقوله تعالى: ﴿ **لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا**﴾[٦] ، وقوله جلّ شأنه : ﴿ **يَتَجَرَّعُهُ وَلا يَكَادُ يُسِيغُهُ**﴾[٧] أي لم يرها ، ولم يقارب رؤيتها ، ولا يسيغه ، ولا يقارب إساغته [٨].

وأجمع النحاة على أنها لا تزاد [٩]، إلاّ أنّ ابن مالك نقل عن الأخفش أنه قال بزيادتها ، قال في شرح التسهيل : (ذهب الأخفش إلى جواز استعمال (كاد) زائدة ، واستشهد على زيادتها بقوله تعالى :﴿**إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا**﴾[١٠] ، وقول حسان :

وتكادُ تكسلُ أنْ تجيء فِراشها في جسم خرعبة وحسن قوامِ[١١]) .

ثم ردّ مذهب الأخفش هذا وتأوّل الآية بأمرين:

الأول : بمعنى :أنّ الساعة آتية أكاد أُخفيها فلا أقول : هي آتية .

الثاني : بمعنى :أكاد أُخفيها عن نفسي .

وتأول بيت حسان بأنْ يكون المعنى وصف المذكورة بمقاربة الكسل دون حصوله [١].

---

[٢] شرح التسهيل : ١ / ٢١٦-٢١٧ ، وينظر : شرح الكافية الشافية : ٢٧٧.
[٣] ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٣٢٣ .
[٤] ينظر : شرح الكافية الشافية : ٤٥٩ .
[٥] سورة البقرة / ٧١ .
[٦] النور / ٤٠.
[٧] إبراهيم /١٧.
[٨] ينظر : شفاء العليل : ٣٤٩/١.
[٩] ينظر : شفاء العليل :٣٤٩/١.
[١٠] سورة طه /١٥.
[١١] ديوانه : ٢٩، وفيه (في لين خرعبةٍ .....) .

والذي في كتاب (معاني القرآن) للأخفش يخالف ما نقله عنه ابن مالك إذ إنّه لم ينص على زيادتها بل ذكر أنها بمعنى : (أُريد) ، وأنها لغة ، لأنّ (أُريد) قد تجعل مكان (أكادُ) ، وبه فَسّر قوله تعالى :﴿ **جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ**﴾ [٢] ، والمعنى عنده (يكاد) ، فمعنى الآية عنده إذن (أُريد أُخفيها) وجعل من هذا القبيل قول الشاعر :

كادت وكدتُ وتلك خيرُ إرادةٍ لو عاد من لهو الصبابة ما مضى[٣] .[٤]

والذي يبدو لي أنّ الأخفش لم يقل بزيادة (كاد) وأنّ ابن مالك كان غير دقيق فيما نقلهُ عنه ، ومهما يكن من أمر فإنْ كان الأخفش صرّح بزيادتها في غير (معاني القرآن) فذلك فاسد لأنّ ما ذهب إليه مخالف إجماع النحاة إذ لم يصرح أحد منهم بزيادتها ، ولو سلمنا بأنها زائدة ، فإنّ المعنى لا يستقيم عندئذٍ لأنّ دخول الزائد كخروجه ، ولو حذفناها لاختل المعنى وما قلناه في الآية ينطبق على بيت حسان المتقدم - والله أعلم - .

القول في إفادة (لن) الدعاء

(لن) حرف نفي ينصب الفعل المضارع ويخلصه للاستقبال [٥] ، وذكر ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) في الأصول أنها تخرج إلى الدعاء .

حكى ذلك عن ناس من العرب ، وجعلَ منه قوله تعالى :﴿ **فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ** ﴾ [٦] ، وقول الأعشى :

لنْ يزالوا كذلكم ثم لا زل تَ لهم خالدًا خلودَ الجبال [٧] . [٨]

وإفادة (لن) الدعاء من المسائل المرفوضة عند ابن مالك [٩].

والحق أن حمل (لن) في الآية والبيت على الدعاء أمر لا يخرج عن التكلف بل معنى الآية يجوز أن يكون قَسَمًا جوابه محذوف تقديره :أُقسم بإنعامك عليَ بالمغفرة

---

[١] شرح التسهيل : ١ / ٤٠٠ .
[٢] الكهف / ٧٧ .
[٣] البيت مجهول القائل ، وهو من شواهده في معاني القرآن : ٣٧١/٢ ، وأنشده ابن جني في المحتسب : ٣١/٢ ، ٤٨ .
[٤] ينظر : معاني القرآن : ٢ / ٣٧١ .
[٥] ينظر : الجنى الداني : ٢٨٤ ، وشفاء العليل : ٢ / ٩٢٢ .
[٦] القصص / ١٧ .
[٧] ديوانه : ١٣ ، وفيه (لن تزالوا .....) .
[٨] ينظر : الأصول : ٢ / ١٧١ .
[٩] ينظر : شرح التسهيل : ٤ / ١٥ .

لأتوبنّ (فلن أكون ظهيرًا للمجرمين) أو أنْ يكون إستعطافًا كأنه قال : ربِّ اعصمني بحقِّ ما أنعمتَ عليَّ من المغفرة فلن أكون إن عصمتني ظهيرًا للمجرمين [١].

والفعل مع (لن) لا يفيد الدعاء بل يخرج إلى الدعاء إذا كان ماضيًا ودخلت عليه (لا) ، وجملة (لن أكون ظهيرًا) أفادت الخبر لا الدعاء [٢] . وربما حملوا (لن) على (لا) في إفادة الدعاء ، وذلك في قراءة عبد الله بن مسعود﴿ رضي الله عنه ﴾ : ﴿ **فَلا تَجْعَلْنِي ظَهِيراً** ﴾[٣] فقد تكون (لن أكون) على هذا المعنى دعاء من موسى ﴿ عليه السلام ﴾ : ﴿ **الّلهم لن أكون لهم ظهيرًا** ﴾ فيكون دعاء [٤].

القول في اللام الواقعة بعد (أنْ) المخففة

اختلف النحاة في جواز إعمال (إنْ) المخففة،فذهب البصريون إلى أنّ (إنْ) المخففة من الثقيلة تعمل ، وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل [٥].

والراجح مذهب البصريين لبقائها على اختصاصها بالأسماء ، إلاّ أنّ اسمها لا يكون إلاّ ضمير شأن محذوفًا [٦].

وتلزم المكسورة اللام في خبرها [٧] ، قال تعالى :﴿**وَإِنْ كُنتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ** ﴾[٨] ، وقوله : ﴿**وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ** ﴾[٩] ، وتسمى اللام الداخلة عليها بـ (اللام الفارقة) لأنها تفرق بينها وبين (إنْ) التي تجيء نافية بمعنى (ما) ، ولهذا صارت لازمة بعد أن كانت جائزة [١٠].

وذهب أبو علي الفارسي في (البغداديات) إلى أنّ هذه اللام ليست بالتي تدخل على خبر (إنّ) المشددة التي هي للابتداء ، وحجته أنّ ما بعد المخففة ينتصب بما قبلها

---

[١] ينظر : الكشاف : ٣ / ١٦٩ .
[٢] ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٣٠٤ ، وشفاء العليل : ١ / ٩٢٢ .
[٣] القصص /١٧، والقراءة في : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٣٠٤ ، ومختصر في شواذ القرآن : ١١٣.
[٤] ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ / ٣٠٤ .
[٥] ينظر : الخلاف في : الإنصاف م (٢٤) : ١ / ١٩٥، وشرح المفصل : ٨ / ٧١ ، وشرح ابن عقيل : ٣٧٨/١.
[٦] ينظر :الكتاب : ٢٨٣/١ ، والمقرب : ١٢١-١٢٢.
[٧] ينظر :الجنى الداني : ٢٢٩.
[٨] يوسف / ٣ .
[٩] الأعراف / ١٠٢ .
[١٠] ينظر : المغني : ٣٠٦ .

من الأفعال نحو قوله تعالى﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ ﴾[1] ، وقوله تعالى ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾[2] ، وقول امرأة الزبير ﴿ رضي الله عنهما ﴾ :

هبلتك أمُّك إنْ قتلت لفارسًا حلّتْ عليك عقوبةُ المتعمِّدِ[3][4]

وحاصل كلامه أن ما بعد (إنّ) لا ينتصب بما قبلها، فلو قلت : إنّك قتلت لفارسًا ، لم يجز ، فعلم بهذا أنّ التي بعد المخففة غير التي بعد المشددة .

ونقل ابن مالك عن الأخفش أنّه نص على أنّ اللام الواقعة بعد المخففة هي الواقعة بعد المشددة [5].

وصححه ابن مالك وردّ ما استدلّ به أبو علي بأمرين :

أحدهما :أنّ ما جاز أن يكون مصحوب ما بعد المخففة معمولاً لما قبلها من الأفعال ، لأن الفعل بعد المخففة في موضع الخبر الذي كان يلي المشددة، فكان لما بعده ما كان لما بعد تاليها ، لأنّ من قال : إنْ قتلت لمسلمًا ، بمنزلة من قال : (إنْ قتيلك لمسلم) .

وثانيهما : لما بطل عمل (إنْ) بالتخفيف وقصد بقاؤها توكيدًا على وجه لا لبس فيه استحقت ما يميزها من النافية ، فكان الأُولى بذلك اللام التي كانت تصحب حال التشديد ، فسلك بها مع التخفيف ما كان لها مع التشديد ، من التأخر في اللفظ والتقدم في النيَّة ، فلم يمنع إعمال ما قبلها فيما بعدها ، كما لم يمنع مع التشديد ، لأنّ النيَّة بها التقديم وبما تقدم عليها التأخير [6].

ردوده على الزمخشري

لقد أكثر ابن مالك من ردوده على الزمخشري وتعقَّبه في مسائل كثيرة ، وتحامل عليه ، وسبب تحامله هذا يرجع إلى الاختلاف في العقيدة .

ومما يدلُّ على تحامل ابن مالك عليه ما ذكره في (شرح الكافية الشافية) في حديثه عن (لن) إذ ضعّف ما ذهب إليه الزمخشري من أنّ (لن) تفيد التأبيد ، قال : (وحامله على ذلك اعتقاده أنّ الله - تعالى – لا يُرى . وهو اعتقاد باطل بصحة ذلك

---

[1] الأنعام /١٥٦.
[2] الأعراف /١٠٢.
[3] البيت مختلف في نسبته وروايته ، ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٤١٩/٢ ، والإنصاف : م (٢٤) : ١٩٥/١ ، وشرح المفصل : ٨ / ٧١ ، ٢٧/٩.
[4] ينظر : البغداديات : ١٧٧-١٧٨.
[5] ينظر : التسهيل : ٦٥ ، وشرحه : ٣٦/٢ ، ولم أقف على رأيه في (معاني القرآن) .
[6] ينظر : شرح التسهيل : ٣٦/٢ .

عن رسول الله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾أ َعني ثبوت الرؤية . جعلنا الله من أهلها ، وأعاذنا من عدم الإيمان بها) [١].

وقد اشتهرت (لن) بين المتأخرين من النحاة ، ونقلهم عن الزمخشري في (الأنموذج) من أنها تفيد التأبيد، حتى عُرفت بينهم بـ (لن) الزمخشرية [٢].

وهذه المسألة قد بحثها (الدكتور فهمي حسن النمر) في كتابه (مسائل النحو الخلافية بين الزمخشري وابن مالك) خلص فيه إلى أنّ الزمخشري لم يقل في أحد كتبه بان (لن) تفيد التأبيد في النفي .

وما ذهب إليه ابن مالك ، ومن جاء بعده من القول بإفادة (لن) التأبيد عند الزمخشري – دعوى بلا دليل [٣]. وهو وهم سببه تحريف وقع في أحد نسخ الأ ُنموذج [٤] ، فحرّف الناسخ كلمة (تأكيد) إلى (تأبيد) - والله أعلم – .

ومنه ما عارضه في وقوع الجملة الابتدائية صفة ، إذ أورد ابن مالك قول الزمخشري في الكشاف إنّ : قوله تعالى﴿**وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ** ﴾ [٥] جملة واقعة صفة لـ ﴿ قرية ﴾ ووسّطت الواو بينهما لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف ، كما يقال في الحال : (جاءني زيدٌ عليه ثوب) ، و (جاءني وعليه ثوب) [٦].

وردّ ابن مالك قول الزمخشري هذا من خمسة أوجه :

(**الأول** : إنّه قاس في ذلك الصفة على الحال ، وبين الصفة والحال فروق كثيرة ، كجواز تقدمها على صاحبها، وجواز تخالفهما في الإعراب ، وجواز تخالفهما في التعريف والتنكير ، وجواز إغناء الواو عن الضمير في الجملة الحالية ، وامتناع ذلك في الواقعة نعتًا ، فكما ثبتت مخالفة الحال الصفة في هذه الأشياء ثبتت مخالفتها إيّاها بمقارنة (الواو) الجملة الحالية وامتناع ذلك في الجملة النعتية .

الثاني : إنّ مذهبه في هذه المسألة مذهب لا يُعرف من البصريين والكوفيين مُعَوِّل عليه فوجب ألاّ يُلتفت إليه .

---

[١] شرح الكافية الشافية : ١٥٣١ .
[٢] ينظر : مسائل الخلاف النحوية بين الزمخشري وابن مالك : ١٥٣ .
[٣] ينظر :المصدر نفسه : ١٥٣-١٦٢ ، وممن نهج نهجه هذا : أبو حيان في البحر المحيط : ١٦٦/١ ، وابن هشام في المغني : ٢٨٤ ، والأزهري في شرح التصريح : ٣٥٧/٢ ، والسيوطي في الهمع : ٢٨٧/٢ .
[٤] قال في أنموذجه ص ١٠٢ : ((ولن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل ولكن على التأكيد) .
[٥] الحجر / ٤. وتمامها ﴿ وَلَمَاهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ .
[٦] ينظر : الكشاف : ٣٨٧/٢ .

الثالث : إنّه معلل بما لا يناسب ، وذلك أنّ الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها ، وذلك مستلزم لتغايرهما ، وهو ضد لِما يُراد من التوكيد فلا يصح أنْ يقال العاطف مؤكّد .

الرابع : إنّ الواو فصلت الأول من الثاني ، ولولا هي لتلاصقا فكيف يقال إنها أ َكّدت لصوقهما ؟.

الخامس : إنّ للواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أ ُولى المواضع بها موضع لا يصلح للحال نحو(إنّ رجلاً رأيُه سديد لسعيد) فـ (رأيه سديد) جملة نُعت بها ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال بخلاف ﴿ **ولها كتاب معلوم** ﴾ فإنها جملة يصلح في موضعها الحال لأنها بعد نفي ، والمنفي صالح لأن يُجعل صاحب حال ، كما هو صالح لأن يجعل مبتدأ ، وإنما جاز أنْ يجعل صاحب الحال نكرة بعد النهي لشبهه بالنفي كقول قطريّ :

لا يركنْ أحدٌ إلى الإحجامِ يوم الوغى متخوِّفًا لحِمامِ [1]

فليجز ذلك بعد النفي فهو أولى وأحرى ، لأنّ النهي لا يصحب المبتدأ ويصحبه النفي) [2].

ومنه معارضته له في الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي :

أورد ابن مالك قول الزمخشري في قوله تعالى :﴿**إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ، يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ**﴾[3] ، (إنّ ﴿ يوم تبلى السرائر ﴾ منصوب بـ ﴿رجعه﴾) [4] . فيلزم من قوله الفصل بأجنبي بين مصدر ومعموله .

ولا يرى ابن مالك ذلك بل يرى أنّ المصدر مع معموله كموصول وصلة ، فلا يتقدم ما يتعلق به عليه ، ولا يحال بينهما بأجنبي .

والوجه الجيد عنده في الآية المتقدمة ، أن يُقدرّ ناصب لـ ﴿ يوم ﴾ كأنه قيل : (يرجعه يوم تبلى السرائر) [5].

وما ذهب إليه ابن مالك من عدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي هو الذي أميل إليه ، إذ إنّ معمول المصدر كالصلة من الموصول فلا يفصل بينهما ، كما إنّ

---

[1] البيت في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ١ / ١٣٦ ، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي : ١ / ٣٥ .

[2] شرح التسهيل : ٢ / ٣٠٢ – ٣٠٣ .

[3] الطارق / ٨ – ٩ .

[4] الكشاف : ٤ / ٢٤١ .

[5] ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٠١٨-١٠٢١ .

الفصل بأجنبي يُحدِثُ نوعًا من الغموض .

إيراده الشاهد القرآني على خلافات نحوية

إنّ البحث في المسائل الخلافية ليس أمرًا سهلاً بل هو طريق شائك وشاق ، ذلك أن الباحث يتحتم عليه أنْ يكون ملمًّا بجميع أبواب النحو ، وبجزئياته ودقائقه ، ولا سيما المسألة التي يريد طرحها ومناقشتها ، فضلاً عن ذلك صعوبة الترجيح لاتباع معايير عقلية ونقلية ولا سيما بعد أنْ تشعب النحو وتفرعت الآراء في مسائله وتشعبت الأقوال فيها ، ومهما يكن من أمر فإنّ الخلاف النحوي نشأ أول ما نشأ في البصرة مواكبة لانبثاق الدرس النحوي فيها ، لتكون منطلقًا لظهور الخلاف النحوي منها إلى الحواضر الأخرى .

وكانت بدايته يسيرة تتناسب مع طبيعة الدرس النحوي آنذاك [١] وبعد أنْ أخذت الدراسات النحوية بالتطور والاتساع ظهر إلى جانب المذهب النحوي البصري مذهب آخر هو مذهب الكوفة النحوي مما أدى إلى ظهور نوع من الخلاف النحوي بين المذهبين نتيجة لِما أسَّسَهُ كل مذهب من أُصول وقواعد وأَحكام تسير وفقًا له في دراسة المادة النحوية [٢].

وبعد ذلك أخذت بوادر الخلاف النحوي بين المذهبين شكلاً ومنحًى آخر في مدينة بغداد إذ تصدى المبرد لزعامة الدرس النحوي البصري فيها ، وتصدى ثعلب (ت ٢٩١ هـ) لزعامة الدرس النحوي الكوفي .

وكان الخلاف بين هذين العالِمين وأتباعهما قد أخذ أُسلوبًا تنافسيًا اشتد بمرور الوقت بعد أنْ أكثر تلامذة كل منهما من المفاضلة بين المذهبين ، والدفاع عن المذهب الذي ينتمي إليه كل منهم [٣].

وكان النحوي لا يهمه شيء سوى الانتصار لرأيه ومذهبه ، ويظهر الخلاف جليًا في تلك الصفحات الطويلة التي كرسها أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) في عرض مسائل الخلاف بين علماء النحو في كتابه المشهور (الإنصاف في مسائل الخلاف) ، لذلك نجد الخلافات النحوية مبثوثة في كتب النحو ابتداءً من سيبويه وصولاً إلى كتب ابن

---

[١] ينظر : مسائل الخلاف النحوية بين علماء البصرة : ١٨-٨٦ .
[٢] ينظر : المسائل الخلافية النحوية في كتاب سيبويه : ٤ .
[٣] ينظر : الدرس النحوي في بغداد : ٢٢٥-٢٢٦ .

مالك ، ومن يتصفح تراث هذا العالِم يجد أنّ المسائل الخلافية مبثوثة في مؤلفاته بشكل كبير،وقد سلك في عرض مسائل الخلاف واحدًا من أربعة مسالك :

الأول : عرض الخلاف من دون اختيار أدلة أو ذكرها .

الثاني : عرض الخلاف مع ذكر الأدلة من دون اختيار المذهب .

الثالث : عرض الخلاف وترجيح ما يراه من دون ذكر الأدلة .

الرابع : عرض الخلاف واختيار ما يراه صحيحًا مع ذكر الأدلة .

وعنايته بالمسائل الخلافية من السّمات البارزة في مصنفاته وهي جديرة بأن تفرد لها رسائل جامعية أو بحوث خاصة [١].

والذي يهمني منها هنا الخلافات المتعلقة بالشاهد القرآني وهي كثيرة ومتشعبة أيضًا ، أذكر منها على سبيل التمثيل ما يلي :

١ . الخلاف بين الإعراب والبناء في (أي) الموصولة :

ذهب الخليل (ت ١٧٥ هـ) ويونس (ت ١٨٢ هـ) إلى أنّ (أيّا) الموصولة معربة دائمًا ، وتأوّلا ما يوهم البناء عند حذف صدر صلتها كما في قوله تعالى :﴿ **ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً**﴾[٢] جعله الخليل محكيًا بقولٍ مقدّر ، وحكم يونس بتعليق الفعل قبلها ، لأنّ التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب ، وخالف سيبويه شيخيه فذهب إلى أنها مبنية على الضم إذا حذف صدر صلتها وإذا لم يحذف فهي معربة [٣] . وتبعه في ذلك جمهور النحاة .

والظاهر أن سيبويه يجيز فيها وجهًا آخر وهو الإعراب نقل ذلك عن الكوفيين وذكر أنّ بعضهم يقرأ :﴿ **ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ، أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً** ﴾ بنصب (أيَّ) [٤] وهي عنده لغة جيدة ، نصبوها كما جرّوها حين قالوا : (أمرُر على أيِّهم أفضل) ، فأجراها هؤلاء مجرى (الذي) إذا قلت : (أضرب الذي أفضلُ) ، لأنك تُنزّل (أيّ) و (مَنْ) منزلة (الذي) في غير الجزم والاستفهام [٥].

---

[١] وقد أفرد (عبد المجيد ياسين الحميدي) ، دراسة مستقلة سمّاها (مسائل الخلاف النحوي في تسهيل ابن مالك) وهي رسالة ماجستير اشتملت على ذكر جُل الخلافات النحوية الواردة في (التسهيل) .

[٢] مريم / ٦٩ .

[٣] ينظر : الكتاب : ٣٩٩/١ .

[٤] هي قراءة طلحة بن مصرّف ، وهارون ، ويعقوب الحضرمي ، ينظر :إعراب القرآن: ٣٩٨/٢ ، ومختصر في شواذ القرآن : ٨٦ ، ومشكل إعراب القرآن : ٤٥٨/٢ .

[٥] ينظر : الكتاب : ٣٩٧/١ .

واستبعد سيبويه مذهب شيخه الخليل ، إذ يرى أنّ تفسير الخليل يجوز في شعر أو في اضطرار ، قال : (ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أن نقول : (اضرب الفاسقُ الخبيثُ) ، تريد الذي يقال له (الفاسقُ الخبيثُ)) [١].

أمّا مذهب يونس فهو ضعيف لأن (تعليق (أضرب) ونحوه من الأفعال لا يجوز لأنه فعل مؤثّر ، فلا يجوز إلغاؤه وإنّما يجوز أنْ تُعلِّق أفعال القلوب عن الاستفهام ، وهذا ليس بفعل من أفعال القلوب فكان القول ضعيفًا جدًّا) [٢].

وهناك احتجاجات وآراء في المسالة يطول ذكرها [٣] ، أما ابن مالك فقد وافق سيبويه رادًّا بذلك مذهبي الخليل ويونس ، قال : والحجة عليهما قول الشاعر :

إذا ما لقيتَ بني مالكٍ فسلِّم عل أيُّهم أفضلُ [٤]

فقد روي بجر (أي) وبنائها ، وضعّف مذهب يونس لأن حروف الجر لا تعلّق ، ولا يضمر قول بينها وبين معمولها ، وإذا بطل التعليق وإضمار القول تعين البناء ، إذ لا قائل بخلاف ذلك ، وإنّ بناء (أيّ) عند حذف صدر صلتها غير لازم ، وإنّما هو أحق من الإعراب ، وإعرابها حينئذٍ مع قلته قوي ، لأنها في الشرط والاستفهام تعرب قولا واحدًا لمخالفتها غيرها من أسماء الشرط والاستفهام [٥].

مما تقدم يتضح ضعف مذهبي يونس والخليل ، لأنه يحوجنا إلى أمور منها : الحذف الكثير الذي هو خلاف القياس ، والتقدير والتأويل ، فالمعنى الذي يريده الخليل يُلجئنا إلى التقدير وهو من التكلف الظاهر الذي لا داعي له ، كما أنّ الاستفهام لا يقع إلاّ بعد أفعال القلوب ، وكذلك القول بتقدير الحكاية [٦]. في حين لا نجد في مذهب سيبويه مثل هذا التكلف في التأويل والتقدير ، فلذلك أرى أنّ مذهب سيبويه أولى بالصحة والإِتباع لكثرة الشواهد من اللغة عليه ، يزاد على ذلك توسعه في فهم المسألة فقد أَجاز فيها الوجهين الإعراب والبناء ، وهو الصحيح الذي يعضده السماع في كلا الوجهين .

٢ . الخلاف في تقديم معمول التابع على المتبوع :

ذهب جمهور الكوفيين إلى جواز تقديم معمول التابع على المتبوع ، فتقول في : (هذا رجلٌ يأكلُ طعامَكَ) ، (هذا طعامَكَ رجلٌ يأكلُ) ، فقدموا معمول (يأكل) على (

---

[١] ينظر : الكتاب : ٣٩٨/١ .
[٢] الإنصاف: م(١٠٢) : ٧١٦/٢ .
[٣] ينظر:التفصيل في المسألة في : الأصول : ٣٢٤/٢-٣٢٥ ، والإنصاف : ٧٠٩/٢-٧١٦، وحاشية الصبان : ٥٥/١ وغيرها .
[٤] ينسب إلى غسان بن وعلة ، ينظر : الإنصاف : م(١٠٢) : ٧١٥/٢ .
[٥] ينظر : شرح التسهيل : ٢٠٨/١ .
[٦] ينظر : أمالي ابن الحاجب : ١٤٨/١ .

رجل) وهو منعوت به ، وفي نحو : (قمتُ فضربتُ زيدًا) ؛ : (زيدًا قمتُ فضربت) ، ووافقهم الزمخشري فعلّق ﴿ في أنفسهم ﴾ من قوله تعالى **﴿وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغاً ﴾**[1] بصفة القول . قال في الكشاف : (فإن قلت : بم تعلق قوله ﴿ في أنفسهم ﴾ ؟ قلت : بقوله ﴿ بليغًا ﴾ أي : قل لهم قولا بليغًا في أنفسهم مؤثِّرًا في قلوبهم..... أو يتعلق بقوله : ﴿ قلْ لهم ﴾ أي قل لهم في معنى أنفسِهم الخبيثة وقلوبهم المطوية على النفاق قولاً بليغًا) [2]. أمّا البصريون فقد منعوا تقدم معمول التابع على المتبوع [3] ، وهو المذهب الذي رجحه ابن مالك وقوّاه بأمرين :

الأول : إنّ حق المعمولألاّ يحل إلاّ في موضع يحل فيه العامل .

الثاني : إنّ التابع لا يتقدم على المتبوع فلا يتقدم عليه معموله [4].

وهذا المذهب أولى بالاتباع وأحق بالصواب ، لأن حق المعمول ألاّ يحل إلاّ في موضع يحل فيه العامل ، فأنت تقول : (هذا رجلٌ مكرمٌ زيدًا) ، ولا تقول : (هذا زيدًا رجلٌ مكرمٌ) ، لأنه لا يصح أنْ تجعل العامل هنا وهو (مكرمُ) في موضع (زيدًا) فتقول : (هذا مكرمٌ رجلٌ زيدًا) ، فالنعت لا يتقدم على المنعوت ، لأنه تابع .

وأمّا ما ذهب إليه الزمخشري والكوفيون فضعيف ، قال العكبري (ت ٦١٦هـ) : (قوله تعالى ﴿فِي أَنْفُسِهِمْ ﴾ يتعلق بـ ﴿ قل لهم ﴾ وقيل : يتعلق بـ ﴿ بليغًا ﴾ (أي يبلغ في نفوسهم) ، وهو ضعيف ، لأن الصفة لا تعمل فيما قبلها) [5] ، أما أبو حيان فقد وافق البصريين في منع تقديم معمول التابع على المتبوع ، قال راَدّا على الزمخشري : (وما ذكره الزمخشري بعد ذلك من الكلام المسهب فهو من نوع الخطابة وتحميل لفظ القرآن ما لا يتحمله ، وتقويل الله تعالى ما لم يقله وتلك عادته في تفسيره وهو تكثير الألفاظ ونسبة أشياءَ إلى الله تعالى لم يقلها الله تعالى ولا دلّ عليها اللفظ دلالة واضحة.....) [6].

---

[1] النساء / ٦٣ .
[2] الكشاف : ٥٣٧/١ .
[3] ينظر : الخلاف في الارتشاف : ٦٠٠/٢ ، وشفاء العليل : ٢/ ٧٣٤ ، والهمع : ١١٦/٣ .
[4] ينظر : شرح التسهيل : ٢٨٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١١٥١-١١٥٢ .
[5] البيان في إعراب القرآن : ٣٦٨/١ .
[6] البحر المحيط : ٦٩١/٣ .

٣ . الخلاف في حذف الموصول :

أجمع الكوفيون وتبعهم الاخفش من البصريين على جواز حذف ما عُلِم من موصول غير الألف واللام لدلالة صلته عليه [١].

واحتجوا لمذهبهم هذا بقول حسان بن ثابت :

أمن يهجو رسولَ اللهِ منكمْ ويمدحهُ وينصرهُ سواءُ [٢]

وقول بعض الطائيين :

ما الذي دأبه احتياط وحزمٌ وهواه أطاعَ يستويانِ [٣]

ثم اتفقوا على أنّ (مَنْ) تحذف وتضمر على معنى (الذي) مع (مِنْ) و(في) خاصة فيقال (مِمَّا يقول ذلك) و (مِمّا لا يقوله) و (فينا يقول ذلك) و (فينا لا يقوله) ، واتفقوا على أن إضمار (مَنْ) مع (مِنْ) أقوى من إضمارها مع (في) [٤].

ومن الشواهد الأخرى التي احتج بها الكوفيون على جواز حذف الموصول لدلالة صلته عليه ، قوله تعالى : ﴿**وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلا فِي السَّمَاءِ** ﴾[٥].

قال الفراء في معاني القرآن : (يقول القائل : وكيف وصفهم أنهم لا يُعجزون في الأرض ولا في السماء، وليسوا من أهل السّماء؟ فالمعنى – والله أعلم – ما أنتم بمعجزين في الأرض ولا من في السماء بمعْجَزْ . وهو من غامض العربية للضمير الذي لم يظهر في الثاني) [٦]. ثم ساوى بينه وبين قول حسّان المتقدم وتقدير البيت عنده: ومن ينصره ويمدحه، فأُضمرت (مَنْ) .

ومن الشواهد الأخرى التي أحتج بها قوله تعالى :﴿**وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيماً**﴾[٧] ، حيث أُضمرت (ما) والتقدير عنده (إذا رأيت ما ثمّ رأيت نعيمًا) كما أضمر في ﴿ **لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ** ﴾[٨] والمعنى : (ما بينكم) [٩].

---

[١] ينظر : معاني القرآن : ٣١٥/٢ .
[٢] ديوانه : ١٨ ، وفيه (فمن يهجو .....) .
[٣] البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها وهو في شرح التسهيل : ٢٣٥/١ ، والمغني : ٨١٦ ، وشفاء العليل : ٢٥٠/١ .
[٤] ينظر : الارتشاف : ٥٥٤/١ .
[٥] العنكبوت / ٢٢ .
[٦] معاني القرآن : ٣١٥/٢ .
[٧] الإنسان / ٢٠ .
[٨] الأنعام / ٩٤ .
[٩] ينظر : معاني القرآن : ٢١٨/٣ .

ومنع البصريون حذف الموصول الاسمي إلا إن جاء شيء منه في الشعر [١].

واختار ابن مالك مذهب الكوفيين ، واستدلّ لهم بقوله تعالى :﴿ **قُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ** ﴾[٢] ، والأصل عنده(الذي أُنزل إلينا وبالذي أُنزل إليكم) ، لأن الذي أُنزل إلينا ليس هو الذي أُنزل إلى من قبلنا .

ولذلك أُعيدت (ما) بعد (ما) في قوله تعالى﴿ **قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ** ﴾ [٣] [٤].

كما وافقهم فيما استدلوا به من الشعر ، فالتقدير عنده في البيت الأول : (أمن يهجو رسول الله منكم أيّها المشركون ، ومن يمدحه منا وينصره سواء ؟) ، وفي البيت الثاني : والذي هواه أطاع يستويان [٥].

ومما استدل به ابن مالك للكوفيين أيضًا قوله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ :﴿ مثل المهجّر كالذي يُهدي بَدنةً ثم كالذي يُهدي بقرة ، ثم كبشًا، ثم دجاجة، ثم بيضة﴾ [٦] حيث حذف الموصول وكرر الصلة ثلاث مرات ، لأن التقدير : بقرةُ ثم كالذي يُهدي كبشًا ، ثم كالذي يُهدي دجاجةً ، ثم كالذي يُهدي بيضةً [٧].

مما تقدم يترجح مذهب الكوفيين لورود السماع به في القرآن والحديث الشريف وكلام العرب ، وما استدل به ابن مالك من شواهد يكفي دليلاً على صحة جواز حذف الموصول ، ومن حفظ حجّة على من لم يحفظ فضلاً عن أنَّ الشيء يجوز حذفه إذا دلّ عليه دليل لا خلاف في ذلك .

٤ . الخلاف في تقديم خبر (ليس) عليها :

ذهب الكوفيون إلى عدم جواز تقديم خبر(ليس) عليها ، وتبعهم في ذلك المبرد [٨].

---

[١] ينظر : المقتضب : ١٣٧/٢، والارتشاف : ٥٥٤/١ ، والمغني : ٦٢٥/٢، وشفاء العليل : ٢٥٠/١ .

[٢] العنكبوت / ٤٦ .

[٣] سورة البقرة / ١٣٦ .

[٤] ينظر : شواهد التوضيح : ١٣٣-١٣٤ .

[٥] ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣١٣-٣١٤ .

[٦] صحيح البخاري :٣١٤/١ .

[٧] ينظر : شواهد التوضيح : ١٣٤ .

[٨] ينظر : المقتضب : ٨٧/٤ .

وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها كما يجوز تقديم خبر (كان) عليها [١].

أمّا الكوفيون فاحتجوا لمذهبهم فقالوا : إنّما قلنا إنّه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها ، وذلك لأن (ليس) فعل غير متصرف، فلا يجري مجرى الفعل المتصرف كما أُجريت (كان) مجراه لأنها متصرفة ، ولأن الفعل إنّما يتصرف في عمله إذا كان متصرفًا في نفسه ، فأمّا إذا كان غير متصرف في نفسه فينبغي أنْ لا يتصرف في عمله فلهذا قلنا لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها [٢].

وأمّا البصريون فاحتجوا لمذهبهم بقوله تعالى :﴿ **أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ** ﴾ [٣] حيث تقدم معمول خبر (ليس) عليها فإنّ قوله تعالى :﴿ **يَوْمَ يَأْتِيهِمْ** ﴾ يتعلق بـ ﴿ مصروفًا ﴾ وقد قدمه على ﴿ ليس ﴾ ولو لم يجز تقديم خبر (ليس) عليها ما جاز تقديم معمول خبرها ، لأن المعمول لا يقع إلاّ حيث يقع العامل [٤].

وأورد ابن مالك هذا الخلاف وانتصر لمذهب الكوفيين من ثلاثة أُوجه :

الأول : إنّ المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل ، نحو (أمّا زيدًا فاضربْ) و (محمدًا لا تُهنْ) ، و (حقّك لن أُضيِّعَ) ، فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد (أمّا) تقديم الفعل ، ولا من تقديم معمولي المجزوم والمنصوب على (لا) و (لن) تقديمهما عليها ، كذا لا يلزم من تقديم معمول خبر(ليس) تقديم الخبر .

الثاني : أنْ يجعل ﴿ يومَ ﴾ منصوبًا بفعل مضمر ، لأن قبله ﴿ ما يحبسه ﴾ فـ (يوم يأتيهم) جواب ، كأنه قيل : يعرفون يوم يأتيهم ، و ﴿ ليس مصروفًا ﴾ جملة حالية مؤكّدة أو مستأنفة .

الثالث : أنْ يكون ﴿ يوم ﴾ مبتدأ فبني لإِضافته إلى الجملة ، وذلك سائغ مع المضارع كسوغه مع الماضي [٥]. وعضّد رأيه هذا بقراءة من قرأ ﴿ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[٦] ، فأن ﴿ يوم ﴾ في موضع رفع وبُنيَ على الفتح لإضافته إلى الفعل [٧].

---

[١] ينظر : تفاصيل الخلاف في : الأصول : ٩٠/١، وأسرار العربية : ٨٩، والإنصاف : م (١٨) : ٦٠/١ ، وشرح المفصل : ١١٤/٧، وشرح الرضي للكافية : ١٩٨/٤ ، والارتشاف : ٢ / ٨٧ - ٨٨ ، وشرح ابن عقيل : ٢٧٧/١ ، والهمع : ٣٧٣/١ وغيرها .

[٢] ينظر : الإنصاف : م (١٨) : ١٦٠/١.

[٣] هود / ٨ .

[٤] ينظر : المقتصد : ٤٠٧/١-٤٠٨، والإنصاف : م (١٨)١٦٠/١، والمساعد : ٢٦٢/١ .

[٥] ينظر : شرح التسهيل : ٣٠٤/١ .

[٦] المائدة / ١١٩، وهي قراءة نافع ، وقرأ باقي السبعة برفع ﴿ يوم ﴾ ، ينظر : معاني القراءات : ١٤٨.

[٧] ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ٢٥٥ .

وبعد فيكفي ما تقدم لذكر مسائل خلافيّة كان الشاهد القرآني محور الخلاف فيها، وهناك مواضع أُخرى كثيرة ملأت صفحات شروحهِ لكتبهِ [1].

وقد اتضح أنّه كان ملمّا بكثير من آراء النحاة ، وخلافاتهم ، وهذا مرجعه إلى طبيعة عصره ، بعد أنْ تعددت المذاهب والاتجاهات .

واتضح أنّه لم يكتفِ بعرض مسائل الخلاف وإنّما كان في أكثر الأحيان يُرجِّح مذهبًا على آخر معتمدًا في كل ذلك على براهين نقلية وعقلية ولم يكن متعبدًا بأقوال البصريين أو الكوفيين ، وإنّما كان يختار هذا تارةً وذاك تارةً أخرى ، بحسب ما تمليه عليه طبيعة القاعدة النحوية مبتعدًا في كل ذلك عن الأهواء والتعصب والجدل .

---

[1] لمزيد من الإطلاع على هذه الطريقة مراجعة : شرح التسهيل : ١ / ٢٧ ، ١١٦ ، ٢٤٧ ، و ٢ / ٨٣ ، ٩٠ ، ١٥٣ ، ٣٤٤ ، و ٣ / ١٢ ، ٨٤ ، ٣٧٦ ، وشرح العمدة : ١٨٩ ، ٧٨٦ ، وشرح الكافية الشافية : ٥١٢ ، ٧٤٨ ، ١١١٢ ، ١٢٨٤ ، ١٦١٨ وغيرها .

المبحث الثاني

احتجاجه بالقراءات القرآنية

توطئة

القراءات القرآنية هي (اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف أو تثقيل وغيرهما) [١]. على نحو ما نطق به رسول الله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ ، أو قرأ به أصحابه ﴿ رضي الله عنهم ﴾ فأقرّه ﴿ عليه الصلاة والسلام ﴾ وأجازه من اختلافهم في الحذف والإثبات ، والتحريك والتسكين ، والفصل والوصل ، وغيرها من هيئة النطق والإبدال [٢]. تخفيفًا على القبائل العربية ومراعاةً للهجاتها المختلفة ، وتسهيلاً للعرب أنْ ينطقوا من كلماته بلهجاتهم ما لا يمكنهم أنْ ينطقوه بلغة قريش ولهجتها الخاصة [٣]. يشهد لذلك ما رواه أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ) إذ إنّه سمع أعرابيًا يقرأ في الحرم﴿ **طِيْبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ** ﴾[٤] .

وإنّه جهد نفسه من أجل أنْ يغيّر لهجة الأعرابي ويعدل عنها إلى (طوبى لهم) فأبت سليقته ذلك [٥].

والقراءة التي يؤخذ بها عن القرّاء ويُعتد بصحتها هي (كل قراءة وافقت العربية ولو بوجهٍ ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردُّها ولا يحلُّ إِنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواءٌ كانت عن الأئمة السبعة أو عن العشرة أو عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومتى اختل ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة أُطلق عليها : ضعيفة ، أو شاذة ، أو باطلة ، سواءٌ كانت عن السبعة أو عمّن هو أكبر منهم) [٦]. ممّا تقدم ينبغي أنْ تحل القراءات القرآنية في المرتبة الثانية في الاستشهاد بعد القرآن الكريم إنْ لم تكن في المرتبة نفسها، لأنّها المرآة الصادقة التي تعكس الواقع اللغوي الذي كان سائدًا في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام[٧]. وميدانٌ ثَرٌّ للدراسات اللغوية والنحوية (ففيها دفاعٌ عن النحو تعضد قواعده وتدعم شواهده) [٨].

---

[١] البرهان في علوم القرآن : ١ / ٣٩٥-٣٩٦ .
[٢] ينظر : الإتحاف : ١٩ .
[٣] ينظر : السبعة في القراءات : مقدمة المحقق : ٩-١٥ ، والنشر : ٢٢/١ .
[٤] الرعد / ٢٩، والقراءة في مختصر في شواذ القرآن : ٦٧ ، والبحر المحيط : ٦ / ٣٨٦ .
[٥] ينظر : الخصائص : ٧٥/١-٧٦ .
[٦] النشر : ١ / ٩ .
[٧] ينظر : اللهجات العربية في القراءات القرآنية : ٨١ .
[٨] دراسات لإسلوب القرآن الكريم : ١ / ٢ .

إلاّ أنَّ النحاة أخذوا منها ما وافق قواعدهم وأقيستهم وردّوا منها ما لم يوافق تلك القواعد والأُصول والأَقيسة ونعتوه بالضعف أو وصفوه بالرداءة أو الخطأ ، ورموا قرّاءها بالوهم واللحن ، ورواتها بقلة الضبط [١].

وقد تباين موقف علماء العربية من الاحتجاج بالقراءات القرآنية ولست بصدد الحديث عن مواقفهم من الاحتجاج بها أو الدفاع عنها وعن أصحابها فقد سبقني إلى ذلك كلُّ من بحث في هذا الموضوع [٢].

موقف ابن مالك من الاحتجاج بالقراءات القرآنية

اشتغل ابن مالك بعلم القراءات وصنّف فيه أرجوزة بقدر الشاطبية ، وكانت له دراية تامة به ، ومعرفة بالقراءات ووجوهها فكان لا بد من أنْ يحتج بها لإثبات قاعدةٍ نحويةٍ أو تبيان مسألةٍ من مسائل النحو وغير ذلك مما تؤديه القراءات من وظائف في مجال الاحتجاج النحوي . وبالفعل فقد اهتمّ في مصنفاته بإيراد القراءات القرآنية المتواترة والشاذة على حدٍّ سواء ، ليبني عليها توجيهه النحوي أو يدعم بها المذهب الذي اختاره أو رجّحه . فهو يعرض للقراءات كلما سمح له المقام .

وكان موقفه من القراءات القرآنية موقّفًا محمودًا ، فقد كان يحتج بها ولو خالفت المشهور من آراء العلماء . فهي مصدرٌ من مصادر الشواهد النحوية عنده يستشهد بها في تأييد مذهبه ويقيس عليها [٣] ، مادامت صحيحة السند موافقة للرسم العثماني وموافقًة لوجهٍ من وجوه العربية . ولم يتشدد في قبول القراءات كما يفعل البصريون أحيانًا لأنّه كان يرى أنّ هذه القراءات رويت عن عربٍ خُلّص .

وقد أخذ بالقراءات الشاذة ، وردَّ على النحويين المتقدمين الذين يعيبون على عاصم ، وحمزة ، وابن عامر قراءاتٍ بعيدةً في العربية ، وينسبونهم إلى اللحن [٤].

وهو على كثرة ما أورد منها نجده لا يصرّح بتضعيفها ولا يردُّ شيئًا منها ولا يطعن بالقرّاء كما فعل عدد من النحاة . بل إنّه يثني على القراءة ويعدّها أصلاً قويًا من أُصول السّماع تُبنى عليه الأحكام والقواعد النحوية [٥].

---

[١] ينظر : الشواهد والاستشهاد في النحو : ٢٢٥، وابن جني النحوي : ١٢٥ ، وأبو البركات الأنباري ودراساته النحوية : ٢٠٨ ، ٢٢٤ .

[٢] ينظر : مدرسة الكوفة : ٣٧٥ وما بعدها ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٤٣ وما بعدها ، والدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : ٤٠ وما بعدها ، والشواهد والاستشهاد في النحو: ٢٣٧ وما بعدها ، والقياس في النحو العربي : ٨١ وما بعدها ، والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية :٩٧ وما بعدها ، والكوفيون والقراءات : ١٣ وما بعدها ، وغيرها .

[٣] ينظر : شواهد التوضيح (مقدمة المحقق) : ٢٣ .

[٤] ينظر : الاقتراح : ٣٧ .

[٥] ينظر : شرح التسهيل : ٢٧٦/٣ ، وشرح العمدة : ١٨٧ .

وقد يثني على القراء ويعدّهم من الفصحاء الذين يقتدى بهم في الفصاحة ، قال في عبد الله بن عامر الشامي بعد أنْ ذكر قراءتَهُ ﴿ **وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِـ كَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهِمْ شُرَكَائِهُمْ** ﴾[1] : (إنّها ثابتة بالتواتر ، ومعزوة إلى موثوقٍ بعربيته ، قبل العلم بأنّه من كبار التابعين ، ومن الذين يُقتدى بهم في الفصاحة كما يُقتدى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورَةٌ للعجم يحدث بها اللحن ، ويكفيه شاهدًا على ما وصفته به ، أنّ أحد شيوخه الذين عوّل عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان ﴿ رضي الله عنه ﴾ .....)[2] ، وفي إطالته الثناء على ابن عامر وقراءتهِ ردٌّ على الفراء وغيره من الذين ردّوا قراءته واستبعدوها ووصفوها بالقبح والركاكة [3].

وقد تساهل ابن مالك في قبول القراءات إلى درجة أنّه اعتمد على قراءةٍ شاذةٍ تفرد بها أعرابي ، وهي قراءة ﴿ **صِرَاطَ لَذِينَ** ﴾[4] بتخفيف اللام ، فجعلها قاعدةً قاس عليها تخفيف اللام في بقية الأَسماء الموصولة [5].

وبهذا يكون قد فتح الباب على مصراعيه في الاحتجاج بالقراءات المتواترة والشاذة وجعلها أصلاً نحويًا قاس عليه الأُصول والقواعد النحوية . وقد عُني بتوجيهها توجيهًا يتفق والقياس النحوي ويتلاءَم والذوق العربي السليم .

لقد بلغ من اعتزاز ابن مالك بالقرآن الكريم وقراءاته أنّه كان يرى أنّ القران العظيم اشتمل على الاستعمالات المختلفة في اللغة العربية ، قال في شرح التسهيل : (إنّ القران العزيز ليس فيه إشارة إلاّ لمجردٍ من اللام والكاف معًا ، أو لمصاحبٍ لهما معًا أعني : غير المثنى والمجموع ، فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها لكان القرآن العزيز غير جامعٍ لوجوه الإشارة . وهذا مردودٌ بقوله تعالى :﴿ **وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِـ كُلِّ شَيْءٍ** ﴾[6]) [7].

ومع أنّه ينزّل القراءات هذه المنزلة ويحتج بها ويعتد بما جاء منها . فإنّنا نجده كأنّه لا يرتضي بعض هذه القراءات ، وذلك في موضعين فقط :

---

[1] الأنعام / ١٣٧ ، والقراءة في : السبعة في القراءات : ٢٧٠، والتيسير في القراءات السبع : ١٠٧ .

[2] شرح التسهيل : ٢٧٧/٣.

[3] لمزيد من الاطلاع على أقوال النحاة في القراءة ينظر : معاني القرآن للفراء : ٨١/٢ ، وتفسير الطبري : ٣٥٣/٥ ، وإعراب القرآن : ٥٨٢/١-٥٨٣ ، والحجة في القراءات السبع : ١٥١، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ٤٥٣/١، وتوجيه ما رُدَّ من القراءات : ٢٣٥-٢٤٢ .

[4] الفاتحة / ٦ ، والقراءة في : مختصر في شواذ القرآن : ١ .

[5] ينظر : شرح التسهيل : ١٩٠/١ .

[6] النحل / ٨٩ .

[7] شرح التسهيل : ٢٤٣/١ .

الأول : قوله في قراءة الأعمش ﴿**وَمَا هُمْ بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ** ﴾[٨] (وهذا في غايةٍ من الشذوذ .... ومثل ﴿**وَمَا هُمْ بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ** ﴾ لا يليق بالاختيار بل بالاضطرار) [١].

والآخر : ما ذكره في باب (العدد) عند حديثه عن لغات العرب في عين عشرة وشينها ، قال : (إنّ شين عشرة في التأنيث ساكنة عند الحجازيين ومكسورة عند التميميين . وعلى لغتهم قرأ بعض القرّاء ﴿ **فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشِرَةَ عَيْناً** ﴾ وقرأ الأعمش ﴿ اثْنَتَا عَشَرَةَ ﴾ بالفتح ، وهذا أشذ من قراءة من قرأ بالكسر . وقرأ يزيد بن القعقاع " أحد عشر " بسكون العين وقرأ هبيرة صاحب حفص بسكون العين ﴿ **اثْنَتَا عْشَرَةَ** ﴾[٢] وهي أشذ من قراءة يزيد) [٣].

إنّ عدم ارتضاء ابن مالك لهذه القراءات لا يُعَدُّ مطعنًا في منهجه العام في الاحتجاج بها ، فهي لا تُعدُّ شيئًا إذا ما قيست بمئات القراءات التي احتج بها وبنى عليها الأصول والقواعد النحوية التي سأورد عددًا منها في طيات هذا المبحث إن شاء الله تعالى .

منهج ابن مالك في الاحتجاج بالقراءات القرآنية

سلك ابن مالك شأنه شأن النحاة الآخرين في استشهاده بالقراءات واحدًا من سبيلين :

الأول : عدم إسناد القراءة إلى صاحبها، وإنّما كان يصدّرها بعبارات من مثل : (كقراءة بعضهم) [٤] ، و (قرأ غيره) [٥] ، و (قراءة بعض السلف) [٦] ، و (قراءة بعض القراء) [٧] ، و (قُريء) [٨] ، و (قراءة من قرأ) [٩] ، وغيرها .

---

[١] سورة البقرة / ١٠٢، والقراءة في : الكشاف : ٨٦/١ ، والبحر المحيط : ٥٣٣/١ .
[٢] شرح التسهيل : ٧٣/١ .
[٣] سورة البقرة /٦٠ ، والقراءات في التفسير الكبير : ١ / ٣٦٣ ، والإتحاف : ١٣٧ .
[٤] شرح التسهيل : ٤٠١/٢ .
[٥] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٤٩ ، ١٦٨ ، و ٣٠/٢، وشرح الكافية الشافية : ٢٤٢، ٢٨٦ .
[٦] ينظر : شرح التسهيل : ٥٢/١ ، ٥٧ .
[٧] ينظر : شرح التسهيل : ٩٧/١، ٢٠٨، و ٣٤٦/٢، ٤٠٣ ، وشرح العمدة : ٣٨٠، وشرح الكافية الشافية : ٢٩٦، ٣٤٧، ٨٢٤ .
[٨] ينظر : شرح التسهيل : ١٣٩/١، ٢٦٠، و ٤٤/٢ ، ٢٣٩، و ٢٢٤/٣، وشرح العمدة : ٤٨٥، وشرح الكافية الشافية : ٣٠٣، ٦٠٦، ٧٣٧ .
[٩] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٣٢٤ ، و٣ /٣ ، ٢١ .
[٩] ينظر: شرح التسهيل: ٢٦٣/٣، ٣٨٤،٣٩٤،٤٦١ ، وشرح الكافية الشافية: ١٨٨، ٨٠٩، وشواهد التوضيح : ٢١٤، وغيرها .

والآخر :إسناد القراءة إلى أَصحابها، وهذا هو الكثير الغالب . ومن القرّاء الذين ذكرهم بالإضافة إلى القرّاء الأربعة عشر وأغلب رواتهم : ابن أبي عبلة وابن عباس وابن مسعود وأبو الدرداء وأبو رجاء وأبو السمّال وأبو العالية وزيد بن ثابت وزيد بن علي وسعيد بن جبير وطاووس وطلحة بن سليمان وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج وعبد الوارث وعلي بن أبي طالب وقتادة ويحيى بن الحارث ويحيى بن وثاب﴿ رضي الله عنهم أجمعين ﴾ وغيرهم كثير .وقد ينسب القراءة إلى أكثر من قارئ ، من ذلك مثلاً نسبته قراءة : ﴿**فَكُّ رَقَبَةٍ ، أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ، يَتِيماً** ﴾[١] ، التي ساقها شاهدًا على إعمال المصدر منونًا إلى نافع وابن عباس وعاصم وحمزة [٢].

ونسبته قراءة ﴿**بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ، اللَّهِ** ﴾[٣] التي ساقها شاهدًا على إبدال المعرفة من المعرفة إلى ابن كثير وأبي عمرو والكوفيين [٤].

ونسبته قراءة : ﴿**وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ** ﴾[٥] التي ساقها شاهدًا على انفراد الواو بجواز العطف على الجوار في الجر خاصة ، إلى ابن كثير وأبي عمرو وحمزة وأبي بكر [٦].

وهناك مواضع أخرى كثيرة نسب فيها ابن مالك القراءة إلى أكثر من قارئ [٧].

أمّا أبرز السمات العامة التي اتسم بها منهجه في الاحتجاج بالقراءات القرآنية فيمكن إجمالها بالأمور الآتية :

توثيق القواعد النحوية

لما كان توثيق القاعدة النحوية هو الأساس في بناء النحو ، لأنه حجة النحوي في إثبات صحة القاعدة التي يقررها ، فقد عرض ابن مالك أكثرها مستعينًا بالشواهد التي تقف القراءات القرآنية في طليعتها ، وعوّل عليها كثيرًا في إثبات الأصول النحوية .

---

[١] البلد /١٣-١٥، والقراءة في : الكشاف : ٤/٢٥٦-٢٥٧، والإتحاف : ٤٣٩ .
[٢] ينظر : شرح التسهيل : ٣/١١٥.
[٣] إبراهيم /١-٢ ، والقراءة في الحجة في القراءات السبع : ٢٠٢.
[٤] ينظر : شرح التسهيل : ٣/٣٣١ .
[٥] المائدة /٦ ، والقراءة في : مشكل إعراب القرآن : ١/٢٢٠، والإتحاف : ١٩٨ .
[٦] ينظر : شرح العمدة : ٦٣٨ .
[٧] ينظر: شرح التسهيل : ١/٥٢، ١٦٦، ٢٠٤، و ٢/١١٤، ١١٨، ٢٣١، و ٣/١٣٩، ٢٦٢، ٣٤٨، وشرح العمدة : ٣٥٦، ٥١١، وشرح الكافية الشافية : ٥٩٢، ١٠١٣، ١٥١٢، ١٥٤٩، ١٥٦٧، ١٦٠٤، ١٦٤٥، وغيرها .

وقد تقدم أنه لم يكن يفرق في الاحتجاج بين المتواتر والشاذ وإنّما كان يحتج بهما على السواء . وهو في احتجاجه بالقراءة يرفدها بالشواهد الفصيحة الصحيحة ليؤكد صحة ما ذهب إليه ويقوي بذلك المذهب الذي اعتنقه ، ولا سيما تلك القراءات التي واجهها النحاة بالطعن والرد، وقد أكثر من الاستدلال بالقراءات القرآنية على إثبات القواعد النحوية ولابد من أنْ نعرض هنا أمثلّة من القراءات التي استشهد بها وبَنى عليها أُصوله النحوية .

أ . احتجاجه بقراءة حمزة **﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾**[1] ، على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض [2].

لقد أثارت قراءة حمزة ﴿ الأَرْحَامِ ﴾بكسر الميم خلافًا طويلاً بين البصريين والكوفيين ، إذ ردّ البصريون هذه القراءة لتعارضها مع قاعدتهم التي لا تجيز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار لأنه معه كالشيء الواحد إلاّ في ضرورة الشعر . وأوّلوا القراءة على تقدير الباء أي (وبالأرحام) ، أو على أنّ (الواو) في قوله ﴿ والأَرْحَامِ ﴾ للقسم وليست واو العطف على عادة العربَ من تعظيم الأرحام والإقسام بها ، وجملة ﴿ إنّ الله ﴾ جوابها . وقد قبل الكوفيون – خلا الفراء – هذه القراءة واحتجّوا بها ، ودعموا حجتهم بما ورد من الشواهد العربية الفصيحة ، ولاأُريد أنْ أتعرض لهذا الخلاف النحوي ولآراء النحاة في المسألة فهي مبثوثة في كتبهم [3].

والذي يعنينا منها موقف ابن مالك الذي ذهب مذهب الكوفيين في قبوله للقراءة ، فقد عرض حجتي المانعين وهما :

الأولى : إنّ ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقِب له فلا يعطف عليه كما لا يعطف على التنوين .

والأخرى : إنّ حق المعطوف والمعطوف عليه أنْ يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه، فامتنع العطف عليه إلاّ مع إعادة الجار.

---

(1) النساء / ١ ، والقراءة في : التيسير في القراءات السبع : ٩٣، والنشر : ٢٤٧/٢ .

(2) ينظر : شرح التسهيل : ٣٧٦/٣، وشرح العمدة : ٦٦٠، وشرح الكافية الشافية : ١٢٤٩، وشواهد التوضيح : ١٠٩.

(3) للإطلاع على آراء النحاة في القراءة ، ينظر : الكتاب: ٣٩١/١ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢٥٢/١-٢٥٣، والكامل في اللغة والأدب : ٣٩/٣ ، والإنصاف : م (٦٥) : ٤٦٣/٢ ، وشرح المفصل : ٧٨/٣ ، وتوجيه ما رُدَّ من القراءات : ٢١٨-٢٢٤ ، وغيرها .

ثم ردهما بقوله (وفي الحجتين من الضعف ما لا يخفى، لأنّ شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه بلا إعادة الجار لمنع منه مع الإعادة لأنّ التنوين لا يعطف عليه بوجه ، ولأنه لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه ، لأنّ التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه ، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع ، فللعطف أسوة بهما .

وأمّا الثانية فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطًا في صحة العطف لم يجز : (رب رجلٍ وأخيه)... فكما لم يمتنع فيها العطف ، لا يمتنع في نحو : (مررت بك وزيدٍ) وإذا بطل كون ما تعلقوا به مانعًا ، وجب الاعتراف بصحة الجواز) [1] .

ومما استدل به على صحة قراءة حمزة وتجويز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار قوله تعالى :﴿ **وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ** ﴾[2] بجر ﴿ الْمَسْجِدِ﴾ بالعطف على الهاء، وقوله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ : ﴿ **إنّما مَنَّكم واليهودِ والنصارى** ﴾[3] بالجر ، وقول بعض العرب (ما فيها غيره وفرسِهِ) ، ثم استشهد على صحة هذه القاعدة بالإضافة إلى ما تقدم بتسعة أبيات [4].

ووفرة الشواهد التي ساقها تدلل على قوة هذه القراءة وصحتها فضلاً عن ذلك فإنّ حمزة لم يكن الوحيد الذي قرأ بهذه القراءة وإنّما قرأ بها ابن عباس والحسن وأبو رُزَيْن ومجاهد وقتادة والنخعي والأعمش ويحيى بن وثاب [5] ﴿ رضي الله عنهم أجمعين﴾ .

ولا شك في أنّ هؤلاء فصحاء ، والقارئ لا يقرأ إلا على ما لُقّن من شيخه بسندٍ صحيحٍ إلى رسول الله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾[6] ، فلابد من أنْ نسلم بصحتها وتواترها ، وإنّها قد أضافت إلى النحو قاعدة جديدة يسيرة وهي عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض بلا قيدٍ ولا شرط [7] .

---

[1] شرح التسهيل : ٣ / ٣٧٥ – ٣٧٦ .
[2] سورة البقرة / ٢١٧ .
[3] صحيح البخاري : ٢ / ٧٩٢ .
[4] ينظر : شرح التسهيل : ٣/٣٧٦-٣٧٨ ، وشرح العمدة : ٦٥٩-٦٦٤ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٤٨-١٢٥٤، وشواهد التوضيح : ١٠٨-١١٠ .
[5] ينظر : مختصر في شواذ القرآن : ٢٤، والتيسير : ٩٣، وشواهد التوضيح : ١٠٩، ومعجم القراءات : ١٠٤/٢ .
[6] ينظر : القراءات القرآنية بين المستشرقين والنحاة : ٤٧ .
[7] ينظر : قراءة حمزة : ١٠١ .

ب . احتجاجهُ بقراءة حفص عن عاصم﴿**لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ** ﴾[١] على جواز نصب المضارع بعد فاء السببية في جواب الترجي .

ذكرت لنا مصنفات النحو أنّ البصريين لا يجيزون نصب المضارع الواقع بعد فاء السببية في جواب الترجي لأنه في حكم الواجب ، وإنّ الكوفيين يجيزونه [٢].

واختار ابن مالك مذهب الكوفيين واحتج له بالإضافة إلى القراءة بما نقل عن الفراء من قول الراجز :

علَّ صروف الدهر أو دُولاتها
يُدِلْنَنا اللمّة من لمّاتها [٣]
فتستريحَ النفس من زفراتها[٤]

وهو الصحيح والمذهب الراجح لثبوته في القرآن، قال تعالى :﴿**لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ،أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى**﴾[٥] ولإجماع القراء على أنه لو نصب على جواب (لعل) لكان صوابًا ، وقد أدخل بعض النحاة الترجي عند نصب المضارع بالفاء [٦].

جـ . احتجاجه بقراءة حمزة وحفص : ﴿ **يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ** ﴾[٧] على نصب الفعل المضارع الواقع بعد الواو في جواب التمني [٨].

د . احتجاجه بقراءة السبعة إلا نافعًا : ﴿**أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً** ﴾[٩] بنصب ﴿ يُرْسِلَ ﴾ عطفًا على ﴿ وَحْيًا ﴾ ، على أنّ إضمار ﴿ أنْ ﴾ لا يختص بالمعطوف بالواو ، بل يجوز في غيرها ، كالفاء ، وثم ، وأو [١٠].

هـ . استشهاده بقراءة شعبة ﴿**عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ** ﴾[١١] على جواز حذف الضمير العائد إنْ كان منصوبًا بفعلٍ أو صفةٍ وكان متصلا [١٢].

و . احتجاجه بقراءة أبي عمرو من بعض طرقه ﴿ **قالوا ساحِرَانِ تَظَّاهَرَا** ﴾[١٣] بتشديد الظاء ، على جواز حذف نون الرفع في النثر مجردة من نون الوقاية [١٤].

---

[١] غافر /٣٦-٣٧ ، والقراءة في : الإتحاف : ٣٧٩ .
[٢] ينظر : الارتشاف : ٦/٣ ، وحاشية الصبان : ٣١٢/٣ .
[٣] الرجز في معاني القرآن : ٩/٣، و٢٣٥ ، من دون نسبةٍ إلى قائلٍ معين ، وأنظره في المغني : ٢٠٦ ، وشرح شواهده : ٤٥٤/١ .
[٤] ينظر : شرح التسهيل : ٤ / ٣٤ .
[٥] عبس / ٣ – ٤ .
[٦] ينظر : الارتشاف : ٦/٣ ، وأوضح المسالك : ١٨١/٣ .
[٧] الأنعام / ٢٧ ، والقراءة في التبصرة : ٤٩٢ .
[٨] ينظر : شرح التسهيل : ٣٧/٤ .
[٩] الشورى / ٥١ ، والقراءة في : الإتحاف : ٣٨٤ .
[١٠] ينظر : شرح التسهيل : ٤٩/٤ .
[١١] سورة يس / ٣٥ ، والقراءة في : الإتحاف : ٣٦٥ .
[١٢] ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢٩٠ .
[١٣] القصص / ٤٨ ، والقراءة في : الإتحاف : ٣٤٤ .

ز . احتجاجه بقراءة الحسن وبعض رواة أبي عمرو﴿ **وَالْمُقِيمِي الصَّلاَةَ** ﴾[١] بالنصب ، على سقوط نون جمع المذكر السالم لتقصير الصلة [٢].

ح . احتجاجه بقراءتي أبي السّمال ﴿**إِنَّكُمْ لَذَائِقُ و الْعَذَابِ الْأَلِيمَ** ﴾[٣] ، و﴿**وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهَ** ﴾[٤] على جواز سقوط نون جمع المذكر السالم اختيارًا قبل لام ساكنة ، فحذفَ نوني (ذائقون) و (معجزين) ونصب ما بعدهما ، وشبهها بقول الشاعر :

ومساميحٌ بما ضُنَّ به حابسو الأنفسَ عن سوء الطمعْ [٥]

حيث حذف النون من (حابسو) ونصب (الأنفسَ) [٦].

ط . واحتجاجه بقراءة ابن مروان وعيسى بن عمر﴿ **هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ**﴾[٧] بنصب ﴿ أَطْهَرَ﴾ على أنّ بعض العرب يأتي بضمير الفصل بين الحال وصاحبها [٨].

وهذه القراءة محل خلاف بين النحاة ، فمنهم من احتج بها وتأوّل نصب﴿ أَطْهَرَ﴾ ومنهم من ردّها ووصفها باللّحن الفاحش [٩].

ي . احتجاجه بقراءة سعيد بن جبير ﴿**إِن الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُون اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ** ﴾[١٠] على إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس) حيث رفعت﴿الَّذِينَ ﴾ اسمًا لها ، ونصبت ﴿ عِبَادًا ﴾خبراً لها [١١].

ولا أُريد الإطالة في سرد الأمثلة وما ذكرته يكفي لإبراز الصورة المشرقة لابن مالك في احتجاجه بالقراءات المتواترة والشاذة على حدٍ سواء ، وسأذكر جوانب أخرى من الاحتجاج بهاعند الحديث عن خصائص منهجه الأُخرى – إن شاء الله تعالى – .

---

[١٤] ينظر : شرح التسهيل : ٥٣/١ .

[١] الحج / ٣٥، والقراءة في : مختصر في شواذ القرآن : ٩٥.

[٢] ينظر : شرح التسهيل : ٧٢/١-٧٣ .

[٣] الصافات /٣٨ ، والقراءة في : مختصر في شواذ القرآن : ١٢٧، والبحر المحيط : ٩٩/٩ .

[٤] التوبة / ٢ ، والقراءة في : الإتحاف : ٢٤٠ .

[٥] البيت لسويد بن أبي كاهل ، وهو في : المحتسب: ٨٠/٢ ، والمفضليات : ١٩٤، وشعراء النصرانية قبل الإسلام : ٤٢٩/١ .

[٦] ينظر : شرح التسهيل :٧٣/١ .

[٧] هود / ٧٨، والقراءة في : مختصر في شواذ القرآن : ٦٠.

[٨] ينظر : شرح التسهيل : ١٦٨/١.

[٩] للإطلاع على آراء النحاة في هذه القراءة ينظر : الكتاب : ٣٩٧/١، والمقتضب : ١٠٥/٤، ومعاني القرآن وإعرابه : ٦٧/٣-٦٨، والمحتسب : ٣٢٦/١، وإعراب القرآن : ١٠٤/٢، وتوجيه ما رُدَّ من القراءات : ٢١٣-٢١٥.

[١٠] الأعراف / ١٩٤، والقراءة في : البحر المحيط : ٢٥٠/٥.

[١١] ينظر : شرح الكافية الشافية : ٤٤٦ – ٤٤٧ .

القراءات التي نقلها عن النحاة

من الخصائص الواضحة في منهجه أنه ينقل القراءة عمّن سبقه من النحاة مشيرًا إلى القاعدة التي صاغها ذلك النحوي ، وهو لم يكن أسير النقل وإنّما كان يبدي رأيه في إثبات صحة الاحتجاج بها وذلك من خلال دعمها بالشواهد الفصيحة الصحيحة أو رفدها بالتعليل والتوجيه من ذلك ما نقله من استدلال عيسى بن عمر (ت ١٤٩ هـ) بقراءة من قرأ ﴿ **وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ** ﴾[١] على جعل ضمير الفصل مبتدأ وما بعده خبر [٢] . فسيبويه ذكر أنّ كثيرًا من العرب يجعل (هو) وأخواته بمنزلة اسم مبتدأ وما بعده مبني عليه فكأنك تقول : (أظنُّ زيدًا أبوه خيرٌ منه) ، و : (وجدتُ عمرًا أخوه خيرٌ منه) . وجعل من هذا القبيل ، قول الشاعر :

تبكي على لبنى وأنت تركتها وكنت عليها بالملا أنت أقدرُ[٣]

ومنه ما نقله من استدلال الأخفش [٤] بقراءة عبد الله بن مسعود﴿ رضي الله عنه﴾ **قَالَ إِنْ لَبِثْتُمْ لَقَلِيلاً** ﴾[٥] ، على جواز دخول (إنْ) المخففة على فعلٍ من غير الأفعال الناسخة المختصة بالمبتدأ والخبر [٦].ومنه ما نقله من استدلال أبي علي الفارسي بقراءة من قرأ ﴿**وَدُّوا لَ وْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا** ﴾[٧] على جعل ﴿لَوْ ﴾ حرفًا مصدريًّا وجواز نصب الفعل المعطوف على صلتها. قال أبو علي في التذكرة : (كأنه ، قال : (**وَدُّوا أَنْ تَدْهِنَ فَيُدْهِنُوا**) فحُملَ على المعنى كما حُمِلَ ﴿**أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ**﴾[٨] في زيادة الباء على : ﴿**أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ**﴾[٩] لمّا كان معناهما واحدًا) [١٠].

---

(١) الزخرف / ٧٦ ، والقراءة في : مختصر في شواذ القرآن : ١٣٦ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل : ١٦٩/١.
(٣) البيت نسبه سيبويه في الكتاب : ٣٩٥/١، وابن يعيش في شرح المفصل : ١١٢/٣، وأبو حيان في البحر المحيط : ٢٧/٨ إلى قيس بن ذريح ولم أجده في ديوانه .
(٤) ينظر : معاني القرآن : ٤١٩/٢.
(٥) المؤمنون / ١١٤، والقراءة في : معاني القرآن للأخفش: ٤١٩/٢، ومعجم القراءات :٣٢٦/٣ .
(٦) ينظر : شرح التسهيل : ٣٧/٢ .
(٧) القلم / ٩ ، والقراءة في : البحر المحيط : ٢٣٨/١٠ .
(٨) الإسراء / ٩٩ .
(٩) سورة يس /٨١ .
(١٠)التذكرة من كتبه المفقودة ، ولم أقف على رأيه هذا في مصنفاته الأخرى ، ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣/ .

ومنه ما نقله من استدلال ابن جني بقراءة عبد الرحمن بن هرمز :﴿**وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَّا آتَيْتُكُمْ**﴾[1] على زيادة (مِنْ) في الإيجاب[2]. أراد ﴿**وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمِمّا آتَيْتُكُمْ**﴾ ، فزاد (مِنْ) في الواجب وأدغم نونها في ميم (ما) فصارت (لَمِمّا) بثلاث ميمات فحُذفت الأولى وبقيت (لَمّا) بميمين ، أولاهما بدل من نون والثانية ميم (ما) [3].

وهناك نقولات أُخرى كثيرة ذكر فيها احتجاجات النحاة بالقراءات القرآنية [4].

عنايته باللهجات العربية

إنّ القبائل العربية كانت تلتقي في مكة المكرمة وهي المهبط الأول للوحي في موسم الحج أو في أسواق التجارة كسوق عكاظ وغيره ، لذا فقد كان القرآن الكريم ممثِلاً للُّغة الأدبية المشتركة للقبائل العربية ، وقد وردت فيه استعمالات لأربعٍ وستين لهجة تجمع بين لهجات الأماكن والقبائل المتعددة [5] ، لذا فإنّ اللهجات الفصيحة أو كما يسميها القدماء (اللغات) كلها حجة على اختلافها ، وإنّ الناطق على قياس لغة مصيب غير مخطيء وكل ما كان لغة فصيحة صحيحة لقبيلة قِيْسَ عليه .

وليس لنا أنّ نردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها لأنها ليست أحقَّ بذلك من رسيلتها [6]. لذا فإنّ القراءات هي المصدر الصحيح الذي حفظ لنا اللغة العربية ممثلّةً فيها اللهجات لما عُرف به القراء في العصور المختلفة من دقةٍ في التلقي والتلقين ومن ضبطٍ وإتقانٍ في الرواية [7] ، وبناءً على هذا فقد كان من سمات منهج ابن مالك في إيراد القراءات في عموم مصنفاته النحوية ذكر اللغات التي ترجع إليها بعض القراءات مع توجيهها مما يُسهم في تحديد شيءٍ من معالم لغات العرب وعلاقتها بالقراءات ، أذكر منها على سبيل التمثيل :

---

(1) آل عمران / ٨١ ، والقراءة في : البحر المحيط : ٢٣٧/٣، والإتحاف : ١٧٧.
(2) المحتسب : ١٦٤/١.
(3) ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ١٣٩ .
(4) لمزيد من الاطلاع على هذه الطريقة مراجعة : شرح التسهيل : ٧٣/١، ١٦٨، ١٩٠، ٣١٢، ٣٥٨، ٣٧٦، و٥١/٢، ١١٤، ٢٢٦، و١٤٧/٣، ١٦٥، ٢٥٥، و ٤ / ١٢ ، ٣٣، ٤٥، وشرح العمدة : ٥٥٦ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٤٧، ٤٣٣، ٤٤٨، ٥٠٣، ٥٠٧، ٩٧٨، ١٥٩٢، وشواهد التوضيح : ٩٦، وغيرها .
(5) ينظر : اللغات في القرآن : ٦، ١٥، ٣٦، والعلامة الإعرابية في الجملة : ٣٥١ - ٣٥٢ .
(6) ينظر : الخصائص : ٢ / ١٠-١٢، ولهجة أسد : ٥ .
(7) ينظر : مدرسة الكوفة : ٣٩٦ .

ذكره للضمير الهاء ولغات العرب فيه ، ذكر ابن مالك أنّ لغة الحجازيين في هاء الغائب الضم مطلقًا ، ولغة غيرهم الكسر بعد الكسرة أو الياء الساكنة إتباعًا وبلغة غيرهم قرأ القراء إلاّ حفصًا : ﴿**وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ** ﴾[1] و ﴿**مَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهَ** ﴾[2] ، وحمزة في : ﴿ **لِأَهْلِهِ امْكُثُوا**﴾[3] في الموضعين ، فإنّهما قرءا بالضم على لغة الحجازيين [4].

وفي باب إعراب المثنى ذكر أنّ بني الحارث يُجرُون المثنى وشبهه مجرى المقصور ، فتثبت ألفه في النصب والجر كما تثبت في الرفع وعلى لغتهم قرأ ابن عامر ونافع وحمزة والكسائي ﴿**إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ** ﴾[5] ، [6].

وهذه القراءة ذكر فيها النحويون أقوالا كثيرة تبحث عن العلة في وقوع المثنى بعد (إنّ) بالألف لا بالياء ، وقد ذكرها الدكتور (خالد احمد هوّاس) في أطروحته : (توجيه ما رُدَّ من القراءات) وانتهى إلى ضرورة الأخذ بهذه القراءة من ناحيتين :

الأولى : إنّها قراءة متواترة قرأ بها أكابر أئمة القراءات .

والأخرى : إنّها جاءت على لهجةٍ عربيةٍ فصيحةٍ ثابتةٍ لا يمكن إنكارها وهي لهجة بني الحارث الذين يجعلون المثنى بالألف رفعًا ونصبًا وجرًا [7].

وممّن تكلم بهذه اللغة بنو الهجيم وبنو العنبر ، وقد رُويت بلغتهم شواهد فصيحة ، قال الشاعر:

تزود منّا بين أذناه ضربةً دعته إلى هابي التراب عقيم [8]

وقال الآخر:

وأطرق إطراق الشجاع ولو رأى مساعًا لناباه الشجاعُ لصمَّما [9]

---

[1] الكهف / ٦٣ ، والقراءة في الإتحاف : ٢٩٢ .
[2] الفتح /١٠، والقراءة في : الإتحاف : ٣٩٥ .
[3] سورة طه / ١٠ ، القصص / ٢٩، والقراءة في : الإتحاف : ٣٠٤ .
[4] ينظر : شرح التسهيل : ١٣٢/١.
[5] سورة طه / ٦٣ ، والقراءة في : التيسير في القراءات السبع :١٥١، والبحر المحيط : ٣٤٩/٧.
[6] ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٨٨-١٨٩.
[7] ينظر : توجيه ما رُدَّ من القراءات : ٢٥٤ ــ ٢٥٩ .
[8] البيت لهوبر الحارثي وهو في : ليس في كلام العرب : ٩٩، وشرح المفصل : ١٢٨/٣، وشرح الشذور :٤٧، مع اختلاف في الروايات .
[9] البيت للمتلمس، وهو في : ديوانه : ٣٤ وفيه : (لنابيه) .

ووفرة الشواهد دليل على أنّ هذه اللغة فاشية مستعملة في كلام العرب [١].

ومنه أيضًا ذكره لغات العرب في (لَدُن) حيث ذكر أنّها مبنية في أكثر اللغات لشبهها بالحروف في لزوم استعمال واحد ، وامتناع الإخبار بها وعنها ، إلا قيسًا أعربتها لكون موضعها صالحًا لـ (عِند) وبلغتهم قرأ أبو بكر عن عاصم :﴿**لِيُنْذِرَ بَأْساً شَدِيداً مِنْ لَدُنْهُ** ﴾[٢] إلا أنّه سكن النون وأشمَّها ضمًّا [٣].

فواضحٌ من هذا العرض أنّ ابن مالك اهتم بهذا الجانب لإثبات قاعدةٍ ، أو تبيان مسألةٍ نحويةٍ ، مطّلعًا على كثير من الخصائص اللهجية التي اتصفت بها اللهجات [٤] ، وهذا ما يؤكد لنا حقيقة ثابتة هي أنّ القراءات القرآنية تعد (مصدرًا أصيلاً من مصادر دراسة اللهجات العربية القديمة ذلك أنّها تكاد تكون المرآة العاكسة لما كان عليه الواقع اللغوي في الجزيرة قبيل الإسلام وبعيده) [٥].

الترجيح بين القراءات

إنّ عالمًا كابن مالك، خلّف وراءه مجموعة من الآثار والمصنفات ضمت ثروة علمية هائلة ، لابد من أنْ يكون لهُ رأي في كثير من مسائل النحو ولاسيما ما يتعلق منها بالقراءات القرآنية والقراءات كلها حجّة عندهُ لذلك نجده لا يفضّل قراءة على أخرى إلا فيما ندر ، وذلك حسب ما يتفق مع آرائه ومذهبه بعباراتٍ تشير إلى هذا التفضيل والتمييز .

وهو في مفاضلته بين القراءات يستند على معايير ، كأن تكون القراءة مجمعًا عليها من السبعة أو موافقة لأصلٍ نحوي ، كما ذكر في حديثه عن جواز الأوجه الإعرابية الثلاثة في المعطوف على فعل الشرط الواقع بعد (ثُمَّ) في قوله تعالى : ﴿ **وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ**﴾[٦] فيجوز في ﴿ يُدْرِكْهُ ﴾ الجزم لأنّه معطوف على ﴿ يَخْرُجْ ﴾ وهو فعل شرطٍ مجزوم ، ويجوز فيه الرفع[١] على

---

[١] ينظر : شرح التسهيل : ٦٢/١-٦٣ ، وشواهد التوضيح : ١٥٧ .
[٢] الكهف / ٢، والقراءة في : الإقناع : ٦٨٨/٢، والنشر : ٣١٠/٢ .
[٣] ينظر : شرح التسهيل : ٢٣٦/٢ .
[٤] لمزيد من الإطلاع على القراءات التي احتج بها على لهجات العرب ينظر : شرح التسهيل : ١٤١/١، ١٦٨، ١٩٠، و ٢٨٧/٢، ٤٠١، و ٢٨٣/٣، ٤٤٨، وشرح العمدة : ٢٣٥، وشرح الكافية الشافية : ١٠٠٨، وشواهد التوضيح : ٧٤، ٢٤٤، وغيرها .
[٥] لهجة تميم : ٥٨ .
[٦] النساء / ١٠٠ .
[١] قرأ بالرفع طلحة بن سليمان ، ينظر : المحتسب : ١٩٥/١ .

تقدير (ثم هو يدركه) ، ويجوز فيه النصب على إضمار (أنْ) وإعطاء (ثُمَّ) حكم واو الجمع [٢].

والقراءة المختارة عنده قراءة الجزم لكونها القراءة المشهورة التي أجمع عليها السبعة ، ولأنها تتفق مع القياس النحوي ، فالمعطوف تابع للمعطوف عليه وحكمه كحكمه في الأحوال الإعرابية الثلاثة ، وأما قراءتا الرفع والنصب فشاذتان [٣].

ولا يُفهم من هذا أنه أراد بهما الشذوذ من جهة الصناعة الإعرابية ، بل إنه عنى بالشذوذ كونهما شاذتين من حيث عدم بلوغهما حد التواتر [٤] ، والدليل على ذلك أنه احتج بقراءة النصب فيما سوى (شواهد التوضيح) ، قال : (وأجاز الكوفيون نصب المعطوف على الشرط بـ (ثُمَّ) كما في الواو والفاء) [٥].

وفي حديثه عن شروط إعمال (إذن) في الفعل المضارع ، ذكر أنها لو قُدِّم عليها حرف عطف جاز إلغاؤها ، وإعمالها .

وقد ورد الإلغاء والإعمال في القرآن ، قرأ السبعة :﴿**وَإِذاً لا يَلْبَثُونَ خِلاَفَكَ إِلَّا قَلِيلاً** ﴾ [٦]وقُرأوا : ﴿ **فَإِذاً لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً**﴾ [٧]، وقُرئَ في الشواذ :﴿**وَإِذاً لا يَلْبَثُوا** ﴾ [٨] و : ﴿**وَإِذاً لا يُؤْتُوا**﴾ [٩].

وقد عرض ابن مالك هذهِ القراءات ورجَّح قراءة الإلغاء [١٠] لأنها مجمع عليها من السبعة ولأنها موافقة للقياس النحوي ، إذ أجمع النحاة على أنّ (إذن) إذا سُبقت بحرف عطفٍ جاز إعمالها وإلغاؤها ، والإلغاء أجود [١١] ، و(إنّما جاز إلغاؤها وإعمالها بعد حرف العطف لأنّ من راعى كونها لم تتقدم ألغاها ومن رأى أنّ حرف العطف لا يطلب الفعل خاصة بل يطلب الجملة لم يعتبره فلذلك أعمل) [١٢].

وفي حديثه عن المخبر عنهُ بـ (ابن) ذكر أنه يعامل معاملة المنعوت فيسقط تنوينه ، محتّجًا بقراءة نافع ، وابن كثير ، وأبي عمرو ، وابن عامر ، وحمزة : ﴿ **وَقَالَتِ**

---

[٢] قرأ بالنصب الحسن والجراح ، ينظر : المحتسب : ٣٩٥/١ .
[٣] ينظر : شواهد التوضيح : ٢٢٠.
[٤] ينظر : المصدر نفسه ، الصفحة نفسها ، هامش المحقق .
[٥] شرح التسهيل : ٤٥/٤ ، وينظر : شرح العمدة : ٣٦١، وشرح الكافية الشافية : ١٦٠٧ .
[٦] الإسراء / ٧٦ .
[٧] النساء / ٥٣ .
[٨] وهي قراءة أبي بن كعب ، ينظر : مختصر في شواذ القرآن : ٧٧ .
[٩] وهي قراءة عبد الله بن مسعود ، ينظر : المصدر نفسه : ٢٧ .
[١٠] ينظر : شرح التسهيل : ٢١/٤ ، وشرح العمدة : ٣٣٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٣٦ .
[١١] ينظر : الكتاب: ٤١١/١ ، والمقرب : ٢٨٦، وشرح ابن عقيل : ٦/٤ .
[١٢] شرح جمل الزجاجي : ١٧٢/٢ .

الْيَهُودُ عُزَيْرُ ابْنُ اللَّهِ ﴾ [1] ، فـ ﴿ عُزَيْرُ ﴾ مبتدأ ، و (ابن) خبر ، فحذف التنوين من ﴿ عُزَيْرُ ﴾ لالتقاء الساكنين ، ولشبههِ بتنوين العلم المنعوت بـ﴿ أبْنُ﴾ ، ولكون قراءة حذف التنوين قرأ بها خمسة من القراء السبعة ، ولكونها موافقة للقياس النحوي فضّلها على قراءة عبد الوارث **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ ، اللَّهُ الصَّمَدُ** ﴾ [2] من ثلاثة أوجه :

أحدها : إنّ اتصال ﴿ عُزَيْرُ ﴾ بـ ﴿ أبْنُ ﴾ لأنهما جزءا جملة واحدة ألزم من اتصال ﴿ أَحَدٌ ﴾ بـ ﴿اللَّهُ ﴾ لأنهما من جملتين .

الثاني : إنّ حذف تنوين﴿ عُزَيْرُ ﴾ في الإخبار عنه بـ ﴿ ابْنُ ﴾ شبيه بحذفه في النعت بهِ ، بخلاف حذف تنوين ﴿أَحَدٌ ﴾ .

الثالث : إنّ حذف تنوين﴿ عُزَيْرُ ﴾يخلّص من ثقل لا يلزم مثله من ثبوت تنوين ﴿ أَحَدٌ ﴾ ، وذلك أنّ تنوين ﴿ عُزَيْرُ ﴾ إذا لم يحذف تحرك لالتقاء الساكنين ، فيلزم من تحريكه وقوع كسرة بين ضمتين ، أولاهما في حرف تكرار قبله ياء ساكنة ، ولا يلزم ذلك ولا قريب منه إذا لم يحذف تنوين﴿ أَحَدٌ ﴾ فكان حذف تنوين ﴿ عُزَيْرُ ﴾ أحسن وأولى [3].

هذه جُل القراءات التي عقد ابن مالك مفاضلة بينها ، ولا يعدُّ هذا طعنًا في منهجه ، فهو لم يكن ليردَّ القراءات أو يطعن فيها كما اتضح من خلال العرض السابق ، وإنّما استند في ترجيحه بين القراءات على أمرين أساسيين :

الأول : تقديم القراءات المتواترة التي تتفق مع استعمالات العرب على الشاذة النادرة التي جاءت خلاف الكثير المشهور.

والآخر : مراعاة الصناعة النحوية واتفاق القراءة مع القاعدة الصحيحة الموافقة لإجماع النحاة ، وهو في كل هذا يحتج بالقراءة الشاذة مع الإشارة إلى أنها أقل مما سواها ، وحينما تستوي القراءتان في التواتر والشذوذ أو في الاستعمال النحوي نجده لا يفضل قراءة على صاحبتها ، بل يذكرهما ويحتج بهما من دون ترجيح لهذه أو تلك ، وهو الغالب الكثير في منهجه ، يتجلى ذلك واضحًا عند حديثه عن اجتماع نوني الفعل والوقاية ، قال : (وأمّا اجتماعهما مع نون الوقاية فعلى ثلاثة أوجه : أحدها الفكّ ، نحو: **أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ** ﴾[1] والثاني الإدغام ، نحو : ﴿**أَتَعِدَانِّي** ﴾[2] وهي قراءة هشام عن

---

[1] التوبة/٣٠ ، والقراءة في: معاني القراءات : ٢٠٦.
[2] الإخلاص/١-٢، والقراءة في : مختصر في شواذ القرآن: ١٨٢.
[3] ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٣٠٠-١٣٠١.
[1] الأحقاف / ١٧ .
[2] ينظر : مختصر في شواذ القرآن : ١٣٩ .

ابن عامر ، والثالث الحذف ، نحو :﴿ **أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشَاقُّونَ فِيهِمْ** ﴾[٣] قرأ بها نافع ، وقرأ غيره ﴿ تُشَاقُّونَ ﴾ وقرأ ابن عامر : ﴿ **أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي** ﴾[٤] وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكوفيون بالإدغام) [٥] [٦].

وفي حديثه عن المعطوف على جواب الشرط ، ذكر أنه يجوز فيهِ الأوجه الإعرابية الثلاثة [٧] محتجًا بقوله تعالى : ﴿**وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ** ﴾[٨] قرأ بالجزم نافع وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي [٩] ، وقرأ بالرفع ابن عامر وعاصم [١٠] ، وقرأ بالنصب بعض القراء الزائدين على السبعة[١١].

وهو في كل ما ذكره يكتفي بذكر أوجه القراءات من دون ترجيحٍ كما ذكرنا [١٢].

توجيهه القراءات القرآنية

من السمات الواضحة على منهجه في الاحتجاج بالقراءات القرآنية أنه يفسر القراءة ويؤولها ويوجهها إعرابيًا ويخَرِّجها تخريجًا يبعدها عن الضعف أو الشذوذ أو القلة ، إنْ جاءت على غير المشهور من أوجه التعبير أو على الاستعمال القليل فيه .

مثال ذلك توجيهه قراءة نافع وابن عامر: ﴿**وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُم**﴾[١٣] فالقراءة الواردة على الأصل ﴿**فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ** ﴾ وتوجيه حذف الفاء عنده بأمرين :

أحدهما : إنّ (ما) هذهِ موصولة لا شرطية ، إذ لو كانت شرطية للزمت الفاء ، لأنّ ﴿ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ لا يصلح أنْ يكون شرطًا ، فإنّ الفاء لا تفارقه إلا في ضرورة .

---

[٣] النحل / ٢٧ ، والقراءة في : معاني القراءات : ٢٤٦ .
[٤] الزمر / ٦٤ ، والقراءتان في : الإتحاف : ٣٧٦-٣٧٧.
[٥] والقراءة في :معجم القراءات : ٢٧/٦ .
[٦] شرح التسهيل : ٥١/١-٥٢ ، وينظر : شرح الكافية الشافية : ٢٠٨ .
[٧] ينظر : شرح العمدة : ٣٥٦ ، وشرح الكافية الشافية : ١٦٠٣ .
[٨] سورة البقرة / ٢٨٤ .
[٩] ينظر : السبعة في القراءات : ١٩٥ .
[١٠] ينظر : المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .
[١١] ينظر : الإتحاف : ١٦٧.
[١٢] وهناك مواضع أخرى كثيرة ، ينظر : شرح التسهيل : ٥٣/١، ٣٢٤،٢٠٤،٥٧، و ٢٣/٢، ١٤٣، ٢٣١، و ٣٨٤/٣، ٤٠٦، و ٨/٤، ٥٥، وشرح العمدة : ٣٣٤، ٥٤٠، وشرح الكافية الشافية : ٥٠٧، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٤٣، وغيرها .
[١٣] الشورى /٣٠ ، والقراءة في : معاني القراءات : ٤٣٤ .

وثانيهما : إنّ اقتران الفاء بخبر المبتدأ جائز لا لازم ، لأنها لم تلحقهُ إلا لشبهه بالجواب ، فلم تساوه في لزوم لحاقها ليكون للأصل على الفرع مزية [١].

ومنهُ أيضًا توجيهه لقراءة حمزة : ﴿**وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ**﴾[٢] بالخطاب على جعل ﴿أَنَّ ﴾بدلاً من ﴿الَّذِينَ ﴾ ، وسدّت مسد المفعولين في البدلية ، كما سدّت مسدهما في قراءة الباقين ﴿ **وَلا يَحْسَبَنَّ** ﴾ بالياء ، على جعل ﴿ **الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾ فاعلا [٣].

ومن أمثلة ذلك توجيهه لقراءة علي بن أبي طالب﴿ رض الله عنه﴾ : ﴿ **وَنَحْنُ عُصْبَةٌ** ﴾[٤] بالنصب ، والقراءة المشهورة بالرفع على أنها خبر ، أمّا قراءة النصب فتقديرها عندهُ : (ونحن معه عصبةً) أو : (ونحن نحفظه عصبةً) ، وهذا النوع من سد الحال مسد الخبر مع صلاحيتها لأنْ تُجعل خبرًا ، شاذ لا يكاد يستعمل [٥].

وهذا هو دأب ابن مالك في كل قراءة خالفت المشهور من استعمالاتهم يوجهها التوجيه الذي يجعلها سائغة مقبولة موافقة للقياس النحوي [٦].

من هذا العرض الموجز للقراءات يتبين لنا اهتمامه بها إذ وضعها في مرتبة موازية للقرآن الكريم في الاحتجاج ، ولم يفرق بين المتواتر والشاذ وإنما يحتج بهما على السواء ، وكان يراها موافقة للأُصول العربية أو للغات العرب الذين يستشهد بكلامهم وأساليبهم من شعر ونثر ، فإنْ بَعُدَ بعضها عن الاستعمال أو المشهور وجهّه توجيهًا يردّه إلى المشهور والكثير الغالب ، وإنْ ورد منها ما خالف القياس واللغة الفصحى أرجعه إلى إحدى لغات العرب ، وقد يتأوّل القراءة المخالفة للمشهور بوجه من الوجوه المقبولة كي لا ينكرها أو يردها ، همّه في كل ذلك أنْ لا يردّ قراءة ولا يخطّيء قارئًا .

إلى غير ذلك من السمات الأخرى التي لا يسعُ المقام ذكرها كلها ، وحسبنا ما قدمناه ففيه ما يكفي لبيان موقفه منها .

---

[١] ينظر : شرح التسهيل : ٣٢٩/١ .
[٢] آل عمران / ١٧٨، والقراءة في : معاني القراءات : ١١٣، ومعجم القراءات : ٨٧/٢ .
[٣] ينظر : شرح التسهيل : ٣٩٤/١.
[٤] يوسف / ٨ و١٤ ، والقراءة في : مختصر في شواذ القرآن : ٦٢، والبحر المحيط : ٤٢/٦.
[٥] ينظر : شواهد التوضيح : ١٧٠.
[٦] للاطلاع على المواضع التي وجّه فيها القراءات القرآنية ، ينظر : شرح التسهيل : ١٤١/١، ١٩٧، و ٣٨٣/٢، ٣٠٩، و ١٠٣/٣، ١٤٣، ٢٦٢، و ٥٥/٤، وشرح الكافية الشافية : ٢٤٢، ٦٩٣، ٧٠٩، ١٢٤٣، وغيرها .

الفصل الثاني
احتجاجه بالحديث الشريف

توطئة :

الحديث لغة :- جاء في معجم مقاييس اللغة :- (الحاء والدال والثاء ، أصل واحد ، وهو كون الشيء لم يكن . يقال حدث أمر بعد أن لم يكن .... والحديث من هذا ، لأنه كلام يحدث منه الشيء بعد الشيء) . [١]

وأمّا اصْطلاحًا فهو : ما كان من كلامه ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ ، أو ما كان يحكي أقواله أو أفعاله أو أحواله من عبارات [٢] .

وكثيراً ما يستعاض عن لفظ (الحديث) بألفاظ أخرى تقترب أو تبتعد عن معناه ، ولعل أقربها إليه وألصقها به : (السُّنَّة)فهي كثيراً ما عُدَّت مرادفة للحديث . وتطلق على ما أُضيف إلى النبي ﴿ عليه الصلاة والسلام ﴾ من قول أو فعل أو تقرير . ومن هذه الألفاظ أيضاً : الخبر ، والأثر [٣] .

وعندما يُذكر الحديث الشريف على إطلاقه فإن المفهوم منه كلام الرسول محمد ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ سواء أكان بلغة قبيلته ﴿ عليه الصلاة والسلام ﴾ أم بلغات القبائل التي تكلم مع وفودها أو من خاطبه من أفرادها .إلا أَنّ كتب الحديث تشتمل على أقواله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ وعلى أقوال الصحابة ﴿ رضي الله عنهم ﴾ ، التي تحكي فعلا من أفعاله ﴿ عليه الصلاة والسلام ﴾ أو قولا من أقواله ، أو حالا من أحواله ، إلى غير ذلك من الأمور التي تتعلق بالشريعة والحياة . وقد تضمنت هذه الكتب أقوالا لبعض التابعين [٤] . لذا فإن علماء الحديث والأصول أدخلوا في تعريفه ما كان من أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم[٥].

وقد خلُص الدكتور (ميثم محمد علي) إلى جملة أمور في تحديد مصطلح الحديث الشريف منها : الحديث القدسي ، وأقوال الأنبياء السابقين ﴿ عليهم السلام ﴾ ، وأحاديث الرسول الكريم ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ ، والآثار المروية عن أهل البيت ﴿ عليهم

---

[١] معجم مقاييس اللغة : مادة (حَدَثَ) ، وينظر : اللسان (المادة نفسها) .
[٢] ينظر : الإحكام في أصول الأحكام : ١ / ٩٧ ، والمدرسة النحوية في مصر والشام : ٢٣٤ .
[٣] ينظر تفصيل ذلك كله في الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية : ١٨ – ٢٠ .
[٤] ينظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : ١٣ .
[٥] ينظر : تدريب الراوي : ٨ ، ودراسات في العربية : ١٦٦ – ١٦٧ ، والحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية : ١٧ .

السلام ﴾ ، والآثار المروية عن الصحابة والتابعين ﴿ رضي اللهم عنهم جميعًا ﴾ [1] .

والذي ينتهي إليه الباحث أنّ إطلاق مصطلح الحديث الشريف تندرج ضمنه هذه المضامين السالفة ، لأنّ هذه الأقوال متى ما جاءت عن طريق المحدّثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ من جهة الاحتجاج بها في إثبات مادةٍ لغويةٍ أو دعم قاعدةٍ صرفيةٍ أو نحوية [2] .

مواقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف :

الحديث الشريف هو الأصل الثاني من أصول الشريعة الإسلامية بعد القرآن الكريم ويليه في الفصاحة والبلاغة . وكان من المنطقي أن يتخذه النحاة معيًنا ثرًّا لاستنباط القواعد واستخلاصها . إلا أنهّم اعتمدوا بغض النظر عن مذاهبهم على المسموع من كلام العرب شعرًا كان أم نثرًا في وضع أصولهم وقواعدهم وأقيستهم وانصرفوا عن كلام أفصح العرب بيأنا وأفصح من نطق بالضاد محمد بن عبد الله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ . ولم تشتمل كتب النحاة ولاسيما المتقدمون منهم إلا على بضعة أحاديث . ثم انقسموا إزاء الاحتجاج به على ثلاث طوائف ، طائفة جوزت الاحتجاج بالحديث مطلقًا [3] .وطائفة لم تحتج به إلاّ قليلا ، وتعللت بأمرين :

الأول : إنّ العلماء جوزوا نقل الحديث بالمعنى .

والثاني : إنّ كثيرًا من رواة الحديث كانوا من الأعاجم ولا علم لهم بصناعة العربية مما أدى إلى وقوع اللحن في بعض الأحاديث [4] .

أما الطائفة الثالثة فقد توسط أصحابها بين أولئك وهؤلاء [5] .

وليس من المجدي نفعًا الخوض في مواقف النحاة ومناقشة كل طائفةٍ منهم بما قبلوه منه ، وما رفضوا الأخذ به فقد سجلت في ذلك مصنفاتٍ مستقلة [6] . وبحوثٍ كثيرة [1] .

---

[1] ينظر : الظواهر اللغوية والنحوية في كتب الغريبين : ١٤ – ١٦ .
[2] ينظر : في أصول النحو : ٤١ .
[3] ينظر : الخزانة : ١ / ٩ ، ومدرسة البصرة النحوية : ٢٥٦ .
[4] ينظر : الاقتراح : ٤١ – ٤٢ ، والخزانة : ١ / ٩ ، والحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية : ٣٨١ ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٦٢ – ٦٣ .
[5] ينظر : الخزانة : ١ / ١٢ – ١٣ .
[6] منها : الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف .

خلص أصحابها إلى ضرورة الاحتجاج به ، والاستشهاد بمضمونه ، وما جاء به من مدلولٍ نحوي أو لغوي حتى ولو كان مرويًا بالمعنى ، احترامًا وتقديسًا لنبوة محمد ﷺ صلى الله عليه وسلم ﷺ ولمطابقة الحديث لقواعد اللغة .

والذي يهمني من مواقفهم هذه ، موقف ابن مالك من الاحتجاج به ، فما من باحث يذكر المحتجين بالحديث إلا ويعدُّه من أكثر النحاة توسعًا في الاحتجاج به على إثبات القواعد الكلية في اللغة والنحو .

وتجدر الإشارة قبل الدخول في الكلام على موقفه من الاحتجاج بالحديث ، إلى أنّه لم يكن بدعًا على النحاة في الاحتجاج به فقد سبقه إلى ذلك عددٌ منهم ، كالفراء[٢] ، وأبي علي الفارسي [٣] (ت ٣٧٧ هـ) ، والزمخشري[٤] ، وأبي البركات الأنباري[٥] (ت ٥٧٧هـ) ، وغيرهم [٦] .

واختلف العلماء في أول من أكثر من الاحتجاج به وعدّه مصدرًا من مصادر استنباط القواعد الصرفية والنحوية ، فقد عَدّ البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) السهيلي (ت ٥٨١ هـ) سابقًا لابنَ مالك في الاحتجاج به [٧] .

وذهب ابن الضائع (ت ٦٨٠ هـ) إلى أن ابن خروف (ت ٦٠٩ هـ) أول من أكثر من الاستشهاد بالحديث في النحو [٨] . وكان أبو حيان يرى أنّ ابن مالك أول من خالف المتقدمين والمتأخرين في الاحتجاج به [٩] .

---

[١] ينظر : في أصول النحو : ٤١ ، ودراسات في العربية: ٦٦ ، وأصول التفكير النحوي :١٣٥ ، وعصور الاحتجاج في النحو العربي : ١٤٧ ، والشواهد والاستشهاد في النحو : ٢٩٧ ، وأصول النحو العربي :٤٨ ، والبحث اللغوي عند العرب : ٣٣ ،وشواهد أبي حيان في تفسيره : ٧١ ، والقياس في النحو العربي : ٩٧ ، وأبو علي الفارسي : ٢٠٤ ، وخصائص مذهب الأندلس النحوي : ١٨٥ – ٢١٢ ، والاستشهاد بالحديث : ٣ / ١٩٩ ، وغيرها .

[٢] ينظر : أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة : ٢٤٢ .

[٣] ينظر : أبو علي الفارسي : ٢٠٢ – ٢٠٣ .

[٤] ينظر : الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : ١٨١ .

[٥] ينظر : أبو البركات الأنباري : ٢٣٦ – ٢٣٨ .

[٦] ذكرت الدكتورة خديجة الحديثي عددًا من النحاة الذين سبقوا ابن مالك في الاحتجاج بالحديث الشريف ، ينظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : ١٩٢ – ٢٣٩ .

[٧] ينظر : الخزانة : ١ / ١٣ .

[٨] ينظر : شرح الجمل : ١ / ١١٢١ ، والخزانة : ١ / ١٣ ، والعربية : ٢٢٦ – ٢٢٧ .

[٩] التذييل والتكميل : ٥ / ١٦٩ – ١٧٠، نقلاً عن موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : ١٩١ ، وينظر تفاصيل الخلاف في الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية : ٢٣٣ – ٢٣٥ .

وإنْ اختلفوا في تحديد أول من احتج بالحديث الشريف وبنى عليه القواعد فإنّهم متفقون على أنَّ ابن مالك أول من وضع الأحاديث الشريفة في موضعها الصحيح من الاستدلال بها والاعتماد عليها ، فقد كُثر في كتبه ما قلَّ أو ندر في كتب غيره من سابقيه ، إيمانًا منه بأن أحاديث الرسول الكريم ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ من أهم الشواهد التي يُعتمد عليها في إثبات القواعد وتصحيحها ، فوضعه في الموضع الصحيح ، وكُثر ذكره له ، واستدلاله به . ولم يفرّق بين ما روي منه بالمعنى وما روي بلفظه وإنّما احتجَّ بهما على السواء وبنى عليه مطلقًا [١] ، فقد سمعه وأرهف السمع ليضبط مشكله ، ويخرّج ما ظاهره البعد عن قياس العربية ثم صنّف فيه ، وبذا يكون حصّل منه ما لم يحصّله كثيرٌ من أمثاله [٢] . يشهد له كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) الذي وجَّه فيه طائفةً من الأحاديث الواردة في صحيح البخاري (ت ٢٥٦ هـ) التي يبدو أنَّ فيها خروجًا عن ظاهر القواعد الموضوعة[٣] . أخرجها في واحدٍ وسبعين مبحثًا وجّه فيها ثمانين ومئة حديثٍ شملت ستين ومئة مسألةٍ من مسائل اللغة والنحو . حظيَ النحو بالنصيب الأوفر منها [٤] .

وهذا المصنَّف من أهم المصنَّفات التي تُظهر براعته في معالجة المشكلات ، وتكشف عن منهجه في النقاش والحِجاج ، وتبين فضله وقدرته وسعة أُفقه وعظيم إِحاطته باللغة والنحو والشواهد [٥] .

أمّا عن سبب تأليفه فقد ذكر المؤرخون أنّ الشرف اليونيني [٦] كان يقرأ الحديث بين يدي شيخه ابن مالك فإِذا مرَّ بهم لفظٌ يوهم ظاهره مخالفة قوانين العربية ، سأله اليونيني : (هل الروايةُ فيه كذلك ؟) فإن أجاب ابن مالك بأنّه منها شرع في توجيه الرواية لتسير في ظلال القواعد العربية ، ثم وضع كتابه هذا [٧] .

---

[١] ينظر : الخزانة : ١ / ١٣ ، والحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية : ٣٧٧ ، ودراسات في فقه اللغة : ١٢٣ .
[٢] ينظر : شرح الكافية الشافية (مقدمة المحقق) : ٢٤ .
[٣] ينظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : ٢٦٧ .
[٤] ينظر : شواهد التوضيح (مقدمة المحقق) : ١٣ .
[٥] ينظر : التسهيل (مقدمة المحقق) : ٢٢ .
[٦] هو علي بن محمد اليونيني من تلاميذ ابن مالك قرأ عليه صحيح البخاري وقرأ على البهاء المقدسي كتاب (مناقب الإمام احمد) لـ (ابن الجوزي) (ت ٦٩٩ هـ) ، تنظر ترجمته في : ذيل التقييد : ٢ / ٢١٠ .
[٧] ينظر : إرشاد الساري : ١ / ٤١ .

وقد نقل الدكتور (عبد المنعم أحمد هريدي) في مقدمات التحقيق نص الورقة الأخيرة من الجزء الأخير من نسخة الشرف اليونيني من صحيح البخاري بخط ابن مالك جاء فيها : (سمعت ما تضمنه هذا المجلد من صحيح البخاري – رضي الله عنه – بقراءة سيدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المتفنن شرف الدين أبي الحسين علي بن محمد بن أحمد اليونيني – رضي الله عنه وعن سلفه – وكان السّماع بحضرة جماعة من الفضلاء ، ناظرين في نسخ معتمد عليها ، فكلما مرّ بهم لفظٌ ذو إشكالٍ بيَّنتُ فيه وجه الصواب ، وضبطتهُ على ما اقتضاه علمي بالعربية .وما افتقر إلى بسط عبارة ، وإِقامة دلالة أخَّرتُ أمره إلى جزءٍ أَستُوفي فيه الكلام مما يحتاج إليه من نظير وشاهد ليكون الانتفاع به عامّا ، والبيان تامًا – إن شاء الله تعالى – وكتبه محمد بن عبد الله بن مالك – حامدًا الله تعالى -) [1] .

كما أثبت المحقق نص الورقة الأخيرة من الجزء المذكور بخط اليونيني مفادها أنّه قابل نسخته مع نسخة شيخهِ ابن مالك ضبطًا وتصحيحًا وسماعًا إلى نهاية المجلس الحادي والسبعين ، فاختار ما اختاره وأصلح ما صححه ، وما ذكر أنّه يجوز فيه إعرابان أو ثلاثة أعملَ ذلك على ما أمر ورجح [2] .

وهو (أول كتاب يختص الحديث الشريف بالدراسة من الوجهة النحوية [3] جاعلا من صحيح البخاري محورًا للبحث ومناقشة آراء المتقدمين من النحاة . فامتاز عن غيره من الأصول بهذه الخصّيصة مع كثرة شواهده ووفرتها قياسًا إلى ما في مصنفات ابن مالك الأخرى) [4] .

وفي هذا الكتاب إبانةٌ واضحةٌ عن منهجه العام في إكثاره من الحديث الشريف إكثارًا فاق كل من سبقه من النحاة إذ بلغ عدةُ ما استشهد به من أحاديث واحدًا وسبعين ومئتي حديثٍ . وإنّ هذه الغزارة في الاستشهاد لم تكن مقصورةً على (شواهد التوضيح) فحسب وإنّما شملت مصنفاته الأخرى وإنْ تفاوتت كثرةً وقلة بين مصدرٍ وآخر ، ففي شرحه لتسهيله احتج بثلاثةٍ وأربعين ومئتي حديثٍ ، واحتج في شرحه لكافيته الشافية

---

[1] شرح الكافية الشافية (مقدمة المحقق) : ٢٢ ، وينظر : شرح العمدة بتحقيقه أيضًا:٥٧ – ٥٨ .
[2] ينظر : شرح العمدة : ٥٨ ، وشرح الكافية الشافية : ٢٣ ، (مقدمتا المحقق) .
[3] قال الدكتور طه محسن في مقدمة (شواهد التوضيح) : ٣٤ ، (ولأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) كتاب (إعراب الحديث النبوي) يقوم على توجيه إعراب ما يشكل من الألفاظ الواقعة في الأحاديث ليس غير . أمّا كتابنا موضوع الدراسة فهو بحث نحوي يقوم على مناقشة النحاة والاستناد إلى الاحتجاج بالشواهد الكثيرة . فالكتابان مختلفان في المنهج والموضوعات) .
[4] المصدر نفسه (مقدمة المحقق) : ٣٣ – ٣٤ .

بثمانيةٍ وسبعين حديثًا ، وفي شرحه لعمدة الحافظ احتج بواحد وأربعين حديثًا ، وتضمن (التسهيل) ثلاثة عشر حديثًا .

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يختلف عمّن سبقه من النحاة في كثرة احتجاجه بالحديث فحسب ، وإنّما اختلف عنهم في التصريح بنسبة الأحاديث الشريفة إلى رسول الله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ [1] ، أو قد يصدّرها بعباراتٍ تشير إلى نسبتها إليه ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ من مثل : (وفي الحديث) [2] ، و (في بعض الأحاديث المأثورة) [3] وغيرهما .

وفي خمسة مواضع فقط أغفل نسبة الحديث إلى رسول الله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ وساقها خلال كلامه على القواعد النحوية . ومردُّ ذلك فيما أحسب أنه قد يكون أغفل نسبته إليه ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ في موضعٍ لم يكن الحديث فيه الأساس الأول في الاستشهاد وإنّما أتى به دعمًا لشواهد أُخرى [4] .

أو أنه يكون من الشهرة بمكان بحيث لا يحتاج القارئ إلى مرشدٍ يرشده إلى أنّ هذا من كلام رسول الله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ [5] - والله اعلم - .

ومهما يكن من أمرٍ فعدم نسبة الحديث إلى رسول الله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ في هذه المواضع الخمسة لا يقدح في منهجه العام المذكور آنفًا وهي لا تعدُّ شيئًا إذا ما قيست بمئات الأحاديث التي صرّح بنسبتها إليه ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ .

إنّ المتتبع لمواطن احتجاجه بالحديث في مصنفاته ليجد أنه يشير في أحيانٍ كثيرةٍ إلى المصدر الذي استقى منه الحديث كإشارته إلى موطّأ مالك بن أنس [6] (ت١٧٩ هـ) ، ومسند أحمد بن حنبل [7] (ت ٢٤١ هـ) ، وسنن الدارمي [8] (ت ٢٥٥ هـ) ، وصحيحي البخاري [9] ومسلم [10] (ت ٢٦١ هـ) . أو يشير إليها معًا [1] ،

---

[1] وهو المنهج العام الذي درج عليه في جلِّ ما أورده من أحاديث .
[2] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٠٦ ، ٣٤٠ ، ٣٤٣ ، وشرح الكافية : ٣٩٠ ، ٤١٨ ، ٤٦٢ وغيرها .
[3] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٣٠ وغيرها .
[4] ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٣٩٤ و ٢ / ٢٠١ .
[5] ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٣٩٥ ، وشرح الكافية : ٤٠٧٨ ، ١٥٥٢ .
[6] ينظر : شرح العمدة : ٤٢٠ .
[7] ينظر : المصدر نفسه : ٧٠٢ .
[8] ينظر : شواهد التوضيح : ٢٠٢ .
[9] ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ١٣٨ ، ١٥٩ ، ٢٥٠ ، ٣٧٦ ، وشرح الكافية : ٤٥٥ .
[10] ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ١٥٩ ، وشرح الكافية : ٥٠٧ .
[1] ينظر : شرح الكافية الشافية : ٨٨٠ .

وجامع المسانيد لابن الجوزي [٢] (ت ٥٩٧ هـ) وغيرها . وقد يشير أحيانًا إلى بعض أسانيد الحديث [٣] .

وجاءت رواياته له بعباراتٍ من مثل : (على رواية من رواه بالفتح) [٤] ، و (هكذا ضبطه الحفّاظ) [٥] و (قد صح بضبط الثقاة) [٦] ، و (فيمن رواه بالجزم ورواية الرفع أكثر) [٧] ، و (في إحدى الروايتين) [٨] ، و (كذا في بعض النسخ) [٩] ، و (يُروَى) [١٠] ، و (في بعض الروايات) [١١] . إنّ هذه العبارات وغيرها تدلل على عنايته بالروايات على اختلاف ورودها في كتب الحديث . وهذه المرويات ليست بمستوىً واحد في الفصاحة والاستعمال ، بل كان يُنبِّه في مواطن كثيرةٍ على ما هو نادرٍ[١٢] أو قليلٍ [١٣] أو كثير [١٤] .

وعلى الرغم من أنّه كان يعتمد الحديث بمختلف رواياته فإنّ السّماع الصحيح أساسٌ للقياس عنده فإذا وافق القياسُ السماعَ الصحيحَ كان ذلك الغاية ، وإذا خالف السّماعُ الكثيرُ القياسَ رجّح جانب السّماع على جانب القياس ، لذلك نجده في بعض المواطن يضع القاعدة النحوية على ما ورد في الحديث كما في : تجويزه قياس جر الاسم بحرف جرٍ محذوفٍ بعد (إنْ) و (الفاء) الجزائيتين معتمدًا على قوله ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ : ﴿ **من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالثٍ ، وإنْ أربعةٍ فخامسٍ أو سادسٍ**[١٥] ﴾ [١٦] .

---

[٢] ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ١٩٣ ، وشرح العمدة : ٣٧٩ ، وشواهد التوضيح : ٩٥ ، ١٠٥ ، ١٥٤ .
[٣] ينظر : شواهد التوضيح : ١٤٤ .
[٤] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٣٩٤ .
[٥] ينظر : المصدر نفسه : ٣ / ٢٥٠ .
[٦] ينظر : المصدر نفسه : ٣ / ٢٩٥ .
[٧] ينظر : المصدر نفسه : ٤ / ٤٤ .
[٨] ينظر : شواهد التوضيح : ٧٤ ، ١٤٣ .
[٩] ينظر : المصدر نفسه : ٩٠ ، ١٤٦ ، ١٧٨ .
[١٠] ينظر : شواهد التوضيح : ١٣٠ .
[١١] ينظر : المصدر نفسه : ٢٠٥ .
[١٢] ينظر : شرح الكافية الشافية : ٨٨٠ ، وشواهد التوضيح : ١٣٧ ، ٢١٢ .
[١٣] ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ١١٣ .
[١٤] ينظر : شرح العمدة : ٥٥٩ ، وشرح الكافية الشافية:٥٦٤ ، وشواهد التوضيح:٢١٦ وغيرها .
[١٥] صحيح البخاري : ١ / ٢١٧ وفيه (أربعٍ) وهو الصحيح .
[١٦] ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ١٩٢ .

في حين أنّ هذا الوجه وأمثاله ضعيفٌ قبيحٌ عند سيبويه لا يجوّز القياس عليه [١] .

وتجويزه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر قياسًا ، حملاً على ما ورد في قوله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ :﴿ **هل انتم تاركو لي صاحبي**﴾ [٢] . أراد ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ : (**هل أنتم تاركو صاحبي لي**) ، ففصل بالجار والمجرور لأنه متعلقٌ بالمضاف ، وهو أفصح الناس ، فدلّ ذلك على ضعف قول من خصّه بالضرورة [٣] .

وليس احتجاجه بالحديث مقصورًا على كلام النبي محمد ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ فحسب بل احتج كذلك بطائفةٍ من أقوال بعض الأنبياء والمرسلين [٤] ﴿ عليهم وعلى نبينا أفضل الصلاة والتسليم ﴾ ، وأقوال بعض الصحابة الكرام ﴿ رضي الله عنهم أجمعين ﴾ كالخلفاء الأربعة [٥] ، وابني عباس[٦] ، ومسعود [٧] ، وأبي بن كعب [٨] ، وأنس بن مالك [٩] ، وغيرهم كثير . واحتج كذلك بطائفة من أقوال بعض أمهات المؤمنين [١٠] ﴿ رضي الله عنهن ﴾ .

وإنّ توسعه في الاحتجاج بالحديث الشريف على مختلف اصنافه يجعل الباحث مطمئنًا إلى صحة القول بأنه يقف في طليعة النحاة الذين اعتمدوا الحديث بوصفه أصلاً ثانيًا في استيقاء القواعد اللغوية والنحوية ، بل هو أول من توسّع في الاستشهاد به حتى صار من مميزات مذهبه النحوي [١١] .

إنّ هذه الخصّيصة التي امتاز بها عن غيره من النحاة جعلتهم منقسمين إزاءه على فريقين : **فريق** أقام عليه النكير ورأى أنه بعمله هذا خرج عن الظواهر النحوية المألوفة

---

[١] ينظر : الكتاب : ١ / ١٣٣ .
[٢] مسند الشاميين : ٢ / ٢٠٨ ، والاعتقاد : ١ / ٣٤٢ .
[٣] ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ٢٧٣ .
[٤] ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٢١٠ و ٢ / ٤١٦ ، وشواهد التوضيح : ٦٠ ، ٨٤ ، ١٦٥ .
[٥] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٢٢ ، ٣٩١ و ٢ / ٢٠٩ ، ٢١٨ و ٣ / ٥١ ، ٣٤٦ ، ٣٨١ ، وشواهد التوضيح : ٦٧ ، ٨٧ ، ١٧٢ .
[٦] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٢٩٣ ، ٣٩٣ و ٣ / ٣٦٤ .
[٧] ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٢٢١ و ٢ / ٣٩٣ .
[٨] ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٤٢٣ ، وشواهد التوضيح : ١٩٢ .
[٩] ينظر : المصدر نفسه : ١٣٦ ، ١٥٩ ، ١٩٠ .
[١٠] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٢٨ ، ٣ / ١٣٨ ، وشرح الكافية الشافية : ٥٦٤ ، وشواهد التوضيح : ٦٧ ، ١٠٤ ، ١٥١ ، ٢٠٥ ، ٢٥٥ .
[١١] ينظر : الاستشهاد النحوي في كتاب شواهد التوضيح : ٢٣٧ .

، **وفريق** دافع عنه وردّ حجج المنتقدين ورأى أنه خفّف عن العربية بعضَ ما كانت تعانيه من تضييقٍ في الاحتجاج .

ومهما يكن من أمرٍ فإنّ تفرده بهذا العمل الرائع لرفعه النحو العربي والأخذ بيده إلى مراتب الفضل والاستكمال جعله مرمىً لسهام الطاعنين ، وأولهم معاصره ابن الضائع متعللاً لرفضه بأنه روي بالمعنى وأنّ مِنْ نقلته من هم أعاجم [١] .

ثم بلغت الحملة أوجّ أوارها عند أشد الناس خصومةً له وطعنًا به أثير الدين أبي حيان ، فقد مرّ بنا في أول هذه الأطروحة طعنه بمنزلة ابن مالك العلمية وانتقاصه منها وها هو يقود لواء المعارضة ، فأندفع يشنّع عليه سلوكه هذا في إعطاء الحديث قدرًا لم يعطه الأولون ، قال في كتابه (التذييل والتكميل في شرح التسهيل) :- (قد أكثر هذا المصنّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره ، على أنّ الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب ... لم يفعلوا ذلك وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس ... والمصنّف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقبًا بزعمه على النحويين ، وما أمعن النظر في ذلك ولا صحب من له التمييز ..) [٢] .

وقال في (الارتشاف) عند كلامه على (كأيِّن) ومجيئها استفهامية :- (وزعم ابن مالك أنها قد يستفهم بها واستدل بأثرٍ جاء عن أُبَيّ على عادته في إثبات القواعد النحوية بما روي في الحديث وفي الآثار مما نقله الأعاجم الذين يلحنون ومما لم يتعين أنه من لفظ الرسول ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ ولا من لفظ الصحابي فيكون حجةً إذ أجازوا النقل بالمعنى) [٣] .

والأثر الذي أورده ابن مالك على انفراد (كأيِّن) من بين سائر أخواتها للدلالة على الاستفهام هو قول أُبَيّ بن كعب لعبد الله بن مسعود ﴿ رضي الله عنهما ﴾ : (**كأيِّن تقرأُ سورة الأحزاب ، أو كأيِّن تعُّد سورة الأحزاب ؟ فقال عبد الله : ثلاثًا وتسعين . فقال أُبَيّ : قط**) [٤] . [٥]

---

[١] ينظر : شرح الجمل : ١ / ١١٢١ .
[٢] التذييل والتكميل : ٥ / ١٧٠نقلاً عن أبو حيان النحوي : ٣٣٢ ، ٤٣٠ ــ ٤٣٢ .
[٣] الارتشاف : ١ / ٣٨٧ .
[٤] مصنف عبد الرزاق : ٣ / ٣٦٥ ، ٧ / ٣٣٠ .
[٥] شرح التسهيل : ٢ / ٤٢٣ .

وليس ما ذهب إليه أبو حيان في إنكاره على ابن مالك مجيئ (كـأيِّن) بهذا المعنى بصحيح إذ أنّ رائحة الاستفهام تفوح من عبارات الحديث وليس أدلُّ على ذلك من جواب عبد الله بن مسعود ﴿ رضي الله عنه ﴾ . أضف إلى ذلك أنّ أبن مالك لم يكن أول من ذكر (كأيِّن) بهذا المعنى وإنّما سبقه إلى ذلك أبن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) وأبن عصفور إلا أنهما لم يمثلا لما ذكراه بشيءٍ من السّماع [١] .

فعلة المنع عند أبي حيان إذن منحصرة في أمرين :

الأول : إنّ الحديث روي بالمعنى .

والآخر : إنّ نقلة الحديث معظمهم من الأعاجم الذين لا يسلم لسانهم من الخطأ واللحن [٢] .

وأمّا ادعاؤه المذكور آنفًا من أنّ الواضعين الأولين لعلم النحو لم يستدلوا بالحديث فهو غيرُ مَبنٍ على أساسٍ سليمٍ من الحقيقة والواقع ، ذلك أنّ سيبويه وهو إمام النحاة ضمّن كتابه بضعة أحاديث [٣] ، وفي المقتضب وردت عدّةُ أحاديث [٤] . والكسائي استدل بالحديث بل أفاض في ذلك عندما استدل بثلاثة أحاديثٍ على مسألةٍ واحدةٍ هي جزم جواب النهي إذا سقطت الفاء [٥] . وكذلك استشهد به الفارسي وابن جني وغيرهم[٦] .

وأمّا ادعاؤه بأنّ المتأخرين من نحاة الأقاليم تابعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث فهو ادعاءٌ مردودٌ أيضًا بما تضمنته مؤلفات النحاة من أندلسيين وغير أندلسيين من أحاديث [٧] .

ومن هذا الكلام الموجز يظهر واضحًا أنّ ما زعمه أبو حيان من عدم استشهاد المتقدمين والمتأخرين بالحديث عارٍ عن الصحة ، وأنّ نقده لابن مالك لاستشهاده بالحديث وبيان المحاذير الناجمة عنه ليس له من سندٍ إلاّ التحامل عليه [٨] . ومما يؤكد

---

[١] ينظر : الارتشاف : ١ / ٣٨٧ .

[٢] وقد عُني الدكتور (محمد ضاري) بالرد على هاتين الحجتين في كتابه : (الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية) : ٣٨٠ – ٤٥٢ .

[٣] ينظر : الكتاب : ١ / ٣٧ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ٢٣٢ ، ٢٥٧ ، ٣٦٩ ، و ٢ / ٣٥ ، ٢٥٩ .

[٤] ينظر : المقتضب : ١ / ٣٤ ، ٢٣٣ ، و ٢ / ١٨٤ ، ٢١٧ ، و ٤ / ٢٥٤ .

[٥] ينظر : مذهب الكسائي في النحو : ٢٩١ – ٢٩٢ .

[٦] ينظر : الشواهد والاستشهاد في النحو : ٣٢٣ – ٣٣٠ ، وخصائص مذهب الأندلس النحوي : ١٨٥ – ١٨٨ .

[٧] ينظر : التسهيل (مقدمة المحقق) : ٤٧ ، وخصائص مذهب الأندلس النحوي : ١٩٧ – ٢١٢ .

[٨] ينظر : الشواهد والاستشهاد في النحو : ٣٣٢ .

ذلك أنّ أبا حيان نفسه استشهد بالحديث الشريف [١] . ولم يقتصر في استشهاده به على تفسير آيةٍ أو تخريج أخرى فحسب ، بل كان يستشهد به في المسائل النحوية على إثبات القواعد [٢] . كما كان يفعل ابن مالك [٣] .

واحتج في كتابه (ارتشاف الضرب) بأربعةٍ وثلاثين حديثًا على إثبات القواعد الكلية [٤]. بل أنّ بعضًا منها نقلها عن ابن مالك واحتج بها كما فعل ابن مالك [٥] . ولم يخلُ كتابه (التذييل والتكميل في شرح التسهيل) من الاحتجاج بالحديث أيضًا [٦] .

وأمّا ابن الضائع الذي هاجم أيضًا المحتجين بالحديث لروايته بالمعنى ونقله عن طريق الأعاجم – كما تقدم – فقد ناقض نفسه حين احتج بالحديث (ليس للاستئناس والاستدلال فحسب ، بل قد جاء به لإثبات رأي ذهب غيره إليه) [٧] . إذ بلغ ما استشهد به في الجزء الأول من شرحه لجمل الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) أثني عشر حديثًا [٨] .

ومهما يكن من أمرٍ فابن مالك خالف البصريين والكوفيين في الاحتجاج بالحديث وقد تابعه في هذا المسلك كثيرٌ من النحاة وأ َولهم متابعةً له الرضي (ت ٦٨٨ هـ) الذي استدل بالحديث الشريف فيما يقرب من خمسين موضعًا مستخدمةً في صورٍ شتى [٩] ، وقد تميز فضلاً عن ذلك بأمرٍ آخرَ وهو الاحتجاج بطائفةٍ من أقوال أهل البيت ﴿ رضي الله عنهم ﴾ [١٠] .

وابن هشام الذي اعتمد الحديث أصلاً ثانيًا من أصول الاستشهاد بعد القرآن الكريم [١١] . والسلسيلي (ت ٧٧٠ هـ) [١٢] ، وناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ) ، والبدر الدماميني (ت ٨٢٧هـ) في شرحه لـ (التسهيل) الذي دافع عن ابن مالك حامل لواء

---

[١] ينظر : دراسات في العربية : ١٧٧ .
[٢] ينظر : البحر المحيط : فهرس الأحاديث والآثار : ١١ / ١٥٥ – ١٩١ ، ومنهج السالك : ٢٠٦ ، ٣٠٢ ، ٣٠٦ ، ٣٩٠ ، ٤١١ وغيرها .
[٣] ينظر : الشواهد والاستشهاد في النحو : ٣٣٣ – ٣٣٤ .
[٤] ينظر : الارتشاف : (فهرس الأحاديث الشريفة) ٣ / ٥٨٦ .
[٥] ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٣٥٤ ، ٤٧٢ ، و ٢ / ٢٤٧ ، ٤٤٧ .
[٦] ينظر : شرح الكافية الشافية (مقدمة المحقق) : ٩٤ .
[٧] شرح الجمل : (مقدمة المحقق) : ١ / ١٤٣ .
[٨] ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٧٨ ، ١١٨ ، ٣١٢ ، ٤١٤ ، ٦٠٠ ، ٦١٦ ، ٦٦٦ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٢٠ .
[٩] ينظر : الشواهد القرآنية في شرح الرضي للكافية : ٦ .
[١٠] ينظر : الخزانة : ١ / ٩ .
[١١] ينظر : أبو حيان النحوي : ٤٣٤ ، والشواهد والاستشهاد في النحو : ٣٠١ .
[١٢] استشهد في كتابه (شفاء العليل في شرح التسهيل) بخمسةٍ وثمانين حديثًا . ينظر : فهرس الأحاديث النبوية : ١٢٠٣ – ١٢٠٦ .

المجوِّزين إذ قال : (قد أكثر المصنِّف من الاستدلال بالأحاديث النبوية ، وشنّع أبو حيان عليه وقال : إنّ ما استند إليه من ذلك لا يتم له لتطرق احتمال الرواية بالمعنى فلا يوثق بأن ذلك المحتج به من لفظه ﴿ عليه الصلاة والسلام ﴾ حتى تقومَ به الحجة ، وقد أجريتُ ذلك لبعض مشايخنا فصوب رأي ابن مالك فيما فعله بناءً على أنّ اليقين ليس بمطلوبٍ في هذا الباب وإنّما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية ...) [١] .

إن صنيع ابن مالك هذا جعل العربية أكثر مرونة لقبول قواعد جديدة كانت بحاجةٍ إليها . ولم يكن مخطئًا هو ومن تبعه باعتمادهم الحديث مصدرًا ثانيًا في استيقاء الشواهد الفصيحة الصحيحة لأنّ (الأحاديث الصحيحة أهم كثيراً أثناء البحث اللغوي من الشعر الجاهلي الصحيح لأنها من النثر وهو دائمًا يعطي الباحث اللغوي صورةً لروح عصره بخلاف الشعر لأنه يحتوي على كثير من الصيغ الفنية والعبارات المتكلفة التي تبعده عن تمثيل الحياة العادية الحقة وتنئيه عن الروح السائدة في عصره بغير تكلّف) [٢] .

وقد تقبل المُحدَثون منهج ابن مالك بقبول حسن وكّله مجمع اللغة العربية حيث أصدر قرارًا عضّد فيه رأي ابن مالك هذا جاء فيه : (وخلاصة البحث أنا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يُروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول ، وإن اختلفت فيها الرواية ولا يُستثنى إلاّ الألفاظ التي تجيء في روايةٍ شاذةٍ أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزًا لا مردّ له) [٣] .

وممن ضمّوا صوتهم إلى صوته في هذا الاتجاه الأُستاذ (طه الراوي)[٤] والدكتور (مهدي المخزومي)[٥]والدكتور(صبحي الصالح)[٦] والأستاذ (عباس حسن)[٧] والدكتور (محمد ضاري)[٨] والدكتور (عبد الجبار النايلة) [٩] ، والدكتور (طه محسن) [١٠] ، والدكتورة (خديجة الحديثي) [١١] وغيرهم .

<u>دواعي احتجاجه بالحديث الشريف</u> :

مرّ بنا في أوائل هذا الفصل أنّ ابن مالك في احتجاجه بالحديث لم يكن مقتصرًا على ما ورد في الصحاح . ولا على الأحاديث التي صح ضبطها كما نطق بها رسول الله

---

[١] تعليق الفرائد : ١٠٧ – ١٠٨نقلاً عن : شرح الكافية الشافية (مقدمة المحقق) : ٩٤ .
[٢] تاريخ اللغات السامية : ٢١١ .
[٣] الاستشهاد بالحديث : ٣ / ٢١٠ .
[٤] ينظر : نظرات في اللغة والنحو : ٢٠ – ٢١ .
[٥] ينظر : مدرسة الكوفة : ٣٩٦ – ٣٩٧ .
[٦] ينظر : دراسات في فقه اللغة : ١٢٣ .
[٧] ينظر : اللغة والنحو بين القديم والحديث : ٩٦ و ١٠٤ .
[٨] ينظر : الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية : ٣١٣ وما بعدها .
[٩] ينظر : الشواهد والاستشهاد في النحو : ٣٢٢ وما بعدها .
[١٠] ينظر : شواهد التوضيح : ٣٤ – ٣٥ .
[١١] ينظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : ٤٢٧ .

﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ وإنّما احتج بها على اختلاف رواياتها ورواتها . لذا نجده يشير في أحيانٍ كثيرةٍ إلى اختلاف الرواية وإلى المصدر الذي استقى منه الحديث الشريف في أحيانٍ أخرى – كما تقدم – كأنّه أراد أنْ ينبه القارئ بمنهجه هذا على أنّه يُجيز الاحتجاج بالحديث مطلقًا فهو لا يفرق بين سندٍ وآخر ولا بين روايةٍ وأخرى يذكرها جميعًا وينبه على أشهرها في القياس وأفشاها في اللغة حيث بنى رأيه في الاحتجاج بالحديث على الوثوق بجميع الروايات والرواة [١] . لذلك فقد استدرك على النحاة كثيرًا مما فاتهم من القواعد .

والإكثار من الاحتجاج بالحديث الشريف ظاهرةٌ واضحة المعالم في أكثر مصنفاته ولم يكن إكثاره منه لغرض إظهار الصنعة النحوية أو مخالفة النحاة السابقين ، وإنّما برزت عنده لإيمانه بأنّ الحديث الشريف أفصح الكلام بعد القرآن الكريم لذلك نجده يصرّح بذلك في مواطن كثيرة [٢] ،كما في احتجاجه بقوله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ : ﴿ **لعنَ أو غضب على سبطٍ من بني إسرائيل فمسخهم** ﴾ [٣] الذي ساقه شاهدًا على كثرة إعمال ثاني المتنازعين ثم عقّب عليه بقوله : (وهذا من أفصح الكلام)[٤] .

وقد يعدّه من أحسن الشواهد التي يُحتج بها على قاعدةٍ ما ، كقوله عند حديثه عن (أو) بمعنى (الواو) للمصاحبة : (ومن أحسن شواهد هذا المعنى قول النبي ﴿صلى الله عليه وسلم ﴾ : ﴿ **أسكُنْ فما عليك إلاّ نبيٌّ أو صدّيقٌ أو شهيد** ﴾ [٥] وقول ابن عباس ﴿ رضي الله عنهما ﴾ : ﴿كل ما شئت ، وَاشرب ما شئت ما أَخطأك اَثنتان : سَرَفٌ أو مَخْيَلة ﴾ [٦] . [٧]

وقد يكتفي به من غير تعزيزٍ بشاهدٍ آخر ، من ذلك ما ذكره من جواز حذف حرف النداء في فصيح الكلام محتجًا على ذلك بقوله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ حكايةً عن موسى ﴿ عليه السلام ﴾ : ﴿ ثوبي حجر ﴾ [١] وقوله ﴿ عليه الصلاة والسلام ﴾ : ﴿

---

[١] ينظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : ٣١٣ .
[٢] ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ٩٥ ، ٣٨٧ ، وشرح العمدة : ٨٦٤ ، وشواهد التوضيح : ١٣١ ، ٢٣٤ .
[٣] مسند أحمد : ٣ / ٦٢ ، وصحيح مسلم : ٣ / ١٥٤٦ ، وقبله ﴿ إن الله ﴾ .
[٤] شرح التسهيل : ٢ / ١٦٨ .
[٥] صحيح البخاري : ٣ / ١٣٤٨ ، وسنن الترمذي : ١٠ / ٢٢ مع اختلاف الروايات .
[٦] صحيح البخاري : ٥ / ٢١٨١ ، وفيه ﴿ أخطأَتْكَ ﴾ وهو الصحيح .
[٧] شرح التسهيل : ٣ / ٣٦٤ .
[١] صحيح البخاري : ٣ / ١٢٤٩ ، وصحيح ابن حبان : ١٤ / ٩٤ .

اشتدي أزمةٌ تنفرجي ﴾ [٢] ثم عقّب على الحديثين بقوله : (وفي هذين الحديثين غنَىً عن غيرهما من الشواهد نثرًا ونظمًا) [٣] .

إلى غير ذلك من العبارات الأخرى التي تنصبُّ في ميدان الثناء على الحديث الشريف . ولمّا كان غزير الاستشهاد بالحديث ، فمن الطبيعي أنْ تتنوع طرائق احتجاجه به تنوعًا شمل سماتٍ كثيرةً كاستنباط آراءٍ جديدةٍ ، وردودٍ على النحاة أو موافقاتٍ لهم ، والاستشهاد بالحديث على لغات العرب وتقوية مذاهب من سبقه من النحاة بالحديث الشريف ، إلى غير ذلك من السمات الأخرى التي يطول ذكرها فهي كفيلةٌ بأن تنهض بدراسةٍ مستقلة . وفيما يلي ذكرٌ لأبرز دواعي احتجاجه بالحديث الشريف بشيءٍ من الإيجاز .

الحديث الشريف ولغات العرب :

كان رسول الله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ يكلّم العرب على اختلاف قبائلهم وتباين لهجاتهم كلاً بما يفهم . فقد كان ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ مطّلعًا على اللهجات العربية ، ولا أدلَّ على ذلك من تفاهمه مع وفد همدان وكتابته لهم كتابًا على مقتضى لهجتهم ضمّ كثيرًا من الكلمات الغريبة على القرشيين [٤] . وجوابه ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ نفرًا من طيّء حينما سألوه : (أمِنَ لْمِبرِّ امْصيامٌ فِي اَمْسَفَر) ، بلغتهم حيث قال : ﴿ **ليسَ منَ امْبِرِّ امْصيامُ في امْسَفَر**﴾ [٥] [٦] .دليل على أنّ النبي ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ كان عارفًا بلغات العرب يكلمهم كلاً حسب لغته التي اعتادها ونشأ عليها .

وعلى هذا الأساس لم يقتصر حديث النبي ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ على لهجته القرشية فحسب ، وإنما جاء بلهجات القبائل العربية الأخرى تصديقًا لقوله تعالى : ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاس بَشِيرًا وَنَذِيرًا** ﴾ [٧] ولم تفتْ ابن مالك الإشارة في مواضع كثيرةٍ إلى لهجات العرب التي تكلمَّ بها ﴿ عليه أفضل الصلاة والسلام ﴾ ، وأشهر ما يطالعنا في مصنفاته :

---

[٢] مسند الشهاب : ١ / ٤٣٦ .
[٣] شرح الكافية الشافية : ١٢٩١ .
[٤] ينظر : أمالي الزجاجي : ٩٩ – ١٠٠ ، والعقد الفريد : ١ / ١٩٥ – ١٩٦ ، والشواهد والاستشهاد في النحو : ٢٩٨ .
[٥] مسند الشافعي : ١ / ١٥٧ ، ومسند أحمد : ٥ / ٥٣٤ .
[٦] ينظر: شرح العمدة : ٩٧ .
[٧] سبأ / ٢٨ .

أ . لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) :

ذلك المصطلح الجديد الذي اقترن به ابن مالك كما اقترن هو به أيضًا . وقبله كانت هذه اللغة تُعرف بـ (لغة أكلوني البراغيث) وهي لغةٌ فاشيةٌ لبعض العرب [١] كثيرةٌ في كلامهم وأشعارهم [٢] .

وتعني وجود الضمائر (الألف والواو والنون) في الفعل مع مجيء فاعله اسمًا ظاهرًا أي اجتماع فاعلين على الفعل الواحد .

وقبل الشروع في الحديث عن موقف ابن مالك من هذه اللغة وما دار بعده من ردود فعلٍ في الأوساط النحوية لابد من أن أذكر بشيءٍ من الإيجاز توجيهاتِ النحاةِ للألفِ والواو والنون في هذه اللغة . فذهب سيبويه إلى أنها تكون أسماءً للمضمر ، أو تكون حروفًا دالّة على التثنية والجمع ، قال في الكتاب : (وأعلم أنّ من العرب من يقول : ضربوني قومُك ، وضربباني قومُك ، وضربباني أخواك ، فشبهوا هذه بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانة) ، وكأنّهم أرادوا أنْ يجعلوا للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة) [٣] . وقال شيخه الخليل : (من قال (اكلوني البراغيث) أجرى هذا على أوله فقال : مررت برجلٍ حسنين أبواه ، ومررت بقومٍ قرشيين آبائهم) [٤] .

وخرّج يونس قوله تعالى : ﴿**وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ**﴾ [٥] على البدلية كما نقل ذلك عنه تلميذه سيبويه قال : (إنّما يجيء ذلك على البدل ، وكأنّه قال : (انطلقوا) فقيل له : مَن ؟ فقال : بنو فلان)[٦] . وتابعهُ الزمخشري [٧] .

وللنحاة توجيهاتٌ أخرى لهذه اللغة يطول ذكرها [١] . وقد فصّل القول فيها كلٌ من الدكتور (عدنان محمد سلمان) [٢] والدكتور (ميثم محمد علي) [٣] والدكتور (سلام علي حسين) [٤] وغيرهم ، تفصيلاً يغني عن تكراره في هذا المقام .

---

[١] قيل ازدُشنوءة وقيل طيّء ، ينظر :أَوضح المسالك : ١ / ٣٤٥ ، وقيل بنو الحارث بن كعب ، ينظر : شرح ابن عقيل : ٢ / ٨٠ .

[٢] ينظر شرح المفصل : ٣ / ٨٧ .

[٣] الكتاب : ١ / ٢٣٦ .

[٤] المصدر نفسه : ١ / ٢٣٧ .

[٥] الأنبياء / ٣ .

[٦] الكتاب : ١ / ٢٣٦ .

[٧] ينظر : الكشاف : ١ / ٦٣٤ .

[١] ينظر : شرح المفصل : ٣ / ٨٧ ، وشرح ابن الناظم : ١٥٩، وأوضح المسالك : ١ / ٣٤٥ ، وشرح ابن عقيل : ٢ / ٨٠ ، وشرح الاشموني : ٢ / ١٥٣ ، والهمع : ١ / ٥١٤ وغيرها .

وقد ذكر ابن مالك هذه اللغة واصطلح عليها بـ (لغة يتعاقبون فيكم ملائكة) آخذًا هذا المصطلح من الحديث الشريف الذي احتج به في مواضع عدة من مصنفاته وهو قوله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ : ﴿ **يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار** ﴾ [٥] .

فـ (ملائكة) على مذهبه فاعلٌ للفعل (يتعاقبون) المسند إلى واو الجماعة [٦] ، قال في شرح التسهيل : (إذا تقدم الفعل على المسند إليه فاللغة المشهورة ألاّ تلحقه علامة تثنيةٍ ولا جمعٍ بل يكون لفظه قبل غير الواحد والواحدة كلفظه قبلهما .

ومن العرب من يوليه قبل الاثنين ألفًا ، وقبل المذكرين واوًا ، وقبل الإناث نونًا مدلولاً بها على حال الفاعل الآتي قبل أن يأتي ، كما دلتْ تاء (فعلتْ هندٌ) على تأنيث الفاعلة قبل أنْ يذكر اسمها . والعلمُ على هذه اللغة قول بعض العرب : (أكلوني البراغيث) . وقد تكلم بها النبي ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ فقال : ﴿ **يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل ، وملائكةٌ بالنهار** ﴾ [٧].

ووضح ذلك في (شرح العمدة) بقوله : (فالياء لا تكون إلا ضميرًا ولذلك يتم الكلام بها أبدًا بخلاف الألف والواو فإنهما يكونان ضميرين إذا تم الكلام بهما نحو (هما يذهبان) و (هم يذهبون) و (أنتما تذهبان) و (أنتم تذهبون) . فإن لم يتم الكلام بهما فهما علامتان ، لكون الفاعل بعدهما مثنًى أو مجموعًا كقولك على لغة بعض العرب : (يذهبان الزيدان) و (يذهبون الزيدون) [٨] .

ومما استشهد به على هذه اللغة أيضًا قول عائشة ﴿ رضي الله عنها ﴾ : ﴿ **كنّ نساءُ المؤمناتِ** ﴾ [١] وقول أنس بن مالك ﴿ رضي الله عنه ﴾ : ﴿ **وكنّ أمهاتي يحثثنني** ﴾ [٢]فأُسْنِد الفعلان الناقصان إلى اسميهما الظاهرين مع كونهما متصلين بنون النسوة .

---

[٢] ينظر : دراسات في اللغة والنحو : ١٦٧ .
[٣] ينظر : الظواهر اللغوية والنحوية في كتب الغريبين : ٤٣٩ .
[٤] ينظر : الفاعلية بين القيام بالفعل والاتصاف به : ٦٠ .
[٥] كذا رواه مالك في الموطأ : ١ / ١٢١ ، والبخاري في صحيحه : ٣ / ١١٧٨ ، ومسلم في صحيحه : ٥ / ١٠٩ ، ولهُ روايةٌ أخرى ستأتي فيما بعد إن شاء الله تعالى .
[٦] ينظر : شرح ابن عقيل : ٢ / ٨٥ .
[٧] شرح التسهيل : ٢ / ١١٦ – ١١٧ .
[٨] شرح العمدة : ١٢٨ .
[١] صحيح البخاري : ١ / ٢١٠ ، وصحيح ابن خزيمة : ١ / ١٨٠ . وتمامه ﴿ يشهدن صلاة الفجر مع رسول الله ﴾ ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ .
[٢] صحيح مسلم : ٣ / ١٦٠٣ . وتمامه ﴿ على خدمته ﴾ ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ .

ثم استشهد على ورود هذه اللغة في الشعر العربي الفصيح الصحيح بستة أبياتٍ [٣] منها قول عبدالله بن قيس الرقيات :

تولّى قتالَ المارقين بنفسه

وقد أَسلماه مبعدٌ وحميمُ [٤]

وقول الشاعر :

رأين الغواني الشيبَ لاح يمفرقي

فأعرضْنَ عنّي بالخدود النواضرِ [٥]،[٦].

وجوز ابن مالك في هذه الضمائر (الألف و الواو و النون) وما بعدها من الأسماء الظاهرة وجهين :

الأول :أنْ تكونَ الجملة الفعلية خبرًا مقدمًا والأسماء الظاهرة الواقعة بعدها مبتدأً مؤخرًا .

والآخر : أنْ تكونَ هذه الأسماء الظاهرة مبدلة من الضمائر (الألف والواو والنون) .

وعلى هذين الوجهين خرّج قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ** ﴾ [٧] . وقوله تعالى : ﴿**وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ** ﴾ [٨] . وذكر وجهًا ثالثا في (الذين) وهو : أن يكون في موضع رفعٍ بإضمار فعلٍ على جهة الذم .

واستبعد أنْ يُحمل جميع ما ورد من ذلك على أنّ الألف فيه والواو والنون ضمائر. [١] وحجته أنّ الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أنّ ذلك لغةٌ لقومٍ مخصوصين من العرب فوجب تصديقهم في ذلك كما نصدّقهم في غيره [٢] .

وعلّة تكلمهم بهذه اللغة : (أَنّ الفاعل قد يكونُ غير قابلٍ لعلامة تثنيةٍ ولا جمع كـ (مَنْ) . فإذا قُصدت تثنيته أو جمعه والفعل مجردٌ لم يُعلمْ القصد . فأراد أصحاب هذه اللغة تمييز فعل الواحد من غيره فوصلوه عند قصد التثنية والجمع بعلامتيهما وجردوه

---

[٣] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ١١٦ – ١١٧ ، وشرح الكافية الشافية : ٥٨١ – ٥٨٢ ، وشواهد التوضيح : ٢٤٧ – ٢٤٨ .

[٤] ديوانه : ١٩٦ .

[٥] البيت مختلف في نسبته وروايته وهو في : البيان والتبيين : ٢ / ٢٠٧ ، وشرح ابن ناظم : ١٥٩ .

[٦] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ١١٦ – ١١٧ ، وشرح الكافية الشافية : ٥٨١ – ٥٨٢ .

[٧] المائدة / ٧١ .

[٨] الأنبياء / ٣ .

[١] وهو مذهب المازني ، ينظر : شرح المفصل : ٣ / ٨٨ .

[٢] ينظر : شرح الكافية الشافية : ٥٨٢ – ٥٨٣ .

عند قصد الإفراد ، فرفعوا اللبس ، ثم التزموا ذلك فيما لا لبس فيه ليجري الباب على سَنَنٍ واحد) [٣] .

ولم يكن ذكره لهذه اللغة مقتصرًا على موضع إسناد الفعل إلى فاعله وإنّما ذكرها في أبوابٍ أُخر كما في باب إعراب الصحيح الآخر [٤] ، وباب المبتدأ والخبر [٥] وباب الصفة المشبهة باسم الفاعل [٦] . وقد رد السيوطي احتجاج ابن مالك على هذه اللغة بحديث النبي ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ :﴿ **يتعاقبون فيكم ملائكة** ﴾ بقوله : (إنّ ابن مالك استشهد على لغة (أكلوني البراغيث) بحديث الصحيحين ﴿ **يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار** ﴾ وأَكْثَرَ من ذلك حتى صار يسميها : (لغة يتعاقبون) ... وهو حديثٌ مختصر رواه البزّار (ت ٢٩٢ هـ) مطولا مجردًا ، قال فيه : ﴿ **إنّ لله ملائكةً يتعاقبونَ فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار** ﴾) [٧] ، [٨].

وتابعه في ذلك الاشموني والصبّان من المتأخرين وذكرا أنه لا حجة له فيه لأنه جاء على اللغة الشّهرى على رواية البزّار وإنّ (واو) الجماعة في الفعل (يتعاقبون) عائدٌ إلى لفظة (ملائكة) المتقدمة عليها فـ (الواو) هنا ضمير الفاعل وليست علامةً تدل على عدد الفاعلين . وأنّ كلمة (ملائكة) المتأخرة عن (يتعاقبون) أمّا بدل من (واو) الجماعة ، وأمّا خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هم)ولا يجوز أن تعرب فاعلاً للفعل (يتعاقبون) [١] .

إنّ الرواية التي نقلها ابن مالك وردت في مواضع كثيرةٍ في الموطأ والصحيحين. وأمّا رواية البزار فلم أجدها في مسنده وإن رآها النحاة فيه وفي غيره فلا يضر ابن مالك الاستشهاد بالحديث . وإنّه اعتمد في الاستشهاد على ما في الموطأ والصحيحين والرواية المطولة قد يكون ابن مالك غير مطلعٍ عليها – والله اعلم - .

---

[٣] شواهد التوضيح : ٢٤٧ .
[٤] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٥٠ .
[٥] ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٢٧٢ .
[٦] ينظر : المصدر نفسه : ٣ / ٩٩ .
[٧] لم أقف على رواية البزار هذه في مسنده ، وهي في مسند أحمد : ٢ / ٥٧ على النحو الآتي : [﴿ ثم إن لله ملائكة .... ﴾ وعلى هذه الرواية فلا شاهد في الحديث الشريف] .
[٨] الاقتراح : ٤٣ – ٤٤ ، وينظر : الهمع : ١ / ٥١٤ ، والسيوطي النحوي : ٥٤٠ .
[١] ينظر : شرح الاشموني : ٢ / ١٥٣ ، وحاشية الصبان : ٢ / ٤٧ – ٤٨ ، ودراسات في اللغة والنحو : ١٦٨.

ب . لغة من يُلزم المثنى الألف في الأحوال الإعرابية الثلاثة :

ومما احتج به شاهدًا على ورود الحديث الشريف على لغةٍ من لغات العرب قوله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ :﴿ **إيّاكم وهاتان الكعبتان الموسومتان** ﴾[٢]، وقوله ﴿ عليه الصلاة والسلام ﴾ : ﴿ **إنّي وإيّاكِ وهذان وهذا في مكانٍ واحدٍ يوم القيامة**﴾[٣]، وقول عبد الرحمن بن أبي بكر ﴿ رضي الله عنهما﴾ : ﴿ **وفرّقنا اثنا عشر رجلاً** ﴾[٤] ، وقول أم رومان[٥] ﴿رضي الله عنها﴾ :﴿ **بينما أنا مع عائشة جالستان** ﴾[٦] . فمقتضى الظاهر أن يقال : (إيّاكم وهاتين الكعبتين الموسومتين) لإنّه معطوف على (إيّاكم) المنصوب على التحذير . و(إني وإيّاكِ وهذين وهذا) لأنّه معطوفٌ على الضمير المنصوب ، و (اثني عشر رجلاً) لأنّه مفعولٌ به ، و (جالستين) لأنّه حال [٧] .

ولكنّ هذه الأحاديث كلها جاءت على لغة بني الحارث بن كعب وغيرهم . فإنّهم يلزمون المثنى وما جرى مجراه الألف في الأحوال كلها ، لأنّه عندهم بمنزلة المقصور ، وهي لغةٌ فاشيةٌ في كلام العرب [١] . وعليها قرأ السبعة إلا أبا عمرو : ﴿ **إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ** ﴾ [٢] . وقول الراجز :

طاروا عَلاهُنّ فطِرْ علاها

واشدُ دْ بمثنى حِقَبٍ حِقْواها [٣]

وقول الآخر :

---

[٢] مسند أحمد : ١ / ٤٤٦ .

[٣] خرّجه المصنف من جامع المسانيد لابن الجوزي ولم يتسنَ لي الإطلاعُ على هذا الكتاب . ولم أجد هذه الرواية في مصنفات الحديث الأخرى بهذا اللفظ ، وإنّما وجدتها بألفاظٍ أخرى في مسند البزار : ٣ / ٣٠ ، والمستدرك على الصحيحين : ٣ / ١٤٧ ، ومجمع الزوائد : ٩ / ١٧٠ ، وكلها تخلو من موطن الشاهد الذي احتج به ابن مالك .

[٤] صحيح البخاري : ٣ / ١٣١٢ وفيه ﴿ تفرقنا ﴾ ، وصحيح مسلم : ٣ / ١٦٢٧ وفيه ﴿ عرّفنا ﴾ .

[٥] هي بنت عامر بن عميرة بن غنم بن كنانة ، تزوجها أبو بكر الصديق وولدت له عائشة وعبد الرحمن ﴿ رضي الله عنهم جميعًا ﴾ . أسلمت بمكة وهاجرت إلى المدينة ، توفيت في ذي الحجة السنة السادسة للهجرة . تنظر ترجمتها في : تأريخ الأمم والملوك : ٢ / ٣٥١ ، والمنتظم : ٣ / ٢٩١ .

[٦] صحيح البخاري : ٣ / ١٤٧ و ١٢٣٩ .

[٧] ينظر : شواهد التوضيح : ١٥٧ ــ ١٥٨ .

[١] ينظر القول في هذه اللغة وشواهدها في : معاني القرآن للفراء : ٢ / ١٨٤ ، وشرح المفصل : ٣ / ١٢٨ ــ ١٢٩ ، وشرح أبن عقيل : ١ / ٥٨ .

[٢] سورة طه / ٦٣ ، والقراءة في التبصرة : ٥٩٢ .

[٣] الرجز في : زيادات ديوان رؤية : ١٦٨ .

أعرفُ منها الأَنف والعينانا
ومنخرين أَشبها ظبيانا [٤] ، [٥].

ج . لغة من يرفع الفعل المضارع بعد (أنْ) المصدرية الناصبة :

استشهد ابن مالك على هذه اللغة بقول البراء بن عازب ﴿ رضي الله عنه ﴾ في وصف صلاة النبي ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ : ﴿ **إذا رفع رأسهُ من الركوع قاموا قيامًا حتى يَرونه قد سجد** ﴾ [٦] . فـ (حتى) فيه بمعنى (إلى أنْ) والفعل مستقبل بالنسبة إلى القيام حقه أنْ يكون بلا نون لاستحقاقه النصب . لكنّه جاء على لغة من يرفع الفعل بعد (أنْ)حملاً على (ما)أُختها [٧] . وهذه اللغة وردت في التنزيل وعليها قراءة مجاهد ﴿ **لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ** ﴾ [٨] ومن ورودها في كلام العرب قول الشاعر :

أنْ تقرآن على أسماء ويحكما
مني السلامَ وأنْ لا تُشعِرا أحدا [٩].

وفي هذه المواضع وغيرها نجد أنّ ابن مالك حاول جهد إمكانه أن يخرّج هذه الأحاديث وغيرها على لغةٍ من لغات العرب وقد دعمها بالقراءات القرآنية والشواهد العربية الفصيحة .

تقوية الحديث الشريف بالشواهد الأخرى :

تقدم أنّ ابن مالك غزير الاستشهاد بالشواهد على مختلف أنواعها ، والمتتبع لشواهد الحديث التي ساقها يجد أنّه لا يقتصر عليها فحسب ، وإنما يحاول أنْ يدعم صحة هذا الاستدلال بالأقيسة ، والقرآن الكريم ، وقراءاته ، وكلام العرب . وكأنه حينما أكثر من الاستدلال بالحديث على إثبات القواعد الكلية أحسّ بأنه سيُنتقد على فعلته هذه . لذلك نجده في مواضع كثيرةٍ يدعم الحديث بما استطاع من شواهد أخرى ليقطع الطريق على المعترضين ، من ذلك مثلاً ما ذكره من وجوب لزوم اللام مع (إنْ) المخففة المهملة ، لثاني الجزءين لِئلا يُتَوَهَم كونها نافية ، فإن كان المحلُّ غيرَ صالحٍ للنفي لم تجب اللام . واستشهد على الثاني بستة أحاديثٍ منها قوله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾في أُسامة بن زيد

---

[٤] الرجز من شواهد النحاة المشهورة ، ينظر : زيادات ديوان رؤية : ١٨٧ .
[٥] ينظر : شواهد التوضيح : ١٥٨ .
[٦] صحيح البخاري : ١ / ٢٦١ ، مع اختلافٍ في الرواية .
[٧] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٤٤ ، وشرح الكافية الشافية:١٥٢٦ ، وشواهد التوضيح : ٢٣٥ .
[٨] سورة البقرة / ٢٣٣ ، والقراءة في : مختصر في شواذ القرآن : ١٤ ، والبحر المحيط : ٢ / ٤٩٨ ــ ٤٩٩ .
[٩] البيت واحدٌ من جملة أبياتٍ مجهولة القائل وهو من شواهد النحاة المشهورة، ينظر : مجالس ثعلب :٣٩٠/١، والإنصاف : م (٧٧) : ٢ / ٥٦٣ ، وشرح المفصل : ٧ / ١٥ و ٨ / ١٤٣.

﴿رضي الله عنهما﴾ :﴿ **وأيمُ اللهِ لقد كان خليقاً للإمارة ، وإنْ كان من أحبِ الناس إليّ** ﴾ [1] ، وقول أم المؤمنين عائشة ﴿ رضي الله عنها ﴾ : ﴿ **إنْ كان رسول الله** ﴿ **صلى الله عليه وسلم** ﴾ **يحبُّ التيمّن في طهوره إذا تطهّر ، وفي ترجّله إذا ترجّل ، وفي انتعاله إذا انتعل** ﴾ [2] ، وقول معاوية في كعب الأحبار ﴿ رضي الله عنهما ﴾ : ﴿ **إنْ كان من أصدق هؤلاء** ﴾ [3] . ثم أعقبها بقراءة بعض السلف : ﴿**وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا مَتَعُ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا** ﴾ [4] بكسر اللام وتخفيف الميم على معنى : (وإنْ كل ذلك للذي هو متاع الحياة الدنيا) فحذف من الصلة المبتدأ وأبقى الخبر [5] . وبأربعة أبيات منها قول الطرماح :

أنا ابن أُباةِ الضّيم من آل مالكٍ وإنْ مالكٌ كانتْ كرامَ المعادن [6]

وقول الآخر :

إنْ وجدتُ الكريمَ يمنع أَحيا نًا وما إنْ بذا يُعَدُّ بخيلا [7]

وفي أصل المسألة خلافٌ بين البصريين والكوفيين ، فمذهب البصريين أنّ (إنّ) تخفف فيقال (إنْ) ، فيبطل اختصاصها بالاسم ، ويجوز عندهم إعمالها إذا وليها اسم. وإنّ (اللام) التي بعد (إنْ) هذه هي التي كانت مع التشديد ، إلا أنها مع التخفيف والإهمال تلزم فارقةً بين المخففة والنافية ، ولا تلزم مع الإعمال لعدم الالتباس . وكذلك لا تلزم مع الإهمال في موضعٍ لا يصلح للنفي . أمّا مذهب الكوفيين فإنّ (إنْ) المشار إليها لا عمل لها ، ولا هي مخففةٌ من (إنّ) بل هي النافية ، واللام بمعنى (إلا) [1] .

---

[1] صحيح البخاري : ٤ / ١٥٥١ ، وسنن الترمذي : ٥ ٦٧٦ ، والسنن الكبرى : ٥ / ٥٢ .
[2] السنن الصغرى : ١ / ٩٦ ، والسنن الكبرى : ١ / ٨٦ .
[3] صحيح البخاري : ٦ / ٢٦٧٩ .
[4] الزخرف / ٣٥ ، والقراءة في : المحتسب : ٢ / ٢٥٥ ، والكشاف : ٣ / ٤٨٧ .
[5] ينظر : شرح الكافية الشافية : ٥٠٨ ، وشواهد التوضيح : ١٠٥ .
[6] ديوانه : ٥١٢ .
[7] البيت مجهول القائل ، وهو من شواهده التي أنفرد بها في : شرح التسهيل : ٢ / ٣٤ ، وشواهد التوضيح : ١٠٦ .
[1] ينظر : الخلاف في الإنصاف: م (٢٤) : ١ / ١٩٥ ، وشرح المفصل : ٨ / ٧١ ، وشرح التسهيل : ٢ / ٣٣ .

وفي حديثه عن جواز حذف (الواو)العاطفة من بين سائر أخواتها إنْ أُمِنَ اللبس استشهد بقوله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ : ﴿ **تصدَّقَ رجلٌ من دينارهِ من درهمه من صاعِ بره من صاعِ تمره** ﴾ [٢] .

ثم أعقبه بقول بعض العرب : (أكلتُ خبزًا لحمًا تمرًا) [٣] . وبقول الشاعر :

كيفَ اصبحتَ كيف امسيتَ ممّا

يغرسُ الودَّ في فؤادِ الكريم [٤] ، [٥].

وبعد فإنّ الأحاديث التي أكد ابن مالك صحة الاستدلال بها بما ورد في القرآن والكلام العربي الفصيح كثيرة وفي الأمثلة المتقدمة ما يكفي للبرهنة على هذه الظاهرة الواضحة المعالم في مصنفاته [٦] .

والذي يخلص إليه الباحث من خلال هذه الأمثلة وغيرها صحة الاستدلال بالحديث الشريف بوصفه مصدرًا ثانيًا من مصادر الاستدلال بعد القرآن الكريم لأن ما ورد فيه لا يخرج عن الأساليب القرآنية والتراكيب العربية الفصيحة .

الشاهد الحديثي بين ابن مالك والنحاة :

لقد تميزت شخصية ابن مالك عن بقية النحاة ، فهو لا يأخذ من أقوالهم إلا ما صحّ دليله، ووضح برهانه . وإنْ اتفقت وجهة نظره أحيانًا مع كبارهم كالخليل وسيبويه وغيرهما وأيّد مذاهبهم من خلال نقل الأحاديث الشريفة التي احتجوا بها أو دَعَمَ آرائهم بها . ولكنْ ليس معنى هذا أنه اقتفى الأثر ، وتتبع الخطى من غير أنْ يستعمل فكره ، ويستلهم رأيه وثقافته ، لأن ابن مالك كان لا يتبع إلاّ ما يراه صحيحًا أنّى وجده أخذ به بغض النظر عن مصدره .

فقد كان يخالفهم ويناقشهم حينما لا تقوى أدلتهم ، ويبتعد الصوابُ عن آرائهم . فهو إذا كان معهم رجل معرفةٍ وبحثٍ يضع أقوالهم في موازينه النحوية ومقاييسه اللغوية ، فإنْ ثقلت في ميزانه اعتدّ بها واعترف بصدقها وإلاّ إطرَّحها ونبذها [١] .

---

[٢] مسند أحمد : ٤ / ٣٥٨ ، وصحيح مسلم : ٢ / ٧٠٥ ، وسنن النسائي (المجتبى) : ٥ / ٧٦ بزيادة ﴿ من ثوبهِ ﴾ .

[٣] ينظر القول في الخصائص : ٢ / ٢٨٠ .

[٤] البيت من الشواهد المجهولة القائل وهو في : الخصائص : ٢ / ٢٨٠ ، والهمع : ٣ / ١٩٣ .

[٥] ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ٣٨٠ ، وشرح العمدة : ٦٤٠ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٦٠ .

[٦] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٢٧٨ ، ٣٩٥ ، و ٣ / ٢٤٢ ، ٣٣٤ ، ٣٤١ ، وشرح العمدة : ٦٩٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٢١٠ ، ٣٩٠ ، ٤٥٥ ، ٤٦٢ ، ٧١٧ ، ٨٠١ وغيرها .

وسأستعرض بشيءٍ من الإيجاز مواقفه مع بعض النحاة لنرى من خلال مسائلهم النحوية مدى تمسكه بآرائهم ، أو رفضه لها جاعلاً من الحديث الشريف المحور الأول الذي تدور حوله مناقشاته تعينه على ذلك كثرة ما استقرأهُ منها .

الأحاديث الشريفة التي نقلها عن النحاة :

تقدم في أول هذا الفصل أنّ الباحثين مختلفون في أول من احتج بالحديث وعدّه مصدرًا من مصادر الاستشهاد فمعظم من كتب عن شخصيةٍ نحويةٍ يرى أنّ صاحبه أولُ من احتج به . والحقيقة التي يمكن أن يُسلّم بها هي أنه لا يخلو كتابٌ من كتب النحاة من ذكر شيءٍ من الحديث الشريف .

لذلك فإنّ من السمات البارزة في احتجاجه به نقله الحديث عن طريق نحاةٍ سابقين له فهو يصرّح بذلك في عباراتٍ واضحة وذلك من خلال ذكر النحوي الذي نقل عنه الحديث . من ذلك ما نقله عن سيبويه من أنّ بعض العرب يرفع بـ (أفعل التفضيل) الظاهر بلا شروط . ويعرض لـ (أفعل التفضيل) ما يسوّغ ارتفاع الظاهر به عند جميع العرب وذلك أن يكون بعد نفيٍ مقصودًا به تفضيل شيءٍ على نفسه باعتبار محلّين أو وقتين .

مستشهدًا على ذلك بما نقله عنه من قوله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ : ﴿ **ما مِنْ ايامٍ أحبُّ إلى اللهِ فيها الصومُ منه في أيامِ العشر** ﴾ [٢] . [٣] ففاعل اسم التفضيل في الحديث هو لفظ (الصوم) [٤] .

ونقل عن ابن الانباري (ت ٣٢٨ هـ) في باب التثنية قوله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ : ﴿ **الأيدي ثلاث فيد الله تعالى العليا ، ويد المعطي ، ويد السائل السفلى إلى يوم القيامة** ﴾ [١] ، [٢]. ووافقه في الاستدلال به على أنّ التخالف في اللفظ لابد معه من تخالف المعنى ولم يمنع من التثنية ، فإنْ لا يمنع منها التخالف في المعنى مع عدم التخالف في اللفظ أحق وأولى [٣] .

---

[١] ينظر : المدرسة النحوية في مصر والشام : ٢٠٩ .
[٢] مسند أحمد : ١ / ٢٢٤ ، مع اختلاف الرواية .
[٣] ينظر : الكتاب : ١ / ٢٣٢ ، وتمام الحديث الشريف فيه : ﴿ من ذي الحجة ﴾ .
[٤] ينظر : شرح العمدة : ٧٧٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١١٤٠ .
[١] المستدرك على الصحيحين : ١ / ٥٦٦ – ٥٦٧ ، وشعب الإيمان : ٣ / ٢٦٨ مع اختلاف الروايات .
[٢] لم أقف على هذا الحديث في مصنفاته ، وهو في الهمع : ١ / ١٤٥ .
[٣] ينظر : التسهيل : ٦٧ ، وشرحه : ١ / ٦٠ .

والنحويون مختلفون في اشتراط اتفاق المعنى على أقوال :

الأول : الجواز ، وعليه أكثر المتأخرين .

والثاني : المنع ، وصححه ابن مالك تبعًا لأبي بكر بن الانباري ، لوروده في القرآن العزيز ، كقوله تعالى ﴿ **نَعْبُدُ إِلَـهَكَ وَإِلَـهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ** ﴾ [٤] وفي الكلام العربي الفصيح نظمًا ونثرًا [٥] .

والثالث : الجواز ، بشرط اتفاقهما في المعنى الموجب للتسمية نحو :الأحمران للذهب ، والزعفران . وعليه ابن عصفور [٦] ، وإلا فالمنع [٧] .

وفي باب (المفعول معه) نقل عن ابن خروق قول أم المؤمنين عائشة ﴿رضى الله عنها﴾ : ﴿ **كان رسول الله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ ينزل عليه الوحي وأنا وإيّاه في لحاف** ﴾ [٨] حيث تابعه في الاستدلال به على نصب المفعول معه قبل خبر ظاهر [٩] .

وجوّز ابن مالك في الحديث وجهًا آخرَ وهو أن يكون (إيّاه) في موضع رفعٍ عطفًا على (أنا) على سبيل النيابة عن ضمير الرفع . لأنّ أصل المبني إلا يخص بموضعٍ من الإعراب دون موضع ، والمضمرات من المبنيات إلا أنّه رجّح حمل الحديث على المفعول معه ، على رفعه عطفًا على الضمير (أنا) [١٠] .

وحجّته ما نقله عن أبي علي الشلوبيني (ت ٦٤٦ هـ) من قوله ﴿صلى الله عليه وسلم ﴾ : ﴿ **أبشروا فوالله لأنا وكثرة الشيء أخوفُ عليكم من قلته** ﴾ [١] بنصب (كثرة) [٢] . إذ عضّد به الشلوبيني ما حكاه عن الصيمري (ت ٥٤١ هـ) من جواز النصب في (أنت وشأنك) و (كلُّ رجل وضعيتَه) [٣] .

---

[٤] سورة البقرة / ١٣٣ .
[٥] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٦٠ – ٦١ .
[٦] ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١ / ١٣٥ – ١٣٦ ، والمقرب : ٣٩٣ .
[٧] ينظر : الهمع : ١ / ١٤٥ .
[٨] مصنف ابن أبي شيبة : ٦ / ٣٨٩ .
[٩] لم أقف على رأيه هذا في شرحه لكتاب سيبويه .
[١٠] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٢٥٩ – ٢٦٠ .
[١] الآحاد والمثاني : ٤ / ٢٧٤ وفيه ﴿من كثرةِ الشيء﴾ ، والأحاديث المختارة :٩ / ٢٧٨ وفيه ﴿لكثرةِ الشيء﴾ وليس فيه شاهد على الروايتين .
[٢] لم أقف على رأيه هذا في (التوطئة) .
[٣] ينظر : التبصرة والتذكرة : ١ / ٢٥٧ .

وقد كثرت الأحاديث التي نقلها عن النحاة إلاّ أنه أغفل الإشارة إلى النحاة الذين استقى منهم الحديث في بعض المواضع [٤] .

تأييد آراء النحاة بالأحاديث الشريفة :

إنّ المتأمل في مُصنفات ابن مالك يستطيع أنْ يتلمس بوضوح ثقافته العالية وإلمامه بكتب النحاة إلمامًا جعله يكشف عن مكنوناتها . وقد كثر في مصنفاته ذكر آراء النحاة إذ نقلها وأيدّها بما يحفظه من أحاديث شريفةٍ ابتداءً من الخليل وسيبويه وانتهاءً بالشلوبيني وابن خروف من غير ميلٍ إلى هذا النحويّ أو ذاك ، وإنّما كان السّماع والقياس هما الفيصل الذي يحتكم إليه في كل المسائل . والمسائل التي عضّد فيها مذاهب النحويين بالحديث الشريف كثيرة منها :

أ . جواز حذف اسم (إنّ) :

ذهب الخليل إلى جواز حذف اسم (إنَّ) إذا فُهم معناه ، وعنده أنّ ذلك ليس مخصوصًا بالشعر ، بل وقوعه فيه أكثر . وحذفه وهو ضمير الشأن أكثر من حذفه وهو غيره . قال سيبويه : (وروى الخليل – رحمه الله – أنّ ناسًا يقولون : إنّ بك زيدٌ مأخوذ ، فقال : هذا على قوله : إنّه بك زيدٌ مأخوذ ، وشبهّه بما يجوز في الشعر ، نحو قوله ، وهو ابن صريم اليشكري :

ويومًا توافينا بوجهٍ مقسَّمٍ كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارق السَّلْمْ [٥]) [٦]

فذهب ابن مالك مذهب الخليل وحمل عليه قول النبي ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ : ﴿ **إنّ من أشد الناس عذابًا يومَ القيامة المصورون** ﴾ [١] ، [٢] .

ب . تقدير ناصب للألفاظ التي تستعمل للتوكيد أو رافعها :

---

[٤] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٣١١ و ٢ / ١٩٩ ، ٣٨٧ ، ٤٣٢ ، و ٣ / ٥٩ وغيرها .
[٥] ينظر البيت في : المنصف : ٣ / ١٢٨ ، والإنصاف م (٢٤) : ١ / ٢٠٢ ، وعجزه في : أمالي ابن الشجري : ٢ / ٣ .
[٦] الكتاب : ١ / ٢٨١ .
[١] كذا رواه النسائي في سننه (المجتبى) : ٨ / ٢١٦ ، وسننه الكبرى : ٥ / ٥٠٤ ، ورواية البخاري : ٥ / ٢٢٢٠ ، ومسلم : ٣ / ١٦٧٠ ﴿ إنّ أشد ﴾ .
[٢] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ١٣ ، وشواهد التوضيح : ٢٠٥ .

قال سيبويه في الكتاب : (وسألت الخليل – رحمه الله – عن : [مررتُ بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسهما] ، فقال : الرفع على هما صاحبايَ أنفُسُهما ، والنصب على أَعنيهما ، ولا مدح فيه لأنّه ليس مما يُمدحُ به) [٣] . نقل ذلك عنه ابن مالك وحمل عليه قوله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ : ﴿**فصلّوا جلوساً أجمعين** ﴾ [٤] على النصب : (كأنّه قال : أعنيكم أجمعين) [٥].

ج . نصب المنادى المتجدد قصد تعريفه بالنداء إذا كان موصوفًا :

ذكر ابن مالك أنّ المنادى يُنصب إذا كان نكرةً غير متجددٍ تعريفها ، كقول الأعمى : (يا رجلا خُذْ بيدي) . وقد يجري المتجدد التعريف بالقصد إذا كان موصوفًا مجرى ما لم يتجدد له تعريف ، ونقل عن الفراء أنّ العَرب تؤثر نصب النكرة المقصودة الموصوفة ، يقولون : (يا رجلاً كريمًا أقبل) ، فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون [٦] .

وأيّد رأي الفراء بقوله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ في سجوده : ﴿ **سجد لك خيالي وسوادي وآمن بك فؤادي ربِّ هذه يدي بما جنيتُ على نفسي يا عظيمًا يرجى لكل عظيم ادفع عني كل عظيم** ﴾ [٧] ، [٨] .

وبعدْ فإن كثرة الأحاديث التي ساقها تأييداً لمذاهب النحاة [١] لتدلُّ دلالةً واضحةً على سعة اطلاعه على الحديث الشريف وقدرته الفائقة على توظيفه لاستنباط القواعد النحوية والاستدراك على الأولين ما فاتهم بسبب قلة اعتمادهم على الحديث الشريف مصدرًا من مصادر التقعيد النحوي .

---

[٣] الكتاب : ١ / ٢٤٧ .

[٤] سنن ابن ماجه : ١ / ٢٧٦ ، وسنن الدار قطني : ١ / ٣٢٩ ، وفي صحيح البخاري : ١ / ٢٥٣ ، وصحيح مسلم : ٤ / ١١٢ ﴿ أجمعون ﴾ .

[٥] شرح العمدة : ٥٦٨ .

[٦] لم أقف على رأيه هذا في (معاني القرآن) ، ينظر : شرح الاشموني : ٣ / ١٣٨ ، والهمع : ٢ / ٢٩ ، وشرح التصريح : ٢١٣ .

[٧] شعب الإيمان : ٣ / ٣٨٥ .

[٨] ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ٣٩٣ ، وشرح العمدة : ٢٨٧ .

[١] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٠٧ ، و ٢ / ٢٦٦ ، و ٣ / ١٣٨ ، ١٩٢ ، ٣١٥ ، ٣٤٦ ، ٣٩٣ ، و ٤ / ٤٤ ، وشرح العمدة : ٣٧٩ ، ٤٢٠ ، وشرح الكافية الشافية: ٣٩٢ ، ١٠٦٩ ، ١٢١٧ ، ١٥٥٢ ، وشواهد التوضيح : ١٥٣ ، ١٦٤ ، ١٦٧ ، ١٩٩ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٥ وغيرها .

ردوده على النحاة من خلال الحديث الشريف :

إنّ ابن مالك من النحاة المتأخرين ، وعلى الرغم من أنّ هؤلاء عرفوا بكثرة متابعتهم للقدماء فإنّ هذا لا يعني أنّه كان مردّدًا لآراء من سبقوه وإنمّا خالفهم في كثيرٍ من المسائل التي ذهبوا إليها وعلى رأسهم سيبويه ، وهذه الآراء الاجتهادية شأنها شأن كل ما استجد من آراء النحاة المتأخرين تمثل فرعًا من أصلٍ ثابتٍ استقر ورسخ وبان في مؤلفات البصريين والكوفيين الأوائل ، ولكنها مع كونها فرعًا من أصلٍ فإنما تمنح أصحابها مظهرًا من مظاهر الاستقلال الفكري وبعدًا في الفهم [٢] . من ذلك :

أ . ترجيح اتصال ثاني الضميرين المنصوبين بفعل غير قلبي :

إذا تعلّق بعاملٍ واحدٍ ضميران متواليان واختلفا في الرتبة وقُدِّم أقربهما رتبةً أجاز ابن مالك فيهما لوجهين ، إلاّ أنّ الوجه الراجح عنده الاتصال لموافقته الأصل ولأنّ القرآن العزيز نزل به دون الانفصال ، كقوله تعالى : ﴿ **إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا ..**﴾ [٣] ومما احتج به على ترجيح الاتصال قول المرأة لرسول الله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ : ﴿ **يا رسول الله ، إني نسجت هذه بيدي لأكسوَكَها** ﴾ [٤] . وقول رجلٍ من القوم له ﴿ عليه الصلاة والسلام ﴾ : ﴿ **يا رسول الله أكسُينها** ﴾[٥] . وقول الخضر ﴿ عليه السلام ﴾ : ﴿ **يا موسى ، إنّي على علم من علم الله علمنيه لا تعلمه انت ، وأنتعلى علم علّمَكَهُ اللهُ لا أعلمه** ﴾ [١] ، [٢].

مخالفًا بذلك سيبويه الذي يرى أنّ الاتصال في هذه الأحوال ونحوها واجبٌ ، والانفصال ممتنعٌ [٣] . أمّا ما ذهب إليه سيبويه من امتناع انفصال ثاني الضميرين فهو مردودٌ لورود السماع به كقوله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ : ﴿**فإنّ الله ملّكُمْ إيّاهم ، ولو**

---

[٢] ينظر : شرح اللمحة البدرية : (مقدمة المحقق) : ١ / ١٧٠ .
[٣] الأنفال / ٤٣ .
[٤] حديثٌ طويل وهو في صحيح البخاري : ٢ / ٧٣٧ ، والمقصودة بالحديث (بردة منسوج في حاشيتها) .
[٥] الحديث نفسه ، المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .
[١] صحيح البخاري : ١ / ٥٧ .
[٢] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٥٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٢٣٢ ، وشواهد التوضيح : ٨٢ .
[٣] ينظر : الكتاب : ١ / ٣٨٤ .

شاء لملّكَهُمْ إيّاكم﴾ [٤] . وقول سهل بن سعد ﴿رضي الله عنه﴾ : ﴿ **فأعطاه إيّاه** ﴾ [٥] ، وقول هرقل لأبي سفيان ﴿ رضي الله عنه ﴾ : (**كيف كان قتالكم إيّاه**) [٦] ، [٧] .

ب . وقوع الجملة القسمية خبرًا :

ذهب ابن مالك إلى جواز وقوع الجملة القسمية خبرًا محتجًا على ذلك بقوله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ : ﴿**قد كان مَن قبلَكم ليمشطنَّ بمشاط الحديد** ﴾[٨] . والتقدير : (قد كان مَن قبلكم والله ليمشطنّ) وهذا في خبر (كان) غريب . وإنّما يكثر في خبر المبتدأ ، كقوله تعالى : ﴿**وَالَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي ٱللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً** ﴾ [٩] . وقول النبي ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ : ﴿ **وقيصرُ ليهلكنّ ثم لا يكونُ قيصرُ** ﴾ [١٠] ، [١١].

وفي ذلك ردٌّ على الفراء الذي منع وقوع الجملة القسمية خبرًا [١٢] . ولا حجة للفراء في إنكار وقوع الجملة القسمية خبرًا لثبوت ذلك في النقل الصحيح الفصيح .

وممّن انتصر لرأي ابن مالك هذا ابن هشام الأنصاري حيث توسع في الاحتجاج له مستندًا على حجج ابن مالك وآرائه في المسألة غير أنه نسب منع وقوع الجملة القسمية خبرًا إلى ثعلب لا إلى الفراء [١] .

ج . إبدال نكرة من معرفة :

ذهب ابن مالك إلى جواز إبدال النكرة من المعرفة مع اختلاف اللفظين ، محتجاً بقول أبي ذر ﴿ رضى الله عنه ﴾ : ﴿ **سألت رسول الله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ : هل**

---

[٤] لم أقف عليه في كتب الحديث رغم طول البحث .
[٥] صحيح البخاري : ٢ / ٧٣٧ ، وقد تقدم تخريجه وهو (حديث البردة) .
[٦] المصدر نفسه : ٣ / ١٠٣٢ .
[٧] ينظر : شواهد التوضيح : ٧٧ – ٨٢ ، وشرح التسهيل : ١ / ١٥٣ .
[٨] صحيح البخاري : ٣ / ١٣٩٨ ، وفيه ﴿ لقد ﴾ و ﴿ ليمشط ﴾ .
[٩] النحل / ٤١ .
[١٠] صحيح البخاري : ٣ / ١١٠٢ .
[١١] ينظر : شواهد التوضيح : ٢٢١ .
[١٢] ينظر : معاني القرآن : ١ / ٢٧٥ – ٢٧٦ .
[١] ينظر : المغني : ٥٢٩ – ٥٣٢ ، والإعراب عن قواعد الاعراب : ٧٩ . ولم أجد ذلك في مجالسه .

رأى ربَّه ؟ فقال رأيتُهُ نورًا أنّى أراه ﴾ [٢] . فأبدل (نوراً) وهو نكرة من مفعول (رأيت)وهذا من إِبدال الظاهر من المضمر المفسَّر به [٣] . حيث اجتمع في الحديث الشريف شاهدان هما إِبدال الظاهر من المضمر ، وإِبدال نكرة من معرفة .

وفيه ردٌّ على الكوفيين الذين اشترطوا في إِبدال النكرة من المعرفة اتفاق لفظيهما كما في قوله تعالى : ﴿**لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ** [٤]﴾ [٥] . وهذا الرأي مردودٌ بما تقدم من قول أبي ذر ﴿ رضى الله عنه ﴾ وبما ثبت من قول الفصحاء الذين يعتد بكلامهم ، كقول حُمَيْد بن ثور :

ولنْ يلبثَ العصران يومٌ وليلةٌ إذا طلبا أنْ يُدرِكا ما تيمّما [٦]

حيث أبدل (يوم) و(ليلة) مع كونهما نكرتين من (العصرين) وهو معرفة . وغيرها من الشواهد التي وقع فيها إِبدال المعرفة من النكرة [٧] .

إنّ ردود ابن مالك الكثيرة على النحاة [٨] على اختلاف مذاهبهم تكشف لنا عن استقلاليته في اختيار آرائه ، وأنه لم يكن تبعًا لهذا النحوي أو ذاك وقد رأينا أنه بَنى موافقاتهِ للنحاة وردوده عليهم على ما ورد في الحديث الشريف .

استنباط القواعد النحوية من الحديث الشريف :

إنّ ابن مالك قد توسع في الاستشهاد بالحديث حتى صار هذا من أهم مميزات مذهبه النحوي ، وكان يكثر من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب .

وتعقَّب على النحويين كثيرًا مما فاتهم معتمدًا على الحديث الشريف وصرح بذلك بعباراتٍ واضحة في مواضع كثيرة من مصنفاته ، كما سيأتي .

والأحاديث التي بنى عليها القواعد النحوية كثيرةٌ جدًا بحيث يطول استقصاؤها وهي وحدها كافيةٌ للنهوض برسالةٍ جامعيةٍ مستقلة [١] . لذلك سأتناول جوانب منها بشيءٍ من الإيجاز .

---

[٢] مسند أحمد : ٥ / ١٤٧ ، ١٧٠ ، مع اختلاف الرواية .
[٣] ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ٣٣١ ، وشرح العمدة : ٥٨٢ .
[٤] العلق / ١٥ – ١٦ .
[٥] ينظر : الكتاب : ١ / ٢٢٤ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢ / ٣٧٩ ، والمساعد :٢ / ٤٢٩ ، وشرح التصريح : ٢ / ١٩٧ .
[٦] ديوانه : ٨ .
[٧] ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ٣٣١ – ٣٣٢ ، وشرح العمدة : ٥٨٣ .
[٨] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٣٤٦ ، ٣٤٨ ، و ٢ / ١٣ ، و ٣ / ٩٥ ، ٣٣٤ ، ٣٥٩ ، وشرح العمدة : ٤٨٣ ، وشواهد التوضيح : ٨٢ ، ٩٤ ، ١٨٠ ، ٢٣٤ وغيرها .

أ . إجراء (عدَّ) مجرى (ظنّ) معنًى وعملا:

تابع ابن مالك الكوفيين في إجراء (عدَّ) مجرى (ظنّ) معنًى وعملا [٢] . وذكر أن إجراءَها مجرى (ظنّ) معنًى وعملا مما أغفله أكثر النحويين وهو كثيرٌ في كلام العرب، واحتج على ذلك بقول بعض الصحابة ﴿رضي الله عنهم﴾ : ﴿ **جاء جبريل ﴿ عليه السلام ﴾ إلى النبي ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ فقال : ما تعدّون أهلَ بدرٍ فيكم ؟ قال : من أفضل المسلمين** ﴾ [٣] .

فـ (ما) من قوله ﴿ عليه السلام ﴾ ﴿**ما تعدون أهلَ بدرٍ** ﴾ استفهامية في موضع نصبٍ مفعولٍ ثانٍ ، و (أهلَ) : مفعولٌ أول . وقُدِّمَ المفعول الثاني لأنه مستفهمٌ به . والاستفهام له صدر الكلام [٤] .

ولا عبرة بما فعله أكثر النحاة في عدم ذكرها في باب (ظنّ) لورودها في كلام العرب ، نحو قول النعمان بن بشير الأنصاري :

فلا تَعْدُدِ المولى شريكَكَ في الغنى ولكنَّما المولَى شريكُكَ في العدْمْ [٥]

وقيل هي بمعنى (ظنّ) بالتضمين . ومنع البصريون تعدّي (عدَّ) إلى اثنين لغةً واستعمالا [٦] .

ب . استعمال (حوَّلَ) بمعنى (صيَّر) :

(صيَّرَ) من أفعال التحويل وسميت كذلك لدلالتها على الانتقال من حالٍ إلى أخرى [١]، وهي كما جاءت في التسهيل : (صيّر ، وأَصار ، وما رادفهما من (جَعَلَ) و (هَبْ) غير المتصرفة ، وردّ ، وترك ، وتَخِذ ، واتخذ ، وأكان) [٢] . إذ تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين لها .

وبعض هذه الأفعال التي أوردها ابن مالك ، انفرد بها عن غيره من النحاة ، فمثلاً (أصار) عنده بمعنى (صيّر) ، والفعل (أكان) قاسه على (أصار) وهو قياسٌ جائزٌ

---

[١] ذكرت الدكتورة خديجة الحديثي طائفةً منها في كتابها (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف) : ٢٣٩ – ٣١٦ .
[٢] ينظر : الهمع : ١ / ٤٧٦ .
[٣] صحيح البخاري : ٤ / ١٤٦٧ .
[٤] ينظر : شواهد التوضيح : ١٨٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٥٤٥ .
[٥] ديوانهُ : ١٥٩ .
[٦] ينظر : الارتشاف : ٣ / ٥٧ ، والهمع : ١ / ٤٧٧ .
[١] ينظر : شرح ابن عقيل : ٢ / ٤٠ .
[٢] التسهيل : ٧١ .

عنده ، وأنكر ذلك أبو حيان لعدم ورود السماع به [٣] . فهو على الرغم من قدرته البارعة على استحضار الشواهد فإنّه لم يتمكن من الإتيان ولو بشاهدٍ واحدٍ على استخدام (أصار) و (أكان) متعديين وكذلك فإن القياس لا يشفع له أيضًا إذ إنّ النقل بالهمزة قياسٌ في اللازم ، سماع في المتعدي [٤] .

وأنكر بعضهم تعدي (ترك) و (تخذ) إلى اثنين وقال : إنّما يتعدى إلى واحدٍ والمفعول الثاني حال [٥] .

والذي يعنينا من هذه الخلاصة استعمال : (حوّل) بمعنى : (صيّر) في نصب مفعولين أصلهما مبتدأٌ وخبر ، الذي ذكره ابن مالك واحتج له بقوله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ : ﴿ **ماأُحِبُّ أنَّه يُحوَّلُ لي ذهبًا** ﴾ [٦] . قال معقّبًا على هذا الحديث الشريف : (تضمن هذا الحديث استعمال (حوّل) بمعنى (صيّر) عاملةً عملها . وهو استعمالٌ صحيحٌ خُفِي على أكثر النحويين . وقد جاءت في هذا الحديث مبنيةً لما لم يسمّ فاعله فرفعت أول المفعولين ، وهو ضمير عائد إلى (أُحد) ونصبت ثانيهما وهو (الذهب)) [٧] .

والذي يتّجه للباحث أنْ لا مانع من استخدام (حوّل) بمعنى (صيّر) لأنّها مشابهةٌ لها في المعنى والاستعمال أولاً ، ولورود السّماع بها كما في الحديث الشريف المتقدم ثانيًا .

ويمكن لنا القياس على الحديث ، فنقول : (حوّلتُ القماشَ ثوبًا) و (الماءَ ثلجًا) أو كما مثّل ابن مالك بـ (حوّلَ اللهُ طائفةً من اليهودِ قرَدةً) [٨] .

ج . إهمال (متى) الشرطية حملاً على (إذا) :

(متى) اسم استفهامٍ لعموم الزمان وترد للشرط فتعمل الجزم في فعلي الشرط والجزاء ، نحو : متى تقمْ أقمْ . وتنفرد (متى) عند ابن مالك بجواز إهمالها فلا تعمل في الجزاء ، حملاً على (إذا) لأنّ الأصل فيها ألاّ تعمل [١] .

واحتج على إهمالها بقول أُم المؤمنين عائشة ﴿ رضي الله عنها ﴾ : ﴿ **إنّ ابا بكرٍ رجلٌ أسيف وأنّه متى يقومُ مقامكَ لا يُسْمِع الناس** ﴾ [٢] .

---

[٣] ينظر : الارتشاف : ٣ / ٦٢ .
[٤] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ١٠٠ .
[٥] ينظر : الهمع : ١ / ٤٨٣ .
[٦] جزءٌ من حديثٍ والمعني به (جبل أحد) ، صحيح البخاري : ٢ / ٨٤١ .
[٧] شواهد التوضيح : ١٢٥ .
[٨] ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
[١] ينظر : شواهد التوضيح : ٧٢ .
[٢] صحيح ابن خزيمة : ٣ / ٥٣ ، ومسند أبي عوانة : ١ / ٣٤٣ ، وصحيح ابن حبان : ٢٩٢ / .

ومن شواهد المسألة عنده قول أبي جهل لأبي صفوان : (متى يراك الناس قد تخلفت ، وأنت سيد أهل الوادي ، تخلفوا معك) [٣] . وقد تُحمل (إذا) على (متى) فتعمل الجزم عند ابن مالك كما في قوله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ لعليّ وفاطمة ﴿ رضي الله عنهما ﴾ : ﴿ **إذا أخذتما مضاجعكما تُكبرِّا أربعًا وثلاثين ، وتسبِّحا ثلاثًا وثلاثين وتُحمِّدا ثلاثًا وثلاثين** ﴾ [٤] .

د . وقوع خبر (كاد) مقرونًا بـ (أنْ) :

ذهب النحاة إلى عدم جواز اقتران خبر أفعال المقاربة بـ (أنْ) إلاّ في الضرورة ، والسبب المانع من اقتران هذه الأخبار بها دلالة الفعل على الشروع كـ (طَفِق) و (جَعَلَ) فإنّ (أنْ) تقتضي الاستقبال ، وفعل الشروع يقتضي الحال فتنافيا [٥] .

إلا أنّ ابن مالك جوّز اقتران خبر هذه الأفعال بـ (أنْ) قياسًا وسماعًا مع اعترافه بأنّ وقوعه غير مقرونٍ بها أكثر وأشهر ، لأنه لم يقع في القرآن إلاّ كذلك . ومن وروده مقرونًا بها قول أنس ﴿ رضي الله عنه ﴾ : ﴿**فما كدنا أنْ نصلَ إلى منازلنا** ﴾ [٦] . وقول جبير بن مُطعَم ﴿رضي الله عنه﴾ : ﴿ **كاد قلبي أنْ يطيرَ** ﴾ [٧] . وقد اجتمع الوجهان في قول النبي ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ : ﴿ **كاد الحسدُ يغلبُ القدر ، وكاد الفقرُ أنْ يكونَ كفرًا** ﴾ [١] ، وقول عمر بن الخطاب ﴿ رضي الله عنه ﴾ : ﴿ **ما كدتُ أنْ أُصليّ العصرَ حتى كادت الشمسُ تغربُ** ﴾ [٢]. وهو استعمالٌ فصيحٌ ونقل صحيح به تأكد الدليل ، ولم يوجد لمخالفته سبيل [٣] .

هـ . استعمال (بَيْنَ) ظرف زمان :

---

[٣] صحيح البخاري : ٤ / ١٤٥٣ وفيه ﴿ متى ما ﴾ .

[٤] المصدر نفسه : ٣ / ١٣٥٨ وفيه ﴿ تكبران ﴾ و ﴿ تسبحان ﴾ و ﴿ تحمدان ﴾ ، وورد في أمالي المحاملي : ١ / ١٩٢ ، وحلية الأولياء : ٤ / ٣٥٥ ، ﴿ أنْ تكبرا ﴾ ولا شاهد له على هاتين الروايتين . ولم أقف على الرواية التي رواها رغم طول البحث .

[٥] ينظر : الكتاب : ١ / ١٥٥ ، وشرح ابن الناظم : ١١٣ .

[٦] صحيح البخاري : ١ / ٣٤٤ .

[٧] المصدر نفسه : ٤ / ١٨٣٩ .

[١] المعجم الأوسط : ٤ / ٢٢٥ ، وفيه تجريد خبر (كاد) من (أنْ) في الموضعين ، ومسند الشهاب : ١/ ٣٤٢ وفيه إقتران خبر (كاد) بـ (أنْ) في الموضعين .

[٢] صحيح البخاري : ٤ / ١٥٠٩ .

[٣] ينظر : شواهد التوضيح : ١٥٩ ــ ١٦٠ .

ذهب النحاة إلى أنّ (بَيْنَ) ظرف مكان . وهو المشهور الشائع كقوله تعالى : ﴿ **لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاس فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ** ﴾ [٤] .

إلاّ أنّ ابن مالك جوّز فيها أنْ تكون ظرف زمان مستدلاً كعادته في إثبات القواعد الكلية ، بحديث ساعة الجمعة : ﴿ **وهي ما بينَ خروج الإمام وانقضاء الصلاة** ﴾[٥]، [٦].

و . خروج (سوى) عن الظرفية :

ذهب ابن مالك إلى أنّ (سوى) الاستثنائية أسم يُستثنى به ويجرُّ ما يُستثنى لإضافته إليه ، ويعرب بحركات مقدرة [٧] . وهو بهذا يخالف أكثر البصريين في إدعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف [٨] . وخالفهم ابن مالك لأمرين :

أحدهما : إجماع أهل اللغة على أنّ معنى قول القائل : (قاموا سواك) و (قاموا غيرك) واحد . وأنّه لا أحد منهم يقول إنّ (سوى) عبارة عن مكان أو زمان . وما لا يدلُّ على مكان ولا زمان فهو بمعزل عن الظرفية .

والآخر : إنّ من حكم بظرفيّتها حكم بلزوم ذلك ، وأنها لا تتصرف .

والواقع في كلام العرب نثراً ، ونظماً خلاف ذلك ، فإنها قد أُضيف إليها وابتدئ بها ، وعملت فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية . من ذلك قول النبي ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ : ﴿ **سألتُ ربِّي ألاّ يُسلّط على أمتي عدوّا من سوى أنْفسهم** ﴾ [١] ، وقوله ﴿ عليه الصلاة والسلام ﴾ : ﴿**ما أنتم في سواكم من الأمم إلاّ كالشعرة البيضاء في جلد الثورالأسود** ﴾ [٢] . فـ (سوى) في الحديثين مجرورة بحرف الجر . ثم استشهد بتسعة أبيات على خروج (سوى) عن الظرفية [٣] .

والواقع أنّ الدليل الذي يحتج به ابن مالك هنا لصحة رأيه يتجه وجهتين :

الأولى : عقلية تستند إلى القياس على النظير المماثل معنىً ووظيفةً .

---

[٤] سورة البقرة / ٢١٣ .
[٥] صحيح مسلم : ٢ / ٤٤٣ .
[٦] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٢٣٢ .
[٧] ينظر : شرح الكافية الشافية : ٧١٦ .
[٨] ينظر : الكتاب : ١ / ٣٧٧ ، واللمع : ١٤٤ ، وشرحه : ١ / ٥٤ ، والانصاف: م (٣٩) : ١ / ٢٩٤ .
[١] مسند الروياني : ١ / ٤١٣ ، مع اختلاف الرواية .
[٢] صحيح مسلم : ١ / ٢٠١ ، مع اختلاف الرواية .
[٣] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٣١٥ ، وشرح الكافية الشافية : ١٧١ – ٧١٩ .

والأخرى : سماعية تستند إلى الشواهد الفصيحة من النثر والشعر [٤] .

ز . لحاق نون الوقاية لـ (افعل التفضيل) :

نون الوقاية ، وتسمى نون العِماد أيضًا ، وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بواحد من أربعةٍ هي : الفعل متصرفًا كان أم جامدًا ، واسم افعل ، والحرف ، وأفعل التعجب على خلافٍ في ذلك [٥] .

وأجاز ابن مالك لحاقها لـ (أفعل التفضيل)حملاً على أفعل التعجب ، والفعل معنًى ووزنًا ، واحتج على ذلك بما ورد في صحيح البخاري من قوله ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ : ﴿ **غيرُ الدَّجال أخوفني عليكم** ﴾ [٦] . والأصل : (أخوف مخوفاتي عليكم) فحذف المضاف إلى الياء وأقيمت النون مقامه فاتصل (أخوَف) بالياء معمودة بالنون [٧] .

والمستفاد من قول ابن مالك المتقدم أنه لا مانع من دخول النون المذكورة على (أفعل التفضيل) من جهة السماع . وممن وافقه على ذلك أبو حيان [٨] ، والمرادي [٩] .

ح : إجراء (هَنُ) مجرى (يد) في الإعراب بالحركات :

(هَنُ) وهي من الأسماء الستة ، والمشهور أنّ هذه الأسماء تعرب بالحروف إذا أُضيف إلى غير ياء المتكلم [١] .إلاّ (هَنُ) فالأكثر أنْ تعرب بالحركات الظاهرة أُضيفت أم لم تضف .وقلّما تعرب بالحروف . كما صرّح بذلك ابن مالك بقوله : (وقد جرتْ عادة أكثر النحويين أنْ يذكروا (الهنُ) مع هذه الأسماء فيوهم ذلك مساواته لهنَّ في الاستعمال ، وليس كذلك ، بل المشهور فيه إجراؤه مجرى (يد) في ملازمة النقص إفراداً وإضافة ، وفي إعرابه بالحركات ، كما روي أن النبي ﴿صلى الله عليه

---

[٤] ينظر : الاحتجاج النحوي عند ابن مالك : ٢٩ .
[٥] ينظر : الجنى الداني : ١٨١ ، والمغني : ٤٥٠ .
[٦] مسند احمد : ٥ / ١٤٥ ، وفيه ﴿ لغير ﴾ ، وصحيح مسلم : ٤ / ٢٢٥١ وليس فيه ﴿ غير ﴾ .
[٧] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٣٩ ، وشواهد التوضيح : ١٧٨ .
[٨] ينظر : الارتشاف : ١ / ٤٧٢ .
[٩] ينظر : توضيح المقاصد : ١ / ١٦٧ .
[١] ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٥٣ ، وشرح قطر الندى : ٤٧ .

وسلم﴾ قال: ﴿ **من تعزّى بعزاء الجاهلية فأعضُّوه بهن أبيه ولا تكنُوا** ﴾ [٢] ، وقال عليٌّ ﴿ رضي الله عنه ﴾ : ﴿ **من يَطُل هنُ أبيه ينتطق به ..** ﴾[٣] فمن لم ينبه على قلته فليس بمصيب ، وإن حظي من الفضائل بأوفر نصيب) [٤] .

والحق أنّ لغة النقص هي الراجحة ، وهي التي عليها التعويل ، لأنّ (لغة النقص مع كونها أكثر استعمالا أفصح قياسًا ، وذلك لأنّ ما كان ناقصاً في الإفراد فحقه أن يبقى على نقصه في الإضافة ، وذلك نحو (يد) أصلها (يدَيٌ) فحذفوا لامها في الإفراد وهي الياء ، وجعلوا الإعراب على ما قبلها ، فقالوا : (هذه يدٌ) ثم لما أضافوها أبقوها محذوفة اللام [٥].غير أن هذا لا يعني أن الأتمام ممتنع في (هنُ) بل هو جائز على قلته ، إلا أن النقص فيه احسن وافصح .

ط . ثبوت ميم (فم) مع الإضافة :

أجاز ابن مالك ثبوت ميم (فم)إذا أُضيفت إلى ظاهر أو ضمير ، فيقال : كلمته من فمي إلى فمه . وجاز أنْ يضاف عاريًا من الميم ، فيقال : كلمتُه من فيّ إلى فيه . واحتج على ثبوت ميم (فم) مع الإضافة بقول رسول الله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ : ﴿ **لخلوف فم الصائم أطيبُ عند الله من ريح المسك** ﴾ [٦] ، ثم عقّب على الحديث بقوله : (وهذا يدل على قلة علم من زعمَ عدم ثبوت الميم مع الإضافة) [٧] .

وهذا مما يثري النحو العربي ويجعلُ قواعدَه أكثرَ اتساعًا بزيادة قواعد جديدة إذ إنّ النحاة حكموا بندرته في الشعر . ومعنى هذا أنهم منعوا وجوده في النثر [١] .

وبعد فإنّ ما ذكرته من الأحاديث الشريفة التي احتجّ بها على إثبات القواعد الكلية هو غيضٌ من فيض إذا ما قورن بمئات الأحاديث التي وظّفها لخدمة القاعدة النحوية [٢] وهي تكشف لنا عن مدى اهتمام ابن مالك ﴿ رحمه الله ﴾ بالحديث الشريف

---

[٢] مسند أحمد : ٥ / ١٣٦ ، وسنن النسائي : ٥ / ٢٧٢ .
[٣] مجمع الأمثال : ٢ / ٣٠٠ ، ومعناه : من كثر أخوته اشتد بهم ظهره وقوي .
[٤] شرح التسهيل : ١ / ٤٤ ، وينظر : شرح العمدة : ١٢٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٨٣ .
[٥] شرح شذور الذهب : ٤٣ .
[٦] صحيح البخاري : ٢ / ٦٧٠ ، وصحيح مسلم : ٢ / ٨٠٧ .
[٧] شرح التسهيل : ٣ / ٢٨٥ ، وينظر : شرح العمدة : ٥١٦ .
[١] ينظر : شرح التصريح : ١ / ٦٠ ، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : ٢٥٩ .
[٢] ينظر : شرح التسهيل: ١ / ١٠٦ ، ٢٦٠ ، ٢٧٦ ، ٣٤٧ ، ٣٩١ ، و ٢ / ٣٤ ، ٦٦ ، ١٩٩ ، ٢١٠ ، ٣٠٨ ، ٣٩٣ ، و ٣ / ٥٩ ، ١٣٥ ، ١٩٠ ، ٢٨٥ ، و ٤ / ٨٢ ، ٩١ .وشرح العمدة :

وقدرته البارعة على استنباط الشاهد منه . وبهذه الأمثلة الكثيرة يكون قد دحض فكرة رفض الاحتجاج بالحديث الشريف التي شاعت بين النحاة عقودًا من الزمن .

التوجيه النحوي للأحاديث الشريفة :

أمّا إذا رأى ابن مالك أنّ الحديث الشريف مخالفٌ للقواعد النحوية المعروفة فلا يهدره ، وإنمّا يعمد إلى توجيهه بكل ما أُوتي من ملكة نحوية توجيهًا يُساير القياس النحوي . وقد تقدم أنّ كتاب (شواهد التوضيح والتصحيح) قائم على توجيه طائفة من نصوص صحيح البخاري التي لا تتماشى والقواعد النحوية وهي كثيرة فيه وفي غيره من مصنفاته ، من ذلك مثلا ما نقله في باب (الحال) عن سيبويه من أنّ الحال قد يجيء معرفًا بالإضافة شذوذًا فيؤول بنكرة ، وإنّ (أفعل التفضيل) إذا أضيف إلى معرفة يعرّف [٣] . ثم أورد ابن مالك قول بعض نساء الصحابة ﴿ رضي الله عنهم ﴾ : ﴿ **وما لنا أكثر أهل النار** ﴾ [٤] فقد وقع اسم التفضيل هنا حالا مع أنّه مضاف إلى معرفة فتأوّله بنكرة تبعًا لسيبويه . وجوّز فيه وجهًا آخرَ وهو أنْ تكونَ المرأة أرادت : ﴿ **وما لنا ترانا أكثرَ أهل النار** ﴾ فحذفت (ترانا) لأنّها قالت ذلك بعد قول النبي ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ : ﴿ **تصدّقن فإنّي رأيتكن أكثر أهل النار** ﴾ والرؤية هنا كانت بصرية فضمّنها معنى العلم فتعدت إلى مفعولين [٥] .

ومن الأحاديث التي وجهها قول أبي جُحيفة ﴿ رضي الله عنه ﴾ : ﴿ **خرج علينا رسول الله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ بالهاجرة ، فأُتِيَ بوَضوءٍ فتوضأ ، فصلى بنا الظهر والعصر ، وبين يديه عنزةٌ ، والمرأة والحمار يمرّون من ورائها** ﴾ [١] . والمشكل في هذا الحديث قوله ﴿ رضي الله عنه ﴾ : ﴿ **والمرأة والحمار يمرون** ﴾ حيث أعاد ضمير الذكور العقلاء على مؤنث ومذكر غير عاقل .

---

١٦٩ ، ٥٠٢ . وشرح الكافية الشافية:٢١٠ ، ٣٩٠ ، ٥٣٢ ، ١٥٨٦. وشواهد التوضيح:٦٢ ، ٦٧ ، ٧٩ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٧٣ ، ١٨٣ ، ١٨٩ ، ١٩٢ ، ٢٦٥ ، وغيرها .

[٣] ينظر : الكتاب : ١ / ٢٧١ – ٢٧٢ وفيه : (هذا باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة : وذلك قولك (هذا أولُ فارسٍ مقبلٌ) و (هذا خيرٌ منك مقبلٌ) ومما يدلك على أنهن نكرات أنّهن مضافات إلى نكرة وتوصف بهنّ النكرة ... ومن قال (هذا أولُ فارسٍ مقبلا) من قبل أنّه لا يستطيع أنْ يقول (هذا أولُ الفارس) فيُدخِلَ عليه الألف واللام ، فصار عنده بمنزلة المعرفة فلا ينبغي له أنْ يصفه بالنكرة .. .) .

[٤] صحيح البخاري : ١ / ٨٣ ، وصحيح مسلم : ٣ / ٢٦٣ .

[٥] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٣٢٧ .

[١] صحيح البخاري : ١ / ١٨٨ .

وقد وجه ابن مالك هذا الإشكال بقوله : (والوجه فيه أنّه أراد : (والمرأةُ والحمارُ وراكبهُ) فحذف (الراكب) لدلالة (الحمار) عليه ، مع نسبة مرور مستقيم إليه ، ثم غلّب تذكير (الراكب) المفهوم على تأنيث (المرأة) وعقلها على بهيمية (الحمار) فقال : (يمرون). ومثل (يمرون) المخبر به عن مذكور ومعطوف محذوف وقوع (طُلَيْحان) في قول بعض العرب : (راكبُ البعير طُلَيْحان)[٢] يريد : راكب البعير والبعيرُ طُلَيْحان) [٣] .

ومنها قول أبي برزة الأسلمي ﴿ رضي الله عنه ﴾ : ﴿ **غزوت مع رسول الله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ ... سبع غزواتٍ أو ثماني** ﴾ [٤] . والإشكال فيه قوله ﴿ رضي الله عنه ﴾ : ﴿ **ثماني** ﴾ والأجود أنْ يقال : (ثمانيًا) بالتنوين ، لأن لفظ (ثمانٍ) وإن كان كلفظ (جوارٍ) في أنّ ثالث حروفه ألف بعدها حرفان ثانيهما ياءٌ ، فهو يخالفه في أنّ (جواري) جمع ، و (ثمانيًا) ليس بجمع . ثم وجّه الإشكال في هذا الحديث الشريف ثلاثة أوجه :

الأول : وهو أجودُها ، أن يكون أراد : (أو ثمانيَ غزواتٍ) ثم حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على ما كان عليه قبل الحذف ، وحسّن الحذف دلالة ما تقدم من مثل المحذوف .. .

الثاني : أن تكون الإضافة غير مقصودة ، وتُرِكَ تنوينَ (ثمانٍ) لمشابهته (جواريَ) لفظًا ومعنىً ....

الثالث : أن يكون في اللفظ (ثمانيًا) بالنصب والتنوين ، إلا أنّه كُتب على اللغة الربعية ، فإنّهم يقفون على المنون المنصوب بالسكون فلا يحتاج الكاتب على لغتهم إلى ألف ، لأنّ من أثبتها في الكتابة لم يراعِ إلا جانب الوقف ، فإذا كان يحذفها في الوقف كما يحذفها في الوصل لزمه أنْ يحذفها خطًا [٥] .

وإنّ هذه التوجيهات وغيرها [١] فيها دلالة واضحة على تمكن ابن مالك من الصنعة النحوية وقدرته على توجيه ما ظاهره خارج نطاق الكلام العربي المألوف .

ومن خلال الأمثلة المختارة اتضح لي أنّه استقرأ كتب الحديث عامة ، واستخلص أحكامًا جديدة من قواعد منعها النحاة أو أجازوا وقوعها في الشعر دون النثر . وردَّ على

---

[٢] المحكم : ٣ / ١٧٧ ، وينظر : المقرب : ٢٥٨ .
[٣] شواهد التوضيح : ١٥٢ .
[٤] صحيح البخاري : ١ / ٤٠٥ .
[٥] ينظر : شواهد التوضيح : ١٠١ – ١٠٢ .
[١] ينظر : شواهد التوضيح : ٨٦ ، ١١٢ ، ١٧٦ ، ١٨٢ ، ١٨٦ ، ١٩٩ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ، ٢٢٣ ، ٢٥٠ ، ٢٥٣ ، ٢٥٦ ، ٢٦٦ ، ٢٧٠ وغيرها .

كثير من السابقين قواعدهم وأحكامهم وأقوالهم بما جاء في الأحاديث . وقد سبقه إلى بعض هذه الأحاديث النحاة الأوائل ، إلا أنّه اختلف عنهم في موضع الاحتجاج ، لأنهم لم يستقرئوا الحديث بالشكل الذي استقرأه له ابن مالك . ومنها ما جاء به لمشكل نحوي في أُسلوبه أو لفظه يحاول توجيهه ، فمنه ما يسهل توجيهه ، ومنه ما يحتاج تأويله وتخريجه إلى تقديرات وتفسيرات قد تقرب وقد تبعد ، كما هو الحال في كتابه (شواهد التوضيح) .

وبعد فإنّ ما ذكرته من ثناءٍ على ابن مالك في ميدان الاحتجاج بالحديث لا يُبرّئُ ساحته من بعض المآخذ التي أُشاطر الأستاذ الدكتور (طه محسن) محقق (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) [٢] في أخذها عليه وإنّه إنْ كان قد أخذ عليه هذه المآخذ المتعلقة باستشهاده بالحديث في الكتاب الذي قام بتحقيقه ، فإنّي رأيت أنّ هذه المآخذ تُسجّل عليه في استشهاداته بالحديث في كتبه الأخرى . فمن أول المآخذ أنّه اعتمد في نقل الأحاديث التي استشهد بها على روايات متعددة ، ولم يعتمد على نسخ معتمدة لكتب الحديث ، لذلك فقد رأيت عددًا من الروايات غير موجودة في كتب الحديث كما ذكرها هو ، وقد أشرت في هوامش الفصل إلى الروايات الصحيحة . وقد تصرّف ابن مالك في مجموعة من الأحاديث المنقولة المستشهد بها ولم يُثبت ألفاظها بدقة فقد يعتمد على رواية غير مشهورة ليبني عليها قاعدة نحوية جديدة .

ومع هذه المآخذ اليسيرة يبقى ابن مالك رائد الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف ، وأول من وضع الأحاديث موضعها اللائق بها . وهذه الروايات غير الموجودة فيما بين يديّ من نسخ لكتب الحديث قد تكون موجودة في نسخ أُخرى معتمدة عنده . ومما ينبغي أن يُذكر أخيرًا أنّه يستشهد بأحاديث عدة على المسألة الواحدة ، فإنْ أخطأ في حديثٍ فقد أصابَ في آخر وهكذا .

---

[٢] ينظر : شواهد التوضيح (مقدمة المحقق) : ٣٦ – ٣٧ .

الفصل الثالث

احتجاجه بكلام العرب المنثور والمنظوم

المبحث الأول :

احتجاجه بالمنثور من كلام العرب

أ . أقوال العرب وأمثالهم :

توطئة :

يعدُّ كلام العرب الرافد الثالث بعد القرآن الكريم وقراءاتهِ والأحاديث الشريفة ، الذي رفد الدرس اللغوي بكل ما احتاج إليه من شواهد لتثبيت قاعدة أو استخراج أصل من الأصول . وكان النحويون يسَعون إلى الأعراب في البادية ، أو يلتقون بهم في الحاضرة ، ويعتمدونهم في تصحيح الشواهد ، والتثبت من فصاحة لغتها [١] .

والذي يُستشهد به من كلام العرب هو الكلام الفصيح المنقول النقلَ الصحيح ، الخارج عن حد القلةِ إلى حد الكثرة ، فما توافرت فيه هذه السمات كان كلامًا يُحتجُ به ويصح اعتماده في بناء القواعد والأصول . ولعل كتاب سيبويه خير شاهدٍ على ذلك ، حيث اعتنى بمنثور الكلام عنايةً كبيرةً ، فكانت صفحاته لا تخلو من النثر العربي الفصيح الذي تمثل في كلام القبائل العربية إذ وجد فيه سيبويه ضالتهَ المنشودة لتكونَ قاعدة انطلاق رصينةً نحو تأصيل ظواهر اللغة العربية وقواعدها . وهذه العناية لم تقتصرْ على سيبويه ، بل نجدُها غدتْ عرفًا بين النحويين عمومًا [٢] . ومما يؤكّد أهميةَ كلام العرب في تقعيد القواعد قول ابن عصفور في حد النحو : (النحو علمٌ مستَخْرَجٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصّلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي يأتلف منها) [٣] .

فالنحاة إذن إنمّا قاسوا أصولهم وقعّدوا قواعدهم على المسموع من كلام العرب الموثوق بفصاحتهم نثرًا ونظمًا قبل بعثته ﷺ وفي زمنه وبعده ، إلى أنْ فسدتِ الألسنة بدخول الأعاجم وكثرة المولدين وفشوّ اللحن [٤] .

وخلاصة القول :إنّ النحاة المتقدمين والمتأخرين اهتموا بكلام العرب وأَولوه عنايةً كبيرةً ، وأكثروا من الاحتجاج به في مصنفاتهم ، وإنّ النحاة الأوائل خرجوا إلى البادية

---

[١] ينظر : الاشتقاق : ١ / ١١٩ ، وأنباه الرواة : ٢ / ٢٥٨ ، ومعجم الأدباء : ١٣ / ١٦٩ ، وأصول النحو العربي : ٤٤ وغيرها .

[٢] ينظر : كتاب سيبويه في الدراسات النحوية : ٩٣ .

[٣] المقرّب : ٤٤ .

[٤] ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٧٧ .

بغية مشافهة الأعراب والسماع منهم .وليس من المفيد هنا أن أُفصّل الحديث عن خروج النحاة إلى البادية ودراسة مناهجهم في الاحتجاج بكلام العرب من حيث الزمان والمكان فقد سُجّلت في ذلك بحوث ودراسات كثيرة [١] .

أمّا الأمثال فهي من الشواهد التي حفلت بها كتب النحاة واللغويين ؛ وتجتمع في المثل خصائص قد لا تجتمع في غيره من الكلام وهي : (إيجاز اللفظ ، وإصابة المعنى وحسن التشبيه ؛ وجودة الكناية فهو نهاية البلاغة) [٢] .

وهي (قصارى فصاحة العرب العُرَباء ، وجوامع كلمها ، ونوادر حكمها ، وبيضة منطقها ، وزبدة جواهرها ، وبلاغتها ، التي أعربت بها القرائح السليمة، حيث أوجزت اللفظ ، فأشبعت المعنى ، وقصرت العبارة ، فأطالت المغزى ، ولوّحت فأغرقت في التصريح ، وكنّت فأغنت عن الإِفصاح) [٣] . وهي كالشعر يُستجاز فيها ما يُستجاز فيه لكثرة الاستعمال لها ، لأنها جمل قصيرة ، تدور على الألسنة[٤] . وقد استعان بها النحاة في مسائلهم النحوية ، فقاسوا وبنوا قسمًا من أحكامهم عليها ، فصارتْ لها مكانةٌ كبيرةٌ في مجال الاحتجاج النحوي [٥] .

والأمثال سُمعت من العرب عن طريق الرواية ، لذلك فهي كغيرها من الشواهد المروية يقع الاختلاف في روايتها بل إنّ اختلاف الرواية في المثل أكثرُ ورودًا من اختلاف رواية الشعر ، لأنّ الأخير محكومٌ بالوزن والروي . ولأنّ النحاة اعتمدوا على ما شاع من الأمثال في المحيط الذي عاشوا فيه ، أو على رواية شيوخهم لا على الكتب التي جمعت الأمثال [٦] .

وعلى الرغم من كثرتها فإنّها لم تكنْ عند النحاة تعدل شواهدهم الأخرى .

وقد أفاض أكثر من دارس في الكلام على المثل في اللغة والاصطلاح ، وما يخص عناية علماء العربية على مر العصور به ، بما في ذلك اللغويون والنحاة ، والمفسرون ، والبلاغيون ، وجُمّاع الأمثال وغيرهم ، فلا حاجة بالبحث إلى الخوض فيه [٧] .

منهج ابن مالك في الاحتجاج بأقوال العرب وأمثالهم :

---

[١] لمن يريد الإطلاع على حجيّة كلام العرب ومواقف النحاة من الاحتجاج به ، ينظر : في أصول النحو : ٥٧ – ٦٠ ، وأصول التفكير النحوي : ١٦٠ – ٢٤٦ ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه :١٢٩ – ١٥٩ ، والدراسات اللغوية عند العرب : ٣٤١ – ٣٤٢ ، وأصول النحو العربي : ٢٠ – ٣٢ ، والقياس في النحو العربي : ١١٥ – ١٣٣ وغيرها .

[٢] مجمع الأمثال : ١ / ٦ .

[٣] المستقصى في أمثال العرب : المقدمة .

[٤] ينظر : المقتضب : ٣ / ٢٨٠ .

[٥] ينظر : عصور الاحتجاج في النحو العربي : ١٥٩ .

[٦] ينظر : الأمثال العربية القديمة : ٧٧ – ٧٨ ، والقياس في النحو العربي : ١٣٣ .

[٧] ينظر : الأمثال في الحديث النبوي : ٦ – ١٣ ، والحذف في المثل العربي : المقدمة ، والمثل في اللغة والآداب : ٥ – ١٠ ، والقياس في النحو العربي : ١٢٩ – ١٣٤ .

عُرف عن ابن مالك سعة مروياته ، وكثرة محفوظه ، واطلاعه الدقيق على نصوص اللغة وكلام العرب ، فكان يعتدُّ بما سُمِع منه ، ويعتمد عليه في إرساء القواعد .

فكلام العرب يمثل رافداً آخر من روافد الاستشهاد عنده ، يعزز به آراءهُ ، من غير نظر إلى مذهب من رواه ، بصرياً كان أم كوفياً ، لأنّ الشاهد عنده حجّة ما رواه نحويٌّ ثقة [١] .

والمتتبع لمصنفاته يجد أقوال العرب وأمثالهم تشغل مساحات واسعة منها ، وهي على كثرتها قليلة إذا ما قيست بشواهده الأخرى فقد بلغ عدة ما أورده من أقوال العرب وأمثالهم في (شرح الكافية الشافية) خمسة وستين ومئتي قول ، وفي (شرح التسهيل) واحدًا وأربعين ومئة قول ، وفي (شرح العمدة) تسعة عشر ومئة قول ، وفي (شواهد التوضيح) سبعة وثلاثين قولا .

وقد سلك في إيراده أقوال العرب وأمثالهم سبيلين :

الأول : عدم نسبة القول إلى صاحبه ، وإنما قدّم له بعبارات من مثل : (قول رجل من العرب)[٢] ، و (قول رجل من اليمن)[٣] ، و (قول العرب)[٤] ، و (قول بعض العرب)[٥] و (قولهم)[٦] ، و (كلام بعض من يوثق بعروبته)[٧] ، وغيرها . وفي مواضع كثيرة أورد كلام العرب من دون عبارات تسبقه وإنما أورده حشوًا عند شرح القضايا النحوية [٨] .

وعدم نسبة القول إلى صاحبه منهج عام دَرَجَ عليه النحاة المتقدمون والمتأخرون . وهذا يرجع إلى أنّ هذه الأقوال يجهل النحاة نسبتها إلى قائل معين ، شأنها شأن الكثير من الشواهد الشعرية المجهولة القائل .

الثاني : نسبة القول إلى صاحبه ، وذلك في مواضعَ قليلة ، ومن الذين نَسب إليهم القول :

---

[١] ينظر : الاستشهاد النحوي في كتاب شواهد التوضيح : ٢٤٢ .
[٢] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٣٧٢ .
[٣] ينظر : شواهد التوضيح : ١٤٥ .
[٤] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٨٢ ، ١٣١ ، ١٤٦ ، وشرح العمدة : ٦٥٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٢٨ وغيرها .
[٥] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٢٣٦ ، ٢٦٠ ، وشرح العمدة : ٣٠٧ ، ٦٨٠ ، وشرح الكافية الشافية : ١٩٩ ، ٩٧٦ ، وشواهد التوضيح : ٨٠ .
[٦] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٣٩ ، ٣٢٢ ، ٣٤٧ ، وشرح العمدة : ١٩٣ .
[٧] ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ٢٧٣ ، ٤٢٩ .
[٨] ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٣٦٤ و ٢ / ٦٧ وغيرها .

امرؤ القيس [١] ، والحجاج [٢] ، وحنيف الحناتم [٣] ، والخنساء [٤] ، وذؤيب [٥] ، وقيس بن ذريح [٦] ، وعامر بن الطفيل [٧] ، وعمر بن عبد العزيز [٨] ، وعمرو بن معد يكرب [٩] ، ونوف البكالي [١٠] وغيرهم .

ولم يكتفِ بنسبة القول إلى قائله ، وإنمّا ذكر المناسبة التي قيل فيها في مواضعَ عدة من مصنفاته ، منها ذكره مناسبة قول رجل من بني أسد : (أعور وذا ناب) [١١] الذي ساقه شاهدًا على نيابة المفعول به عن فعل الإنكار . والتقدير (أَتستقبلون) إذ قال : (وذلك في يوم التقى أسد وبنو عامر ، فرأى بعض الأسديين بعيرًا أعورَ فتطيّر ، وقال لقومه هذا الكلام ، فقُضيَ أنْ قومه هزموا وقُتل منهم) [١٢] .

وحينما أورد قول قيس بن ذريح : (واللهِ لا أريمُ هذا الموضع أو أموتَ أو تخلّيها) [١٣] شاهدًا على نصب الفعل المضارع بعد (أو) شرح مناسبة هذا القول بقوله : (وكان ذريح قد أمر ابنه قيسًا بتطليق امرأته لبنى ، وكان بها متيَّمًا ، فأبى أنْ يطلقها ، فطرح نفسه على الرمضاء قائلا ذلك) [١٤] .

لقد كان ابن مالك كثير الاعتداد بكلام العرب يحتج به أنّى وجد إلى ذلك سبيلا . وقد بلغ من اعتداده واعتزازه به أنه أثنى عليه وعدّه أصلا رئيسًا لاستنباط القواعد والأصول النحوية ، يتضح ذلك من خلال العبارات التي صرّح بها في مواضع عدة من مصنفاته كما في قوله معقبًا على رواية الخليل : (إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشوابَّ) [١] ، (وهذا مستند قوي لأنه منقول بنقل العدل بعبارتين صحيحتي المعنى ...) [٢] .

---

[١] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٣٢٠ .
[٢] ينظر : شواهد التوضيح : ٢٧١ .
[٣] ينظر : شرح العمدة : ٧٦٢ .
[٤] ينظر : المصدر نفسه : ٢٩٠ .
[٥] ينظر : شواهد التوضيح : ٢٧١ .
[٦] ينظر : المصدر نفسه : ٣٣٥ .
[٧] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ١٨٨ .
[٨] ينظر : شرح الكافية الشافية : ٤٧٥ .
[٩] ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ٤٥٠ ، وشرح العمدة : ٤٤٤ .
[١٠] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٨٠ .
[١١] ينظر القول في الكتاب : ١ / ١٧١ ، وقد ذكر مناسبته أيضاً ، واللسان مادة (عَوَرَ) .
[١٢] شرح التسهيل : ٢ / ١٩٥ .
[١٣] الأغاني : ٩ / ١٨١ .
[١٤] شرح العمدة : ٣٣٥ .
[١] ينظر : الكتاب : ١ / ١٤١ ، والقول في اللسان : مادة (إيّا) ، وشرح الأشموني : ٣ / ١٩٢ .
[٢] شرح التسهيل : ١ / ١٤٦ .

وقد نعت كلام العرب بالفصاحة أو بأنه أفصح النثر في مواضع عدة من مصنفاته .[٣] وهذه الظاهرة نجدها عند النحاة بشكل عام . وأول ما يمكن أن نتلمسها عند سيبويه الذي يكرر في (كتابه) قوله : (العرب الموثوق بهم) [٤] أو (وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم) [٥] وغيرها .

وقد بلغ من اهتمام ابن مالك بكلام العرب أنه اعتدّ بكل ما سُمِع عنهم ولو كان في الاعتداد به ما يؤدي إلى مخالفة لأئمة النحو كـ (سيبويه) وأوضح مثال على ذلك انتقاده له على تخطئته من قال : (إنّهم أجمعون ذاهبون) و (إنّك وزيدٌ ذاهبان) [٦] ، إذ قال : (وهذا غير مَرْضيٍّ منه – رحمه الله – بل يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع ، وسيبويه موافق على هذا ، ولولا ذلك ما قبل نادرًا كـ (لَدُن غدوةً) [٧] و (هذا جحر ضبٍّ خربٍ)) [٨]، [٩].

إنّ هذه العبارات وأمثالها تؤكد لنا مدى عناية ابن مالك بما سُمِع عن العرب . وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الأقوال والأمثال بمعظمها مستقاة من النحاة الذين سبقوه ولاسيما أولئك الذين شافهوا الأعراب وسمعوا منهم كـ (عيسى بن عمر) و (أبي عمرو بن العلاء) و (الخليل) و (سيبويه) و (يونس بن حبيب) و (الكسائي) و(الأصمعي (ت٢١٥هـ)) وغيرهم ، حيث امتلأت مصنفاته بالأقوال التي نقلها عنهم ، فنجده يعرضها ويبسط القول فيها ويستدل عليها بالشواهد الأخرى ذاكرًا النحوي الذي نقل عنه قول العرب ، من ذلك نقله عن يونس قول العرب : (ضربته في السيف) شاهدًا على موافقة (في) لـ (الباء) في المعنى ، وتقديره (ضربته بالسيف) [١٠] .

ومما استدلَ به على تأييد مذهب يونس قوله تعالى : ﴿ **جَعَلَ لَكُمْ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ** ﴾ [١] أي : يكثّركم به . وأربعة أبيات ، منها قول الأفوه الأودي :

أعطَوا غواتَهمُ جهلا مقادتَهم وكلُّهم في حِبال الغيِّ منقادُ

---

[٣] ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢٣١ ، ٦٨٦ ، وشواهد التوضيح : ٨٠ وغيرها .
[٤] ينظر : الكتاب : ١ / ١٦١ ، ٢٥٨ ، ٣٧٢ و ٢ / ٣٤ ، ٥٩ ، ١٦٥ ، ٢٦٩ .
[٥] ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٢١٧ .
[٦] ينظر : المصدر نفسه : ١ / ١٥٤ .
[٧] ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٢٤ ، ٢٨ ، ٧٩ ، ١٠٧ ، ٣٤٨ ، ٣٨٩ .
[٨] ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٢١٧ – ٢١٨ .
[٩] شرح التسهيل : ٢ / ٥٢ .
[١٠] لم أقف على رأي يونس في الكتاب ، وهو في : معاني القرآن للاخفش : ٢ / ٦٨٧ .
[١] الشورى / ١١ .

أي : بحبال الغيِّ [٢] .

ونَقل عن الكوفيين قول العرب : (قضيتُ الأحدَ العشرَ الدرهم) [٣] شاهدًا على مجيء التمييز بلفظ المعرفة فيقدر تنكيره ويحكم بزيادة الألف واللام أي أرادَ : الأحدَ عشرَ درهمًا ، واستدل لمذهب الكوفيين بقول العرب : (كم ناقةً لك وفصيلَها) [٤] على تقديرِ : وفصيلا لها. وقول الشاعر :

رأيتُك لمّا أنْ عرفتَ وجُوهَنا

صددتَ وطبتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو [٥]

وقول الآخر :

علامَ مُليتَ الرّعبَ والحربُ لم تَقِدْ

لظاها ولم تستعمل البيضُ والسّمرُ [٦] [٧].

ونقل عن الأخفش قول العرب : (أخوك فوجدَ) [٨] شاهدًا على جواز زيادة الفاء العاطفة ، أي : أخوك وجد . وعضّد قول الأخفش بقوله تعالى : ﴿ **قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا** ﴾ [٩] والمعنى – والله أعلم - : ليفرحوا . وبستة أبيات من الشعر ، منها قول عدي بن زيد :

وإن كانت النعماءُ عندك لامرىءٍ

فمثلا بها فاجْزِ المطالبَ وازددِ [١٠]

وقول زهير بن أبي سلمى :

أراني إذا أصبحتُ أصبحتُ ذا هوىً

فثَمَّ إذا أمسيتُ أمسيتُ غادياً [١] [٢].

---

[٢] ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ١٥٧ – ١٥٨ .
[٣] ينظر : الإنصاف : م (٤٣) : ١ / ٣١٢ .
[٤] ينظر القول في : الأصول : ١ / ٣٩٣ .
[٥] البيت لـ راشد بن شهاب اليشكري ، ينظر : المفضليات : ٣١٠ ، والمقاصد النحوية : ١ / ١٨٢ .
[٦] البيت من شواهد ابن مالك التي انفرد بها في : شرح التسهيل : ٢ / ٣٨٦ ، وشرح العمدة : ٤٧٩ ، وينظر : المساعد : ٢ / ٦٥ ، والهمع : ٢ / ٢٦٩ .
[٧] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٣٨٦ ، وشرح العمدة : ٤٧٨ – ٤٧٩ .
[٨] لم أقف عليه في (معاني القرآن) وهو في : المغني : ٢١٩ .
[٩] سورة يونس / ٥٨ .
[١٠] ديوانه : ١٠٤ .
[١] شعره : ١٦٨ ، مع اختلاف في الرواية .

وكثرتْ الأقوال التي نقلها عن النحاة السابقين ، وقد تبيّن أنه لم يكن يكتفي بنقل القول والقاعدة النحوية المبنية عليه فحسب ، وإنّما يناقش الرأي ويلجأ إلى التقديرات بغية أنْ يتماشى القول مع القاعدة النحوية التي ساقها أسلافه من النحاة . وهو مع كل ذلك يدعم القول بعدد من الآيات القرآنية والأشعار الفصيحة الصحيحة .

وتتجلى شخصية ابن مالك العلمية بوضوح من خلال طرح مسائل الخلاف المترتبة على كلام العرب ، فهو يعرض المسألة الخلافية ثم يرجح الرأي الذي يراه مناسبًا معتمدًا في ذلك على الحجج النقلية والعقلية ، من ذلك قوله في باب (مَن وما) الموصولتين : (واختُلف في (ما) من نحو قولهم : (لأمرٍ ما جدع قصيرٌ أنفه) [٣] ، فالمشهور أنها حرف زائد منبه على وصف مراد لائق بالمحل ، وقال قوم : هي اسم موصوف به . والأول أولى ، لأن زيادة (ما) عوضًا عن محذوف ثابت في كلامهم ، من ذلك قولهم : (أمّا أنت منطلقًا انطلقتَ) ، فزادوا (ما) عوضًا) من (كان) ، ومن ذلك قولهم : (حيثما تكن أكنْ) فزادوا (ما) عوضاً من الإضافة . وليس في كلامهم نكرة موصوف بها جامدة كجمود (ما)إلاّ وهي مردفة بمكمِّل كقولهم : (مررت برجل أيِّ رجل) ، و (أَطْعمنا شاةً كل شاة) و (هذا رجلٌ ما شئت من رجل) فالحكم على (ما) المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية جاء بما لا نظير له فوجب اجتنابه) [٤] .

فهو هنا يعرض قولين للنحاة في (ما) ويرجح الأشهر والأقيس منهما وهو كونها حرفًا زائدًا منبهًا على وصف مراد لائق بالمحل لورود نظائر له في كلام العرب وعدم وجود نكرة جامدة موصوف بها في كلامهم .

لقد كان ابن مالك يحترم كلام العرب كثيرًا ويؤيّد من احتج به ، ومثال ذلك قوله مؤيدًا سيبويه : (وجعل سيبويه صوغ فعل التعجب من الفعل الذي على وزن (أفعل) كـ (أعطى) مقيسًا كصوغه من الثلاثي المجرد [١] . وبقوله أقول لكثرة ورود ذلك عن العرب نحو : ما أعطاه للدراهم ، وما أولاه للمعروف ، وما أحسنه إلى الناس) [٢] .

---

[٢] ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ٣٥٦ ، وشرح العمدة : ٦٥٢ ــ ٦٥٥ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٥٧ .

[٣] مثلٌ قالته الزياء ، ينظر : مجمع الأمثال : ٢ / ١٩٦ .

[٤] شرح التسهيل : ١ / ٢١٦ .

[١] ينظر : الكتاب : ١ / ٣٧ .

[٢] شرح العمدة : ٧٤٦ .

وقـال مؤيـدًا ابـن السـراج : (وأجـاز ابـن السـراج إجـراء (إنمّـا وكأنمّـا ولكنمّـا ولعلّما) مجرى (ليتما) في الإعمال تارة وترك الإعمال تارة [٣] ، ويعضد ما ذهب إليه أنّ الكسائي والأخفش رويا عن بعض العرب إعمال (إنَّ) مقرونة بـ (ما)) ، كقولهم : (إنّما زيدًا قائمٌ) [٤] وهو غريب [٥] .

أمّـا إنْ كـان الـرأي الـذي ذهـب إليـه نحـويٌّ مـا لا يخضـع إلـى السّـماع الفصـيح فهـو يرفضه ، وحجته في ذلك عدم ورود سماع عن العرب يعضده ، قال في باب البدل : (وقد تكلف بعض المتأخرين فصوروا أمثلة تتضمن جعل المضمر بدَلاً نحو : (يد زيدٍ قطعتُها إيّاها) ويكفي في رد هذا أنّ مثله لم تستعمله العرب نثرًا ولا نظمًا) [٦] .

وقال رادًا على الكوفيين في منعهم تقديم حال المرفوع عليه إذا تقدّم على العامل ومفسره نحو : (راكبًا جاءَ زيدٌ) . ويجيزون : (جاء راكبًا زيدٌ) [٧] ، (وقولهم مردود بقول العرب : (شتى تؤوب الحَلَبةُ) [٨] ، أي : متفرقين يرجع الحالبون . وهذا الكلام مروي عن الفصحاء ، وقد تضمن جواز ما حكموا بمنعه فتعيّنت مخالفتهم في ذلك) [٩] . فـ (شتى) حال من (الحَلَبة) وفيه ضمير عائد على (الحالبين) وقد تقدما على العامل والمفسر . ونظير هذا المثل قول العرب : (في بيته يُؤتى الحَكم) [١٠] فإنّ (بيته) في موضع نصب بـ (يؤتى) و (الهاء) عائدة على (الحكم) وقد تقدما على العامل والمفسَّر [١١] .

وقد اعتمد على كلام العرب كثيرًا في إرساء القواعد النحوية ، فالمتتبع لمصنفات ابن مالك يجد أقوال العرب وأمثالهم مبثوثة فيها منفردة أو مجتمعة مع الشواهد الأخرى ، إذ يستشهد بأكثر من مثال بغية إثبات صحة ما ذهب إليه . وهذه السمة واضحة في شواهده كافة .كما في تجويزه حذف صلة الحرف مع بقاء معمولها ، محتجّاً على ذلك بقول العرب : (لا أفعل ذلك ما أنّ حراء مكانه) ، أي : ما ثبت أنّ حراء مكانه .

---

[٣] ينظر : الأصول : ١ / ٢٨١ .
[٤] لم أقف على رأيهما في كتابي (المعاني) وهو في : شرح ابن الناظم : ١٢٥ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٣٤٣.
[٥] شرح العمدة : ٢٣٣ .
[٦] المصدر نفسه : ٥٨٥ .
[٧] ينظر : الإنصاف : م (٣٣) : ١ / ٢٥٨ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٥٨٤ ، وشفاء العليل : ٥٣٤ .
[٨] مجمع الأمثال : ١ / ٣٥٨ وفيه : (يؤوب) .
[٩] شرح الكافية الشافية : ٧٤٩ ، وينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٣٤١ .
[١٠] مجمع الأمثال : ٢ / ٧٢ .
[١١] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٦٠ .

و : (ما أنّ في السماء نجماً) [١] أي : ما ثبت أنّ في السماء نجمًا ، فحذفوا الفعل الموصول به وأبقوا فاعله ، وهو (أنّ) وما عملت فيه .

و : (أما أنت منطلقًا) أي : لأن كنت ، إذ حذفوا (كان) وهي صلة (أنْ) وأبقوا اسمها وهو (أنت) ، وخبرها وهو منصوب ، وجعلوا (ما) عوضًا من (كان) . ومن ذلك قول العرب : (كلُّ شيءٍ مهَهُ ما النساءَ وذكرهن) [٢] أرادوا : ما عدا النساء وذكرهن ، فحذفوا صلة (ما) وهو (عدا) وأبقوا المنصوب به والمعطوف عليه [٣] .

ومنه إجازته مجيء (ما) فاعلا لـ (بئس) محتجًا على ذلك بقول العرب : (بئس ما تزويجٌ ولا مهرٌ) فـ (تزويج) مبتدأ خبره (بئس ما) . والتقدير : بئس التزويج تزويجٌ مع انتفَاء مهرٍ [٤] .

ومنه ما ذكره من أمثال ملازمة للابتدائية لمصحوب معنوي وهي : (الكلابُ على البقر) [٥] و : (العاشيةُ تهيج الآبية) [٦] و : (الإيناس قبل الإبساس) [٧] ، فـ (الكلاب) و (العاشية) و (الإيناس) ألفاظ لازمت الابتداء لأنّها أمثال . والأمثال لا تُغيّر [٨] .

ومن ذلك تجويزه حذف الفعل إنْ كان مثلا أو جاريًا مجرى المثل في كثرة الاستعمال محتجًا على ذلك بقولهم : (كلَّ شيءٍ ولا شتيمة حرٍّ) [٩] والتقدير : ائتِ ولا ترتكب . و : (هذا ولا زعماتِك) [١] والتقدير : ولا أتوهم . و : (كليهما وتمرًا) [٢] والتقدير :أَعطني وزدني . و : (حسبُك خيرًا لك) و (وراءَك أوسع لك) [٣] .

---

[١] ينظر : مجمع الأمثال : ٢ / ٢٢٨ .
[٢] ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ١٣٢ ، و (المهه) : الجمال والطراوة ، ينظر : اللسان ، مادة (مَهَه) .
[٣] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٢٣٦ .
[٤] ينظر : شرح العمدة : ٧٨٦ .
[٥] ينظر : مجمع الأمثال : ٢ / ١٤٢ .
[٦] ينظر : جمهرة الأمثال : ٢ / ٥٧ .
[٧] ينظر : المصدر نفسه : ١ / ١٩٦ . والمعنى : (يؤنَسُ الرجلُ ويُبسَط ثم يُكلَّف ويُسأل) .
[٨] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٣٣٧ .
[٩] ينظر : الكتاب : ١ / ١٤٢ .
[١] ينظر : الكتاب : ١ / ١٤٢ .
[٢] ينظر : مجمع الأمثال : ٢ / ١٥١ ، والمستقصى في أمثال العرب : ٢٣١ .
[٣] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ١٥٨ ــ ١٥٩ .

ومنه ذكره أقوالاً للعرب في (أفعل) التفضيل الذي لا فعل له وهي : (هذا أَصبرُ من هذا) أي : أمرُّ . و : (هو أَلَصُّ من شِظاظ) [٤] ، أي : أعظم لصوصية . و : (أحنك الشاتين والبعيرين) أي : آكلهما . و : (آبل الناس) أي : أرعاهم للإبل . و : (هذا الثمر أصغر من غيره) أي : أكثر صَغرًا . و : (هذا المكان أشجرُ من هذا) أي : أكثرُ شجرًا . و : (فلان أضيعُ من غيره) أي : أكثرُ ضياعًا [٥] .

وكان يتجنب التعميم في الأحكام ، ويلتزم الدقة في صوغها مع الاحترازات المتكررة ، فهو يُكثر في نعت الشواهد بألفاظ كـ (الغريب والنادر والقليل والضعيف والشاذ والأكثر والأشهر والأفصح) وغيرها . وكل منها له قيمته ودلالته على الحكم الذي ورد فيه [٦] .

من ذلك ما ذكره في (باب جمع المذكر السالم) من أنّ المحذوف (الفاء) المعوض عنها بـ (هاء) قليل وذكر الألفاظ المحفوظة من ذلك وهي : رقة ورقون ، ولِدة ولدون ، وحِشة وحشون . ومن كلام العرب : (وجدانُ الرِّقين يغطي أفن الأفين) [٧] [٨].

أما الشاذ فلا يهدرُه ، غير أنّه لا يقيس عليه . ومن أمثلة الشاذ التي ذكرها ومنع القياس عليها ، قول العرب : (هو منّي مقعد القابلة) و (عمرو مزجر الكلب) و (خالد مناط الثُريا) و (هو مَعْقِد الإزار) ذلك أنّ هذا النوع من ظروف المكان المشتق من الحدث وجب جرّه بحرف الجر ولا يكون ظرفاً قياسياً إلاّ إذا كان العامل فيه موافقًا له في الرجوع إلى أصل واحد في اللفظ والمعنى .

فلو أُعْمِل في المقعد (قَعدَ) ، وفي المَزْجَر (زَجَر) ، وفي المناط (ناطَ) ، وفي المَعْقِد (عَقَدَ) لم يجز وما ورد من هذه الأقوال وغيرها عن العرب قُبِلَتْ وحُفِظت ولا يقاس عليها [١] .

---

[٤] شظاظ اسم رجل من ضبّة ، والمثل في : مجمع الأمثال : ٢ / ٢٥٧ .
[٥] ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ٥١ ، وشرح الكافية الشافية : ١١٢٣ .
[٦] ينظر : شواهد التوضيح ، (مقدمة المحقق) : ٣٢ ، والاستشهاد النحوي في كتاب شواهد التوضيح : ٢٤٧ .
[٧] اللسان : مادة (وَرقَ) ، وقيل في معناه : (المال يغطي العيوب) .
[٨] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٨٤ .
[١] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٢٢٦ ، وشرح العمدة : ٤١٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٦٧٧ .

ومن الأمثلة الأخرى التي ذكرها قول العرب : (ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها) [٢] روى ذلك الكوفيون . حيث شذت زيادة (أمسى) و (أصبح) بين (ما) وفعل التعجب [٣].

ومنها أيضًا قولهم : (حكمُكَ مُسَمَّطًا) [٤] على تقدير : (حكمك لك مُسَمَّطًا) أي : مثبّتًا . حيث شذّ حذف الخبر وسد الحال مسده مع كون المبتدأ صالحًا أنْ يُجْعَل الحال خبرًا عنه ، والمشهور بين النحاة أنّ الخبر يحذف ويسد الحال مسده مع كون المبتدأ غيرَ صالحٍ أنْ يُجعل الحال خبرًا عنه [٥] . فالأجود في مثل هذا أنْ يُذكر العامل ، أو يُجاء بالمنصوب مرفوعًا بمقتضى الخبرية ، فيقال : (حكمُكَ مسمطٌ) وبهذا يكون أولى وأبعد عن الشذوذ [٦] .

واحتجّ بالغريب ، غير أنّه لم يقس عليه أيضًا ، ونبّه على ما هو أفصح منه ، كقوله في قول بعض العرب : (عجبتُ من قراءةٍ في الحمّـامِ القرآنُ) : (وهذا غريب ، أعني الرفع بالمصدر المنون فإنّ المستعمل النصب به والقياس يقتضي وقوع الرفع وحده أو مع النصب . وإذا اقْتصِر على أحدهما فالرفع أحق) [٧] .

وقوله عن ما حكاه الأصمعي : (قال : قلت لأعرابيٍّ : ألك بنون ؟ قال : نعم ، وخالقِهم لم تقمْ عن مثلِهم مُنجِبة) حيث ورد فيه جواب القسم منفياً بـ (لم) ، (وذلك في غاية من الغرابة) [٨] .

وكذلك ذكر النادر ، كما في قوله : (وندر إلحاق (جاء) و (قَعدَ) بـ (صار) في قولهم : (ما جاءتْ حاجتُك) [٩] . وفي قولهم : (أرهف شفرتَه ، حتى قعدتْ كأنّها حَرْبَة) [١] . لموافقتها لها في العمل والمعنى [٢] . في حين يرى الكسائي والفراء

---

[٢] ينظر القول في المقرب : ١٠٠ .
[٣] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٣٦٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٤١٤ .
[٤] ينظر : مجمع الأمثال : ١ / ٢١٢ .
[٥] ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١٩٦ ، والمطالع السعيدة : ١ / ٢٧٣ .
[٦] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٢٧٩ ، وشرح العمدة : ١٧٨ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٥٩ .
[٧] شرح العمدة : ٦٩٦ .
[٨] شرح الكافية الشافية : ٨٤٩ .
[٩] ينظر القول في : الكتاب : ١ / ٢٤ وقد جوز فيه الوجهين : النصب والرفع .
[١] ينظر القول في : شرح المفصل : ٧ / ٩٠ .
[٢] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٣٤٧ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٨٨ ، وسبك المنظوم : ٩٨ .

أنّ استعمال (قعدَ) بمعنى (صارَ) مطردًا ، وجعل الكسائي منه قول العرب : (قعدَ لا يُسألُ حاجةً إلا قضاها) [٣] .

أمّا إذا خالف كلام العرب قاعدة نحوية فإنّ ابن مالك يبذل جهده لتأويله حتى يُساير الإجماع ، ويتفق والمشهور من قواعد النحويين ، من ذلك قوله في باب (أفعل التفضيل) : (ولابد من اشتراك المفضول والفاضل فيما (أفعل) منه إلا أنّه لا يقال في شيئين : (هذا أحسنُ من هذا) ، أو (هذا أطولُ من هذا)، إلاّ إذا اشتركا في الحسُن والطول ، وكذلك في غيرهما . فإن جاء في كلام من يوثق بعروبتهما يخالف ذلك أُوِّل . فمن المحوج إلى التأويل قول بعضهم : (الصيفُ أحرّ من الشتاء) وله توجيهان : أحدهما : أنْ يكون من حرِّ القتل بمعنى : استحرَّ ، أي : (اشتد) فكأنه قال : الصيف أشدَّ استحرارًا من الشتاء ، لأنّ حروبهم في الصيف كانت أكثر من حروبهم في الشتاء . ويمكن أنْ يشار بذلك إلى أنَّ الشتاء يُتحيّل فيه على الحر بموقيات البرد ، والصيف لا يُحوج إلى توقي برد فحرّه أشد من الحر الذي يُتوصل إليه في الشتاء بالحيل . وزعم بعضهم أنه يقال : (العسل أحلى من الخلِّ) . وهذا يُحمل على أنّ قائله أطلق على العنب خلاًّ كما أُطلق عليه خمرًا في قوله تعالى : ﴿**إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا** ﴾ [٤] ويمكن أن يكون (أحلى) من حَلِيَ بعيني ، أي : حسُنَ منظرُه . ومن المحوج إلى التأويل قولهم في الشرّين : (هذا خيرٌ من هذا) ، وفي القبيحين : (هذا أحسنُ من هذا) ، وفي البغيضين : (هذا أحبُّ من هذا) ، وفي العُسرين : (هذا أهونُ من هذا) بمعنى أقلُّ شرًا ، وأقلُّ قبحًا ، وأقلُّ بغضًا ، وأقلُّ عُسرًا ..) [٥] .

وعند حديثه عن حكم المعطوف على اسم (لا) النافية للجنس من غير تكرارها ، أجاز فيه : الرفع والنصب فيقال : لا حولَ وقوةٌ وقوةً ، على المشهور من كلام العرب . ثم أوَّل ما نقله الأخفش من قول العرب : (لا رجلَ وامرأةَ) [٦] بالبناء عطفاً على اسم (لا) مع عدم تكرارها (على تقدير : (لا رجلَ ولا امرأةَ) بتركيب المعطوف مع (لا) الثانية ، ثم حُذفِت ونُويت ، واستُصحب مع نيتها من البناء ما كان مع اللفظ بها) [١] .

---

[٣] لم أقف على رأييهما في (معاني القرآن) ، ينظر : توضيح مقاصد الألفية : ١٦٠ ، وشرح التسهيل : ١ / ٣٤٧ .
[٤] سورة يوسف / ٣٦ .
[٥] شرح العمدة : ٧٦٦ – ٧٦٨ .
[٦] لم أقف على هذه الرواية في (معاني القرآن) .
[١] شرح العمدة : ٢٥٩ ، وينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٦٨ ، وشرح الكافية الشافية : ٥٢٦ .

فهو يقبل رواية الأخفش عن العرب ، ثم يضع لها التخريج المناسب ، وهذا مما يدلُّ على أنّ ابن مالك كان يعتدُّ بكل ما رواه النحاة عن العرب .

ب . احتجاجه بلغات العرب :

توطئة :

تعدُّ لغاتُ القبائل مصدرًا مهمًا ، من مصادر توثيق المادة المسموعة . وليست القبائل على درجةٍ واحدةٍ من الفصاحة ، ولا الاحتجاجُ بها واحدٌ ، فالبصريون كانوا متشددين في الأخذ بها ، ولا يقبلون كلامَ من اختلط بالحواضر . في حين اعتمد الكوفيون القبائلَ نفسها التي اعتمدها البصريون ، فضلاعن اعتمادِهم لهجاتٍ أُخرى [٢] .

وقد تواتر عند الدارسين ما نقله السيوطي عن الفارابي (ت ٣٣٩ هـ) في تحديد القبائل التي أُخِذت عنها اللغة بقوله : (والذين عنهم نُقلِت اللغة العربية وبهم أُقتِدُي وعنهم أُخِذ اللسانُ العربي من بين قبائل العرب هم : قيسٌ وتميمٌ وأسدٌ ، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخِذ ومعظمه ، وعليهم أُتكِلَ في الغريب وفي الإعراب والتصريف ، ثم هُذيلٌ وبعض كنانةٍ وبعض الطائيين . ولم يؤخَذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ، وبالجملة فإنّه لم يُؤخَذ عن حضريٍّ قطُّ ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم ، فإنّه لم يُؤخَذ لا من لخم ولا من جُذام فإنّهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقِبْط ....) [٣]وذكر قبائلَ أُخرى لم يُحتجَّ بلغاتها كـ (قضاعة وغسان وتغلب والنمر وبكر وعبد القيس وأهل اليمن) . معللا ذلك بعللٍ مجملِها ترجعُ إلى اختلاطهم بالأعاجم [٤] .

وقد وقف علماء اللغة عند القبائل العربية المجمع على فصاحتها وصفاء لغتِها ، وأولُها لغة قريش لأنها أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق بها وأحسنها مسموعًا وإبانةً عما في النفس [١] . وهي اللغةُ الأدبية التي كانت سائدةً قبل الإسلام ، وكان الشعراءُ ينشدونَ أشعارَهم بها ، لأنها اللغةُ التي كانت معروفةً وشائعةً بين القبائل .

---

[٢] ينظر : مدرسة الكوفة : ١٧٨ ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٨١ ، ولهجة قبيلة أسد : ٤٠ – ٤٤ .

[٣] الاقتراح : ٤٤ .

[٤] ينظر : المصدر نفسه : ٤٤ – ٤٥ .

[١] ينظر : الصاحبي : ٥٢ – ٥٣ ، والاقتراح : ٤٤ ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٧٧ – ٧٨ .

ولست بصدد الحديث عن خصائص اللهجات وتحديد الفصيح منها وبيان مواقف النحاة على اختلاف مذاهبهم من الاحتجاجِ بها ، فقد سُجّلت فيها بحوث كثيرة ، ودراسات مستقلة [٢] . مما يُغني عن تكرار الحديث عنها في هذا المقام .

موقف ابن مالك من الاحتجاج بلغات القبائل :

اعتدّ ابن مالك اعتدادًا واضحًا بلهجات العرب في دعم القواعد النحوية وإرسائها ، وبنى الأحكام على كل ما سمعه من مختلف القبائل ومنها التي كان جمهور النحاة لا يأخذون عنها . وعدّها حجّةً بحيث يكفي السماعُ الواحد لبناءَ قاعدةٍ يقاسُ عليها ، متابعًا في منهجه هذا نحاة الكوفة .

هذه هي صورة ابن مالك الشائعة بين الباحثين حيال موقفه من الاحتجاج بلغات العرب [٣] . ويمكن التعجل بالقول : إنّ خصمه الأول أبا حيان أولُ من شنّع عليه سلوكه هذا ، وانتقده على احتجاجه بلغات العرب التي جاور سكانُها الأعاجم . وهو أول من نبه الباحثين على ذلك . وقد ردَّ عليه في كتابه (التذييل والتكميل) أخذه بما روي عن لخم وجذام وغسان وتَعَقبهُ باللوم فقال : (وليس ذلك عادةُ أئمةِ هذا الشأن) [٤] .

وقبل الشروع في ردِّ ادِّعاء أبي حيان هذا ، لابد من وضع إحصائية دقيقة تُبيّن القبائل التي صرّح ابن مالك في الاحتجاج بلغاتها ثم نبيّن بعد ذلك صحة ادعّاء أبي حيان من عدمِها ، من خلال مقارنتِها باللغات التي امتنع النحويون عن الأخذِ بها .

والقبائل التي احتج بلغاتها ، هي :

أ . لغتا تميمٍ والحجاز ، وهما من أكثر اللغات التي احتج بكلامها ابن مالك حيث نجدهما مقترنتين في أكثر المواضع من مصنفاته [١] .

ب. لغةُ هُذيل أوردها في اثني عشرَ موضعًا [٢] .

---

[٢] ينظر : في أصول النحو : ١٧ – ٢٤ ، والمرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية : ٣٩٨ ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٧٧ وما بعدها ، ولهجة تميم : ٣٧ ، ولهجة قبيلة أسد :٤٠ ، وفي اللهجات العربية : ٥٣ ، واللهجات وأسلوب دراستها : ٦١ ، والعربية ولهجاتها : ٦٩ وغيرها .

[٣] ينظر : أبو حيان النحوي : ٣٣٤ ، ٤٤١ ، والمدرسة النحوية في مصر والشام : ٢٥١ .

[٤] التذييل والتكميل نقلا عن الاقتراح : ٤٥ ، وأبو حيان النحوي : ٣٣٤ ، والمدرسة النحوية في مصر والشام : ٢٥١ .

[١] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٠ ، ٥٨ ، ١٤٢ و ٢ / ١٩٤ و ٣ / ٢٦١ ، ٣٦٦ ، وشرح العمدة : ٢١٣ ، ٣٧٩ ، ٥٢٦ ، ٨٥٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٥١ ، ٤٢٥ ، ٤٣٠ ، ٥٣٥ ، وشواهد التوضيح : ٢٦٨ وغيرها.

[٢] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٠٣ ، ١٩١ ، ١٩٤ ، ٣ / ١٨٦ ، وشرح العمدة : ٢٦٧ ، ٥١٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٢٥٨ ، ٧٨٤ ، ٨١٧ ، ١٠٠٤ وغيرها .

ج. لغتا بني سُليم [٣] وطيِّئ [٤] أورد كلَّ واحدةٍ منهما في سبعة مواضع من مصنفاته .

د . لغة بني عُقيل أوردها في أربعة مواضع [٥] .

هـ. لغات بني أسد [٦] وربيعة [٧] وقيس [٨] وكنانة [٩] ، أورد كلَّ واحدةٍ منها في ثلاثةِ مواضع من مصنفاته .

و . لغات بني الحارث [١٠] وبني العنبر [١١] وفقعس [١٢] وخثعم [١٣] ، أورد كلَّ واحدةٍ منها في موضعين .

ز . لغات بني كلاب [١٤] و بني الهجيم [١٥] و لخم [١٦] و عكل [١٧] و أهل اليمن [١٨]

وفزارة [١] وبني غُنيٍّ [٢] وخُزاعة [٣] ، أورد كل واحدةٍ منها في موضع واحد من مصنفاته .

وفي عدد من المواضع أغفل التصّريح بنسبة اللغة إلى أهلها ، وإنما اكتفى بالإشارةِ إليها بعباراتٍ من مثل : (وهي لغةٌ) [٤] أو (لغةٌ لقوم) [٥] أو (لغةٌ بعضِ العرب)

---

[٣] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٣٨ ، و ٢ / ٩٥ و ٤ / ٧١ ، وشرح العمدة : ٨٤٧ ، وشرح الكافية الشافية : ١٨٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ .

[٤] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٩٩، و ٢ / ٥٦ ، ٣٨٨ ، وشرح الكافية الشافية: ١٨٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٣٨٥ .

[٥] ينظر : شرح التسهيل:٣ / ١٨٦ ، وشرح العمدة:٢٦٨ ، وشرح الكافية الشافية:٧٨٣ ، ٨١٥ .

[٦] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٤٢ و ٣ / ٢٦١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٤٤١ .

[٧] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٢٤١ ، وشواهد التوضيح : ٨٨ ، ١٠٢ .

[٨] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٤٢ ، ١٤٤ ، وشرح الكافية الشافية : ٩٥٢ .

[٩] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٦٧ ، وشرح الكافية الشافية : ١٨٧ ، وشواهد التوضيح : ٢٧١ .

[١٠] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٦٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٨٨ .

[١١] ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ١٤٤ ، وشرح الكافية الشافية : ١٩٠ .

[١٢] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٢٣٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٩٥٢ .

[١٢] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٢٠٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٦٨١ .

[١٤] ينظر : شرح الكافية الشافية : ٨٨٨ .

[١٥] ينظر : المصدر نفسه : ١٩٠ .

[١٦] ينظر : المصدر نفسه : ١٩٩٠ .

[١٧] ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ١٤٤ .

[١٨] ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٦٤ .

[١] ينظر : شرح الكافية الشافية : ٨٨٨ .

[٢] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٢١٦ .

[٣] ينظر : المصدر نفسه : ٣ / ١٤٤ .

[٤] ينظر على سبيل المثال : شرح التسهيل : ١ / ٤١ ، ٤٥ ، ٦٢ ، ٨٧ ، ٢٤١ ، و ٢ / ٤٠٠ ، و ٣ / ٥ ، و ٤ / ١١٣ ، وشرح العمدة : ٧٨٠ ، وشرح الكافية الشافية : ١٩٩ ، ٢٠٠ وغيرها .

[٥] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٢٨ ، و ٤ / ١٣ .

[٦] أو (ناسٌ يقولون) [٧] أو (لغةٌ من قالَ) [٨] . وغيرها من العبارات التي أشار من خلالها إلى لغات العرب التي لم ينص على تسمية قبائِلها .

ومن هذه الإحصائية التي قدمها الباحث للغات العرب التي أوردها ابن مالك في مصنفاته يتضح بطلانُ ادِّعاءِ أبي حيان من أن ابن مالك احتج بلغات : غسان وقضاعة ولخم وجذام . إذ لم يرد ذكرٌ لهذه اللغات في مصنفاته أبدًا ، سوى (لخم) فقد أوردها مرة واحدة في (شرح الكافية الشافية) كما تقدم . وأمّا اللغات التي ذكر الفارابي أنّها لم يَرِدْ الاحتجاج بها ، فلم يورد ابن مالك منها سوى لغة (أهل اليمن) في موضع واحد من مصنفاته كما تقدم .

وقبل الشروع في بيان موطني الاحتجاج بهاتين اللغتين اللتين لم يَرِدْ عن أهل اللغة الاحتجاج بهما ، لابد من التسليم بحقيقة هي أن ابن مالك في متابعته للكوفيين في الاحتجاج بلغات قبائل لم يَأخذ عنها البصريون لا يعني (أنّهم كانوا يترخّصون كلَّ الترخص في قبول اللهجات واللغات ولكنهم وثِقُوا بأُولئك ورأَوا لغاتِهم تمثل فصيحًا من اللغات لا يصح إغفاله وخاصةً بعدما رأَوها متمثلة في قراءات القرآن السبع ... وكانوا يعتدون بالقراءات كل الاعتداد ، ويروَنَها مصدرًا من المصادر المهمة ... فقد انبنى كثيرٌ من أحكامهم على ما رصدوه في القراءات من أساليبَ عربية فصيحة) [٩] . وهم على الرغم من توسعهم في الاحتجاج باللغات فقد استهجنوا واستبعدوا كثيرًا منها . وهذا ما وجدناه عند ابن مالك ، فاللغات عنده ليست بمنزلةٍ واحدةٍ من الفصاحة فقد نعتها أحيانًا بالضعف والقلة والردائة – ما سيأتي - .

أمّا لغةُ (أهل اليمن) التي أوردها ابن مالك فقد ذكرها في موضع الخلاف بين الخليل وسيبويه حول أداة التعريف [١] ، شاهدًا على أنّ لغة أهل اليمن التعريف بالألف والميم [٢] بدلا من (ال) التعريف . في حين أنّ النحاةَ واللغويين أوردوها في باب (الإبدال) شاهدًا على أنّ طيئًا يبدلون (اللام) ميمًا في التعريف [٣] .

---

[٦] ينظر : المصدر نفسه : ١ / ١٠٤ ، وشرح العمدة : ١٢٨ .
[٧] ينظر : شرح التسهيل : ٤ / ٢١ .
[٨] ينظر المصدر نفسه : ١ / ٩١ .
[٩] مدرسة الكوفة : ١٧٨ .
[١] ذهب الخليل إلى أن الألف واللام هي أداة التعريف ، وذهب سيبويه إلى أن اللام وحدها هي أداة التعريف ، ينظر تفاصيل الخلاف في : الكتاب : ٢ / ٦٣ .
[٢] ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٦٤ .
[٣] ينظر : المفصل : ١٥٣ ، وشرحه : ٩ / ٢٠ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣ / ٢٤١ .

وقد تقدم أنّ النبي ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ كلّم بها حينما سأَلهُ أحدُهم فقال : يا رسول الله :أمِنَ امْبرِّ امصِامُ في امْسفر ؟ فأجابه ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ باللغة نفسها فقال : ﴿ **ليس منَ امْبرِّ امصِامُ في امسفرِ** ﴾ [٤] . وأنشد شاعرهم :

ذاكَ خليلي ، وذو يواصلني يرمي ورائيَ بِامْسهمِ وَامْسَلَامه [٥]

مما تقدم يتضح أنّ ابن مالك لم يكن أولَ من نقلَ هذه اللغة ، كما أنّه لم يَقسْ عليها ، وإنّما اكتفى بالإشارة إلى أنّ طيّئً يعرّفون النكرة بالألف والميم بدلا من الألف واللام .

أمّا لغة (لخمٍ) فقد أوردها عند حديثه عن (الوقف) إذ ذكر أنّهم جوزوا الوقف بنقل حركة الحرف الأخير إلى المتحرك الذي قبله . ومن لغتهم الوقف على هاء الغائب بحذف الألف ، ونقل فتحة الهاء إلى المتحرك قبله [٦] .

وهاتان ظاهرتان صوتيتان ليس من موضوع البحث الخوض فيهما إلا أنّ الذي يعنينا من ذلك كلهِ أنّ الوقفَ بنقل الحركة إلى المتحرك والوقف على هاء الغائب بحذف الألف ، خِصّيصتان من خصائص هذه اللغة نقلها لنا ابن مالك من غير أنْ يصرح بأنّ هذه اللغة فصيحة .

هذان هما الموضعان اللذان أورد فيهما ابن مالك اللغات التي ردَّ النحاة الاحتجاج بها . وقد تبيّن أنّ ذكره لهما لم يقدحْ بمنهجه العام في الاحتجاج باللغات حتى ولو ثبتَ أنه احتج بهما ، ذلك أنّ لغات العرب على اختلافها كلّها حجّة كما أفرد ابن جني في (الخصائص) بابًا في ذلك ، فلا يصح ردُّ إحدى اللغتين بالأخرى ، ولا مانعَ عند النحاة من تقوية إحداهما بالأخرى إذا كان أقوى القياسين أقبلَ لها [١] . وهذا ما ذهب إليه ابن مالك فقد وافق سيبويه على أنّ لغة بني تميم في ترك إعمال (ما) أقيسُ من لغة أهل الحجاز [٢] ، (لأنّ العاملَ حقُّه أنْ يمتاز من غير العامل بأنْ يكون مختصًا بالأسماء إنْ كان من عواملها كحروف الجر ، ومختصًا بالأفعال إنْ كان من عواملها كحروف الجزم ، وحقُّ ما لا يختص كـ (ما)النافية ألاّ يكونَ عاملا ، إلاّ أنّ شبهَها بـ (ليس) سوّغ

---

[٤] مسند أحمد : ٥ / ٤٣٤ .

[٥] ينظر البيت في : معاني الحروف : ٧١ وفيه : (يعاتبني) بدلا من (يواصلني) ، وشرح المفصل : ٩ / ٢٠ ، وهو من شواهد ابن مالك في شرح العمدة : ١٢١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٦٥ .

[٦] ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٩٩٠ ــ ١٩٩١ .

[١] ينظر : الخصائص : ٢ / ١٠ .

[٢] ينظر : الكتاب : ١ / ٢٨ .

إعمالَها إذا لم يعرضْ مانعٌ من الموانع المذكورة) [٣] . فابن مالك يرجح لغة بني تميم مستعيًنا بالقياس لأنّ (ما) غير مختصة ، فلا تستحقُّ عملا ، كما لا تستحقُّه (هل) وغيرها من الحروف التي ليست مختصةً [٤] . ولما كان مقتضى القياس ترك إعمالِها رجع إليه المعملون عند الاقتران بـ (إنْ) كقول الشاعر :

بني غُدانَة ما إنْ انتمُ ذهبٌ ولا صريفٌ ولكنْ انتمُ الخزفُ [٥]

وعند نقض النفي ، كقولهِ تعالى : ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ**﴾ [٦] ، وعند تقديم الخبر كقولك : (ما قائمٌ زيدٌ) ، وعند تقديم معموله وليس ظرفًا ولا حرف جر نحو : (ما طعامَكَ زيدٌ آكلٌ) . فلو كان المعمول ظرفًا أو حرف جرٍ لم تُهملْ ، فيقال : (ما يومَ الجمعةِ زيدٌ معتكفًا) و (ما في الدار عمروٌ مقيمًا) [٧] . ولا يعنى هذا أنّ لغة الحجاز ضعيفةٌ بل هي لغةٌ فصيحةٌ وبها نزل القرآن الكريم ، ومن أعملها حَمَلها على (ليس) .

والملاحظ على منهج ابن مالك في الاحتجاج بلغات العرب أنّ لغتي الحجاز وتميم كانتا من أكثر اللغات التي احتج بها لأنهما لغتان قديمتان فصيحتان من لغات العرب . لذلك أوردهما في أكثر المواضع مقترنتين ولم يرجح إحداهما على الأخرى في سوى ما تقدم . فكلتا اللغتين عنده بمرتبةٍ واحدةٍ من الفصاحة . والأمثلة التي أورد فيها ابن مالك اللغتين مقترنتين كثيرةٌ ، كحكمه على (هَلُمَّ) بالفعلية عند بني تميم لقولهم : (هلمِّي وهلُمَّا وهلمُمْنَ) وبالاسمية على لغة الحجاز لأنهم يلزمونها التجريد ، كلزومه عند الجميع في (دراكِ) وأخواتها [١] ، موافقًا في ذلك سيبويه [٢].

ومنه حكمه على المستثنى بـ (إلا) التام المنقطع بالنصب على لغة الحجازيين . وجواز الوجهين : الاتباع على البدلية والنصب عند بني تميم . ولذلك لم يختلفْ القرّاء في نصب (اتّباعَ) من قوله تعالى : ﴿**مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ**﴾ [٣] لأنه

---

[٣] شرح الكافية الشافية : ٤٣٥ .
[٤] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٣٦٩ .
[٥] البيت مجهول القائل ، وهو في : شرح ابن الناظم : ١٠٣ ، والهمع : ١ / ٣٩١ ، والدرر : ٢ / ٥٣١ . ولم أقف على أحدٍ استشهد به قبله .
[٦] آل عمران / ١٤٤ .
[٧] ينظر : شرح العمدة : ٢١٤ ــ ٢١٥ .
[١] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٠ ، وشرح الكافية الشافية : ١٣٩٠ .
[٢] ينظر : الكتاب : ١ / ١٢٧ .
[٣] النساء / ١٥٧ .

استثناء منقطع .وقد روي رفُعه عن بني تميم بمقتضى لغتهم كما رويَ عنهم : ﴿ **ما هَذا بشرٌ** ﴾ [٤] [٥].

فهو يساوي بين لغتي الحجاز وتميم في أكثر الأحيان في المنزلة من الصحة والجودة من غير أنْ يصرّح بكونهما متساويتين . ولم تكن هذه المساواة مقتصرةً على لغتي الحجاز وتميم ، بل تجاوزت ذلك إلى لغاتٍ أخرى رآها في مرتبةٍ واحدةٍ من الفصاحة . فهو يذكرُها من دون ترجيح إحداها على الأخرى ويمكن أنْ نفهمَ من ذلك أنّ كلتا اللغتين فصيحتان يجب قبولهما وعدم التفريق بينهما .

من ذلك قولهُ عند حديثه عن جمع (فَعْلة) جمعَ مؤنثٍ سالمًا : (والتزم غيرُ هُذيلٍ في نحو : (جَوْزة) و (بَيْضة) سكون العين ، فسوّوا في ذلك الأسماء والصفاتِ وأمّا هذيلٌ فسلكوا بهذا النوع سبيل ما صحت عينه ، فقالوا : (جَوزَاتٌ) و (بَيضَاتٌ) كما قال جميع العرب : (تَمرَاتٌ وجَفنَاتٌ)) [٦] .

وقوله : (في الفم تسعُ لغاتٍ : فتح الفاء ، وكسرها ، وضمها مع تخفيف الميم والنقص ، وفتحها وضمها مع تشديد الميم ، وفتحها وكسرها وضمها مع التخفيف والقصر ، وأنشد الفراء :

يا حبَّذا عينا سُليمى والفَما [٧]) [٨].

وقوله عن (رُبَّ) : (وفيها عشرُ لغات : أربعٌ بتشديد الباء ، وستٌ بتخفيفها) [١] . غير أنَّ هذا لا يعني أنّ اللغات جميعها بمرتبةٍ واحدةٍ من الفصاحة عنده ، بل يمكن تقسيمُها إلى مراتبَ مختلفةٍ بحسب العبارات التي تسبقها والتي تُبيّنُ فيها فصاحة اللغة واطرادها ، أو ضعفها وقلتها ، أو رداءتها .

---

[٤] سورة يوسف / ٣١ ، والقراءة في : الكشاف : ٢ / ٣١٧ ، والتفسير الكبير : ١٨ / ١٢٩ .
[٥] ينظر : شرح الكافية الشافية : ٧٠٣ .
[٦] شرح التسهيل : ١ / ١٠٣ .
[٧] الرجزَ لم يُنسب إلى قائل معين ، وهو في : اللسان : مادة (فَوَهَ) . ولم أقف عليه في (معاني القرآن) للفراء .
[٨] شرح التسهيل : ١ / ٤٧ .
[١] شرح التسهيل : ٣ / ١٧٥ .

فقد ذكر في تثنية ما كان ثالثه ألفًا أنّها قد يكون لها أصلان ومثّل لذلك بلفظة (رحى) فهي يائية في لغة من قال (رَحَيْتُ) وواويّة في لغة من قال : (رَحَوْتُ) ، فلمن ثنّاها أنْ يقولَ : رَحَيان ورَحَوان ، والياء أكثر [٢] .

وقوله عن (ذو) الموصولة ، إنّها معربة عند بعض العرب ، ومبنية عند (طيِّئ) وهذا هو المشهور . ومن شواهده قولُ الشاعر :

ومن حسدٍ يجورُ عليَّ قومٌ وأيُّ الدهرِ ذو لم يحسدوني [٣]

أراد : (أيُّ الدهر الذي لم يحسدوني فيه) . ومما روي باللغتين قول سنان بن فَحْل الطائي :

وإما كرامٌ مُوسِرُونَ أتيتُهم فحسبيَ من ذي عندهم ما كفانيا [٤] [٥].

وذكر في (نِعْمَ وبِئْسَ) أربع لغات هي : نَعِمَ وبَئِسَ وهما الأصل ، ونَعْمَ وبَئْسَ بالتخفيف ، ونِعِمَ وبِئِسَ بالإتباع ، ونِعِمْ وبِئِسْ بالتخفيف بعدَ الإتباع ، وهذه اللغة أبعد من الأصل ، وأكثر في الاستعمال [٦] .

وقوله عند حديثه عن الإضافة إلى ياء المتكلم المدغمة : (وفتحُ ياء المتكلم المدغم فيها هو الفصيحُ الشّائعُ في الاستعمال ، وكسرُها لغةٌ قليلةٌ حكاها أبو عمرو بن العلاء والفراء [٧] وقطرب . وبها قرأ حمزة : ﴿**مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيّ**﴾ [٨] . وأنشد للنابغة الذبياني :

عليِّ لِعَمرٍو ونعمةٌ بعد نعمةٍ لوالدهِ ليست بذاتِ عقاربِ [١]) [٢]

إلى غير ذلك من النعوت الأخرى التي نعت بها لغات العرب بالرداءة والضعف ونحوهما [٣] .

---

[٢] ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٩١ .
[٣] البيت نُسبَ إلى حاتم الطائي ، وليس في ديوانه ، وهو في : شرح الأشموني : ١٧٤/١ ، ومعجم شواهد النحو : ١٨٠ .
[٤] البيت مختلف في نسبته وروايته ، أنشده المرزوقي في : شرح ديوان الحماسة : ٣ / ١١٥٨ ، وهو في : المغني : ٥٣٥ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٤٠ ، وشرح التصريح : ١ / ٦٠ .
[٥] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٩٩ .
[٦] ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٦ .
[٧] ينظر : معاني القرآن : ٢ / ٧٥ .
[٨] إبراهيم / ٢٢ ، والقراءة في : السبعة في القراءات : ٣٦٢ ، والنشر : ٢ / ٢٩٨ .
[١] ديوانه : ٩ ، وفيه (عليَّ) .
[٢] شرح الكافية الشافية : ١٠٠٦ ــ ١٠٠٨ .
[٣] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ١٠٧ ، و ٣ / ٦٥ ، وشرح الكافية الشافية : ١٦٨١ .

هذه هي اللغات التي نقل عنها واعتمد عليها والتي صرّح بأسمائها من قبائل العرب ، استشهد بأساليبها وطرق تعبيرها ، استحسن بعضها وقوّاه ، واستقبح بعضها الآخر وضعّفه ووصفه بالرداءة . وقد اتضح أنه احتجَّ باللغات الفصيحة الصحيحة وأولُها : لغة الحجاز وتميم وبني سليم وأسد وهُذيل وغيرها .

وقد لاحظت أنه لم يحدْ عن اللغات التي احتجَّ بها سيبويه [٤] ، ولا عن تلك التي حددها الفارابي من حيث الزمان والمكان وهذه الدراسة السريعة تُظِهرُ بطلانَ ادّعاء أبي حيان ومن وافقه من الباحثين بأن ابنّ مالك خالف النحاة في احتجاجه بلغات لم تتوافر فيها شروط الصحة والفصاحة .

---

[٤] لمن يريد الإطلاع على لغات القبائل التي احتج بها سيبويه ، ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٨٢ – ٩١ .

المبحث الثاني :

احتجاجهُ بالمنظوم من كلام العرب

توطئة :

يعدُّ الشعرُ من أهم المصادر التي اعتمدَ عليها النحاة في صياغة القواعد النحوية فهو (ديوان العرب ، وبه حُفِظَت الأنساب ، وعُرفت المآثر ، ومنه تُعُلِّمتْ اللغة ، وهو حُجّةٌ فيما أُشكِل من غريب كتاب الله ﴿ جلّ ثناؤه ﴾ وغريب حديث رسول الله ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ ، وحديث صحابته والتابعين ﴿ رضي الله عنهم ﴾) [١] ، وهو أكبر علوم العرب ، وأوفر حظوظ الأدب ، وأحرى أنْ تقبل شهادته ، وتتمثلَ أرادتهُ ، لمِا لَهُ من عظيم المزيّة ، وشرف الأبيّة ، وعز الأنَفَة ، وسلطان القدرة [٢] .

وقد اعتنى العرب بشعرهم في الجاهلية عنايةً كبيرةً ، تتمثل في حفظه وروايته ، ونُقِل عن عمر بن الخطاب ﴿ رضي الله عنه ﴾ أنّه قال : ﴿ **كان الشعر علمَ قومٍ لم يكن لهم علمٌ أصحَّ منه** ﴾ [٣].

وكان اعتماد النحاة على الشعر أكثر من النثر في مجال الاحتجاج إذ احتلَّ منزلةً كبيرةً في نفوس العرب ، لسرعة حفظه وتداوله ، فضلا عن نظرة النحاة إلى الشعراء نظرة تقربهم إلى التقديس ، فكل ما يصدر عنهم يعدُّ حجّة في بابه [٤].

لذلك صار الاعتماد على الشعر نزعة مسيطرة على رجال النحو منذ سيبويه ، بل انفردتْ الشواهد الشعرية دون غيرها بالتحليل والشرح والدرس ، وظهرتْ في ذلك المؤلفات الكثيرة . وقد بَهَرَت هذه الشواهد النحويين فتفننوا في عرضها والاحتجاج بها أو ردّها ، الأمر الذي صرفهم عن دراسة النثر وتوجيه العناية إليه [٥].

وقد قسّم اللغويون الشعراء إلى أربع طبقات :

الأولى : طبقة الشعراء الجاهليين .

الثانية : طبقة الشعراء المخضرمين .

الثالثة : طبقة الشعراء الإسلاميين .

الرابعة : طبقة الشعراء المحدثين .

---

[١] الصاحبي : ٢٧٥ .

[٢] ينظر : العمدة : ١ / ١٦ ، ومصادر الشعر الجاهلي : ١٥٢ .

[٣] ينظر : طبقات فحول الشعراء : ٢٣ ، و الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ١٠٠ ، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه : ٢٦٨ .

[٤] ينظر : الشواهد والاستشهاد في النحو : ٣٢ ، ونحو التيْسير : ٥٠ ، ومن أسرار اللغة : ٣٢٥ ، والرواية والاستشهاد باللغة : ١٤٥ ، وشواهد أبي حيان في تفسيره : ٨٤ .

[٥] ينظر : عصور الاحتجاج في النحو العربي : ١٧ ، وأصول الاحتجاج النحوي عند المرادي : ١١٨ .

ثم صار المحدثون طبقات : أولى وثانية على التدريج [١].

فالطبقتان الأُولَيان يُستَشهد بشعرهما إجماعًا ، وأمّا الثالثة ، فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها [٢].

وقد كان البصريون يحتجّون بشعر الطبقتين الأولى والثانية ، ولم يحتج أكثرهم بشعر شعراء الطبقة الثالثة [٣] ، و (أمّا الكوفيون فقد جعلوا الشعر العربي جاهليَّهُ ومخضرمهُ وإسلاميَّهُ مصدرًا من مصادر دراستهم وأساسًا بَنوا عليه الكثير من قواعدهم ، وكانت لهم عناية شديدة بالنوادر ، فكانوا يحفظونها ويروونها) [٤].

والكلام المستفيض يدور حول شعر الطبقة الرابعة ، وهم المولَّدون ، فإنّ أكثر النحاة لا يحتجُّ بشعرهم ، ولا يعتمد على أقوالهم في الشواهد النحوية ، وقيل يُستشهد بكلام من يُوثق به منهم ، واختاره الزمخشري حيث استشهد في تفسير أوائل سورة البقَرَة ببيت شعر لأبي تمام [٥] ، قال عنه : (وهو وإنْ كان محدَثًا لا يُستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية فاجْعَلْ ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى إلى قول العلماء الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لتوثقهم بروايته وإتقانِه ؟) [٦].

(ولو فُتح هذا الباب لزم الاستدلال بكل ما وقع في كلام علماء المحدثين كالحريري وأضرابه ، والحجّة فيما رووه لا فيما رأوه ، وقد خطّأوا المتنبي ، وأبا تمام ، والبحتري في أشياء كثيرة) [٧].

وعلى أيّة حال ، (فإنّ آخرَ من يُحتجُّ بشعره من المولَّدين هو (ابن هرمة) المتوفى بعد سنة (١٥٠ هـ) ويعدونه آخر الحجج) [٨].

ونظرًا لهذه الأهمية الكبيرة للشعر ، فقد اهتم علماء الأدب واللغة والنحو والتفسير والبلاغة بالشعراء وقسّموهم طبقات ، وألفوا الكتب القيمة فيهم كـ (طبقات فحول الشعراء) لابن سلام الجُمَحي (ت ٢٣١ هـ) و (الشعر والشعراء) لابن قتيبة وغيرها

---

[١] ينظر : العمدة : ١ / ١١٣ ، والخزانة : ١ / ٨ .
[٢] ينظر : الخزانة : ١ / ٦ .
[٣] ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ١٠٦ .
[٤] أبو حيان النحوي : ٢٩٧ ، وينظر : مدرسة الكوفة : ٣٨٠ ، والدراسات اللغوية عند العرب : ٣٥٦ .
[٥] ينظر : الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : ١٨٨ – ١٩٠ .
[٦] الاقتراح : ٥٥ ، وينظر : تاريخ آداب العرب : ١ / ٢١٠ .
[٧] الخزانة : ١ / ٧ .
[٨] تاريخ آداب العرب : ١ / ٣٥٤ ، وينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ١٠٨ ، والمرادي وكتابه (توضيح مقاصد الألفية) : ٣٦٦ .

، ليجمعوا لنا من الشعر الجاهلي والإسلامي ما يصح أنْ يكون مادة للتفسير والفقه واللغة والنحو والبلاغة وغيرها من علوم العربية [١].

وخلاصة القول إنّ النحاة استشهدوا بالشعر الجاهلي والإسلامي وتجاوزوا ذلك فاستشهدوا بشعر كثير من المحدثين الذين يقال لهم (المولّدون) ، ولم يُلزموا أنفسهم بطبقات الاستشهاد التي فصّل القول فيها ابن رشيق (ت ٤٥٦ هـ) والبغدادي ، بل كانت لهم مواقف متباينة من الاحتجاج يطول الحديث عنها ، وقد فُصّل القول فيها في بحوث ومؤلفات كثيرة [٢].

عنايته بالشاهد الشعري وطرائق احتجاجه به :

سبق القول في أول هذه الأطروحة أنّ ابن مالك لا يلجأ إلى الاستشهاد بأشعار العرب في إثبات القواعد النحوية إلاّ بعد الرجوع إلى القرآن الكريم وقراءاتِه ثم الأحاديث الشريفة ، لأنّ هذه الأدلة في نظره أقوى في الاستشهاد وأبلغ في الاحتجاج من أشعار العرب ، وأنّه كان شديد الولع بالشواهد ولاسيما الشعرية منها حتى قيل فيه : إنّه حَفِظَ يوم وفاته ثمانية أبيات لقنها إيّاه ابنه .

ومع أنّه يَعُدُّ الشعرَ في المرتبة الثالثة بعد القرآن الكريم وقراءاتِه والحديث الشريف إلا أنّه قد أكثر منه في إثبات القواعد النحوية كثرةً ملفتةً للنظر فقد استشهد في (شرح التسهيل) بـ (ألفين وتسعمئةٍ وسبعةٍ وتسعين بيتًا) وفي (شرح العمدة) بـ (ستمئةٍ وخمسة عشرَ بيتًا) ، وفي (شرح الكافية الشافية) بـ (ألفٍ ومئتين وسبعةٍ وأربعين بيتًا) ، وفي (شواهد التوضيح) بـ (مئةٍ وثلاثةٍ وعشرين بيتًا) .

وهو حين يستشهد بأشعار العرب يأتي بالعجائب والغرائب مما يدلُّ على مقدرة كاملة ، واطلاع شامل ، وبصر باللغة دقيق ، يُميّزه عن النحاة الأولين والآخرين [٣].

لقد وجّه ابن مالك عنايته إلى الشعر في مناقشة مسائل النحو ، والذي يقف على تراثه النحوي يجد ذلك واضحًا ، فقد أكثر من الاحتجاج بالشعر كثرةً واضحةً ، وسلك في الاحتجاج به مسالك متعددة ، من ذلك إيراده البيت الشعري معزوًّا إلى قائله ، وهو

---

[١] ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ١٠٤ .

[٢] ينظر على سبيل المثال : الشواهد والاستشهاد في النحو : ٧٧ وما بعدها ، والرواية والاستشهاد باللغة : ٣ وما بعدها ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ١٠٠ وما بعدها ، والمرادي وكتابه (توضيح مقاصد الألفية) : ٣٦٥ وما بعدها ، والقياس في النحو العربي : ١٠٥ وما بعدها ، وشواهد أبي حيان في تفسيره : ٨٣ وما بعدها ، وغيرها .

[٣] ينظر : المدرسة النحوية في مصر والشام : ٢٤٩ .

المنهج العام الذي درج عليه في الاستشهاد ، ومقابل ذلك نجده لم ينسب كثيرًا من الشواهد إلى قائل معين .

وهناك أبياتٌ مجهولة القائل انفرد بها عمّن سبقه من النحاة أثبت بها قواعد نحوية جديدة ، كما سيأتي بحثه في هذا الفصل ﴿ إنْ شاء الله تعالى ﴾ .

ويبرز لنا في منهجه أيضًا ، غزارة شواهده في المسألة الواحدة ، أو المسائل المتفرقة ، وهو ما ألفناه في شواهده الأخرى ، إلا أنه يتجلى في الشاهد الشعري أكثر من سواه وكأنه في ذلك استقصى ما جاء عن العرب في هذه المسألة أو تلك ، مما يقوي احتجاجه للمسألة النحوية وإثباته إيّاها ، وتقعيده لها ، وقد تنبَّه محققو كتبه إلى هذه الظاهرة الواضحة في مصنفاته [١].

من ذلك استشهاده بتسعة عشر بيتًا على منع صرف المنصرف للضرورة وفاقًا للكوفيين [٢] ، واستشهاده بعشرة أبيات على جواز الاستغناء بالواو عن الضمير الرابط في باب الحال [٣].

ودرج ابن مالك على أنْ يذكر البيت بتمامه ، لكنّه اجتزأ موطن الشاهد في مواضع عدة من مصنفاته ، مكتفيًا بشطر أو أقل من شطر .

وإيراد أنصاف الأبيات منهج عام يكاد يغلب على كتب النحو ويمكن عزو ذلك إلى أمرين :

الأول : رغبة النحوي في الاكتفاء بموطن الشاهد سواءً أكان في الشطر الواحد أم في جزئه .

الثاني : قد يكون النحوي جاهلا بتمام البيت وإنّما ردد موطن الشاهد فيه نقلا عمّن سبقه من النحاة .

طبقات الشعراء التي احتجّ بشعر شعرائها :

---

[١] ينظر : شرح العمدة : ٥٦ ، والمصدر نفسه : ١١٣ بتحقيق : الدكتور (عبد المنعم أحمد هريدي) ، وشواهد التوضيح : ٢٧ (مقدمات المحققين) .

[٢] ينظر : شرح العمدة : ٨٧٦ – ٨٧٧ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٠٩ – ١٥١٢ .

[٣] ينظر : شرح التسهيل : ٣٦٤ – ٣٦٥ .

تابع ابن مالك النحاة في الاحتجاج بأشعار شعراء الطبقتين الأوليين ، ووافق الكوفيين في الاحتجاج بأشعار شعراء الطبقة الثالثة مطلقًا [١].

إذ احتج لمئات الشعراء ، ولا حاجة لفهرسة الشعراء الذين احتجّ بشعرهم ، فقد أثبت ذلك محققو كتبه في هوامش التحقيق ، وذكر ابن مالك طائفة منهم ، وأورد في مصنفاته أبياتٍ عدة لشعراء مولّدين كالمتنبي ، والمعري ، وأبي نؤاس ، ومسلم بن الوليد ، وابن الدُمينة ، وآخرين .

وإيراده أشعارهم لا يعني أنّه تعدّى عصر الاستشهاد وخرج عن سنن علماء العربية ، لأنّه حينما أورد أبيات المولّدين لم يصرّح بأنّه يثق بأشعارهم أو أنّه اعتمد عليها في بناء قاعدة جديدة ، بل أنّه في إيرادها لم يكن بدعًا على من سبقه من النحاة فهم يوردون أبيات المولّدين في موضع لا يصدق عليه تعريف الشاهد أو الحجّة ، وإنّما يوردونها في مواضع لا تتعدى المواضع الآتية :

- تقوية الأحكام وتثبيتها وتوكيدها .
- بيان الأحكام وتوضيحها .
- تصوير أسلوب جديد .
- بيان أحكام فرعية للقاعدة الرئيسة .
- المجيء بنظير مشابه للقاعدة ، أو صورة قريبة منها .
- الاستشهاد به لغرض معنوي ضمن البحوث المعنوية التي تتخلل الشرح .
- التمثيل لمسائل يعمد إليها النحوي استطرادًا .
- التمثيل لأحكام ثابتة قياسًا على شاهدٍ موثوقٍ به ، أو الاستئناس للحكم المتحصّل الدليل [٢].

وابن مالك حينما يورد أبياتًا للمولّدين لم يكنْ إيراده إيّاها يتعدّى واحدًا من الأمور التي ذُكرت ، فقد أورد للمتنبي بيتين من الشعر :

الأول : عندّ حديثه عن (لا) العاملة عمل (إنْ) إذ ذكر أنها لا تعمل في المعارف إلا شذوذًا ، كما في قول النابغة الجعدي :

وحلَّتْ سوادَ القلب لا أنا باغيًا سواها ولا عن حبها متراخيا [٣].

ثم قال : (وقد حذا المتنبي حذو النابغة فقال :

إذا الجودُ لم يُرزق خلاصًا من الأذى

فلا المجدُ مكسوبًا ولا المالُ باقيًا [٣]) [٤].

---

[١] ينظر : أبو حيان النحوي : ٢٩٧ .

[٢] ينظر : الاحتجاج بالشعر في اللغة : ٢١٦ – ٢١٩ ، والرواية والاستشهاد باللغة : ١٠١ – ١٠٢ ، والشاهد غير القرآني في شرح الرضي للكافية : ١٠٣ .

[٣] شعره : ١٧١ .

[٣] العرف الطيب : ٤٧٢ ، وفيه : (فلا الحمدُ) بدلا من (فلا المجدُ) .

[٤] شرح التسهيل : ١ / ٣٧٧ .

وأمّـا بيـت المتنبـي الثـاني فقـد أورده لتخطئـة وجهـة نظـر أحـد النحـويين إذ قـال : (ولابد من جعل المصدر تابعًا لاسم الإشارة والمقصود به المصدرية ، ولذلك خُطِّئ من حمل قول المتنبي :

هذي برزتِ لنا فهجتِ رسيسا [١] .

على أنّه أراد (هذه البرزةَ برزتِ) ، لأنّ مثل ذلك لا تستعمله العرب) [٢].

وأوردَ شطرًا من بيت للمعري شاهدًا على جواز الإثبات والحذف في خبر المبتدأ بعد (لولا) إنْ كان مقيدًا ودلَّ عليه دليل ، وهو قوله :

فلولا الغمدُ يُمسِكُهُ لسالا [٣] . [٤].

وأورد بيتين لابن الدُمينة ، **الأول** ، قوله :

فماذا الذي يشفي من الحبِّ بعدما تشرّبَهُ بطنُ الفؤادِ وظاهره [٥].

إذ ذكره في معرض حديثه عن (ماذا) محتجًا به على أنّها قد تكون اسمًا واحدًا بمعنى (الذي) ، أو بمعنى (شيء) وذلك في غير الاستفهام والإشارة ، وقد يتعين إلغاء (ذا) أو جعلها مركبة مع (ما) ، ويترجح عنده ذلك إذا كان بعدها (الذي) [٦].

والآخر : ذكره عند حديثه عن مسوغات الابتداء بالنكرة ، وذلك أنْ تقع بعد واو الحال ، وهو قوله :

عرضْنا فسلّمنا فسلّمكارهًا علينا وتبريحٌ من الوجدِ خانِقُهْ [٧] . [٨].

ولهذا البيت نظائر من الكلام الفصيح ، كقول الشاعر :

سرينا ونجمٌ قد أضاءَ فمدّ بدا مُحيّاك أخفى ضُوؤه كلَّ شارق [٩].

وأورد لمسلم بن الوليد بيتًا واحدًا وذلك في معرض كلامه على (أنْ) المخففة وأنّها لابد من أنْ تنصب اسمًا مضمرًا لا يبرز إلا في ضرورة الشعر ، وإنّ من أحوال

---

[١] العرف الطيب : ٥١ ، و (الرسس) ابتداء الحب ، ينظر : اللسان : مادة (رسَسَ) .
[٢] شرح التسهيل : ٢ / ١٨٢ .
[٣] عجز بيت قاله في وصف (سيف) ، شروح سقط الزند : ١٠٤ .
[٤] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٢٧٦ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٥٥ .
[٥] ديوانه : ١٨٤ .
[٦] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٩٨ .
[٧] ديوانه : ٥٣ ، وفيه : (وقفنا) بدلا من (عرضنا) ، و (الغيظِ) بدلا من (الوجدِ) .
[٨] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٢٩٤ .
[٩] البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد النحاة المشهورة ، ينظر : شواهد التوضيح : ٩٩ ، والهمع : ١ / ٣٢٨ .

خبرها أنْ يكون جملة مصدّرة بـ (ربّ) ، وهو قوله :

أفاطمُ ما يدريكِ أنْ ربَّ ليلةٍ كأنّ دُجاها من قرونِك يُنشرُ [١] ،[٢].

وأورد بيتين لأبي نواس :

الأول : استشهد به على أنه (إذا قُصِد النفي بـ (غير) مضافًا إلى الوصف فيُجعَل (غير) مبتدَأ ، ويرتفع ما بعد الوصف به كما لو كان بعد نفي صريح ، ويسد مسد خبر المبتدأ ، وهو قوله :

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمِّ والحَزَن [٣]) [٤].

وهذا البيت على الرغم من أنه لشاعرٍ مولَّد ، فإنّ له نظائر في الكلام الصحيح الموثوق به ، نحو قول الشاعر :

غيرُ لاهٍ عِدَاك فاطّرح اللّـه وَ ولا تغترِرْ بعارضِ سِلْمِ [٥]

والآخر : أورده شاهدًا عند حديثه عن جواز تأنيث (أفعل التفضيل) المجرد من (الْ) والإضافة إذا جرى على مؤنث ، وعدَ قوله :

كأنّ صغرى وكبرى [٦] .

صحيحًا لأنه لم يؤنِث (أصغر) و (أكبر) المقصود بها التفضيل ، وإنّما أنّث (أصغر) بمعنى صغير و (أكبر) بمعنى كبير[٧] ، خلافًا لمن لحّنه من النحاة بدعوى أنه أنّث (صغرى) و (كبرى) مع أنّ (أفعل التفضيل) مجردٌ من (ال) [٨] .

وتوكيدًا لقراءة قرآنية وخمسة أبيات ساقها شاهدًا على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمصدر استشهد بقول أحد المولَّدين :

فزججْتها بمزجَّةٍ زجَّ القلوصَ أبي مزادة [٩]،[١٠].

---

[١] شرح ديوانه : ٣١٦ ، وفيه : (أجدُّكِ ما تدرين) بدلا من (أفاطمُ ما يدريكِ) .
[٢] ينظر : شرح التسهيل : ٤ / ٩ .
[٣] البيت نُسب إلى أبي نواس وليس في ديوانه ، وهو في : أمالي ابن الشجري : ١ / ٣٢ .
[٤] شرح التسهيل : ١ / ٢٧٥ ، و ٤ / ٣٣ .
[٥] البيت مجهول القائل ، وهو في : شرح ابن عقيل : ١ / ١٧٩ ، وحاشية الأمير : ٢ / ٢٩٣ .
[٦] نُسبَ إليه وليس في ديوانه .
[٧] شرح التسهيل : ٣ / ٦١ .
[٨] ينظر : أوضح المسالك : ٢ / ٢٩٤ ، والصرف الواضح : ١٨٩ .
[٩] البيت مجهول القائل ، ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣٥٨/١ ، والإنصاف م (٦٠) : ٤٢٧/٢.
[١٠] ينظر : شرح التسهيل : ٢٧٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٩٨٥ .

إنّ ما مرّ من أمثلة الخروج عن الشاهد الموثوق به عند ابن مالك أقرب إلى ما عند أبـي علـي الفارسـي[١] والرضـي[٢]وغيرهمـا ، الـذين لـم يـأتوا بالمحـدَث إلاّ تمثـيلا أو استئناسًا ، أو دعمَ شواهدٍ فصيحة ، أو إثبات قواعد فرعية ليست ذات قيمة نحوية ، وهو مع كل ذلك لم يصرح عند إيرادها بأنّه يعدُّ هذه الشواهد صحيحة سليمة من ناحية القياس النحوي .

الشواهد التي انفرد بها :

لكي يتضح موقف ابن مالك من الاحتجاج بأشعار العرب ، لابد من ذكر إشارات مقتضبة تبين مدى اهتمام النحاة الذين سبقوه بالشعر ، وما جاء به ابن مالك من جديد الشواهد الشعرية .

يمكن القول إنّ النحاة كانت لهم عنايةٌ كبيرةٌ بالشاهد الشعري ، فسيبويه قد استدل في كتابه بخمسينَ وألفِ بيتٍ من شعر شعراء الطبقات الثلاث الأولى [٣].

أمّا الفراء فكان ينطلق في كتابه (معاني القرآن) من الظاهرة اللغوية التي يجدها في آيةٍ من الآيات إلى شرح المدلول وتقرير القاعدة مدعومة بالشواهد الشعرية ، وقد زادت شواهده الشعرية على ثمانمئةِ شاهدٍ ، التقى فيها بسيبويه في أكثرَ من مئةِ شاهد ، وقد استشهد بشعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين والأمويين وبشعر الذين ضُعِّفوا أيضًا [٤] .

وتأثر الأخفش بخطى معاصره سيبويه في الاستشهاد بالشعر ، فالتقى وإيّاه في شواهد كثيرة وفي مواضع الاستشهاد نفسها [٥].

وقد يأتي بها في موضعٍ غير الذي احتج له سيبويه [٦] ، على أنّ شواهده الجديدة لم يستنبط منها قاعدة جديدة ذات أهمية ، كما استنبط من لغة القرآن [٧] .

---

[١] ينظر : المدرسة البغدادية : ١٤٤ .
[٢] ينظر : الشاهد غير القرآني في شرح الرضي للكافية : ١٢٧ .
[٣] ينظر : شواهد الشعر في كتاب سيبويه : ١٧٩ – ٢١٤ .
[٤] ينظر : المدارس النحوية ، الدكتور (شوقي ضيف) : ٢١٥ ، والقياس في النحو العربي: ١١٢ .
[٥] ينظر : معاني القرآن : ١ / ٢٤ ، ٢٥ ، ٣٦ ، ٤١ ، ٤٧ ، ٥٣ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٨٤ ، ١٦٨ ، وينظر : الكتاب : ١ / ٨٧ ، ١٠١ ، ١١٠ ، ١٦٣ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، و ٢ / ١٦٨ وغيرها .
[٦] ينظر : معاني القرآن : ١ / ١٦٨ ، والكتاب : ٢ / ١٦٨ .
[٧] ينظر : القياس في النحو العربي : ١١٠ .

والزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) كان له ولع شديد بالاحتجاج بالشعر ، وكان ينسب الشعر إلى قائله في أكثر الأحيان ، ومثّل لعددٍ من المحدثين ، وقد شمل احتجاجه مختلف العصور ، إلا أنّ استدلاله بالشعر الجاهلي كان أكثر من استدلاله بشعر شعراء العصور الأخرى [١] .

أمّا النحاة الآخرون الذين تلوا هذه المرحلة كالزمخشري وابن الشجري (ت٥٤٢هـ) وأبي البركات الأنباري وابن يعيش والرضي ، فليس هناك ما يميزهم من سابقيهم سوى أنهم جنحوا للاستشهاد بشعر المولّدين [٢] ، وجاءوا بشواهد ردّوا بها آراءً فردية ولم يؤصِّلوا بها قواعد جديدة ذات قيمة [٣].

وخلاصة القول ، إنّ شواهد سيبويه تمثل معظم شواهد النحو العربي ، وإنّ من جاء بعده من النحاة انقسموا ما بين مردّدٍ لهذه الشواهد ، ومستنبطٍ منها شواهد أخرى ، ومضيفٍ إليها شواهد جديدة لا يمثل الاحتجاج بها أصلا جديدًا يمكن أنْ يضاف إلى أُصول سيبويه ، إلى أنْ جاء ابن مالك الذي استحدث لنفسه شواهد مجهولة النسبة وجعلها حجّة في تصحيح مذهبٍ أو تخطئة آخر .

وهذه الشواهد أُرجح أنْ تكون معظمها مصنوعةً ، إنْ لم يكن كلُّها كذلك ، يعزز ذلك ثلاثة أمور :

الأول : تمكن ابن مالك من صنعة الشعر .

الثاني : عدم نسبتها إلى قائليها ولا إلى النحاة الذين نقلها عنهم مع كونه استخرجها من دواوين الشعراء وكتب الأدب كما نقل ذلك أصحاب التراجم .

الثالث : وجود الفارق الزمني الكبير بينه وبين عصر الاستشهاد الذي حدده علماء اللغة والنحو .

والشواهد المجهولة ظاهرة لا يخلو منها كتابٌ نحوي صَغُر حجمه أم كَبُر ، ابتداءً من كتاب سيبويه الذي ضمَّ بين شواهده خمسين شاهدًا منها [٤] ، وإنّ وجود مثل هذه الشواهد في النحو جاء نتيجة الاعتماد على الطريقة الشفوية في تداول الشواهد الشعرية مدة أكثر من مئتي عام قبل تدوينها ، فظلَّ الناس يتداولونها معتمدين على الذاكرة ، التي يعتريها النسيان ، فكان ذلك سببًا في اضطرابهم في نسبة كثيرٍ من الأبيات إلى قائليها

---

[١] ينظر : الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة : ٩٦ – ٩٧ .
[٢] ينظر : الخزانة : ١ / ٦ – ٧ ، وأصول الاحتجاج النحوي عند المرادي : ١١٩ .
[٣] ينظر : القياس في النحو العربي : ١١١ .
[٤] ينظر : بغية الوعاة : ٢ / ٢٢٩ .

وجهل قسمٍ أخر ، إلى غير ذلك من الأسباب الأخرى التي كانت وراء جهل النحاة بنسبة البيت إلى صاحبه أو اختلافهم في اسم قائله أو روايته [١].

ووجود مثل هذه الشواهد المجهولة والاستشهاد بها يؤدي إلى اختلاط الكثير من الشواهد المصنوعة والمولّدة معها ، لذلك وقف قسم من النحاة من الشعر المجهول موقفًا حاسمًا وقال بعدم جواز الاستشهاد به [٢] ، إلا إذا صدر عن نحويٍّ ثقةٍ كسيبويه والمبرد وابن السراج وغيرهم [٣].

ومهما يكن من أمر فقد تميّز ابن مالك عن غيره من النحاة بشواهده التي انفرد بها واستخدمها أدلة لتصحيح وجوهٍ نادرةٍ وشاذة [٤] .

ولم يشتهر أحدٌ من المتأخرين بالإكثار من تلك الشواهد ، والاتساع في حفظها كابن مالك [٥] ، إذ تعدى ما في كتب النحو من شواهد إلى مصادر اللغة والأدب والبلاغة ودواوين الشعر .

وأظهرت دراسة قام بها الدكتور (طه محسن) محقق كتاب (شواهد التوضيح) أنّ عدد الأبيات التي انفرد في الاحتجاج بها عن النحاة السابقين (عشرةٌ ومئةُ بيتٍ) [٦].

ولا يمكن للباحث أنْ يقطع بصحة هذا العدد أو عدمها إلا بعد مقارنة شواهد مصنفات ابن مالك بالمصادر النحوية التي سبقته ، وهذا لا شك أمرٌ في غاية الصعوبة لاستلزامهِ وقتًا طويلا وجهدًا كبيرًا .

ومهما يكن من أمر ، فقد كثرت الأبيات الشعرية التي انفرد بها ، وقد تنبّه القدامى إلى هذه الظاهرة حتى قيل فيه : (وأمّا أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيها ، ويتعجبون من أين يأتي بها) [٧].

ولذا فليس غريبًا أنْ يكرر بعض الذين جاؤوا من بعده وناقشوا آراءه مثل قولهم : (أنشده ابن مالك ولا أعرف هذا البيت إلا من جهته) [٨] .

وقد بذلتُ ما في وسعي من أجل تخريجها إلا أنني لم أتمكن من الوقوف على منشدها ، ولا المصادر التي نقلتها شأني شأن محققي كتبه الذين عجزوا عن ذلك مع أنهم لاشك بذلوا جهدًا في ذلك .

---

[١] ينظر : الشواهد والاستشهاد في النحو : ٤٨ .
[٢] ينظر : الخزانة : ١ / ٢٤ .
[٣] ينظر : الشواهد والاستشهاد في النحو : ١٢٩ .
[٤] ينظر : القياس في النحو العربي : ١١٢ .
[٥] ينظر : تاريخ آداب العرب : ١ / ٣٥٥ .
[٦] ينظر : شواهد التوضيح : (مقدمة المحقق) : ٢٧ .
[٧] بغية الوعاة : ١ / ١٣٠ .
[٨] شواهد التوضيح : (مقدمة المحقق) : ٢٨ .

وإذا ما تمكن الباحثون من معرفة قائليها أو مصادرها فإنّها بلا شك ستضيف شواهد جديدة لم تكن معروفة عند النحاة إلى ما عُرف منها قبلا [١].

وبعد ... فلابد من أمثلة لهذه الشواهد لكي نَتبين من خلالها قيمة القواعد النحوية التي استنبطها منها ، وإنْ كانت جديرةً بدراسةٍ مستقلة ، ومن أمثلة ذلك :

١ . (وَنِيَ) و (رام) بمعنى (زال) :

يرى ابن مالك أنّ (وني) و (رام) يردان بمعنى (زال) الناقصة في العمل ، قال : (وهما غريبتان ، ولا يكاد النحويون يعرفونها إلا من عُني باستقراء الغريب)[٢] ، ومن شواهد استعمالهما ، قول الشاعر :

لا يني الخِبُّ شيمةَ الخَبِّ مادا مَ فلا تحسبنَّه ذا ارعواءٍ [٣] ،[٤].

وقول الآخر :

إذا رمُتَ ممن لا يريمُ متيّمًا سُلُوّا فقد أبعدتَ في رومكَ المرمى[٥].

ولم أفهم معنى البيتين فهما غريبان والأغرب منهما احتجاجه بهما وبناءه حكمًا نحويًا عليهما مع كونهما شاهدين غريبين مفردين لا نظير لهما من السماع والقياس .

٢ . وجوب حذف اللام الفارقة :

مرّ بنا أنّ ابن مالك أجاز حذف (اللام) الفارقة عند تخفيف (إنّ) لعدم الحاجة إليها ، ولم يكتفِ بهذا ، بل ذهب إلى القول بوجوب حذفها إذا نفي خبر (إنْ) وكان اللبس مأمونًا ، محتجًا على ذلك بقول الشاعر :

إن الحقُ لا يخفى على ذي بصيرةٍ وإنْ هو لم يعدم خلاف معانِدِ .

وقول الآخر :

أمَا إنْ علمتُ اللهَ ليس بغافلٍ فهانَ اصطباري إنْ بُليتُ بظالِمِ [٦].

---

[١] شواهد التوضيح : (مقدمة المحقق) : ٢٨ .
[٢] شرح التسهيل : ١ / ٣٣٤ .
[٣] (الخَبُّ) : الخداع ، و (الوَنى) : الفتور أو التعب ، ينظر : القاموس المحيط : مادتا : (خَبَبَ) و (وَنِيَ) .
[٤] ينظر : شفاء العليل : ١ / ٣٠٦ ، والهمع : ١ / ٣٥٦ .
[٥] البيت في : المغني : ٣٠٦ ، وشرح شواهده : ٢٠٦ ، ومعجم شواهد العربية : ١ / ٢٥٦ .
[٦] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٣٤ ، وشواهد التوضيح : ١٠٦ .

٣ . اقتران الفعل الماضي الواقع حالاً بـ (قد) :

إذا لم يكن الفعل الماضي الواقع حالا تاليًا لـ (إلا) ولا متلوًا بـ (أو) ، وكان معه ضمير يعود على صاحب الحال قُرن بـ (قد) والواو معًا ، أو خلا منهما معًا ، أو قُرن بالواو وحدها أو بـ (قد) وحدها [١].

واستشهد لوقوع الفعل الماضي مقترنًا بـ (قد) وحدها ، بقول الشاعر :

بَصُرَتْ بي قد لاحَ شيبي فصدّتْ فتسلّيتُ واكتسِيتُ وقارا [٢].

وقول الآخر :

أتَيْناكُمُ قد عمّكم حذرُ العِدى فنلتم بنا أمنًا ولم تعدموا نصرا [٣].

٤ . (رجع) بمعنى (صار) معنًى وعملاً :

ذكر ابن مالك أنّ مما خفي على أكثر النحويين استعمال (رجع) كـ (صار) معنًى وعملاً ، ومما استدلّ به على ذلك ، قول الشاعر :

قد يرجع المرءُ بعد المقت ذا مِقَةٍ بالحلمِ فادرأ به بغضاءَ ذي إحَن [٤].

أي : يصير المرءُ [٥].

٥ . الاستغناء عن حرف النفي المصاحب لـ (زال) وأخواتها بـ (قلّما) ، و (غير) :

ذكر النحويون أنّ (زال وانفك وبرح وفتئ) تعمل عمل (كان) بشرط مصاحبة نفيٍ موجودٍ أو مقدَّر ، أو مصاحبة نهيٍ أو دعاء [٦] ، وذكر ابن مالك أنّه قد يُغني عن حروف النفي (قلّما وغير) ، واستشهد على (قلَّما) بقول الشاعر :

قلّماَ يبرحُ المطيعُ هواهُ وجلا ذا كآبةٍ وغرامِ .

وعلى (غير) بقول الآخر :

عَسِيرٌ توقيكَ الهوى غيرَ بارحٍ مُعلّلُ نفسٍ باختلاسةِ ناظرِ [٧].

---

[١] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٣٧٢ ، وشرح العمدة : ٤٥٢ .
[٢] البيت في المساعد : ٢ / ٤٨ .
[٣] ينظر : الارتشاف : ٢ / ٣٦٩ ، والمقاصد النحوية : ٣ / ١٧٢ .
[٤] ينظر : الارتشاف : ٢ / ٨٣ ، وشفاء العليل : ١ / ٣١٢ .
[٥] ينظر : شواهد التوضيح : ١٩٧ .
[٦] ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٢٤٥ ، والنحو الوافي : ١/ ٥٠٩ ، ومعاني النحو: ١/ ٢٥٨ .
[٧] ينظر : شرح العمدة : ١٩٧ .

٦ . (حتى) الناصبة بمعنى (كي) :

ومما استشهد به على ذلك قول الشاعر :

دعاني أخي حتى أذودَ فلم أرثْ وأقررتُ عينيه بما كان يأملُ [١] .

٧ . انفراد (الواو) بعطف أحد المترادفين على الآخر :

تنفرد (الواو) من بين سائر أخواتها بعطف أحد المترادفين على الآخر كقوله تعالى : ﴿**إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ**﴾ [٢] ، [٣] .

وقد ذكر هذا المعنى ابن مالك وجعلَ منه قوله تعالى : ﴿ **لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا** ﴾[٤] ، وأضاف إلى شواهد النحاة في المسألة بيتين هما قول الشاعر :

بلوى من الله واختبارُ ما يفعل الليلُ والنهارُ .

وقول الآخر :

حواسرُ ممّا قد رأتْ بعيونِها تفيضُ بها أو لا قليلٌ ولا نَزْرُ [٥] .

٨ . (أيُّ) بمعنى (التي) :

ذكر النحاة أنّ (أيّا) الموصولة تستعمل بمعنى (الذي) وفروعه وتكون مضافة إلى معرفة لفظًا أو نيّة ، وتأتي بمعنى (التي) كـ : (عليك من النساء بأيِّهنَّ تُرضيكَ) و (بِأيَّتِهِنَّ ترضيكَ) ، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر :

إذا اشتبه الرشدُ في الحادثا تِ فارضَ بأيَّتها قد قُدِرْ [٦] .

وأضاف ابن مالك شاهدًا جديدًا أيّد به هذا المعنى وهو قول الشاعر :

أمّا النساءُ فأهوى أَيَّهُنَّ أرى للحبِّ أهلاً فلا أنفكُ مشغوفا [٧] .

---

[١] ينظر : شرح العمدة : ٣٣٧ ، وشفاء العليل : ٢ / ٩٢٦ .
[٢] يوسف / ٨٦ .
[٣] ينظر : المغني : ٤٦٧ .
[٤] المائدة / ٤٨ .
[٥] ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ٣٦٥ ، وشرح العمدة : ١٣٤ .
[٦] البيت مجهول القائل ، وهو في : سر صناعة الإعراب : ١ / ٧٥ ، وشفاء العليل : ١ / ٢٢٨ ، والهمع : ١ / ٢٧٦ .
[٧] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٢٠٠ .

٩ . وصل (ما) المصدرية بالجملة الاسمية :

إذا وقعت (ما) المصدرية موضع الظرف لم توصل في الغالب إلا بفعلٍ ماضٍ مثبتٍ أو مضارعٍ منفيٍ بـ (لم) وقد توصل بجملةٍ أسمية .

وللنحاة على ذلك شواهد [١] ، وأضاف ابن مالك إلى شواهدهم قول الشاعر :

واصلْ خليلك ما التواصلُ ممكنٌ فلأنتَ أو هو عن قريبٍ ذاهبُ [٢].

١٠ . (إلى) بمعنى (مع) :

وذلك إذا ضممتَ شيئًا إلى آخر ، وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين في قوله تعالى : ﴿ **مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ** ﴾[٣] ، [٤].

ووافقهم ابن مالك واستدل له بقول الشاعر :

يرى الحبُّ جسمي ليلةً بعد ليلةٍ ويومًا إلى يومٍ وشهرًا إلى شهرِ .

وقول الآخر :

ولقد لهوتُ إلى كواعبَ كالدُّمى بيضِ الوجوهِ حديثُهنَّ رخيمُ .

وقول الآخر :

وإنَّ امرأً قد عاش تسعين حجّةً إلى مئةٍ لم يسأمِ العيشَ جاهلُ [٥] .

١١ . الجر بـ (ربّ) محذوفة بعد (الواو) :

أجاز النحويون أنْ يُجر الاسم بـ (ربّ) محذوفة بعد (الواو) ولهم في ذلك شواهدُ كثيرة [٦] ، وأضاف ابن مالك إلى تلك الشواهد خمسة أبيات شعرية جديدة ، منها : قول الشاعر :

وأشعثَ نفسه في مسكِ جَفرٍ يقسّمُ طرفَه بين النجومِ .

---

[١] ينظر : الارتشاف : ١ / ٥٢٠ .
[٢] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٢٧٧ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٠٦ .
[٣] آل عمران : ٥٢ .
[٤] ينظر : المغني : ١٠٤ .
[٥] ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ١٤١ .
[٦] ينظر : شرح ابن عقيل : ٢ / ٣٢ ، والهمع : ٢ / ٣٨٣ .

وقول الآخر :

وأغبر ولّيْتُ الحقائبَ شطرَه وسائره في غاربٍ وجران [١] ،[٢].

١٢ . الفصل بين (أفعل التعجب) ومعموله بالظرف أو الجار والمجرور :

ذكر النحاة أنّ العرب قد أجازت الفصل بين (أفعل التعجب) والمتعجب منه بالظرف أو الجار والمجرور ، ولهم على ذلك شواهد نثرية وشعرية [٣] ، نقل ابن مالك عددًا منها ، وأضاف إليها شاهدين جديدين هما : قول الشاعر :

عاتبتني وما ألَذّ لدى الصبْـ بِ عتابَ الحبيبِ يومَ التلاقي .

وقول الآخر :

يا صاحِ ما أحقَّ باللبيبِ تجنّبَ اللهو لدى المشيبِ [٤] .

١٣ . الاستغناء عن المقسم به بـ (جَيْرِ) و (لاجرم) :

قد يُستغنى عن ذكر المقسم به بـ (جَيْر) و (لاجَرَمَ) فيقال : (جَيْر لأَفعلنّ) و (لاجَرَمَ لأفعلنّ) ، ذكر ذلك ابن مالك ، وأنشد عليه قول الشاعر :

قالوا قُهِرْتَ فقلتُ : جير لَيعلمَنْ عمّا قليلٍ أيُّنا المقهورُ [٥].

وقول الراجز :

أسأتَ إذ خالفتني ولاجَرمْ
ليبدوَنَّ منك أسوأ الندمْ [٦] .

١٤ . (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان :

ذهب الكوفيون والأخفش إلى أنّ (مِنْ) ترِدُ لابتداء الغاية في الزمان ، ولهم على ذلك شواهد من الكلام الفصيح ، ومنع البصريون ذلك وتأوّلوا ما استشهد الكوفيون به [٧] ، أمّا ابن مالك فقد وافق الكوفيين والأخفش لورود السماع بذلك قال : (وهو مما خفِي

---

[١] الغارب : الكاهل وهو ما بين السنام والعنق ، ينظر : اللسان مادة (غَرَبَ) ، و (الجران) : مقدمة عنق البعير ، ينظر : القاموس المحيط : مادة (جَرَنَ) .
[٢] ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ١٨٧ .
[٣] ينظر : المقرب : ٨٢ ، وشرح ابن عقيل : ٢ / ١٢٧ .
[٤] ينظر : شرح العمدة : ٧٤٩ – ٧٥٠ .
[٥] البيت في : الارتشاف : ٢/ ٤٩٥ ، وشفاء العليل : ٢ / ٦٩٩ ، والهمع : ٢ / ٤٠٦ ، والدرر : ٢ / ١٢٦ .
[٦] ينظر : شرح الكافية الشافية : ٨٨٢ .
[٧] ينظر : المغني : ٤١٩ .

على أكثر النحويين فمنعوه تقليدًا لسيبويه في قوله (وأمّا (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ...) [1] أي أنّ (مِنْ)لا تدخل على الأَزمنة ... وهو ممنوع لمخالفته النقل الصحيح والاستعمال الفصيح) [2] ، وزاد على شواهدهم بالإضافة إلى أحاديث عدة أربعة أبيات ، منها قول الشاعر :

من الآنَ قد أزمعتُ حِلمًا فلن أُرَى أُغازلُ خَودًا أو أذوق مُداما .

وقول الآخر :

مازلتُ من يوم بنتم والهًا دنفًا ذا لوعةٍ عيشُ من يُبلى بها عَجَبُ [3].

هذه أمثلة من الشواهد التي أعتقد أنّه انفرد بها دون النحاة السابقين .

والذي ينتهي إليه الباحث من خلال هذه الأمثلة وغيرها ، أنّها لم تكن ذات قيمة نحوية كبيرة ، فهو لم يُثبت بها أصلا نحويًا جديدًا ، وإنّما أثبت بها قواعد فرعية من الممكن قبولها كما يمكن ردّها وتأويلها .

وأكثر الشواهد التي انفرد بها كانت تعزيزًا لشواهد نقلها عن سابقيه كما مرّ بنا ، وهي وإنْ كانت شواهد لمولّدين فلا يضير الاستشهاد بها لأنها جاءت لمجرد التمثيل والاستئناسَ ، ومهما يكن من أمر فإنّ ابن مالك قد قدّم شواهد جديدة تضاف إلى شواهد النحو العربي استقرأها واستخرجها من دواوين الشعراء وكتب الأدب وغيرها .

الشاهد الشعري المتعدد الرواية :

لما كانت الرواية الشفوية من أهم الطرق التي تم بواسطتها نقل الشعر الجاهلي والإسلامي من جيل إلى جيل ، فقد أصاب الشعر ما يصيب المرويّات عادة من زيادة أو نقص ، فضاع منه الكثير ، ودخل على ما بقي منه شيء من النّحل والوضع ، فتصدى الرواة والعلماء لهاتين الآفتين وتحرّوا – على قدر استطاعتهم – الدقة في الرواية ، والحرص على صدق من يروون عنهم .

وكما كان الرواة يختلفون في نسبة القصائد إلى أصحابها ، وفي زيادة بيت أو نقصان آخر ، كانوا يختلفون أيضًا في رواية بعض الألفاظ عند روايتهم للأشعار ، ولهذا كثرت الروايات في بعض شواهد الشعر ، وعدّ اللغويون الروايات المتعددة للشاهد

---

[1] الكتاب : ٢ / ٣٠٨ .
[2] شواهد التوضيح : ١٩٠ – ١٩١ .
[3] ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ١٣٣ ، وشواهد التوضيح : ١٩١ .

روايات صحيحة ، ولم يتخذوا من اختلافها في بيت من الشعر دليلا على عدم جواز الاستشهاد به أو على عدم صحة الرواية فيه [١].

وعلل ابن السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) الاضطراب الذي حصل في روايات عدد من أبيات سيبويه بقوله : (إعلم أنّ اختلاف الإنشاد إذا وقع في مثل ذا الموقع ، لا ينبغي أنْ ينسبه أحد إلى اضطراب سيبويه ، وإنّما الرواية تختلف في الإنشاد ... والرواة المختلفون إنّما أخذوه من أفواه العرب الذين يحفظون الأشعار ، فالتغيير في الإنشاد واقع من جهتهم ، والشواهد في كل رواية صحيحة ، لأنّ العربي الذي غيّر الشعر وأنشده على وجه قوله حجّة) [٢].

يضاف إلى ذلك أنّ العرب يُنشد بعضهم شعر بعض وكلٌّ يتكلم على مقتضى سجيته التي فُطِر عليها [٣] ، أو قد يكون النحاة أنفسهم سببًا في تغيير رواية من أجل أنْ تتفق مع ما صاغوه من قواعد نحوية [٤] ، فقد يحتج النحوي برواية تتناسب والحجة التي يعرض لها ، وقد يعرض لأكثر من رواية ، بحسب سعة اطلاعه في تناوله المسألة النحوية ، وقد وجدنا ذلك عند ابن مالك الذي يشير في أحيانٍ كثيرةٍ إلى أنّ في البيت الواحد أكثر من رواية ، وقد سلك في عرضها واحدًا من سبيلين :

الأول : ذكر الروايات مع عدم تفضيل إحداها على الأخرى ، فالروايات المختلفة للبيت كلّها مقبولة ، مادامت واردة عمن يوثق به ، ولا يدفع روايةٌ بأخرى بل ، يوجه كلّ رواية منها توجيهًا يتفق مع القواعد النحوية ، ومن أمثلة ذلك :

أ . دخول (ما) الكافة على (ليت) :

إذا اتصلت (ما) الزائدة بـ (ليت) ، فيجوز حينئذ إعمالها وإهمالها بإجماع ، إلا أنّ الإلغاء أكثر وأقيس [٥].

والشاهد الذي رواه النحاة وجوزوا فيه الوجهين قول النابغة الذبياني :

قالت ألا ليتَما هذا الحَمامُ لنا إلى حمامتنا ونصفُه فَقَدِ [٦].

---

[١] ينظر : شواهد الشعر في كتاب سيبويه : ٣٠٥ ــ ٣٠٦ .
[٢] شرح أبيات سيبويه : ٢ / ١٣٤ ، وينظر : البحث اللغوي عند العرب : ٤٠ .
[٣] ينظر : المغني : ٨٦٠ ، وشرح شواهده : ٢ / ٩٤٣ ، والاقتراح : ٥٩ .
[٤] ينظر : الرواية والاستشهاد باللغة : ٢٠١ ، وشواهد أبي حيان في تفسيره : ٩٧ .
[٥] ينظر : المقتصد : ١ / ٤٦٩ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤ / ٣٣٨ ، والمغني : ٣٧٦ .
[٦] ديوانه : ٣٥ .

وجوّز سيبويه كون (ليت) في هذا البيت عاملة على رواية الرفع ، وذلك بأنْ تُجعل (ما) موصولة أو نكرة موصوفة ، والتقدير : (ليت ما هو هذا الحمام لنا) فـ (ما) اسم (ليت) ، و (هو) مبتدأ محذوف ، وخبره (هذا) ، والجملة صلة (ما) أو صفتها [١].

وذكر ابن مالك هاتين الروايتين من دون ترجيح واحدة على الأخرى وإنّما شرع في توجيه كل رواية منهما ، ذاكرًا العلة التي من أجلها أُعملت (ليت) مع اتصالها بـ (ما) الكافة ، قال : (قلت : من رفع جعل (ما) كافة (ليت) كما كفّت (إنْ) (ما) الحجازية ، ومن نصب جعلها زائدة غير معتد بها ، كما لم يُعتدُّ بها بين حرف الجر والمجرور به في نحو : ﴿ **عَمَّا قَلِيلٍ** ﴾ [٢] ، و ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ** ﴾ [٣] ... فـ (ليت) بهذا التوجيه عاملة في الروايتين ، وهي حقيقة بذلك ، لأنّ اتصال (ما) بها لم يُزل اختصاصها بالأسماء بخلاف أخواتها فإنّ اتصال (ما) بها أزال اختصاصها بالأسماء ، فاستحقت (ليتما) بقاء العمل دون (إنّما) و (كأنّما) و (لكنّما) و (لعلّما) ...) [٤].

ب . إضافة (بينا) إلى مصدر :

ذكر ابن مالك جواز إضافة (بينا) إلى مصدر ، مستدلا بقول أبي ذؤيب الهذلي :

بَيْنا تَعَنُّقِهِ الكماةُ وروغِهِ يومًا أُتِيحَ له كمِيٌّ سَلْفَعُ [٥].

وذكر رواية أخرى وهي : بينا تعنّقُه ، برفع (تعنّقُ) على الابتداء والخبر محذوف [٦] ، وممن اكتفى برواية الرفع ابن يعيش [٧] ، ورواية (تعنُّقِهِ) بالجر هي المشهورة بين النحاة ، وإنّهم مجمعون على جواز الوجهين ، الرفع والجر [٨].

---

[١] ينظر : الكتاب : ١ / ٢٨٢ – ٢٨٣ .
[٢] المؤمنون / ٤٠ .
[٣] آل عمران / ١٥٩ .
[٤] شرح التسهيل : ٢ / ٣٨ ، وينظر : شرح العمدة : ٢٣٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٤٨٠ .
[٥] ديوان الهذليين : ١ / ١٨ ، و (الروغ) : الحياد عن الشيء ، و (الكميُّ) : الشجاع ، و (السلفع) : الجريء ، ينظر : القاموس المحيط : مادة (كَمَيَ) و (رَوَغَ) و (سَلْفَعَ) .
[٦] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٢١٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٩٣٦ .
[٧] ينظر : شرح المفصل : ٤ / ٩٩ .
[٨] ينظر : الخصائص : ٣ / ١٢٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣ / ٢٠٠ ، وشرح جمل الزجاجي : ٢ / ٤٠٦ ، والمغني : ٦٧٧ .

ج . النصب على المعية في نحو (مالَكَ وزيدًا) و (ما شأنُك وعمرًا) :

أوجب سيبويه النصب في نحو : (مالَكَ وزيدًا) و (ما شأنك وعمرًا) وشبهها ، مما المجرور فيه ضمير ، لأنه لا يجيز العطف على الضمير المجرور في غير الضرورة إلا بإعادة الجار [١] ، وأجازه الأخفش والكوفيون على ضعف [٢].

وروى الأخفش :

فحسبُك والضّحاكُ سيفٌ مهندٌ [٣] .

بنصب (الضّحاك) ورفعه وجره ، وقد نقل ابن مالك الروايات الثلاث للبيت ، ثم شرع بتوجيه كل واحدة منها بقوله : (فالنصب على أنه مفعول معه ، والجر على أنه معطوف ، والرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر ، كأنه قال (فحسبك سيفٌ مهندٌ والضّحاكُ كذلك) فعلى مذهب الأخفش لا يمتنع الجر بعد (مالكَ) و (ما شأنَكَ) [٤].

والآخر :ترجيح رواية على أُخرى ، ومع أنّ الغالب على منهجه في ذكر الروايات عدم ترجيح رواية على أخرى ، إلا أننا نجده في مواضع قليلة يفاضل بين الروايات المختلفة ، مع ذكر التعليلات النحوية التي دعته إلى ترجيح هذه الرواية أو تلك ، من ذلك مثلا :

أ . كسر همزة (إنّ) وفتحها بعد (إذا) المفاجأة :

ذكر ابن مالك في قول الشاعر :

وكنتُ أرى زيدًا كما قيل سيدًا إذا إنّه عبدُ القفا واللهازم [٥] .

روايتين : كسر همزة (إنّ) الواقعة بعد (إذا) المفاجأة على عدم التأويل بمصدر والتقدير : (فإذا هو عبدُ القفا) ، وفتحها على تأويل (أنّ) ومعمولها بمصدر مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف والتقدير : (فإذا عبوديته موجودة) .

والرواية الراجحة عنده رواية الكسر ، وعلة ذلك كون كسرها لا يُحوج إلى تقدير محذوف [١].

---

[١] ينظر : الكتاب : ١ / ١٥٥ .
[٢] ينظر : حاشية الصبان : ٢ / ١٤٠ .
[٣] هذا عجز بيت وصدره : (إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا) ، وهو من الشواهد التي اختلف النحاة في نسبتها إلى قائل معين ، ولم أجده في (معاني القرآن) للأخفش وهو في : معاني القرآن للفراء : ١ / ٤١٧ ، والمفصل : ٢٩ .
[٤] شرح العمدة : ٤٠٧ – ٤٠٨ .
[٥] البيت مجهول القائل ، ينظر : الكتاب : ١ / ٤٧٢ .

فهو هنا يعتمد في ترجيحه هذا على أصل نحوي ، وهو عدم اللجوء إلى التقدير أولى من التقدير ، والحقيقة المسلّم بها عند النحاة هي أنّ (إنّ) يجوز في همزتها الكسر والفتح إذا وقعت بعد (إذا المفاجأة) [٢].

ب . جواز الترخيم ونية المحذوف للمضطر في غير النداء :

نقل ابن مالك عن سيبويه تجويزه للمضطر أنْ يرخِّم وينوي المحذوف ، فيدع الحرف الذي قبله على ما كان عليه قبل الحذف ، مستشهدًا بقول جرير :

ألا أضحت حبالُكُم رماما وأضحت منك شاسعةً أُماما [٣] .

فجوّز للمضطر أنْ يُرخِّم في غير نداء لإنّ (أُمامة) اسم صالحٌ للنداء ، بخلاف الاسم المعرّف بالألف واللام فلا يُرخم في غير النداء لعدم صلاحيته للنداء [٤] .

ونقل ابن مالك عن المبرد روايةً أُخرى وهي :

وما عهدٌ كعهدِكِ يا أُماما .

لأنه لا يُجيز الترخيم الضروري إلا على تقدير التمام وتناسي المحذوف [٥].

واضطرب كلام ابن مالك في الحكم على هاتين الروايتين ، فتارة يرى لزوم الأخذ بكلتا الروايتين ، ولا تُدفع إحداهما بالأخرى [٦].

وتارة يقوي مذهب سيبويه ويرجح روايته ، من خلال قوله رادًا رواية المبرد : (وهو محجوج بصحة الشواهد .... وبأنّ حذف بعض الاسم مع بقاء دليل على المحذوف أحق بالجواز من حذفه دون بقاء دليل ، وأمّا زعمه أنّ الرواية : (وما عهد كعهدك يا أُماما ، فلا يلتفت إليه ..)) [٧].

والذي يبدو لي أنّ رواية المبرد أولى بالاتباع لأنّ حمل البيت على غير الضرورة أولى من حمله على الضرورة ، ولأنّ هذا الاستعمال – أعني : ترخيم المنادى على نية المحذوف ، وبقاء الحرف الذي قبله على ما كان عليه قبل الحذف – لم يرد فيه استعمالٌ فصيحٌ عن العرب ، وهو (من أقبح الضرورات وذلك أنّ النداء بابُ حذفٍ ، ألا ترى أنّ

---

[١] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٢٢ ، وشرح العمدة : ٢٢٨ ، وشرح الكافية الشافية : ٤٨٥ .
[٢] ينظر : الكتاب : ١ / ٤٧٢ ، والمقتضب : ٢ / ٣٥١ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٣٢٧ .
[٣] شرح ديوانه : ٥٠٢ .
[٤] ينظر : الكتاب : ١ / ٣٤٣ .
[٥] لم أقف على رواية المبرد في مصنفاته ، ونقلها أبو زيد في النوادر : ٣١ ، عن الأخفش (علي بن سليمان البغدادي) ، ورواها عنه أيضًا الأعلم الشنتمري في : تحصيل عين الذهب : ٣٣٦ .
[٦] ينظر : شرح العمدة : ٣١٤ ، وشرح الكافية الشافية : ١٣٧١ .
[٧] شرح التسهيل : ٣ / ٤٣٠ .

المنادى المفرد المعرفة يُحذف منه التنوين فحُذِفَ في الترخيم أواخر المناديات كما حُذِف التنوينُ) [1] ، يضاف إلى ذلك كلّه أنّها رواية الديوان .

ج . جواز إضمار الفعل بعد (ألا) العرضية :

أجاز النحاة إضمار الفعل بعد (ألا) العرضية لقرينة معنوية ، وحملوا على ذلك قول الشاعر :

ألا رجلاً جزاهُ اللهُ خيرًا يُدِلُّ على مُحَصِّلةٍ تبيتُ [2] .

على تقدير : (ألا يروننني رجلا) وهي رواية الخليل ، ورجحها ابن مالك لكونها الرواية المشهورة ، ورأى يونس أنّ الشاعر لم يقصد العرض ، ولكنه نوّنَ مضطرًا ، وعلى هذا تكون فتحته فتحة بناء [3]، وذكر ابن مالك في البيت رواية أُخرى وهي : (ألا رجلٍ) بالجر ، على تقدير : (ألا مِنْ رجلٍ) [4].

وعندي أنّ رواية الخليل هي الرواية الراجحة لجريانها على القياس ، إذ لا ضرورة فيها ، وحروف التحضيض مما يحسن إضمار الفعل بعدها ، كما أنّه لم يجزْ عند النحاة حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا شذوذًا .

وبلغ من عنايته بالشاهد المتعدد الروايات أنّه يشير إلى اختلاف ألفاظه ، مع كون هذا اللفظ أو ذاك ليس له أثرٌ في تقرير معنًى نحوي ، أو إثبات وجه إعرابي ، كقوله في قول الشاعر :

إنْ هو مستوليًا على أحدٍ إلاّ على حزبهِ المجانين [5] .

الذي ساقه شاهدًا على إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس) : (ويروى (على أضعف المجانين) [6] ، وللبيت رواية ثالثة هي : (إلا على حزبه الملاعين) [7]) [8].

وقوله في قول امرئ القيس :

وبُدِّلتُ قرْحًا داميًا بعد صحةٍ فيالكِ من نُعمى تحوّلنَ أبؤسا [1].

---

[1] النوادر : ٣١ .
[2] البيت لعمر بن قعّاس ، وهو في : النوادر : ٥٦ ، وشرح المفصل : ٢ / ١ .
[3] ينظر : الكتاب : ١ / ٣٥٩ .
[4] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٧١ ، وشرح الكافية الشافية : ٥٣٣ – ٥٣٤ .
[5] البيت مجهول القائل ، وهو في : الأزهية : ٣٣ .
[6] وهي رواية ابن عصفور في : المقرب : ١١٦ ، والبغدادي في الخزانة : ٤ / ١٦٦ .
[7] وهي رواية ابن الشجري في أماليه ، التكملة المنشورة في مجلة المورد – المجلد الثالث – ع (١) : ١٨٥ .
[8] شرح العمدة : ٢١٦ ، وينظر : شرح الكافية الشافية : ٤٤٧ .
[1] ديوانه : ١٠٧ ، وفيه : (لعلَّ منايانا)بدلاً من : (فيالكِ من نُعمى) .

الذي ساقه شاهدًا على إجراء (تحوّل) مَجرى (صار) معنًى وعملا .

(ويروى :

لعلَّ منايانا تحوّلنَ أبؤسا) [٢] .

وقوله في بيت أبي ذؤيب الهذلي :

للهِ يبقى على الأيّامِ مُبْتقِلٌ

جونُ السَّراةِ ، رَباعٌ ، سِنُّهُ غرِدُ [٣].

الذي ساقه شاهدًا على جر المحلوف به في التعجب باللام [٤]، (ويروى : (تالله))[٥]، وهذه الرواية هي المشهورة عند النحاة ، ولم أجد أحدًا صرّح بالرواية الأولى ، على أنّ ابن مالك وافق النحاة في الشاهد وخالفهم في الاستشهاد ، إذ إنّهم استشهدوا به على كثرة حذف حرف النفي مع الجملة الفعلية ، والتقدير : (لا يبقى) ، وحذف حرف النفي جائز مع الجملة الفعلية ولا يُعرف مع الجملة الاسمية ، والذي سوغ هذا الحذف كونه لا يلتبس بالفعل الموجب ، لأنّ الموجب يقتضي لام التوكيد ونونه أو إحداهما [٦].

هذه الأمثلة وغيرها تُظهر لنا مدى عناية ابن مالك بالروايات المختلفة .

وقبل أنْ نطوي صفحة الشاهد متعدد الروايات ، لابد من الإشارة إلى أنّه مع هذه العناية بمرويات النحاة على اختلافها ، نجده يضعّف أو يردُّ عددًا منها ، إذا لم تتفق مع مذهبه النحوي .

وهذا بلا شك مطعنٌ في منهجه لأنّ النحاة تحرّوا الدقة في الرواية ، وكانوا حريصين على صدق من يروون عنهم ، كما تقدم .

وقد بلغ مجموع الروايات التي أسقط ابن مالك الاحتجاج بها أو ضعّفها ثلاث روايات منها :

رواية الكسائي في قول عنترة :

يا شاةَ مَنْ قَصٍ لمن حلّتْ له حَرُمَتْ عليَّ وليتها لم تَحرُمِ [١].

---

[٢] ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣٩١ .

[٣] المبتقل : الذي نبت الشعر في وجهه ، ينظر : اللسان : مادة (بَقَلَ) ، و (الغردُ) : رفع الصوت والتطرّب به ، ينظر : تاج العروس : مادة (غَرَدَ) .

[٤] ينظر : شرح الكافية الشافية : ٨٦٤ .

[٥] ينظر : ديوان الهذليين : ١ / ١٢٤ .

[٦] ينظر : المقتصد : ٢ / ٨٦٦ ، وإصلاح المنطق : ٣٦٦ ، وشرح المفصل : ٧ / ١١١ ، والإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ٣٢٥ .

[١] البيت من معلقته المشهورة ، ديوانه : ١٧ ، وفيه : (ما)بدلاً مِنْ (مَنْ) .

التي استدل بها هو والكوفيون على مجيء (مَن) زائدة مؤكدة كما تُزاد (ما) ، وتابع ابن مالك البصريين في ردِّ هذه الرواية من وجهين :

الأول : إنّ الرواية المشهورة : (يا شاةَ ما قَنَص) بزيادة (ما) .

والآخر : إنّ الرواية وإنْ صحّت ، فإنّ (مَنْ) يُحتَمل أنْ تكون نكرة موصوفة بـ (قنص) ، على تقدير : (يا شاةَ رجل قَنصٍ) أي : (ذي قَنَص) ، والحمل على هذا راجح لأنه تقدير شاع أمثاله بإجماع ، إذ ليس فيه إلاّ حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وأمثال ذلك كثيرة ، بخلاف ما ذهب إليه الكسائي – رحمه الله – فإنه لم يثبت مثله دون إحتمال فوجب اجتنابه [٢].

والرأي الذي يترجح عندي هو أنّ الرواية : (يا شاةَ ما .....) كما روى البصريون ، لصحة زيادة (ما) لأنها تأتي حرفًا والحروف لا بأس بزيادتها للتوكيد والتقوية ، كما أنها رواية الديوان .

ولا يعني هذا ردّ رواية الكوفيين وإنّما تُحمل على أنّ (مَنْ) نكرةٌ موصوفة بقوله : (قَنَص) وهو مصدر فيؤول باسم الفاعل ، وكان أصلُ الكلام : (يا شاةَ رجلٍ قانص) [٣] ، فتعارضت الروايتان وبقي الأصل مع البصريين ، أضف إلى ذلك أنه لا أحد من النحاة صرّح بزيادة الأسماء .

وفي باب (الفاعل) ذكر أنه يجوز إضمار فعل الفاعل لِ أُمِن اللبس ، مستشهدًا بقول الشاعر :

حمامةَ بطن الواديين ترنّمي سُقيتِ من العُرِّ العوادي مطيرَها[٤].

ثم عقّب على البيت بقوله : (هكذا رواه الحفّاظ ، ومن قال : سقاكِ فتاركٌ للرواية آخذ بالرأي) [٥].

ولا شك أنّه ناقض نفسه حينما طعن بهذه الرواية لأنه واحد من الذين رووها في (شواهد التوضيح) شاهدًا على إضافة المفرد إلى المثنى [٦] ، والأصل (بطني الواديين) وهي الرواية التي أجمع عليها النحاة [١] ، ولم يذكر أحدٌ من النحويين رواية (سُقيتِ من العُرِّ) على البناء للمفعول غيره – والله اعلم - .

---

[٢] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٢١٦ .

[٣] ينظر تفاصيل الخلاف في : شرح المفصل : ٤ / ١٢ ، والمغني : ٤٣٤ ، وشرح شواهده : ٢ / ٧٤٢ .

[٤] البيت مختلف في نسبته وروايته وهو في : ديوان توبة بن الحميّر : ٣٦ .

[٥] شرح التسهيل : ٢ / ١١٩ .

[٦] ينظر : شواهد التوضيح : ١١٥ .

ما ردّه ابن مالك من استشهادات النحاة :

الشاهد : هو ما يأتي به النحوي من دليل ، أو برهان صادق ليثبت به صحة قاعدته ، ويدفع به خصمه ، فحجج النحو ، إذا براهين تُقام على نصوص اللغة للدلالة على صحة رأي أو قاعدة [٢] ، وعلى هذا فقد جاءت مصنفات ابن مالك مليئة بشواهد النحاة على اختلاف مذاهبهم ، وقد مرَّ بنا أنه لم يكن متعبدًا بأقوال هذا النحوي أو ذاك ، أو منحازًا إلى هذه الجماعة أو تلك ، وإنما أخذ منها ما كان قوي الحجة مدعم البرهان ، فهو بهذا يمثل شخصية نحوية مستقلة .

والذي يهمنى مما تقدم أنّ هناك شواهد شعرية ، لم يرتضها ابن مالك ، فيما يخص مسائل النحو ، وكان غالبًا ما يورد تعليقه عليها بعبارات من مثل : (لا حجّة فيه) ، و (هذا عندي تكلف لا حاجة إليه) ، و (القياس في مثل هذا ضعيف) ، و (الذي قاله غير متعين) وغيرها .

وهو لا يكتفي برد الاحتجاج بالشاهد فحسب ، بل يعلل عدم حجية البيت ، ويدعم تعليلاته بالأقيسة النظرية ، والشواهد الفصيحة ، وهذا مما يدلُّ على قدرته في الترجيح والاختيار لآراء النحاة ، وردِّ ما كان منها مخالفًا للشائع من كلام العرب ، والشواهد التي رد الاحتجاج بها ابن مالك موضوع بحاجة إلى دراسة مستقلة ، لذلك سأقتصر على بعض الأمثلة لكي أُبيِّن طريقته وتعامله مع الشاهد المردود والتعرّف على أهم الأسباب التي جعلته يُخرج هذا الشاهد أو ذاك من دائرة الاستشهاد ، من ذلك :

أ . شروط عمل اسم الفاعل :

ذكر ابن مالك تبعًا للنحاة أنّ اسم الفاعل لا يعمل إذا لم يُقصد به معنى الفعل كـ (صاحب) ، ولا إذا صُغّر أو وصف أو قُصد به المضي ولم توصل به الألف واللام ، ولا حُكيت به الحال ، وإنما امتنع العمل بالتصغير والوصف لأنهما من خصائص الأسماء ، فيزيلان شبه الفعل معنًى ولفظًا ، ونقل عن الكسائي أنه لا يرى من ذلك مانعًا ، محتجًا بما حكاه عن بعض العرب (أظنني مرتحلا) ، و (سويئرًا فرسخًا) ، وأجاز أنْ يقال : (أنا زيدًا ضاربٌ أيُّ ضاربٍ) ، واحتج أيضًا بقول الشاعر :

---

[١] ينظر : المقرب : ٤٨٤ ، والبحر المحيط : ١١ / ٤٠٨ ، وشفاء العليل : ١ / ١٦٢ ، والهمع : ١ / ١٦٨ ، والدرر : ١ / ٦٦ .

[٢] ينظر : الشواهد والاستشهاد في النحو : ٢٢ ، والرواية والاستشهاد باللغة : ١٠٢ .

إذا فاقدٌ خطباءَ فرخين رجَّعتْ ذكرتُ سُليمى في الخليطِ المزايل [1]، [2].

وهذا البيت والأمثلة السابقة من الأصول المرفوضة عند ابن مالك إذ حَمَل كل ذلك على التأويل ، فأمّا : (سويئرًا فرسخًا) فإنّ (فرسخًا) ظرف والظرف يعمل فيه رائحة الفعل ، وأمّا : (أنا زيدًا ضاربٌ أيُّ ضاربٍ) فلا حجة فيه أيضًا لأنّه لم يقل : أنا سمعته عن العرب ، بل ذكره تمثيلا ، ولو رواه عن العرب لم يكن فيه حجّة ، لأنّه يُحمل على أنّ (زيدًا) منصوب بـ (ضاربٌ) و (ضاربٌ) خبر (أنا) و (أيُّ ضاربٍ) خبرٌ ثانٍ ولاشك في أنّ تخريج ابن مالك هذا فيه تكلف إذ لا يستقيم المعنى بجعل (أيُّ ضاربٍ) خبرًا ثانيًا .

وأمّا قول الشاعر فخرّجه على جعل (فرخين) منصوبًا بـ (رجَّعَتْ) على إسقاط حرف الجر ، وأصله (رجَّعَتْ على فرخين) ، فحذف (على) وتعدى الفعل بنفسه فَنُصِبْ .

ويجوز نصب (فرخين) بـ (فقدتُ) مقدرًا مدلولا عليه باسم الفاعل الموصوف ، فإنّ ما لا يعمل يجوز أنْ يدل على ما يعمل .

ونقل ابن مالك عن بعض النحاة احتجاجه لمذهب الكسائي بقول ذي الرمة :

وقائلةٍ تخشى عليَّ أظنُّه سيودي به ترحاله ومذاهبُه [3].

فـ (تخشى) صفة (قائلة) وقد وقعت قبل المفعول الذي هو (أظنُّه) ، وأبطل ابن مالك الاحتجاج بهذا البيت ، ووجّهه على أنْ يكون (أظنُّه) محكيًّا بـ (قالتْ) أو (تقول) مقدرًا [4].

ب . حذف (الباء) من مرفوع (أفعل التعجب) :

ذكر ابن مالك أنّ هذه (الباء) لا تحذف إلا إذا كان مصحوبها (أنْ) والفعل ، ولو اضطر شاعر إلى حذف (الباء) المصاحبة غير (أنْ) بعد (أفعِل) لزمه أنْ يرفع ، وعلى مذهب الفراء يلزمه النصب ، ومن حججه قول الشاعر :

ألا طرقتْ رحالَ القومِ ليلى فأبْعِدْ دارَ مرتحلٍ مزارا [1] .

---

[1] البيت نُسب لبشر بن أبي خازم ، وليس في ديوانه ، وهو في : المخصص : ١٦ / ١٢٤ .
[2] لم أقف على رأيه هذا في (معاني القرآن) وهو في : شرح الأشموني : ٢ / ٢١٩ .
[3] ديوانه : ٥١ .
[4] ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ٧٤ ــ ٧٥ .
[1] البيت مجهول النسبة ، ولم أجد أحدًا من النحاة نقله قبل ابن مالك ، وهو في : المساعد : ٢ / ١٥٠ ، والهمع : ٣ / ٣٩ ، والدرر : ٢ / ٢٩٤ .

وقول الشاعر :

وأجْدِرْ مثل ذلك أنْ يكونا [٢] .

وردّ ابن مالك احتجاجه بالبيتين :

أمّا **الأول** : فلإمكان جعل (أبعِدْ) دعاء على معنى (أبْعِدْ اللهُ دارَ مرتحلٍ عن مزار محبوبه) كأنّه يحرّض نفسه على الإقامة في منزل طروق ليلى ، لأنّه صار بطروقها مُزارًا .

وأمّا **الآخر** : فلاحتمال أنْ يكون (أجْدِرْ) فعل أمرٍ عاريًا من التعجب بمعنى (أجْعَلْ مثل ذلك جديرًا بأنْ يكون) أي : حقيقيًا بالكون ، يُقال : جَدُر بكذا جدارةً ، أي : (صارَ به جديرًا) ، ويُحتمل أنْ يكون (أجْدِرْ) فعل تعجب مسندًا إلى مثل ذلك ، ثم حُذفت (الباء) اضطرارًا واستحق مصحوبها الرفع بحق الفاعلية ، لكنّه بُنيَ لإضافته إلى مبني كما بُنيَ في قوله تعالى :﴿**إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ**﴾ [٣]، [٤].

ج . دخول (الفاء) على خبر المبتدأ :

نقل ابن مالك عن الأخفش إجازته دخول (الفاء) على خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط ، نحو : (زيدٌ فمنطلقٌ) ، ومن حججه قول الشاعر :

وقائلةٍ خولانُ فانكح فتاتهم وأُكرومةُ الحيَّيْن خِلْوٌ كما هيا [٥] .

وقول الآخر :

أرَوَاحٌ مودِّعٌ أم بكورُ أنت فانظر لأيّ ذاكَ تصيرُ [٦] ،[٧].

وضعّف ابن مالك مذهب الأخفش هذا لعدم ورود السماع به ووجه البيتين توجيهًا يُخرج (الفاء) فيهما عن الزيادة ، فالمعنى في البيت الأول : (هذه خولانُ) ، فـ (خولان) خبر مبتدأ محذوف .

والمعنى في البيت الثاني : (انظر أنت) ، فـ (أنت) فاعل فعل محذوف ، على أنّ زيادة (الفاء) في مثل هذا قد سهلها كون الخبر أمرًا ، كما سهلها كون العامل مفرَّغًا

---

[٢] البيت لعمر بن احمر الباهلي ، شعره : ١٦١ ، وفيه : (وأجدِرْ بالحوادثِ أنْ تكونا) ولا إشكال فيه على هذه الرواية .

[٣] الذاريات / ٢٣ .

[٤] ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ٣٥ .

[٥] البيت مجهول النسبة ، وهو من شواهد الكتاب : ١ / ٧٠ ، والخصائص : ١ / ١٣٢ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٨٩ ، والهمع : ١ / ٣٥٠ .

[٦] البيت لعدي بن زيد ، ديوانه : ٨٤ ، وفيه (لأيّ حالٍ)بدلاً من (لأيّ ذاك) .

[٧] لم أقف على رأيه في (معاني القرآن) وهو في : شرح المفصل : ١ / ١٠٠ ، والمغني : ٢١٩ – ٢٢٠ .

في نحو قوله تعالى : ﴿إِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾ [1] و : (زيدًا فاضرب) لأنّ الأمر يُصْرَف إلى ما يعلق به معنى المُجازاة ، فالقائل : زيدًا فاضرب ، كأنه قال : (ما يكون من شيءٍ فزيدًا اضرب) و (ما يكنْ من شيءٍ فزيدًا اضربْه) ، فلا يلزم من جواز هذا ، جواز : (زيدٌ فمنطلقٌ) ، إذ ليس الخبر أمرًا ، فَيُصَرْف إلى ما تعلق به معنى المُجازاة [2].

وهذا المذهب أعني : دخول (الفاء) على خبر المبتدأ الذي لا يشبه الشرط – مذهب سيبويه أيضًا - ، جاء في الكتاب : (وقد يحسن ويستقيم أنْ تقول : (عبد الله فاضربْه) ، إذا كان مبنيًا على مبتدأ مظهر أو مضمر ، فأمّا في المظهر فقولك : (هذا زيدٌ فاضربْه) ، وإنْ شئت لم تُظهِرْ (هذا) ويعمل كعمله إذا أظهرته ، وذلك قولك : (الهلالُ واللهِ فانظرْ إليه) ، كأنك قلت : هذا الهلالُ ، ثم جئتَ بالأمر ، ومما يَدُلُّك على حُسن (الفاء) ههنا أنك لو قلت : (هذا زيدٌ فحسَنٌ جميلٌ) كان كلامًا جيدًا ، ومن ذلك قول الشاعر :

وقائلةٍ خولانُ فانكِحْ فتاتَهمْ وأُكرومةُ الحيَّيْن خِلْوٌ كما هيا .

هكذا سُمِع من العرب تنشدُه) [3] ، وهذا خلاف ما ذكره ابن مالك من عدم ورود سماع به ، وسيبويه ثقةٌ فيما ينقل مأمونٌ على ما يقول .

د . منع تقدم (الواو) على عامل المصاحب :

وفي باب (المفعول معه) نقل إجماع النحاة على أنّ (الواو) التي بمعنى (مع) لا تتقدم على عامل المصاحب كـ (مع) ، فلا يقال : (استوى والخشبةَ الماءُ) ماخلا ابن جني فقد أجاز ذلك في (الخصائص) لأمرين :

الأول : أنه قد جاز ذلك مع (الواو) العاطفة ، فليجُز فيها ، لأنها محمولة عليها .

والآخر : أنّ ذلك قد ورد في كلامهم فينبغي أنْ يحكم بذلك .

ونقل ابن مالك عنه قول الشاعر :

جَمعتَ وفُحشًا غيبةً ونميمةً خصالا ثلاثًا لست عنها بمرعوي [4].

وقول الآخر :

أُكْنِيْه حين أناديه لأكرمَهُ ولا ألَقّبهُ والسوأةَ اللَّقبا [1].

---

[1] الانشراح / ٨ .
[2] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٣٣١ .
[3] الكتاب : ١ / ٧٠ .
[4] البيت نسبه ابن جني في الخصائص : ٢ / ٣٨٣ إلى يزيد بن الحكم .

ووافق ابن مالك إجماع النحاة على منع تقديم (الواو) التي بمعنى (مع) على عامل المصاحب وردّ حجتي ابن جني بقوله :

(أمّا **الأولى** فالجواب عنها من وجهين :

أحدهما :أنّ العاطفة أقوى وأوسع مجالاً فحصل لها مزية بتجويز التقديم ...

وثانيهما : أنّ واو (مع) وإنْ أشبهت العاطفة فلها شبه يقتضي لها لزوم مكان واحد كما لزمت الهمزة مكانًا واحدًا .

وأمّا **الثانية** وهي احتجاجه بالبيتين فضعيفة أيضًا ، إذ لا يتعين جعل ما فيهما من المنصوبين من باب المفعول معه ، بل جعله من باب العطف ممكن وهو أولى ، لأنّ القول بتقديم المعطوف في الضرورة مجمع عليه ، وليس كذلك القول بتقديم المفعول معه ، أمّا البيت الأول فالعطف فيه ظاهر ، لأنّ تقديره : (جمعت غيبةً ونميمةً وفحشًا) ، وبهذا وجّهه أكثر النحويين .

وأمّا البيت الثاني .... فأصل (ولا ألقبه والسوأة اللقبا) : (ولا ألقبه اللقب ولا أسوؤهُ السوأة) فحذف (أسوؤه) لدلالة (أُلقبه) عليه ، ثم قدّم مضطرًّا ، وبقي التقدير على ما كان عليه) [٢].

هـ . تقديم الفاعل على عامله :

وفي باب (الفاعل) نقل عن بعض الكوفيين إجازته تقديم الفاعل على عامله ، واستدل من ذهب إلى هذا بقول امرئ القيس :

فَقِلْ في مَقِيلِ نَحْسُهُ متغيّبِ [٣] .

وقول الزباء :

ما للجمال سَيْرُها وئيدا [٤] .

وزعموا أنّ التقدير : (فقل في مقيل متغيّبٍ نحسُهُ) و (ما للجمال وئيدًا سيرُها) [٥]، وهذا من الأصول المرفوضة عند ابن مالك ، فخرّج البيت الأول على وجهين :

أولهما : أنْ يكون قائله أراد (نحسُه متغيبيّ) بياء المبالغة ، كقولهم في أحمر : أحمريّ ، وفي : دوّار : دوّاريّ ، وخَفَفَ الياء في الوقف .

---

[١] البيت نسبه أبو تمام إلى بعض الفزاريين ، ينظر : ديوان الحماسة : ٣٣ ، وهو في شرحها للمرزوقي : ١١٤٦ ، وليس في (الخصائص) كما زعم ابن مالك .

[٢] شرح التسهيل : ٢ / ٢٥٣ – ٢٥٤ ، وينظر : شرح الكافية الشافية : ٦٩٧ – ٦٩٨ .

[٣] ديوانه : ٤٢ ، مع اختلاف الرواية .

[٤] قيل للزبّاء ، وقيل لغيرها ، وهو في : الأغاني : ١٥ / ٣٢٠ .

[٥] ينظر : مذهب الكوفيين في : معاني القرآن للفراء : ٧٣/٢ ، وأوضح المسالك : ٣٧٧/١ ، والمغني : ٧٥٨ .

وثانيهما : أنّ (مَقيلا) اسم مفعول من (قِلْته) بمعنى (أقلته) أي : (فسخت عقد مُبايعته) ، فاستعمله في موضع متروك مجازًا .

وتوجيه البيت الثاني عنده بأنْ يُجعل (سيرُها) مبتدأ ويُضمَر خبر ناصب (وئيد) كأنّه قال : (ما للجمال سيرها ظَهَرَ وئيدًا) أي (ثبت وئيدًا) [1]، وتقديم الفاعل على عامله من الأصول المرفوضة عند البصريين ، وما ورد مما يوهم أنّه منه فمحمول على الضرورة أو التأويل [2].

وقد اتخذتْ ردوده على النحاة أشكالاً أُخر غير ما ذُكِر ، كاختلافه معهم في توجيه موطن الشاهد وتحديده أو ردِّ عددٍ من شواهد النحاة ، اعتقادًا منه بأنّ هذا الشاهد لا يصح الاستشهاد به على هذا الموضع ويأتي بشواهد جديدة يصحح بها استشهادات النحاة ، إلى غير هذا مما يطول ذكره .

<u>الشعر واللهجات</u> :

مما لاشك فيه أنّ العرب في جاهليتهم وإسلامهم ، كانوا يتكلمون لغة واحدة ، هي لغتهم الأدبية التي عُرفت فيما بعد باللغة الفصحى ، ولكن إلى جانب هذه اللغة كان لكل قبيلة عددٌ من الخصائص اللغوية ، تختلف فيها عن غيرها من القبائل .

وقد تكون هذه الفروق بين اللهجات قليلة جدًا لا تكاد تزيد عما ذكره لنا اللغويون العرب في كتاباتهم ، أو قد تكون كثيرة جدًا لم يَسعَ العلماء العرب إلى تسجيلها ودراستها [3].

والمتصفح للتراث النحوي العربي يجد أنّ النحاة قد أولَوا اللهجات العربية عناية واضحة في مصنفاتهم ، وذكروا خصائص كلِّ واحدةٍ منها ، ولاسيما تلك اللهجات الفصيحة التي اعتمدها النحاة في توثيق القواعد النحوية .

وابن مالك شأنه شأن النحاة الآخرين أولى اللهجات العربية عناية كبيرة ، وذكر كثيرًا من الخصائص التي تميزت بها كل لهجة من هذه اللهجات ، وإنّ اهتمامه باللهجات يعود إلى تأثره بالمنهج الكوفي ، الذي اتسع في الاحتجاج بكل ما روي عن فصحاء العرب على اختلاف لهجاتهم [4] ، لذلك فقد جاءتْ إشارته إلى الأشعار التي أنشدها أهل كل لهجة بعبارات واضحة صريحة من مثل : (وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر) [1] ،

---

[1] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ١٠٨ – ١٠٩ .
[2] ينظر : الهمع : ١ / ٥١١ .
[3] ينظر : شواهد الشعر في كتاب سيبويه : ٣٩١ .
[4] ينظر : المدرسة النحوية في مصر والشام : ٢٥١ ، ومنهج ابن مالك في الدراسات النحوية : ٩٥ ، وشواهد أبي حيان في تفسيره : ٩٢ .
[1] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ١١١ .

أو : (وعلى لغتهم قول الراجز) [٢] ، أو : (كما قال شاعرهم) [٣] ، أو : (وعلى هذه اللغة قيل) [٤] وغيرها .

ومن اللهجات التي ذكرها ابن مالك :

١ . لهجتا الحجاز وبني تميم:

أكثر اللهجات التي ذكرها ابن مالك لهجة الحجاز ، وهي التي تتكلم بها قريش ، أو هي الفصحى المشتركة ، التي يتكلم بها كثير من القبائل الحجازية والنجدية .

وإلى جانب هذه اللهجة كان يذكر لهجة تميم ، لأنّ هاتين اللهجتين تلتقيان كثيرًا وتختلفان قليلا في عددٍ من الظواهر اللغوية ، لذلك نجدهما مقترنتين كثيرًا في مصنفاته ، ومن خصائصهما التي ذكرها :

أ . (أمس) بين الإعراب والبناء :

إذا قُصد بـ (أمس) اليوم الذي وليه اليوم الذي أنت فيه ، بناه الحجازيون في موضع الرفع ، والنصب ، والجر على الكسر ، لتضمنه معنى الألف واللام ، ولشبهه بضمير الغائب في التعريف بغير أداة ظاهرة ولشبهه بـ (غاق) في الانفراد بمادة مع التوافق في الوزن .

ووافق فيه الحجازيون أكثر التميميين في موضعي النصب والجر ، ويختلفون معهم في موضع الرفع ، يعربونه ويمنعونه من الصرف للتعريف والعدل عن الألف واللاِم .

ومن لغة الحجازيين قول الشاعر :

اليومَ أعلمُ ما يَجيءُ به ومضى بفصْل قضائهِ أمس [٥].

ومن لغة بني تميم قول الآخر :

اعتصمْ بالرجاء إنْ عنَّ يأسُ وتناسَ الذي تضمَّن أمسُ [٦] .

ويبدو لي أنّ الحكم عليه بالضرورة أولى من كونه لغة ، يرجح ذلك كونه بيَّنا مصرّعًا وقد يكون مطلع القصيدة .

ومنهم من يعربهُ في الجر بالفتحة ، كقول الراجز :

---

[٢] ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٢٨٦ .
[٣] ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٣٨٨ .
[٤] ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٤٦ .
[٥] البيت مختلف في نسبته وهو في :الروض الأُنُف : ١ / ٣٦ ، وشرح التصريح : ٢ / ٣٤٨ .
[٦] من شواهده في شرح التسهيل : ٢ / ٢٢٣ ، ولم يستشهد به أحدٌ قبله وهو في : الهمع : ٢ / ١٣٩ ، وشرح التصريح : ٢ / ٣٤٨ ، والدرر : ١ / ٤٤٤ .

لقد رأيتُ عجبًا مُذْ أمسا

عجائزًا مثل السُعالى خمسا [١] ، [٢] .

واضطرب كلام ابن مالك في الاحتجاج بهذا الرجز فقد نقل في (شرح الكافية الشافية) عن أبي القاسم الزجاجي أنّ ناسًا من العرب يبنون (أمس) على الفتح واحتجّ بما نقله عنه من قول الراجز المتقدم ، وردّ الاحتجاج به في (شرح التسهيل) بقوله : (ومُدَّعاه غير صحيح ، لامتناع الفتح في موضع الرفع ، ولأنّ سيبويه استشهد بالرجز على أنّ الفتحة في (مذ أمسَ) فتحة إعراب [٣] ، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه [٤] ، فقد غلّط فيما ذهب إليه واستحق ألا يعوّل عليه) [٥].

ب . تنوين الترنم:

ومما اختلف فيه الحجازيون والتميميون تنوين الترنم ، وهو عوض من الترنم ، لأنّ الترنم مد الصوت بمَدةٍ تجانس حركة الرُوي ، فالأصل إذا قيل تنوين الترنم : تنوين ذي الترنم فحذف المضاف ، وأُقيم المضاف إليه مقامه [٦].

ونقل ابن مالك عن سيبويه قوله : (أمّا إذا ترنموا فإنّهم يلحقون الياء والألف والواو لأنّهم أرادوا مد الصوت ، وإذا أنشدوا لم يترنموا ، فأهل الحجاز يدعون القوافي على حالها في الترنم ، وناسٌ كثير من بني تميم يبدلون مكان المدة نون ، كمّا لم يريدوا أبدلوا مكان المدة نونًا ، ولفظوا بتمام البناء ، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المد ، سمعناهم يقولون :

يا أبتا علّك أو عساكَنْ [٧].

وقال العجَّاج :

يا صاحِ ما هاج الدمُّوع الذُّرَّفَنْ [١].

---

[١] الرجز : رواه أبو زيد في نوادره ص ٥٧ بلا نسبة ، وهو في : الكتاب : ٢ / ٤٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٩٥ ، وفيه : (مثل الأفاعي)بدلاً من (مثل السّعالى) .

[٢] ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٤٨١ .

[٣] وهو الصحيح ، قال سيبويه : (وقد فتح قوم (أمسَ) في (مُذ) لمّا رفعوا وكانت في الجر هي التي ترفع ، شبهوها بها ..... وهو قليل) ، الكتاب : ٢ / ٤٤ .

[٤] ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٩٥ .

[٥] شرح التسهيل : ٢ / ٢٢٤ .

[٦] ينظر : شرح المفصل : ٤ / ١٤٥ ، وشرح جمل الزجاجي : ١ / ١١٠ .

[٧] الرجز نسب إلى رؤبة ، وهو في : زيادات ديوانه : ١٨١ .

[١] زيادات ديوانه : ٨٢ .

وقال :

من طللٍ كالأتحميِّ أنهجنْ [٢].

وكذلك يفعلون في الجر والرفع) [٣] ، وانشد ابن مالك على لغة بني تميم قول جرير :

أَ قِلِيِّ اللومَ عاذلَ والعِتابَنْ وقولي إنْ أصبتُ لقد أصابَن [٤] ، [٥].

وخصائص هاتين اللهجتين مبثوثة في كتب اللغة والنحو وقد خُصتْ كل واحدة منهما بدراسة مستقلة [٦] ، وقد مرَّ بنا عددٌ من خصائصهما في المبحث السابق من هذه الأطروحة فلا حاجة إلى زيادة الأمثلة هنا .

٢ . لهجة بني هُذيل :

ومن اللهجات التي أفاض ابن مالك في ذكرها مقرونة بشواهد شعرائها لهجة (هُذيل) ومن أمثلتها :

أ . إعراب (الذين) :

(الذين) اسم موصول لجمع العقلاء ، ولم يعربه أكثر العرب ، وإنْ كان الجمع من خصائص الأسماء ، وإنّ (الذين) مخصوص بأولي العلم ، و (الذي) عام ، فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة ، بخلاف (اللاّذين) و (اللاّتين) ، ولكن العرب لم تُجمع على ترك إعراب (الذين) ، بل إعرابه في لغة (هُذيل) مشهورٌ ومن ذلك قول شاعرهم :

وبنو نويجيَة اللثون كأنهم مُعَطٌ مخرّمةٌ من الخِزّان [٧] .

فشبهوه بصفات الذكور العقلاء ، يقولون : (نُصِرَ اللاَّذون هُدوا على الذين ضلوّا) [١].

---

[٢] ديوانه : ٧ .
[٣] شرح الكافية الشافية : ١٤٢٧ – ١٤٢٨ ، وينظر : الكتاب : ٢ / ٢٩٩ .
[٤] شرح ديوانه : ٦٤ ، من غير تنوين .
[٥] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١١ .
[٦] ينظر : لهجة تميم : ٧٨ وما بعدها ، ولهجة قريش وأثرها في العربية : ٦٢ وما بعدها .
[٧] البيت في : إعراب ثلاثين سورة من القرآن : ٣٠ بدون نسبة ، ونسبه ابن الشجري في أماليه : ٢ / ٣٠٧ إلى أحد الهذليين وليس في ديوانهم ، وهو في : شرح جمل الزجاجي : ١ / ١٧٤ ، بلا نسبة أيضًا ، و(المخرّم) : المشقق ، و (الخزّان) : اللسان ، ينظر : القاموس المحيط : مادتا (خَرَمَ) و (خَزَنَ) .
[١] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٩١ ، وشرح الكافية الشافية : ٢٥٨ .

ب . قلب ألف المقصور ياءا عند إضافته إلى ياء المتكلم:

إذا أُضيف الاسم المقصور إلى ياء المتكلم قُلبت ألفه ياءًا عند (هُذيل)وأُدغمت في (ياء المتكلم) ، وبلغتهم قرأ بعضهم : ﴿ **يا بُشْرَيَّ هَذا غُلامٌ** ﴾ [٢] ، وبها أنشد الشاعر :

سبقوا هَوَيَّ وأعنقوا لهواهم فتُخرِّموا ولكلِّ جنبٍ مصرعُ [٣] .

ومن كلامهم في الدعاء : (**يا سيدَيَّ ويا مولَيَّ**) [٤].

ج . الجر بـ (متى) :

(متى) اسم استفهام دال على الزمان ، ويردْ للشرط ، إلاّ أنّ بني هذيلٍ يجرّون بها ، وهي عندهم بمعنى (مِنْ) ، ومن كلامهم : (**أخرَجَها متى كُمِّه**) ، وأنشد أبو ذؤيب الهذلي :

شربنْ بماءِ البحرِ ثُم ترفَّعت متى لججٍ خُضرٍ لهُنَّ نئيجُ [٥] .

والتقدير : (من كمِّه) و (مِن لججٍ) [٦].

٣ . لهجة بني عُقيل :

ومن اللهجات الأخرى التي ذكرها لهجة (بني عُقيل) حيث أشار إلى خصائص عديدة لهذه اللهجة منها :

أ . الجر بـ (لعلْ) :

(لعلّ) من الحروف المختصة بالأسماء ، وأصلُ عمل الحروف هو الجر ، إلا أنّ (لعلّ) من أخوات (إنّ) إذ خرجت عن الأصل فرفعت ونصبت لشبهها بالفعل ، ولولا شبه الفعل لكان حقها أنْ تجر ، إلا أنّ (لعلّ) ترد حرف جر في لغة بني عُقيل وإعمالها الجر هو رجوع إلى أصل العمل فيها [١] .

---

[٢] يوسف / ١٩ ، والقراءة في : مختصر في شواذ القرآن : ٦٢ منسوبة إلى ابن أبي إسحاق .
[٣] البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، ديوان الهذليين : ١ / ٢ .
[٤] ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ٢٨٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٠٠٤ .
[٥] ديوان الهذليين : ١ / ٥١ .
[٦] ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ١٥٣ ، ١٨٦ ، وشرح العمدة : ٢٦٨ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٨٤ .
[١] ينظر : الجنى الداني : ٩٠ .

ويروي ابن مالك عن أبي زيد أنّ (بني عُقيل) يجرون بها مفتوحة الآخر ومكسورته ومن شواهد ذلك :

لعلّ اللهِ يمكنني عليها جهارًا من زُهيرٍ أو أسيدِ [٢].

وروى ابن مالك عن الفراء ، الجر بها أيضًا ونقل عنه قول الراجز :

علَّ صروفِ الدهرِ أو دُولاتِها

تدلننا اللمَّة من لمّاتها [٣] .

وروى ابن مالك في لامها الأخيرة الفتح والكسر ، وأنشد باللغتين ، قول الشاعر :

لعلَّ اللهِ فضّلكُم علينا بشيءٍ أنّ أُمَّكُم شَرِيمُ [٤] ، [٥] .

وهناك لهجات لقبائل أُخرى ذكرها في مواضع متفرقة وذكر شواهدها الشعرية كـ (طيء) [٦] ، و (بني عكل) [٧] ، و (بني العنبر) [٨] ، و (بني سليم) [٩] ، و (خثعم) [١٠] ، و (قيس) [١١] ، و (بني أسد) [١٢] وغيرهم .

هذه أمثلة من الظواهر اللهجية التي سمى لنا ابن مالك قبائلها ، مدعمة بالشواهد التي نقلها عن أصحاب هذه اللهجات .

وهناك خصائص لهجية أخرى لقبائل عربية ذكرها وأشار إلى أنّها ظواهر خاصة (ببعض العرب) أو (لغة لقوم) ، أو (لغة لبعضهم) من دون أنْ يذكر لنا من هم الذين يعنيهم بهذه الظواهر اللهجية ، من أمثلة ذلك ما نقله عن الأخفش وثعلب أنّ جماعة من العرب ، يرفعون الفعل المضارع بعد (لم) فيلغون عملها حملا على (لا) النافية محتجَّين بقول الشاعر :

---

[٢] البيت من قصيدة لخالد بن جعفر ، ينظر : الأغاني : ١١ / ٨٣ ، والوحشيات : ١٠١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤ / ٣٧٤ .

[٣] الرجز مجهول القائل ، وهو في : معاني القرآن : ٣ / ٩ ، ٢٣٥ ، وشرح شواهد المغني : ١ / ٥٤ .

[٤] البيت مجهول القائل ، وهو في : شرح المفضليات : ٣٠٦ ، والاقتضاب : ٤٠٦ ، والمقرب : ٢١٢ .

[٥] ينظر : شرح العمدة : ٢٦٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٨٣ .

[٦] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٣٨٨ .

[٧] ينظر : المصدر نفسه : ٣ / ١٤٩ .

[٨] ينظر : المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

[٩] ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٩٥ ، وشرح الكافية الشافية : ٥٦٧ .

[١٠] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٢٠٣ .

[١١] ينظر : المصدر نفسه : ١ / ١٤٤ .

[١٢] ينظر : المصدر نفسه : ٣ / ٢٦١ .

لولا فوارسُ من نُعمٍ وأسرتهم يومَ الصُلَيْفاء لم يوفون بالجار [١].

و (لم) عند ابن مالك صارفة للمضي أبدًا ، ولو لم يكن الفعل بعدها مجزومًا [٢]، وإهمالها ضرورة عند ابن هشام لا لغة [٣] .

وحكى لنا ابن مالك أنّ ناسًا من العرب يحذفون (تاء التأنيث) من الفعل المسند إلى المؤنث ، فيقولون : (قال فلانة) و (ذهب فلانة) نقل ذلك عن سيبويه [٤]، وأنشد للبيد على هذه اللغة :

تمنّى ابنتايَ أنْ يعيشَ أبُوهما وهل أنا إلا من ربيعَةَ أو مضرْ [٥]، [٦].

وحَمْلُ هذا البيت على الضرورة أولى من حمله على هذه اللغة لعدم تمكن الشاعر من إثبات التاء حِفاظاً على الوزن .

ولا أُريد أنْ أسترسل أكثر من ذلك في ذكر الخصائص اللهجية للقبائل العربية التي ذكرها ابن مالك واستدلالاته على صحتها بشواهدها الشعرية ، لأنّ ما تقدم يكفي دليلا على عنايته بها .

---

[١] الشاهد مجهول القائل ، ولم أقف عليه في (معاني القرآن) للأخفش ، و (مجالس ثعلب) ، وروي بروايات مختلفة ، ينظر : المحتسب : ٢ / ٤٢ ، وشرح المفصل : ٧ / ٨ .

[٢] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٢٨، و ٤ / ٦٦ ، وشرح العمدة : ٣٧٦ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٧٤ ، ١٥٩٢ .

[٣] ينظر : المغني : ٣٦٥ .

[٤] ينظر : الكتاب : ١ / ٢٣٥ .

[٥] شرح ديوانه : ٢١٣ .

[٦] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ١١١ .

المبحث الثالث

ابن مالك والضرورة

توطئة :

تعدُّ الضرورة معيارًا مهمًا في دراسة لغة الشعر ، لسعة انتشارها فيها ، وتعدد وجوهها وأنواعها ومستوياتها ، على أساس ما جرى عليه الشعراء في أشعارهم من الاستقلال بظواهر لغوية غير معروفة ولا معهودة في لغة النثر .

وهي أصل من أصول (نحو الشعر) لارتباطها القوي بأسلوبه اللغوي الطيّع لدواعي أوزانه المستقرة وقوافيه [١].

والضرورة عند الجمهور : (ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر ، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا) [٢].

وذهب قسم آخر إلى (أنّها ما ليس للشاعر عنه مندوحة - أي متسع يهرب منه إلى غيره من صور التعبير – وبه قال ابن مالك ... فإنّ الضرورة مشتقة من الضرر وهو النازل مما لا مُدْفِعَ له) [٣].

والضرورة عند الخليل هي ما يستحسن في الشعر ويقبح في النثر ، يتضح ذلك من قوله : (إنّ أفضلَهم كان زيدٌ ، وإنّ زيدًا ضربت ، على قوله : إنّه زيدًا ضربت ، وإنّه كان أفضلَهم زيدٌ ، وهذا فيه قبحٌ ، وهو ضعيف ، وهو في الشعر جائز) [٤].

أمّا سيبويه فإنّه (ممّن يرون أنّ الضرورة شيء خاص بالشعر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا ، لأنّ كثيرًا من الشواهد التي أوردها في أقسام الضرورة المختلفة من تلك الشواهد التي وردت فيها روايات أُخرى تُخرجها من مجال الضرورة ، ومع ذلك لم يذكر سيبويه شيئًا من تلك الروايات في كتابه) [٥] ، وعقد في كتابه أبوابًا تحدث فيها عمّا يجوز للشاعر دون الناثر [٦].

---

[١] ينظر : الضرورة الشعرية دراسة لغوية : ٢٤ .
[٢] الضرائر : ٦ ، وينظر : سيبويه والضرورة الشعرية : ٣١ .
[٣] الضرائر : ٦ .
[٤] الكتاب : ١ / ٢٩٠ ، وينظر : المفصل في تاريخ النحو العربي : ١ / ٢٨١ .
[٥] شواهد الشعر في كتاب سيبويه : ٤٣٧ .
[٦] ينظر : الكتاب : ١ / ٨ و ٣٤٣ ، و ٢ / ٢٩٨ – ٣٠٤ .

وذكر ابن جني أنّ العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال (السعة ، أُنسًا بها ، واعتيادًا لها ، وإعدادًا لها وذلك عند وقت الحاجة إليها) [١] ، وعْقد بابًا سمّاه (في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولاً ؟) [٢].

والذي نخلص إليه أنّ معظم النحاة متفقون على أنّ الضرورة هي ما وقع في الشعر ممّا لا يجوز في النثر ، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا .

ويطول الحديث عن مفهوم الضرورة : أهي تختص بالاضطرار أم تجوز في الشعر مع عدم الاضطرار ؟ ومواقف النحاة على اختلاف مذاهبهم وأعصارهم منها ، فقد بُسط القول في كل ذلك في مؤلفات قديمة وحديثة [٣] ، وبحوث مستقلة ، أو بحوث ضمن كتب أخرى [٤] ، مما يجنبنا تكرار ذلك في هذا الموضع .

مفهوم ابن مالك للضرورة :

تقدم أنّ مفهوم الضرورة عند النحويين ينحصر في معنيين :

الأول : إنّها ما وقع في الشعر مخالفًا للقياس ، مما لم يقع له نظير في النثر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا .

والآخر : إنّها ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، وهذا الرأي هو الذي اختاره ابن مالك وعوّل عليه في فهمه للضرورة حيث تخصصت عنده بالاضطرار ، سواءً في الشعر أم في النثر ، فما لم يضطر الشاعر إليه فليس بضرورة ، إنّما يجوز على قلة ، إنْ أمكنه الإتيان بعبارة أُخرى [٥].

ولابد هنا من سوق أمثلة تؤكد حقيقة منهج ابن مالك في فهمه للضرورة :

من ذلك حكمه بجواز أنْ يوصل الفعل المضارع بالألف واللام بقلة اختيارًا ، تشبيها له بالصفة لأنه مثلها ، كما في قول الشاعر :

---

[١] الخصائص : ٣ / ٢٠٢ .
[٢] المصدر نفسه : ١ / ٣٢٣ وما بعدها .
[٣] منها : ضرائر الشعر ، والضرائر ، وسيبويه والضرورة الشعرية ، والضرورة دراسة لغوية ، وغيرها .
[٤] منها : الضرورة عند النحويين : ١٥٢ وما بعدها ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ١٠١ وما بعدها ، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه : ٤٣٧ وما بعدها ، وشواهد أبي حيان في تفسيره : ١٠٢ وما بعدها ، وغيرها .
[٥] ينظر : أبو حيان النحوي : ٤٤٧ ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٣٠٩ ، وشواهد أبي حيان في تفسيره : ١٠٢ .

ما أنتَ بالحكم التُرضى حكومَتُهُ ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل [١].

وقول الآخر :

يقولُ الخَنا وأبْغَضُ العُجْم ناطقًا إلى ربِّنا صوتُ الحمار اليُجَدَّعُ [٢].

وقول الآخر :

ما كاليروحُ ويغدو لاهيًا مرحًا مشمِّرًا يستديمُ الحزمَ ذو رشَدِ [٣].

وقول الآخر :

وليسَ اليُرَى للخِلِّ مثل الذي يرى له الخِلُّ أهلا أنْ يُعَدَّ خليلا [٤].

حيث استدل ابن مالك بهذه الأبيات على أنّ الألف واللام اسم موصول بمعنى (الذي) في : (اليرضى) ، و (اليُجدَّع) ، و (اليرى) ، و (اليروح) ، لا حرف تعريف ، لأنّ حرف التنفيس لا يدخل على اسم ، كما لا يدخل حرف التعريف على فعل ، وعنده أنّ مثل هذا غير مخصوص بالضرورة ، لتمكن قائل الأول أنْ يقول : (ما أنت بالحكم المرضي حكومته) ولتمكن قائل الثاني من أنْ يقول : (إلى ربنا صوت الحمار يُجدّع) ، ولتمكن الثالث من أنْ يقول : (ما مَنْ يروح) ولتمكن الرابع من أنْ يقول : (وما من يرى) ، من دون إخلال بالوزن والمعنى في كل ذلك ، فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعتهم إيّاه ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار [٥].

ولا يستقيم المعنى في تقديره للبيت الأول ، ذلك أنّ (الحكومة) مؤنث و (المرضي) مذكر ، وإنّما يستقيم إذا قُدِّر (المرضية حكومتهُ) وعند ذلك يختل الوزن ويستقيم المعنى ، وأرى أنْ لا داعيَ لهذا التكلف إذ حَمْل البيت على ما هو عليه أولى من تقدير ابن مالك الذي أدخلنا في تناقضات المعنى والوزن .

وهذا الذي ذهب إليه ابن مالك هو مذهب الكوفيين والأخفش ، والبصريون يرون أنّه مخصوص بالضرورة [٦].

---

[١] البيت منسوب إلى الفرزدق ، وليس في ديوانه ، وهو في : الإنصاف : م (٧١): ٢ / ٥٢١ ، والمقرب : ٦٣ .

[٢] البيت لذي الخرق الطهوي ، وهو في : النوادر : ٦٦ ، والتوطئة : ١٦٣ .

[٣] البيت مجهول القائل ، وهو من شواهده التي انفرد بها في شرح التسهيل : ١ / ٢٠١ ، وينظر : الدرر : ١ / ١٥٨ ، ومعجم شواهد النحو : ٦٣ .

[٤] البيت مجهول القائل ، وهو من شواهده التي انفرد بها في شرح التسهيل : ١ / ٢٠١ ، وينظر : شفاء العليل : ١ / ٢٢٩ ، وشرح الأشموني : ١ / ١٦١ .

[٥] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٢٠١ – ٢٠٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٦٣ .

[٦] ينظر الخلاف في : شرح المفصل : ٣ / ١٤٤ ، وشرح التصريح : ١ / ٣٢ .

ويتجلى مفهوم الضرورة عنده واضحًا وهو يحتج لاقتران خبر (كاد) بـ (أنْ)، بقول الشاعر :

أبيتم قبول السّلم منا فكدتمُ لدى الحرب أنْ تُغنوا السيوفَ عن السلِّ[1].

يقول : (وهذا الاستعمال مع كونه في شعر ليس بضرورة ، لتمكن مستعمله من أنْ يقول :

أبيتم قبول السلم منا فكدتمُ لدى الحرب تِغنون السيوفَ عن السلِّ)[2].

وقد مر بنا أنّ النحاة يمنعون اقتران خبر أفعال الشروع بـ (أنْ) إلا في الضرورة ، لدلالة هذه الأفعال على الشروع ، و (أنْ) تقتضي الاستقبال فتنافيا [3] ، وهو القياس الذي ورد التنزيل به .

وأنشد سيبويه :

فلم أرَ مثلها خباسةَ واحدٍ ونهنهتُ نفسي بعدما كدتُ أفعلَه [4].

والتقدير عنده : (بعدما كدتُ أنْ أفعلَه) فحذف (أنْ) وأبقى عملها [5] ، (وفي هذا إشعار باطراد اقتران خبر (كاد) بـ (أنْ) لأنّ العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطّرد ثبوته) [6].

واعتمادًا على هذا المذهب في الضرورة لا يرى ابن مالك بأسًا من الاستشهاد لمجيء المضارع مجزومًا بـ (لام طلب) مقدرة بعد قول خبري في الاختيار بقول منظور بن مرثد الأسدي :

قلتُ لبوّابٍ لديهِ دارُها تِيَذنْ فإنّي حَمُها وجارُها [7].

والأصل عنده (لِتأذنْ) ، فحذف الشاعر (اللام) وكسر حرف المضارعة ، وليس الشاعر – عنده – مضطرًا إلى هذا الحذف ، لتمكنه من أنْ يقول : (إيَذنْ) فحذف لام الطلب وإبقاء عملها في البيت اختيار لا ضرورة .

---

[1] البيت مجهول القائل ، وهو من شواهده التي انفرد بها في : شرح التسهيل : ١ / ٣٩١ ، وشواهد التوضيح : ١٦٠ ، وهو في : شرح ابن الناظم : ١١٢ ، وتخليص الشواهد : ٣٣٠ ، ومعجم شواهد العربية : ١ / ٣٠١ .

[2] شواهد التوضيح : ١٦٠ .

[3] ينظر : الكتاب : ١ / ١٥٥ ، وشرح ابن الناظم : ١١٣ .

[4] البيت لعامر بن جوين الطائي ، وهو في : الإنصاف : م (٧٧) : ٢ / ٥٦١ .

[5] ينظر : الكتاب : ١ / ١٥٥ .

[6] شواهد التوضيح : ١٦٠ – ١٦١ .

[7] ينظر البيت في : إصلاح المنطق : ٣٤٠ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ١٥٠ ، والمغني : ٢٩٨ .

وكذلك في قول الآخر :

على مثل أصحابِ البعوضةِ فاخمِشي

لكِ الويلُ حرَّ الوجهِ أو يبكِ من بكى [١].

لتمكنه من أنْ يقول : (وليبكِ من بكى) .

فابن مالك إذن يُفسّر الضرورة تفسيرًا لغويًا ، لذلك عدَّ من الضرورات قول الآخر :

فلا تستطِل مِنّي بقائي ومدَّتي ولكنْ يكنْ للخير منك نصيبُ [٢].

لأنّ الوزن لا يسعفه أنْ يقول : (ليكنْ) ، وحذف (اللام) مع إبقاء عملها من الأصول المرفوضة عند الجمهور ولا يجيزونه إلا في ضرورة [٣].

وأمّا قول الشاعر :

محمدُ تُفدِ نفسَك كلُّ نفسٍ إذا ما خِفتَ من شيءٍ تَبالا [٤].

الذي أنشده النحاة شاهدًا على حذف (اللام) وإبقاء عملها ضرورة والتقدير : (لتفدِ) فهو ليس من الضرورات عند ابن مالك ، بل جوّز فيه أنْ يكون الشاعر أراد : (تفدي نفسك) على الخبر ، ولكن حذف الياء تخفيفًا [٥].

والأمثلة التي تُبيّن مذهب ابن مالك في الضرورة كثيرة ، وهي في جملتها لا تتعدى مفهومه لها في الأمثلة السابقة التي تَبَيَنَ لنا من خلالها أنّه لا يرى الشاعر مضطرًا إلا إذا لم يكن له مهربُ من الوزن ، والعبارات التي عبّر بها عن مفهومه للضرورة تقودنا أيضًا إلى فهم مراده بها ، منها على سبيل المثال : (فلولا ضرورة إقامة الوزن لكان

---

[١] البيت لمتمم بن نويرة ، ينظر : الكتاب : ١ / ٤٠٩ .

[٢] البيت مجهول القائل ، وهو في : (معاني القرآن) للفراء : ١ / ١٥٩ ، ومجالس ثعلب : ٢ / ٤٥٦ ، والمخصص : ١٧ / ١٤٧ .

[٣] ينظر : الكتاب : ١ / ٤٠٩ ، والمقتضب : ٢ / ١٣٢ .

[٤] ينظر : المصدران أنفسهما ، والصفحتان أنفسهما .

[٥] ينظر : شرح التسهيل : ٤ / ٥٩ .

خطأ) [٦] و (الضرورة أجازت) [٧] ، و (مختار لا مضطر) [٨] و (لا يتأتى له الوزن) [١]، و (لم يجز إلا في شعر) [٢]، و (وجود مندوحة) [٣]، وغيرها .

لقد بنى ابن مالك عددًا من آرائه على أبيات مفردة عدّها الجمهور من الضرورات .لذلك غلّطه نحاة آخرون ، وردُّوا مذهبه في الضرورة ، وأولهم خصمه أبو حيان إذ قال : (لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر ، فقال في غير موضع : (ليس هذا البيت بضرورة لأنّ قائله متمكن من أنْ يقول كذا وكذا) ففهم أنّ الضرورة في اصطلاحهم هي الإلجاء إلى الشيء ، فقال : إنّهم لا يلجؤون إلى ذلك إذ يمكن أنْ يقولوا كذا ، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلا ، لأنّه ما من ضرورة إلاّ يمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب ، وإنّما يعنون بالضرورة أنّ ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ، ولا يقع في كلامهم النثري ، وإنّما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ، ولا يعني النحويون بالضرورة أنّه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإنّما يعنون ما ذكرناه ، وإلا كان لا توجد ضرورة لأنّه ما من لفظ إلاّ ويمكن للشاعر أنْ يغيره) [٤].

يفهم من كلامه هذا أنّه لا يُشترط في وقوع الضرورة أنْ يكون الشاعر مضطرًا ، وإنّما أجاز له ذلك سواء اضطر أم لم يضطر ، وقسم الضرورات على ضرورات قياسية وضرورات لا يقاس عليها ، ووافق الأخفش في كون الضرورات جائزة في السجع كجوازها في الشعر [٥].

---

[٦] ينظر : المصدر نفسه : ١ / ١٥٦ ، ٣٥٦ .
[٧] ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٢٨٣ ، ٣٢٨ و ٢ / ٤٠ ، ٦٠ ، ٦٥ .
[٨] ينظر : شرح العمدة : ٦٦٨ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٠٠ ، ١٢٤٥ ، وشواهد التوضيح : ٢١٨ .
[١] ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣٠١ .
[٢] ينظر : شرح العمدة : ٧٦٥ ، وشرح الكافية الشافية : ٥٩٦ ، ٧٩١ .
[٣] ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٢٥٥ ، ٣٩٦ ، ٤١٩ .
[٤] التذييل والتكميل : ٥ / ١٧٠ ، نقلا عن الأشباه والنظائر : ١ / ٢٢٤ ــ ٢٢٥ ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٣٠٤ .
[٥] ينظر : أبو حيان النحوي : ٤٤٨ ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٣٠٣ ــ ٣٠٤ .

والـدليل علـى ذلـك أنـه أطلـق علـى مبحـث الضـرورات مـن كتابـه (تقريـب المقرب) : (باب يختص بسجع وشعر بجواز رد فرع إلى أصل أو تشبيه غير جائز بجائز اضطر إلى ذلك أو لا) [٦]، وكذلك فعل في كتبه الأُخرى [٧].

ولاأُريد أنْ استرسل أكثر في بيان مفهوم الضرورة عند أبي حيان ، فقد بحثتْ الدكتورة (خديجة الحديثي) ذلك في كتابها (أبو حيان النحوي) بحثًا مفصلا يغني عن تكراره في هذا الموضع [١] ، ولكن الذي يعنيني من ذلك اختلافه مع ابن مالك في تحديد معنى الضرورة ، حيث تعقبه في مواضع كثيرة من مصنفاته كما في قوله في كتاب (التذييل والتكميل) شارحًا ما يريده النحويون بالضرورة رادًا على ابن مالك : (وأمّا قول المصنف بأنّ قائل البيت الأول متمكن من أنْ يقول بدلا من (كنتُ منهُ) في :

مَنْ يَكِدْني بسيِّءٍ كنتُ منه كالشّجَا بين حلقهِ والوريدِ [٢] .

(أكُ منه) و : (قائل الثاني متمكن من كذا) فهذا حديث من لم يفهم معنى قول النحويين في ضرورة الشعر ....) [٣].

وحاصل ما في المسألة أنّ النحويين يرون أنّ وقوع جواب الشرط فعلا ماضيًا مخصوص بالضرورة [٤] ، وابن مالك لا يراه كذلك و إنّما يجيزه مطلقًا لثبوته في كلام أفصح الفصحاء ، وكثرة صدوره عن فُحول الشعراء ، حيث استشهد له فضلا عن البيت المتقدم بحديثين شريفين وعشرة أبيات من الشعر ، وهو جائز من حيث القياس النحوي لأنّ محل الشرط مختص بما يتأثر بأداة الشرط لفظًا أو تقديرًا ولأنّ الشرط الماضي لا يلتبس بغيره ، لاقترانه بأداة الشرط ، والجواب الماضي قد يلتبس بغيره لعدم ظهور الجزم فيه [٥].

---

[٦] تقريب المقرب : ١٣٠ ، وينظر : الارتشاف : ٣ / ٢٦٨ .
[٧] ينظر : أبو حيان النحوي : ٤٤٨ .
[١] ينظر : أبو حيان النحوي : ٤٤٧ – ٤٥١ ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ٣٠٣ – ٣٠٥ .
[٢] البيت لأبي زبيد الطائي ، شعره : ٥٢ ، وفيه (من يُردني) بدلا من (من يكدني) .
[٣] التذييل والتكميل : ١٧٠ ، نقلا عن : أبو حيان النحوي : ٤٤٨ .
[٤] ينظر : الغرّة المخفية : ١ / ١٥٧ .
[٥] ينظر : شرح التسهيل : ٤ / ٩١ – ٩٢ ، وشرح العمدة : ٣٧٢ – ٣٧٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٨٥ – ١٥٨٦ ، وشواهد التوضيح : ٦٧ – ٦٩ .

وقد صرّح بجواز ذلك الفراء ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ **إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ** ﴾ [٦] لأنّ (ظلّت) بلفظ الماضي وقد عُطفت على (نُنَزِّلْ) وحق المعطوف أنْ يصلح لحلوله محل المعطوف عليه [٧].

والذي يظهر ألا مانع من الحكم بجواز وقوع جواب الشرط ماضيًا من جهتي القياس والسماع ، وأنّ ابن مالك لم يكن صاحب هذا الرأي ، وإنّما سبقه إليه في ذلك سيبويه [١] ، والفراء والمبرد [٢].

ولا شك في أنّ أبا حيان متحامل على ابن مالك في مسألة الضرورة كتحامله عليه في الاستشهاد بالحديث الشريف وكلام العرب ، ولاشك في أنّ ابن مالك لم يقل رأيه في الضرورة عن سوء فهم – كما يدعي أبو حيان – ولم يكن قوله بدعًا من القول ، وإنّما هو المأخوذ من كلام سيبويه وغيره ، بل إنّ معنى الضرورة لغويًا لا يخرج عما ذهب إليه ابن مالك (فالضرورة : الحاجة ، والاضطرار : الاحتياج إلى الشيء ، واضطره إليه : أحوجه وألجأه فاضطر) [٣].

ومما يدلك على تحامله عليه أنه نفى وجود الضرورة عند ابن مالك أصلا ، وذلك متحصِّلٌ من قوله المتقدم : (فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلا ، لأنه ما من ضرورة إلا يمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب) .

والأحكام النحوية التي حكم ابن مالك عليها بالضرورة تردُّ زعم أبي حيان هذا ، وهي مستفيضة يطول حصرها وسأكتفي بذكر قسمٍ منها :

أ . **سقوط نون المثنى** ، ومنه قول الشاعر :

هما خُطّتا إما إسارٌ ومِنّة وإما دَمٌ والقتل بالحر أجدرُ [٤] ،[٥].

ب. **كسر نون جمع المذكر السالم** ، ومنه قول الشاعر :

عرفنا جعفرًا وبني عُبيدٍ وأنكرنا زعانِفَ آخرين [٦]، [٧].

---

[٦] الشعراء / ٤ .
[٧] ينظر : معاني القرآن : ٢ / ٢٧٦ .
[١] ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٤٥ .
[٢] ينظر : المقتضب : ٢ / ٥٩ .
[٣] القاموس المحيط : مادة (ضرَر) .
[٤] البيت ، لتأبط شرًا ، شعره : ٥٢ مع اختلاف الرواية .
[٥] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٦٢ .
[٦] البيت لجرير ، شرح ديوانه : ٥٧٧ .

ج. **حذف واو (هو)** ، كما في قول الشاعر :

بيناهُ في دارِ صدق قد أقام بها حينًا يُؤَلِّلُنا وما نُؤَلِّلُهُ [٨]، [٩].

د . **حذف المبتدأ مقرونًا بالفاء في جواب الشرط** ، ومنه قول الشاعر :

بَني نُعَلٍ لا تنكعوا العَنز شِرْبَها بني نُعْلٍ مَنْ ينكِعِ العَنْزَ ظالمُ [١].

أراد : فهو ظالمٌ [٢].

إلى غير ذلك من الأمثلة التي تُظهر خلاف ما ادّعاه أبو حيان .

وهذه الأمثلة وغيرها يمكن أنْ تُنظم على صورة أُخرى تُخرجها من الضرورة إلا أنّ ابن مالك لم يعترض عليها ، بل عدّها من الضرورات المقبولة .

ومن الذين ساروا على نهج أبي حيان في ردِّ مفهوم الضرورة عند ابن مالك الشاطبي (ت ٩٧٠ هـ)الذي غلّطه من أربعة أوجه :

أحدها : إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع وعلى إهماله في النظر القياسي جملةً ، ولو كان معتبرًا لنبهوا عليه .

الثاني : أنّ الضرورة عند ا لنحاة ليس معناها أنّه لا يمكن في الموضع غير ما ذُكر ، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أنْ يعوض من لفظها غيره ، ولا يُنكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل .

الثالث : أنّه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر ، واحدة يلزم فيها ضرورة إلا أنّها مطابقة لمقتضى الحال ، ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة ، لأنّ اعتناءهم بالمعاني أشدُّ من اعتنائهم بالألفاظ ، وإذا ظهر لنا في موضع أنّ ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك فمن أين يُعلم أنّه مطابق لمقتضى الحال ؟ .

الرابع : أنّ العرب قد تأبى الكلام القياسي لعارض زحاف ، فتستطيب المزاحف دون غيره أو بالعكس ، فتُركب الضرورة لذلك [٣].

ولا يخفى ما في هذا النص المجتزء من تعسّف ، فابن مالك لم يخالف الإجماع ، وإنّ مذهبه في الضرورة موافق لمذهب سيبويه والأعلم [٤].

---

[٧] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٧٢ .

[٨] البيت من شواهد سيبويه المجهولة ، الكتاب : ١ / ١٢ .

[٩] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ١٤٣ .

[١] البيت لشاعر من بني أسد ، الكتاب : ١ / ٤٣٦ ، و (نَكعَ الناقة) أي : جهدها حلبًا ، ينظر : اللسان مادة (نَكَعَ) .

[٢] ينظر : شرح التسهيل : ١ / ٢٨٣ .

[٣] ينظر : الخزانة : ١ / ٣٣ ، وسيبويه والضرورة : ٣٣ – ٣٤ .

ومن المحدثين من غلّط ابن مالك بسبب اعتماده على المعنى اللغوي في فهم الضرورة إلا أنه نظر إلى المسألة نظرة تختلف عن أبي حيان والشاطبي إذ قال (مما لاشك فيه أنّ مذهب ابن مالك ظاهر الفساد ، لاعتماده على مجرد التفسير اللغوي البحت لمعنى الضرورة ، دون مراعاة لطبيعة الشعر ، ودون نظر إلى أنّ الشعر لغة العواطف والوجدان ، وربّ كلمة يراها الشاعر مفعمة بالمعاني التي تجيش في صدره ، صادقة في التعبير عنها ، مع ما في استعمالها من مخالفة لسنن الكلام ، وقواعد النحاة ولا يرى ذلك في مرادفاتها مما يساير سنن الكلام وقواعد النحاة) [١].

وليس ابن مالك ملزمًا بهذا القول أو ذاك ، وهو الرجل اللغوي الواسع الأفق ، وليس النحو الاصطلاحي إلاّ تنظيم قواعد اللغة ، فقول ابن مالك في الضرورة خاضع لتأثره بالذوق اللغوي أكثر من تأثره بالنحاة واصطلاحاتهم ، وليس جهلا أو عدم فهم – كما يقول أبو حيان – وهذا القول لا يعدُّ توسعًا في الضرورة كما قال بعض من تعرضوا لنقده ، وإنّما هو تضييق للضرورة ، وتوسع في الاختيار ، وهو المذهب الذي جرى عليه ابن مالك في كل اتجاهاته النحوية واللغوية ، ولا أدري ماذا يضير النحو واللغة إذا أخرجنا بعض الشواهد من ضيق الضرورة إلى منفسح الاختيار ؟ وأشعار العرب ليست منزّلة ، واصطلاحات النحاة ليست منزّهة ، فلا ضير على ابن مالك في تخريجه للضرورة على هذا الوجه ، بل لا ضير علينا أنْ نأخذ برأي ابن مالك في هذه المسألة ، مادام في رأيه توسع في الاختيار [٢].

---

[٤] ينظر : تحصيل عين الذهب : ١ / ٢٣٩ ، والخزانة : ١ / ١٥ ، والضرورة عند النحويين : ١٥٢ .

[١] سيبويه والضرورة : ٣٢ – ٣٣ .

[٢] ينظر : التسهيل (مقدمة المحقق) : ٤٨ – ٤٩ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الخاتمة ونتائج البحث

الحمد للهِ الذي أعطى من الإنعامِ جزيلا ، وقبل من الشكر قليلا ، وصلى الله وسلم على نبيه محمدٍ الذي لم يجعل له من جنسه مثيلا ، وعلى آله وصحبه بكرةً وأصيلا .

وبعد ... فإنّ من سنن الله في خلقه أنْ جعل لكل بداية نهاية ، وجريًا على هذه السُّنة فها أنا ذا بحمد الله وتوفيقه أجني ثمار عملي الذي طالما أرّقني قرابة ثلاث سنوات ، فعسى الله أنْ يوفقني وأنا أكتب هذه الكلمات الأخيرة لإظهار أبرز النتائج التي توصلتْ إليها هذه الدراسة بشكلٍ موجز ، ومنها :

١ . إنّ ابن مالك واحدٌ من أشهر العلماء الذين عرفهم الفكر النحوي بعد سيبويه وقد أظهرت فصول الدراسة كافة أنّه لم يكن بصريًا ولا كوفيًا ، ولم يكن منتميًا إلى هذه الجماعة النحوية أو تلك ، بل وجدناه يعرض آراءهم ويختار منها ما كان قويَّ الحجة مدعم البرهان ، وقد رأينا أنّ أقوى الآراء في نظره ما كان مدعمًا بالنقل الفصيح ثم القياس الصحيح .

وأظهرت الدراسة أنّه يخرج عن آراء النحاة المعروفة قبله ، فيختار لنفسه مذهبًا جديدًا يدعمه بشواهد جديدة لم يكن يعرفها من سبقه من النحاة ، مصرحًا بذلك في عبارات كثيرة ، كقوله : (وقد خفي على أكثر النحويين ..) وقوله : (ومن لم ينبّه على ذلك من النحويين فليس بمصيب ، وإنْ حَظِي من الفضائل بأكبر نصيب ....) إلى غير ذلك مما ذُكر في مواضعه من عبارات تقود القارئ إلى أنّه استدرك على النحويين قواعد جديدة .

٢ . إنّه كان غزير الاستشهاد بالشواهد على اختلاف أنواعها ، فهو لا يذكر القاعدة النحوية إلا ويشفعها بعددٍ من الشواهد ، وإنّ كثرتها تُعزز صحة ما ذهب إليه النحوي ، ومن هذه الشواهد ما هو منقول عن النحاة السابقين ، ومنها ما استخرجه بنفسه من كتب الحديث الشريف ودواوين الأدب .

٣ . إنّ أقوى الشواهد التي احتج بها ابن مالك القرآن الكريم يقدّمه على ما سواه ، وقد تبين أنّه لا يلجأ إلى غيره إلا إذا لم يجد فيه مبتغاه لذلك فقد عوّل عليه كثيرًا في إثبات الأصول والأقيسة النحوية .

٤ . إنّه احتج بالقراءات القرآنية في إثبات القواعد النحوية ، ولم يكن احتجاجه بها مقتصرًا على المتواتر منها ، بل تعدى ذلك إلى احتجاجه بالشاذ منها حتى إننا وجدناه يبني عددًا من القواعد النحوية على قراءات شاذة تفرد بها أحد الأعراب ، وجوّز القياس عليها ، ولم يؤثر عنه أنّه انتقد قارئًا أو طعن بقراءته ، بل كان يثني عليهم أنّى وجد إلى ذلك سبيلا .

٥ . إنّه أول من وضع الحديث الشريف موضعه اللائق به في الاحتجاج وعدّه أصلا ثانيًا في الاحتجاج بعد القرآن الكريم وقراءاته ، بعد أنْ كان النحاة السابقون لا يحتجون به إلا قليلا ، بل منهم من يذكره لغرض الاستئناس والتبرك بحجة أنّ من نقلته من هم أعاجم ، وأنّ رواته اهتموا بمعانيه أكثر من ألفاظه ، أما ابن مالك فلم يفرق بين ما روي منه باللفظ وما روي منه بالمعنى ، بل عوّل عليه بغض النظر عن روايته ومصدره كثيرًا في إثبات قواعد جديدة استدركها على النحاة وكتابه (شواهد التوضيح) خير شاهدٍ على ذلك .

٦ . إنّه أولى كلام العرب المنثور والمنظوم عناية فائقة في مصنفاته ، ولم يهدر شيئًا منه ، وكان في مواضع كثيرة يذكر مناسبة القول ، أو يصرح بنسبته إلى صاحبه ولا ينسى أنْ يثني عليه في مواضع كثيرة .

وقد وجدناه أمينًا فيما ينقل إذ كان يصرّح في مواضع كثيرة بذكر النحوي الذي نقل عنه هذا القول أو ذاك .

أما لغات العرب فكانت تحظى بعنايته أيضًا ولم يكن متشددًا في الاحتجاج بها كما فعل البصريون ، ولم يكن متساهلا في ذلك تساهل الكوفيين ، بل أتخذ لنفسه مذهبًا وسطًا فاحتج بالشائع الفصيح منها ، ولم تفته الإشارة إلى اللغات الضعيفة والشاذة .

وقد تبين أنّه لم يحتج باللغات غير الفصيحة كما أدعى أبو حيان .

أما أشعار العرب فكان إليه المنتهى في الإكثار منها حيث احتج بشعر شعراء الطبقات الثلاث الأول ، أما الشعر المولّد فلم يحتج به وإنّما أورده لغرض التمثيل .

وقد أظهرت الدراسة أنّه تعدى شواهد النحاة الشعرية ، وأتى بشواهد كثيرة مجهولة القائل وهذه الشواهد بلا شك تخدم النحو وتضيف إليه قواعد جديدة إذا ما عُرفَ قائلوها .

٧ . إنّ أبا حيان أكثر من الطعن به ، والانتقاص من منزلته العلمية ، بأخذه عليه مآخذ كثيرة ، ولاشك في أنّ ذلك منزعه الهوى والحسد وتغاير العلماء فيما بينهم ، يدُّلك على ذلك أنّ كثيرًا من الآراء التي آخذ أبو حيان ابن مالك عليها لم يكن هو أول من

تفرّد بها وإنّما سبقه إليها عدد من النحاة ، يضاف إلى ذلك أنّ أبا حيان حَمَل في بعض مآخذه كلام ابن مالك على ظاهره ، دون التحقق من صحّة ما ذهب إليه ، وأنّه ناقض نفسه في بعض مآخذه إذ ذهب إلى ما ذهب إليه ابن مالك أحيانًا .
ومهما يكن من أمر فإنّ مآخذ أبي حيان لا تقدح بعلمية ابن مالك ، ويبقى هو ومصنفاته مرجع العلماء وطلابهم إلى يومنا هذا .

ولله الفضل والمنّة أولا وآخرًا .

﴿ وصلى الله على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين ﴾

المصادر والمراجع

القرآن الكريم مصدر العربية الأول .

أولا : <u>الكتب المطبوعة</u> :

(أ)

- الآحاد والمثاني / أبو بكر الشيباني (ت ٢٨٧ هـ) ط ١ ، دار الراية ، الرياض ، ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م .
- ابن جني النحوي / الدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، ١٩٦٩م .
- ابن الخشاب حياته ونحوه / الدكتور علي عبود الساهي ، مطبعة جامعة بغداد ، (د ، ت) .
- ابن الشجري ومنهجه في النحو / الدكتور عبد المنعم احمد التكريتي ، مطبعة جامعة بغداد ، (د ، ت) .
- ابن الناظم النحوي / الدكتور محمد علي حمزة سعيد ، مطبعة أسعد ، بغداد ، (د ، ت) .
- أبو البركات الانباري ودراساته النحوية / الدكتور فاضل صالح السامرائي ، ط ١ ، دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م .
- أبو حيان النحوي / الدكتورة خديجة الحديثي ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ١٣٨٥ هـ – ١٩٦٦ م .
- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة / الدكتور أحمد مكي الأنصاري ، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، القاهرة ، ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م .
- أبو علي الفارسي – حياته ومكانته بين أئمة العربية وآثاره في القراءات والنحو / الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، مطبعة نهضة مصر ، ١٣٧٧ هـ – ١٩٥٨م .
- إتحاف فضلاء البشر في قراءات القراء الأربع عشر / أحمد بن محمد الدمياطي (ت ١١١٧ هـ) ، تح : محمد علي الضبّاع ، دار الندوة الجديدة ، بيروت – لبنان ، (د ، ت) .
- الأحاديث المختارة / أبو عبد الله الحنبلي المقدسي (ت ٦٤٣ هـ) ، تح : عبد الملك بن عبد الله بن دُهيش ، ط١ ، مكتبة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة ، ١٤١٠ هـ .

- الاحتجاج بالشعر في اللغة ، الواقع ودلالاته / الدكتور محمد حسن جبل ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، (د ، ت) .
- الإحكام في أصول الأحكام / ابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦ هـ) ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب / أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، تح : الدكتور مصطفى أحمد النماس ، ط١ ، مطبعة المدني ، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م .
- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو / الشيخ يحيى الشاوي المغربي (ت١٠٩٦هـ) ، تح : الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، ط١ ، مطبعة النواعير ، دار الانبار للطباعة والنشر ، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م .
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري / شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني (ت٩٢٣ هـ) ، طبعة جديدة بالأوفسيت ، مكتبة المثنى ، بغداد ، (د ، ت) .
- الأزهية في علم الحروف / علي بن محمد الهروي (ت ٤١٥ هـ) ، تح : عبد المعين الملّوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م .
- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين / الدكتور قيس إسماعيل الأوسي ، (د،ت) .
- أسرار العربية / أبو البركات الانباري (ت ٥٧٧ هـ) ، تح : محمد حسين شمس الدين ، ط١ ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م .
- الأشباه والنظائر في النحو / جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، مطبعة دار المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الدكن ، ط٢ ، ١٣٥٩ هـ .
- الاشتقاق / ابن دريد (ت ٣٢١ هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، مطبعة السُّنة المحمدية ، مؤسسة الخانجي بمصر ، ١٣٧٨ هـ – ١٩٥٨ م .
- إصلاح المنطق / ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ) ، تح : أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، دار المعرفة ، مصر ، (د ، ت) .
- أصول التفكير النحوي / الدكتور علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية ، كلية التربية ، ١٩٧٣م .
- الأصول في النحو / ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) ، تح : الدكتور عبد الحسين الفتلي ، ط٣ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٧ م .
- أصول النحو العربي / محمد خير الحلواني ، اللاذقية ، ١٩٧٩ م .

- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد / أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) ، تح : الدكتور أحمد عصام الكاتب ، ط ١ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٤٠١ هـ .
- الاعتماد في نظائر الظاء والضاد / جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، تح: الدكتور حاتم صالح الضامن ، ط ٢ ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٤هـ ـ١٩٨٤م .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم / ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٦٠ هـ ـ ١٩٤١ م .
- الإعراب عن قواعد الأعراب / ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تح : الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي ، ط ١ ، دار الفكر ، ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م .
- إعراب القرآن / أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) ، تح : الدكتور زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٠ م .
- الأعلام / خير الدين الزركلي ، ط ٢ ، مطبعة كوستانسوماس ، ١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٦ م .
- الأغاني / أبو فرج الاصبهاني (ت ٣٦٠ هـ) ، تح : عبد الستار احمد فرّاج ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٥٩ م .
- الاقتراح في علم أصول النحو / جلال الدين السيوطي ، تح : الدكتور أحمد سليم الحمصي ، والدكتور محمد أحمد قاسم ، ط١ ، ١٩٨٨ م .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب / ابن السيد البطليوسي (ت ٥٩١ هـ) ، تح : عبدالله أفندي البستاني ، المطبعة الأدبية ، بيروت ، ١٩٠١ م .
- الإقناع في القراءات السبع / ابن الباذش (ت ٥٤٠ هـ) ، تح : الدكتور عبد المجيد قطامش ، ط ١ ، طبع بالأوفسيت ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٣ هـ .
- إكمال الأعلام بتثليث الكلام / جمال الدين محمد بن مالك ، برواية محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي (ت ٧٠٩ هـ) ، تح : سعد بن حمدان الغامدي ، ط١ ، مكتبة المدني ، جدة ، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م .
- ألفية ابن مالك /بخط يحيى سلّوم العباسي ، مطبعة منير ، مكتبة النهضة بغداد ، (د ، ت) .
- الأمالي / أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) ، تح : الدكتور فخر صالح سليمان قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م .
- الأمالي / الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) بشرح الشنقيطي (ت ١٣٣١ هـ) ، ط ١ ، مطبعة السعادة ، ١٣٢٤ هـ .

- الأمالي الشجرية / هبة الله بن الشجري (ت ٥٤٢ هـ) ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان ، (د ، ت) .
- أمالي المحاملي / أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل الضبي المحاملي (ت ٣٣٠هـ) ، تح : الدكتور إبراهيم القيسي ، ط ١ ، المكتبة الإسلامية ، دار ابن القيم ، عمان – الأردن ، ١٤١٢ هـ .
- الأمثال العربية القديمة / رودلف زلهايم ، ترجمة : الدكتور رمضان عبد التواب ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٢ م .
- إنباه الرواة على أَنباه النحاة / علي بن يوسف القفطي (ت ٦٢٤ هـ) ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٠ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين / أبو البركات الأنباري ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٤ ، ١٣٨٠ هـ – ١٩٦١ م .
- الأنموذج في النحو / جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، ط١ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك / ابن هشام الأنصاري ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ٦ ، دار الندوة الجديدة ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٠ م .
- الإيضاح العضدي / أبوعلي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) بهامش المقتصد ، تح : الدكتور كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢ م .
- الإيضاح في شرح المفصل / أبو عثمان عمرو بن الحاجب ، تح : الدكتور موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .

(ب)

- البحث اللغوي عند العرب / الدكتور أحمد مختار عمر ، ط ٤ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٢م .
- البحر المحيط في التفسير / أبو حيان الأندلسي ، تح : صدقي محمد جميل ، طبعة جديدة منقحة ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م .
- البداية والنهاية في التاريخ / أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) ، مطبعة السعادة ، مصر ، (د ، ت) .
- البرهان في علوم القرآن / الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) ، تح : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٨ م .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / جلال الدين السيوطي ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١ ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٣٨٤هـ –١٩٦٤م.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة / الفيروز آبادي (ت ٨١٧ هـ) ، تح : محمد المصري ، ط ١ ، منشورات مركز المخطوطات والتراث ، الكويت ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- البيان والتبيين / أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) ، تح : حسن السندوبي ، المكتبة التجارية الكبرى ، دار الفكر ، بيروت – لبنان ، (د ، ت) .

(ت)

- تاج العروس من جواهر القاموس/محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) ، تح : عبد الستار احمد فراج وآخرين ، طبعة الكويت ، ١٣٨٥هـ – ١٤٠٨ هـ = ١٩٦٥ م – ١٩٨٨ م .
- تاج اللغة وصحاح العربية / إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣ هـ) ، تح : احمد عبد الغفور عطار ، عُني بنشره السيد حسن شربتلي ، دار الكتاب ، مصر ، (د ، ت) .
- تاريخ آداب العرب / مصطفى صادق الرافعي (ت ١٣٥٦ هـ) ، ط ٤ ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م .
- تاريخ الأمم والملوك / ابن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ) ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ .
- تاريخ اللغات السامية / ولفنسون ، ط١ ، دار العلم ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٠م .
- التبصرة في القراءات السبع / مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ) ، تح : محمد غوث الندوي ، ط٣ ، نشر وتوزيع الدار السلفية ، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .
- التبصرة والتذكرة / أبو محمد عبد الله بن علي الصيمري (ت ٥٤١ هـ) ، تح : الدكتور فتحي أحمد مصطفى ، ط ١ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٢ م .
- التبيان في إعراب القرآن / أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) ، تح : علي محمد البجاوي ، ط٢ ، دار الجيل ، لبنان ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب / يوسف الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ) ، تح : الدكتور زهير عبد المحسن ، ط١ ، ١٩٩٢م .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد / ابن هشام الأنصاري ، تح : الدكتور عباس مصطفى الصالحي ، ط١ ، المكتبة العربية ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م .

- تدريب الراوي في شرح تقريب النووي / جلال الدين السيوطي ، المطبعة الخيرية ، ١٣٠٧ هـ .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / جمال الدين محمد بن مالك ، تح : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧م .
- التفسير الكبير / أبو بكر الرازي (ت ٦٠٦ هـ) ، ط١ ، المطبعة البهيّة المصرية ، ١٣٥٣ هـ – ١٩٣٤ م .
- تقريب المقرب / أبو حيان الأندلسي ، تح : الدكتور عفيف عبد الرحمن ، دار المسيرة ، بيروت ، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك / الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ) ، تح : الدكتور عبد الرحمن سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٩٧ هـ – ١٩٧٧ م .
- التوطئة / أبو علي الشلوبيني (ت ٦٤٥ هـ) ، تح : يوسف أحمد المطوّع ، دار التراث العربي للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٣ م .
- التيسير في القراءات السبع / أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤ هـ) ، صححه : جمعية المستشرقين الألمانية – اوتوبرتزل – استانبول ، مطبعة الدولة ، ١٩٣٠ م .

(ج)

- جامع البيان عن تأويل وجوه آي القرآن / ابن جرير الطبري ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م .
- الجامع لأحكام القرآن / أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت٦٧١هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ١٩٦٥ م .
- الجمل / عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) ، تح : علي حيدر ، دمشق ، ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م .
- جمهرة الأمثال / أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ) ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش ، المؤسسة العربية الحديثة ، القاهرة ، ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م .
- الجنى الداني في حروف المعاني / الحسن بن قاسم المرادي ، تح : الدكتور طه محسن ، مؤسسة الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م .

(ح)

- حاشية الأمير على مغني اللبيب / محمد الأمير الأزهري (ت ١٢٣٢ هـ) ، مطبعة حجازي ، القاهرة ، ١٣٧٢ هـ – ١٩٥٣ م .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / محمد الخضري (ت ١٢٨٧ هـ) ، تح : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر ، بيروت – لبنان ، ١٤١٥ هـ .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك / محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦ هـ) ، مكتبة ومطبعة دار الكتب العربية ، (د ، ت) .
- الحجة في القراءات السبع / ابن خالويه ، تح : الدكتور عبد العال سالم مكرّم ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٧١ م .
- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية / الدكتور محمد ضاري حمادي ، ط١ ، مؤسسة المطبوعات العربية ، بيروت– لبنان ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢ م .
- الحذف في المثل العربي / عبد الفتاح أحمد الحموز ، دار عمار ، عمان ، ١٩٨٤م.
- حلية الأولياء / أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ) ، ط ٤ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ .
- الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية / أحمد أحمد بدوي ، طبع ونشر مكتبة نهضة مصر ، الفجالة ، (د ، ت) .

(خ)

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب / عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) ، تح: عبد السلام محمد هارون ، ط٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م .
- الخصائص / أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تح : محمد علي النجار ، مطبعة دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، (د ، ت) .
- خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري / عبد القادر رحيم الهيتي ، دار القادسية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٣ م .

(د)

- دائرة المعارف الإسلامية / نقلها إلى العربية محمد ثابت فندي وآخرون ، المجلد الأول ، ١٣٥٢ هـ – ١٩٣٣ م .
- دائرة معارف القرن العشرين / محمد فريد وجدي ، ط٣ ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان ، ١٩٧١ م .

- دراسات في العربية وتأريخها / محمد الخضر حسين (ت ١٣٧٨ هـ) ، تح : علي الرضا التونسي ، ط٢ ، نشر المكتب الإسلامي ، ومكتب دار الفتح بدمشق ، ١٣٨٠ هـ – ١٩٦٠ م .
- دراسات في فقه اللغة / الدكتور صبحي الصالح ، ط٥ ، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان ، ١٩٧٣ م .
- دراسات في اللغة والنحو / الدكتور عدنان محمد سلمان ، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر ، ١٩٩١ م .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم / محمد عبد الخالق عضيمة ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٩٧٣ م .
- الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث / الدكتور محمد حسين آل ياسين ، ط ١ ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري / الدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار النذير للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٣٨٩ هـ – ١٩٧٠ م .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع / أحمد بن الأمين الشنقيطي ، تح : محمد باسل عيون السود ، ط١ ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩م .
- الدرس النحوي في بغداد / الدكتور مهدي المخزومي ، وزارة الإعلام ، الجمهورية العراقية ، ١٩٧٤ م .
- دلائل الإعجاز / عبد القاهر الجرجاني ، تح:محمود محمد شاكر ، مطبعة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٤ م .
- ديوان ابن الدمينة / صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب ، تح : أحمد راتب النفاخ ، مطبعة المدني ، مصر ، ١٣٧٩ هـ .
- ديوان الأعشى الكبير / ميمون بن قيس ، تح : الدكتور محمد حسين ، المطبعة النموذجية ، الإسكندرية ، ١٩٥٠ م .
- ديوان ابن مقبل / تح : الدكتور عزة حسن ، دمشق ، ١٣٨١ هـ – ١٩٦٢م .
- ديوان امرئ القيس / تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢ ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٤ م .
- ديوان توبة بن الحميّر الخفاجي / تح : خليل إبراهيم العطية ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٦٨ م .

- ديوان حسان بن ثابت / تح : الدكتور وليد عرفات ، ١٩٧١ م .
- ديوان الحماسة / أبو تمام الطائي (ت ٢٣١ هـ) ، تح : الدكتور عبد المنعم أحمد التكريتي ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠ م .
- ديوان حميد بن ثور الهلالي / تح : عبد العزيز الميمني ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، ١٣٧١ هـ ــ ١٩٥١ م .
- ديوان ذي الرمّة / غيلان بن عقبة العدوي ، تح : كارليل هنري ، طبع على نفقة كلية كمبريج ، مطبعة الكلية ، ١٣٣٧ هـ ــ ١٩١٩ م .
- ديوان رؤبة بن العجاج / (مجموعة أشعار العرب) ، تح:وليم بن الورد البروسي ، ليبسغ ، ١٩٠٣ م .
- ديوان الطرماح بن حكيم / تح : الدكتور عزة حسن ، ١٣٨٨ هـ ــ ١٩٦٨م .
- ديوان عبد الله بن قيس الرقيات / تح : الدكتور محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٧٨ هـ ــ ١٩٥٨ م .
- ديوان العجاج / تح: الدكتور عزة حسن ، مكتبة دار الشرق ، بيروت ، (د ، ت).
- ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي / تح : علي ملكي ، منشورات دار الفكر للجميع ، (د ، ت) .
- ديوان عنترة بن شداد / تح : فوزي عطوي ، ط١ ، الشركة اللبنانية للكتاب ، بيروت ــ لبنان ، ١٣٨٨ هـ ــ ١٩٦٨ م .
- ديوان المتلمس الضبعي / (برواية الأشرم وأبي عبيدة عن الأصمعي) ، تح : حسن كامل الصيرفي ، ١٣٩٠ هـ ــ ١٩٧٠ م .
- ديوان النابغة الذبياني / تح : كرم البستاني ، دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٣٨٣ هـ ــ ١٩٦٣ م .
- ديوان النعمان بن بشير الأنصاري / تح : الدكتور يحيى الجبوري ، ط١ ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٣٨٨ هـ ــ ١٩٦٨ م .
- ديوان الهذليين / نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٤ هـ ــ ١٩٦٥ م .

- ذيل التقييد / أبو الطيب الفاسي (ت ٨٣٢ هـ) ، تح : كمال يوسف الحوت ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٠ هـ .

(ر)

- الرواية والاستشهاد باللغة / (دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث) ، الدكتور محمد عيد ، مطبعة دار نشر الثقافة ، عالم الكتب ، ١٩٧٦ م .
- الروض الآنف في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة النبوية لابن هشام/أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي(ت٥٨١هـ)، المطبعة الجمالية ،مصر ، ١٣٣٢هـ- ١٩١٤م.

(ز)

- الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة /الدكتور عبد الحسين المبارك ، جامعة البصرة ، ١٩٨٢ م .

(س)

- السبعة في القراءات / أبو بكر أحمد بن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) ، تح : الدكتور شوقي ضيف ، ط ٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ م .
- سبك المنظوم وفك المختوم / جمال الدين محمد بن مالك ، تح : الدكتور عدنان محمد سلمان ، والدكتور فاخر جبر مطر ، ط١ ، دار البحوث للدراسات الإسلامية ، دبي ، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م .
- سر صناعة الإعراب / أبو الفتح عثمان بن جني ، تح : الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م .
- السلوك لمعرفة دول الملوك / أحمد بن علي المقريزي (ت ٨٤٥ هـ) ، ط٢ ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٦ م .
- سنن ابن ماجة / محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥ هـ) ، تح : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت ، (د ، ت) .
- سنن البيهقي الصغرى / أحمد بن الحسين البيهقي ، تح : الدكتور ضياء الرحمن الأعظمي ، ط١ ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، ١٤١٠ هـ – ١٩٨٩م .
- سنن البيهقي الكبرى / أحمد بن الحسين البيهقي ، تح : محمد عبد القادر عطا ، مكتبة مكة المكرمة ، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م .
- سنن الترمذي / محمد بن عيسى الترمذي السلمي (ت ٢٧٩ هـ) ، تح : احمد محمد شاكر وآخرين ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، (د ، ت) .

- سنن الدار قطني / علي بن عمر الدار قطني البغدادي (ت ٣٨٥ هـ) ، تح : السيد عبد الله هاشم يماني المدني ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٨م.
- سنن النسائي الكبرى / أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ) ، تح : الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري ، وسيد كسروي حسن ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م .
- سنن النسائي (المجتبى) / أحمد بن شعيب النسائي ، تح : عبد الفتاح أبو غدة ، ط٢ ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .
- سيبويه والضرورة الشعرية / الدكتور إبراهيم حسن إبراهيم ، ط١ ، مطبعة حسان ، القاهرة ، ١٩٨٣ م .
- السيوطي النحوي / الدكتور عدنان محمد سلمان ، ط١ ، دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، ١٣٩٦ هـ – ١٩٧٦ م .

(ش)

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه / الدكتورة خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب / ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ) ، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، (د ، ت) .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / بهاء الدين بن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك / بدر الدين ابن مالك (ت ٦٨٦ هـ) ، تح : محمد باسل عيون السود ، ط١ ، منشورات محمد علي بيضون ،دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .
- شرح أبيات سيبويه / ابن سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) ، تح : محمد علي الريح ، منشورات مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة، ١٩٧٤ م .
- شرح الأشموني (ت ٩٢٦ هـ) على ألفية ابن مالك / تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٢ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ١٣٥٨ هـ –١٩٣٩م .
- شرح التسهيل / جمال الدين محمد بن مالك ، تح : الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون ، ط١ ، هجر للطباعة والنشر ، ١٤١٠ – ١٩٩٠م .

- شرح التصريح على التوضيح / الشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) ، تح : محمد باسل عيون السود ، ط١ ، منشورات محمد علي بيضون ،دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م .
- شرح جمل الزجاجي / ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) ، تح : الدكتور صاحب أبو جناح ، دار الكتب للطباعة والنشر ، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .
- شرح ديوان جرير / محمد إسماعيل عبد الله الصاوي ، دار الأندلس للطباعة والنشر ، بيروت ، (د ، ت) .
- شرح ديوان الحماسة / أبو علي المرزوقي ، تح:أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، ط١ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٧١ هـ – ١٩٥١ م .
- شرح ديوان الحماسة / التبريزي (ت ٥٠٢ هـ) ، ط١ ، دار القلم ، بيروت – لبنان ، (د ، ت) .
- شرح ديوان الفرزدق / المستشرق جيمس د . سايمز ، منشورات مكتبة الثقافة العربية ، بغداد ، (د ، ت) .
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري / تح : الدكتور إحسان عباس ، الكويت ، ١٩٦٢ م .
- شرح ديوان مسلم بن الوليد الأنصاري (ت ٢٠٨ هـ) ، تح : الدكتور سامي الدّهان ، دار المعارف ، مصر ، (د ، ت) .
- شرح الرضي على الكافية / رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٦٨ هـ) ، تح : يوسف حسن عمر ، منشورات مؤسسة الصادق ، طهران ، ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب / ابن هشام الأنصاري ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٦ ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٩٥٣ م .
- شرح شواهد المغني / جلال الدين السيوطي ، تح : محمد محمود الشنقيطي ، لجنة التراث العربي ، (د ، ت) .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ / جمال الدين محمد بن مالك ، تح : الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ، ط١ ، مطبعة الأمانة ، (د ، ت) .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ / جمال الدين محمد بن مالك ، تح : الدكتور عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٧ هـ – ١٩٧٧ م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى / ابن هاشم الأنصاري ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١١ ، مطبعة السعادة، مصر ، ١٣٨٣ هـ – ١٩٦٣ م .

- شرح الكافية الشافية / جمال الدين محمد بن مالك ، تح : الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ، ط١ ، دار المأمون للتراث ، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية / ابن هشام الأنصاري ، تح : الدكتور هادي نهر ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، ١٩٧٧ م .
- شرح اللمع / ابن برهان العكبري (ت ٤٥٦ هـ) ، تح : الدكتور فائز فارس ، ط١ ، الكويت ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .
- شرح المفصل / موفق الدين بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، (د ، ت) .
- شرح المفضليات / أبو بكر بن الانباري (ت ٣٢٨ هـ) ، مطبعة الآباء اليسوعيين ، بيروت ، ١٩٢٠ م .
- شروح سقط الزند / تح : مصطفى السقا وآخرين ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٦٤ هـ – ١٩٤٥ م .
- شعب الإيمان / أحمد بن الحسين البيهقي ، تح : محمد زغلول ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٠ هـ .
- شعراء النصرانية قبل الإسلام / لويس شيخو ، مطبعة الآباء اليسوعيين ، بيروت ، ١٨٩٠ م .
- شعر ابن ميادة / الرّمّاح بن أبرد المري (ت ١٤٩ هـ) ، تح : محمد نايف الدليمي ، مطبعة الجمهور ، الموصل ، (د ، ت) .
- شعر أبي زبيد الطائي (ت ٤١ هـ) / تح : الدكتور نوري حمودي القيسي ، مطبعة المعارف ، ١٩٦٧ م .
- شعر تأبط شرًا / دراسة وتحقيق : سلمان داود القرة غولي وجبار تعبان جاسم ، ط١ ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣ م .
- شعر زهير بن أبي سلمى /صنعة الأعلم الشنتمري ، تح: الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .
- شعر عمرو بن أحمر الباهلي / تح : الدكتور حسين عطوان ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، (د ، ت) .
- شعر النابغة الجعدي / ط١ ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ، دمشق – بيروت ، ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م .

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل / أبو عبدالله السلسيلي (ت ٧٧٠ هـ) ، تح : الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ، ط١ ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- شواهد أبي حيان في تفسيره /الدكتور صبري إبراهيم السيد ،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح /جمال الدين محمد بن مالك ، تح : الدكتور طه محسن ، طبع آفاق عربية للطباعة والنشر ، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م .
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه / الدكتور خالد عبد الكريم جمعة ، ط١ ، مكتبة دار العروبة للطباعة والنشر ، الكويت ، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .
- الشواهد والاستشهاد في النحو / الدكتور عبد الجبار علوان النايلة ، ط١ ، مطبعة الزهراء ، جامعة بغداد ، ١٣٩٦ هـ – ١٩٧٦ م .

(ص)

- الصاحبي في فقه اللغة / أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) ، تح : مصطفى الشويمي ، مطبعة بدران للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ١٩٦٤ م .
- صحيح ابن حبان / محمد بن حبان التميمي (ت ٣٥٤ هـ) ، تح : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م .
- صحيح ابن خزيمة / محمد بن إسحاق النيسابوري (ت٣١١ هـ) ، تح : الدكتور محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٣٩٠ هـ – ١٩٧٠ م .
- صحيح البخاري / محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ) ، تح : مصطفى السقا ، ط٣ ، دار ابن كثير ، اليمامة ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
- صحيح مسلم / مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١ هـ) ، تح : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث ، بيروت ، (د ، ت) .
- الصرف الواضح / الدكتور عبد الجبار علوان النايلة ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

(ض)

- ضرائر الشعر / ابن عصفور الاشبيلي ، تح : السيد إبراهيم محمد ، ط١ ، دار الأندلس ، ١٩٨٠م .

- الضـرائر ومـا يسـوغ للشـاعر دون النـاثر / محمـود شـكري الآلوسـي البغـدادي (ت ١٩٢٥م) ، شرحه : محمد بهجت الأثري البغدادي ، المطبعة السلفية ، مصر ، ١٣٤١ هـ .

(ط)

- طبقـات الشـافعية / جمـال الـدين الاسـنوي (ت ٧٧٢ هـ) ، تـح : الـدكتور عبـد الله الجبوري ، ط١ ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٣٩١ هـ – ١٩٧١ م .
- طبقات الشافعية الكبرى / تاج الدين السبكي (ت ٧٧١ هـ) ، تح : الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو ، ومحمود محمد الضاحي ، ط١ ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، (د ، ت) .
- طبقات فحول الشعراء / محمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١ هـ) ، تح : محمود أحمد شاكر ، ط١ ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٥٦ م .
- طبقـات النحـاة واللغويين / ابن قاضـي شـهبة (ت ٨٥١ هـ) ، تـح : الـدكتور محسن غيّاض ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف ، ١٩٧٤ م .

(ظ)

- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم / الدكتور أحمد سليمان يـاقوت ، ط١ ، شـركة المطبعـة العربيـة السـعودية ، الريـاض ، ١٤٠١هـ – ١٩٨١ م .

(ع)

- العبر فـي خبـر مـن غبـر / أبـو عبـد الله شـمس الـدين الـذهبي (ت ٧٤٨ هـ) ، تـح : صلاح الدين المنجد ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م .
- العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب / يوهان فك ، ترجمـة : الـدكتور عبـد الحليم النجار ، مطبعة دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٣٧٠ هـ – ١٩٥١ م .
- العربيـة ولهجاتهـا / الـدكتور عبـد الـرحمن أيـوب ، مطـابع سـجل العـرب ، القـاهرة ، ١٩٦٨ م .
- العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب / ناصيف اليازجي ، (د ، ت) .
- العقـد الفريـد / ابـن عبـد ربـه الأندلسـي (ت ٣٢٨ هـ) ، تـح : الـدكتور عبـد المجيـد الترحيني ، والدكتور مفيد محمد قميحة ، ط٣ ، دار الكتب العلمية ،بيروت – لبنان، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .

- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث/الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، ط١ ، مكتبة أم القرى ، الكويت ، ١٩٨٤ م .
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده / ابن رشيق (ت ٤٥٦ هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٤ ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، ١٩٧٢ م .

(غ)

- غاية النهاية في طبقات القرّاء / ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) ، نشر : ج . برجشتراسر ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ١٣٥٢ هـ – ١٩٣٣ م .
- الغرّة المخفية في شرح الدرّة الألفية / ابن الخباز (ت ٦٣٩ هـ) ، تح : حامد محمد العبدلي ، ط١ ، دار الأنبار ، بغداد ، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م .

(ف)

- فصول في فقه اللغة / الدكتور رمضان عبد التواب ، ط١ ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ١٩٧٧ م .
- فقه اللغة وسر العربية / أبو منصور الثعالبي (ت ٤٣٠ هـ) ، تح : مصطفى السقا وآخرين ، ط١ ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م .
- فوات الوفيات والذيل عليها / محمد بن شاكر الكتبي (ت ٧٦٤ هـ) ، تح : الدكتور إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت - لبنان ، (د ، ت) .
- في أصول النحو / سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ،١٣٧٦هـ– ١٩٥٧م .
- في اللهجات العربية / الدكتور إبراهيم أنيس ، ط٤ ، مطبعة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٣ م .

(ق)

- القاموس المحيط / الفيروز آبادي ، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع ، القاهرة ، (د ، ت) .
- القراءات القرآنية بين المستشرقين والنحاة / الدكتور حازم سليمان الحلي ، مطبعة القضاء ، النجف ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية / الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٨ م .
- القياس في النحو العربي – نشأته وتطوره / الدكتور سعيد جاسم الزبيدي ، دار الشروق ، الأردن ، ١٩٩٧ م .

(ك)

- الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف / أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، وسيد شحاتة ، دار النهضة ، القاهرة ، (د،ت) .
- الكتاب / سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠ هـ) ، بولاق ، ١٣١٧هـ .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل/جار الله الزمخشري ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ـ لبنان ، (د ، ت) .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون / حاجي خليفة (ت ١٠٦٧ هـ) ، ط٣ ، منشورات المكتبة الإسلامية ، طهران ، ١٣٧٨ هـ ــ ١٩٦٧ م .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها / مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧ هـ) ، تح : محيي الدين رمضان ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠١ هـ ــ ١٩٨١ م .
- الكوفيون والقراءات / الدكتور حازم سليمان الحلي ، ط١ ، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٩ م .

(ل)

- لسان العرب / ابن منظور (ت ٧١١ هـ) ، المؤسسة المصرية للطباعة والنشر ، (د ، ت) .
- اللغات في القرآن / رواية ابن حسنون المقرئ بإسناده إلى ابن عباس (رضي الله عنهما) ، تح : الدكتور صلاح الدين المنجد ، ط٢ ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ١٣٩٢ هـ ــ ١٩٧٢ م .
- اللغة والنحو بين القديم والحديث / عباس حسن ، مطابع دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٦ م .
- اللمع في العربية / أبو الفتح عثمان بن جني ، تح : حامد المؤمن ، ط١ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٤٠٢ هـ ــ ١٩٨٢ م .
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية / الدكتور عبدة الراجحي ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٨ م .
- اللهجات وأسلوب دراستها / الدكتور أنيس فريحة ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، ١٩٥٥ م .
- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة / الدكتور غالب فاضل المطلبي ، بغداد ، ١٩٧٨ م .

- لهجة قبيلة أسد / الدكتور علي ناصر غالب ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م .
- ليس في كلام العرب / ابن خالويه ، تح : الدكتور محمد أبو الفتح شريف ، مطبعة قاصد خير ، (د ، ت) .

(م)

- ما ينصرف وما لا ينصرف / أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١ هـ) ، تح : هدى محمود قراعة ، القاهرة ، ١٣٩١ هـ – ١٩٧١ م .
- مجالس ثعلب / أبو العباس ثعلب (ت٢٩١ هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٤٨ م .
- مجمع الأمثال / الميداني (ت ٥١٨ هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٢ ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٧٩ هـ – ١٩٥٩ م .
- مجمع الزوائد / الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها / أبو الفتح عثمان بن جني ، تح : علي النجدي ناصف وآخرين ، القاهرة ، ١٣٨٦ هـ .
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة / ابن سيدة (ت ٤٥٨ هـ) ، تح : الدكتورة عائشة عبد الرحمن ، ط١ ، مطبعة البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ١٣٧٧ هـ – ١٩٥٨ م .
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع / ابن خالويه ، عُني بنشره : ج . برجشتراسر ، دار الهجرة ، (د ، ت) .
- المخصص / ابن سيدة ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، مصر ، ١٣٢١ هـ .
- المدارس النحوية / الدكتورة خديجة الحديثي ، ط٢ ، دار الأمل ، إربد – الأردن ، ٢٠٠٢م .
- المدارس النحوية / الدكتور شوقي ضيف ، ط٦ ، دار المعارف ، القاهرة ، (د ، ت) .
- مدرسة البصرة النحوية / الدكتور عبد الرحمن السيد ، ط١ ، مطابع سجل العرب ، مصر ، ١٩٦٨ م .
- المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي / الدكتور محمود حسين محمود ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، دار عمار ، بيروت ، ١٩٨٦ م .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو / الدكتور مهدي المخزومي ، ط٣ ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .

- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة / الدكتور عبد العال سالم مكرم ، ط١ ، دار الشروق ، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان / اليافعي اليمني المكي (ت ٧٦٨ هـ) ، ط٢ ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت – لبنان ، ١٣٩٠ هـ – ١٩٧٠ م .
- المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية / الدكتور علي عبود الساهي ، ط١ ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها / جلال الدين السيوطي ، تح : محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر ، (د ، ت) .
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات / أبو علي الفارسي ، تح : صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد ، (د ، ت) .
- مسائل النحو الخلافية بين الزمخشري وابن مالك / الدكتور فهمي حسن النمر ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٥ م .
- المساعد على تسهيل الفوائد / ابن عقيل ، تح : الدكتور محمد كامل بركات ، ط١ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٢ م .
- المستدرك على الصحيحين / الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) ، تح : مصطفى عبد القادر عطا ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠م .
- المستقصى في أمثال العرب / جار الله الزمخشري ، ط١ ، دار المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الهند ، ١٣٨١ هـ – ١٩٦٢ م .
- مسند أبي عوانة / يعقوب بن إسحاق (ت ٣١٦ هـ) ، تح : أيمن بن عارف الدمشقي ، ط١ ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٩٨ م .
- مسند أحمد / أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) ، مؤسسة قرطبة ، مصر ، (د ، ت).
- مسند البزار / أبو بكر أحمد البزّار (ت ٢٩٢ هـ) ، ط١ ، مؤسسة علوم القرآن ، بيروت ، ١٤٠٩ هـ .
- مسند الروياني / أبو بكر محمد بن هارون الروياني (ت ٣٠٧ هـ) ، تح : أيمن علي أبو يماني ، ط١ ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة ، ١٤٠٦ هـ .
- مسند الشافعي / محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د ، ت) .

- مسند الشاميين / أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠ هـ) ، تح : حمدي عبد المجيد السلفي ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٤ م .
- مسند الشهاب / محمد بن سلامة القضاعي (ت ٤٥٤ هـ) ، تح : حمدي عبد المجيد السلفي ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م .
- مشكل إعراب القرآن / مكي بن أبي طالب ، تح : الدكتور حاتم صالح الضامن ، منشورات وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية ، ١٩٧٥ م .
- مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية / الدكتور ناصر الدين الأسد ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٥٦ م .
- مصنف ابن أبي شيبة / أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي (ت ٢٣٥ هـ) ، تح : كمال يوسف الحوت ، ط١ ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤٠٩ هـ .
- مصنف عبد الرزاق / أبو بكر عبد الرزاق الصنعاني (ت ٢١١ هـ) ، تح : حبيب عبد الرحمن الأعظمي ، ط٢ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ .
- المطالع السعيدة في نظم الفريدة / جلال الدين السيوطي ، تح : الدكتور نبهان ياسين حسين ، دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧ م .
- معاني الحروف / الرماني (ت ٣٨٤ هـ) ، تح : الدكتور عبد الفتاح شلبي ، ط٢ ، مكة المكرمة ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م .
- معاني القرآن / أبو زكريا الفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، ط٢ ، دار الكتب ، بيروت ، ١٩٨٠ م .
- معاني القرآن / الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة) (ت ٢١٥ هـ) ، تح : الدكتور فائز فارس ، ط٣ ، دار البشير للطباعة ، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .
- معاني القرآن وإعرابه / الزجاج ، تح : الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
- معاني القراءات / أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠ هـ) ، تح : أحمد فريد المزيدي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م .
- معاني النحو / الدكتور فاضل صالح السامرائي ، مطبعة التعليم العالي ، الموصل ، ١٩٨٩ م .
- معجم الأُدباء / ياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ) ، مطبعة دار المأمون ، الطبعة الأخيرة ، (د ، ت) .

- المعجم الأوسط / الطبراني ، تح : طارق بن عوض الله الحسيني ، دار الحرمين ، القاهرة ، ١٤١٥ هـ .
- معجم الشواهد العربية / عبد السلام هارون ، ط١ ، مطبعة الخانجي ، القاهرة ، ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م .
- معجم شواهد النحو الشعرية / الدكتور حنا جميل حداد ، ط١ ، دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .
- معجم القراءات القرآنية / الدكتور أحمد مختار عمر ، والدكتور عبد العال سالم مكرم ، ط٢ ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
- معجم المؤلفين / عمر رضا كحالة ، مطبعة الترقي ، دمشق ، ١٣٨٠هـ–١٩٦٠م .
- معجم المطبوعات العربية والمعرّبة / جمعه ورتّبه : يوسف إليان سركيس ، مطبعة سركيس ، مصر ، ١٣٤٦ هـ – ١٩٢٨ م .
- معجم مقاييس اللغة / ابن فارس ، تح : عبد السلام هارون ، ط١ ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٣٦٩ هـ .
- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب / ابن هشام الأنصاري ، تح : الدكتور مازن المبارك وآخرين ، ط٥ ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩ م .
- المفردات في غريب القرآن / الراغب الأصفهاني ، تح : محمد الزهري الغمراوي ، المطبعة الميمنية ، مصر ، ١٣٢٤ هـ .
- المفصل في تاريخ النحو العربي / الدكتور محمد خير الحلواني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م .
- المفصل في النحو / جار الله الزمخشري ، تونس ، (د ، ت) .
- المفضليات (ديوان العرب ، مجموعات من عيون الشعر) / تح : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر ، (د ، ت) .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية / العيني (ت ٨٥٥ هـ) ، دار إحياء الكتاب العربي ، القاهرة ، (د ، ت) .
- المقتصد في شرح الإيضاح / عبد القاهر الجرجاني ، تح : الدكتور كاظم بحر المرجان ، نشر دار الرشيد ، العراق ، ١٩٨٢ م .
- المقتضب / أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، (د ، ت) .

- المقرّب / ابن عصفور الإشبيلي ، تح : الدكتور : أحمد عبد الستار الجواري ، والدكتور عبد الله الجبوري ، ط٣ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٦ م .
- من أسرار اللغة / الدكتور إبراهيم أنيس ، ط٤، مطبعة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٢ م .
- المنتظم في تأريخ الملوك والأمم / ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) ، تح : مصطفى عبد القادر عطا ، ط١ ، دار إحياء الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
- المنصف في شرح التصريف / ابن جني ، تح : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين، ط١ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م .
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك / أبو حيان الأندلسي ، تح : سدني جلازر ، نيوهافن ، أميركا ، ١٩٤٧ م .
- منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي / الدكتور محمد كاظم البكاء ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٩ م .
- موطأ مالك / مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ) ، تح : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، مصر ، (د ، ت) .
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف / الدكتورة خديجة الحديثي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨١ م .

(ن)

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة / يوسف بن تغري بردي (ت ٨٧٤ هـ) ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ، (د ، ت) .
- نحو التيسير /الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، طبع جمعية نشر العلوم والثقافة ، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٢ م .
- النحو الوافي / عباس حسن ، ط٣ ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٦ م .
- نشأة النحو / محمد الطنطاوي ، ط٢ ، القاهرة ، ١٩٦٦ م .
- النشر في القراءات العشر / ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د ، ت) .
- نظرات في اللغة والنحو / طه الراوي ، ط١ ، منشورات المكتبة الأهلية ، بيروت ، ١٩٦٢ م .

- نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب / الشيخ أحمد بن محمد المقري (ت ١٠٤١ هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، (د ، ت) .
- النوادر في اللغة / أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ) ، تح : سعيد الخوري ، ط٢ ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م .

(هـ)

- هدية العارفين / إسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩ هـ) ، ط٣ ، منشورات المكتبة الإسلامية ، طهران ، ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / جلال الدين السيوطي ، تح : أحمد شمس الدين ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م .

(و)

- الوافي بالوفيات / صلاح الدين الصفدي (ت ٧٦٤ هـ) ، باعتناء هلموت ريتر ، ط٢ ، دار النشر ، طهران ، ١٣٨١ هـ – ١٩٦١ م .
- الوحشيات / أبو تمام الطائي ، تح : عبد العزيز الميمني ، دار المعارف ، ١٩٦٣م.

ثانيًا : <u>الرسائل الجامعية</u> :

- ابن الضائع وأثره النحوي مع دراسة وتحقيق (القسم الأول) من شرحه لجمل الزجاجي / يحيى علوان حسن البلداوي ، دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦ م .
- ابن مالك صرفيًا / سالم جاري هدي الدراجي ، ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م .
- أصول الاحتجاج النحوي عند المرادي / عثمان رحمن حميد الارّكي ، دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .
- الأمثال في الحديث النبوي الشريف / جمع وتخريج ودراسة محمد جابر فياض العلواني ، القسم الأول ، ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٨ م .
- توجيه مارُدّ من القراءات – دراسة لغوية نحوية / خالد أحمد هواس ، دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .
- الحجة النحوية عند ابن مالك في شرح الكافية الشافية / حميد حسين محمد القيسي ، ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١ م .

- الشاهد غير القرآني في شرح الرضي على الكافية / كاظم داخل جبير الجبوري ، ماجستير ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م .
- الشواهد القرآنية في شرح الرضي للكافية ، دراسة نحوية / غسان ناجي عامر الشجيري ، ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الأنبار ، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م .
- الشواهد القرآنية في النحو عند المبرد / علي محمد يوسف المعموري ، ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨ م .
- الضرورة الشعرية ، دراسة لغوية / عبد الوهاب محمد علي الياس العدواني ، دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨١ م .
- الظواهر اللغوية والنحوية في كتب الغريبين / ميثم محمد علي ، دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م .
- العامل النحوي عند ابن مالك / زينب عيدان حليحل ، ماجستير ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م .
- عصور الاحتجاج في النحو العربي / محمد إبراهيم مصطفى ، ماجستير ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ م .
- الفاعلية بين القيام بالفعل والاتصاف به / سلام علي حسين المهداوي ، دكتوراه ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م .
- قراءة حمزة بن حبيب الزيات ، دراسة نحوية وصرفية / حمودي زين الدين عبد المشهداني ، دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م .
- كتاب سيبويه في الدراسات النحوية في العراق (١٩٥٠م – ٢٠٠٠م) / غادة غازي عبد المجيد ، دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م.
- لهجة قريش وأثرها في العربية / علي جميل عباس السامرائي ، ماجستير ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، ١٩٧٩ م .
- مآخذ أبي حيان النحوية والصرفية على ابن مالك / سميرة علاوي عبد الحسن الفكيكي ، ماجستير ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م .
- المثل في اللغة والآداب / محمد سعيد حافظ ، ماجستير ،كلية الآداب، جامعة بغداد ، ١٩٦٩م .
- مذهب الكسائي في النحو / جعفر هادي الكريم ، ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م .

- مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري / كريم سلمان الحمد ، ماجستير ، كلية العلوم ، القاهرة ، ١٩٨٠ م .
- مسائل الخلاف النحوي في تسهيل ابن مالك / عبد المجيد ياسين الحميدي ، ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ م .
- المسائل الخلافية النحوية في كتاب سيبويه / حامد معن عامر ، ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م .

ثالثًا : <u>البحوث المطبوعة</u> :

- الاحتجاج النحوي عند ابن مالك بين الدليل العقلي والدليل النقلي / الدكتور صاحب أبو جناح ، مجلة المورد ، المجلد (١٨) ، العدد (٢) ، ١٩٨٩م .
- الاستشهاد النحوي في شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك / الدكتور طه محسن العاني ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد (٣٥) ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .
- الاستشهاد بالحديث / محمد الخضر حسين ، مجلة مجمع اللغة العربية ، المجلد (٣) ، القاهرة ، ١٣٥٥ هـ – ١٩٣٦ م .
- الضرورة عند النحويين / الدكتور محمد عبد الحميد سعد ، مجلة كلية الآداب ، المجلد (٤) ، السنة الرابعة ، ١٩٧٦ م .
- ما لم ينشر من الأمالي الشجرية / تح : الدكتور حاتم صالح الضامن ، مجلة المورد ، العدد الأول ، المجلد الثاني ، وزارة الإعلام العراقية ، ١٣٧٤ هـ – ١٩٧٤ م .
- منهج ابن مالك في الدراسات النحوية / الدكتور عبد العال سالم مكرم ، مجلة كلية الآداب والتربية ، العدد (٣) ، جامعة الكويت ، ١٩٧٣ م .

Abstract

This study deals with of the most important aspects of the Arabic syntax in one of the famous figures in the history of Arabic syntax after Seebawaih era known " Abu Abdullah Jamal edeen Ben Malik " . Ben Malik was the author of the distinguished books known " Alfiyat Iben Malik " , " Attasheel " and many other great books .

As for the aspect that this study dealt with, is " the syntactic proof " , (proof) " Arabic : Al. Shahid " as a term , used by the Arab grammarians technically means the basis , on which all the Arabic grammar is based on , or it is rather said that " Al. Shahid " is the grammar it self .

To clarify the idea , it is possible to say that " Al. Shahid " is what the grammarians heard besides the Holy Quran and the prophetic Haddeeth . It is said that when a grammarian introduces a syntactic rule , he must have a device in which he has to prove the validity of such a rule .

This device , in fact , is the " Al. Shahid " in all its manifestations . And the more these manifestations used , the more is strengthened the grammarian's argument .

All Arab grammarian's agree that the arguments taken from the Holy Quran is greaten than those taken from other references and disagree about other manifestations that are too acute to the limits of this study , i.e , they need more discussion .

For Ibn Malik. The Holy Quran is the greatest " proof " or " Al. Ahahid " come first and the prophetic speech comes next in which many argue about it and construct different rules of previous grammarians who refuse arguments . He uses poetry in his argument and even he is considered as a distinguished person in using " poetry " or " verses " in syntactic manifestations in all " Al. Shahid " . Though no researcher can give a sufficient conceit of this Dissertation with in one page , I hope that this abstract gives at least not only a general idea about the dissertation , but also about the importance and the meaning of Al. Shahid in the Arabic syntax and what Ibn Malik introduced to the non – native Arabic speakers .

The Syntactic Proof " Al_Shahid "
In Jamal Deen Bin Malik Writing

A Dissertation
Submitted To Council Of The College
Of Arts / University Of Baghdad In
Partial Fulfillment Of The Requirements
For The Degree Of Doctor Of
Philosophy In Arabic Syntax

By
Hussein Ibrahim Mubark Al-Timimi

Supervised By
Khadijah Abdul Razzaq Al-Hadithi

2005 1426